

التيه الثقافي العربي

تحليل للخطاب الثقافي المعاصر

حسن عبد الرازق منصور





التيه الثقافي العربي

التيه الثقافي العربي

تحليل للخطاب الثقافي المعاصر

تأليف

حسن عبد الرازق منصور







2015

رقم التصنيف	: 306
المؤلف ومن هو في حكمه	: حسن عبد الرازق منصور
عنوان الكتاب	: التيه الثقافي العربي.. تحليل للخطاب الثقافي المعاصر
بيانات الناشر	: أمواج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن
عدد صفحات الكتاب	: 354 (سلسلة الحضارة والفكر 11)
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية	: 2015/1/63
الرقم المعياري الدولي (ISBN)	: 9789957596262
الواصفات	: الثقافة/ المجتمع

• يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

• تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

أمواج للطباعة والنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية - عمان
تلفاكس: 0096264888361 /0096264889651

amwajpub@yahoo.com
www.amwaj-pub.com





مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع
شارع الجامعة الأردنية عمارة العساف
مقابل كلية الزراعة
تلفاكس ٥٣٣٧٧٩٨
info@alwaraq-pub.com

إهـداء

إلى كل مؤمن بأمته الناهضة وهي تبحث جادة

كيف تتمسك بهويتها الحقيقية.

مقدمة الكتاب

تـتردد كلمـة الثقافـة كثـيراً بـين النـاس، وخصوصـاً المتعلمـين مـنهم والـذين يحملـون الشهادات في أي تخصص، وتستعمل هذه الكلمة كنوع من المـدح أو الدلالـة عـلى الفهـم أو القدرة على الخوض في مختلف المواضيع والمسائل. وقد كنـت أدرك أن موضـوع الثقافـة مـن المواضيع الشائكة لسببين، الأول هو أن الثقافة ليست مصطلحاً أحادياً مكوناً من مادة واحدة أو من مفهوم بسيط؛ بل هي مصطلح معقد أو مركب من عدة مفـردات أو عنـاصر إن شـئنا الدقة، وهذه العناصر تتفاعل مع بعضها في بوتقـة واحـدة هـي المجتمـع الـذي يمـارس هـذا المضمون الثقافي ويطبقه عملياً على أرض الواقع.

وأما السبب الثاني فهو ناتج عن الأول وهو عـدم وضـوح حـدودها بشـكل قـاطع يقـف الإنسان عنده ولا يتعداه، ويكفي أن نعلم بأن للثقافة مئـة وسـتين تعريفـاً اطلعنـا عليهـا في مؤلفات عديدة، بل إن بعض الباحثين يدعي أن العدد أكبر من ذلك، وأنـه في حـدود المئتـين. وبغض النظر عن العدد؛ فإن وجود أكثر من تعريف في أي موضوع يـدل عـلى عـدم حسـمه بصورة واحدة محددة تماماً، فكيف إذا كانت التعريفات بهذا العدد؟!

وقد بينا لماذا تم اختيار هذا العنوان من خلال اسـتقرائنا لوضـع ثقافتنـا الحـالي ومـا تعانيه من تأثيرات مختلفة نتيجة لما يهب على الوطن العربي من العواصـف سـواء كانـت فكريــة أو ماديــة؛ فالعواصــف الفكريــة متنوعــة مــا بــين أيديولوجيــة أو فلســفية أو

فكرية عامة، وأما العواصف المادية فهي من منتجات التكنولوجيا والصناعات المختلفة. ويصاحب تلك العواصف بنوعيها تغيرات في القيم والمفاهيم والمثل وفي كل المكونات الثقافية كالعادات والتقاليد، وفي العلاقات الاجتماعية وأسلوب الحياة من ناحية عامة. وبناء على ذلك عرّفنا التيه وماذا نقصد به ومتى نتحقق من وجوده في أي مجتمع.

حاولنا في هذا الكتاب أن نحلل الخطاب الثقافي المتداول على مستوى المجتمع العربي، ولكن كان يتعين علينا منذ البداية أن نأخذ بيد القارئ إلى حيث نريده أن يسير على نور وبدون حيرة أو تشكك فيما لو لم نحدد له عن أي شيء بالضبط نحن نتكلم، ولذلك كان من مسئوليتنا أن نضع تعريفاً واحداً نلتزم به على مدى الخوض في الموضوع، وقد كان هذا في الفصل الأول حيث التعريف بالمصطلحات. وبطبيعة الحال فإن تحليل الخطاب الثقافي أو أي مضمون آخر لا بد أن يكون متبوعاً بنقد هذا المضمون من أجل تطويره وذلك باختيار الطرق والمناهج السليمة بوعي وإدراك كامل لكيفية تطبيقها وما ينتج عن ذلك التطبيق من آثار إيجابية تساهم في الحفاظ على هوية المجتمع وشخصيته المتميزة من خلال الحفاظ على ثقافته وما فيها من المضامين. وكان يمكن اختيار عنوان آخر غير التيه الثقافي العربي، مثل: (نقد الخطاب الثقافي العربي)، أو ربما (نقد الثقافة العربية)...إلخ. ولكن مثل هذه العناوين التقليدية لا تكون مريحة، بل هي ذاتها قلقة وبالتالي فهي مقلقة لذهن الكاتب والقارئ على حد سواء (هذا كما أحس بها في نفسي أنا وحدي على الأقل). ولهذا اخترنا العنوان الحالي ليكون المجال أرحب وأكثر حيوية لحركة الفكر.

وقد حللنا الثقافة قدر ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، وبيّنّا أسسها وروافدها وكيفية تفاعل ذلك كله على أرض الواقع الاجتماعي العملي، ولم نكتف بذلك بل كان لا بد من الاستمرار في استقصاء الموضوع ولهذا قمنا بعرض الملامح التاريخية الأصيلة

لثقافتنا العربية، وتبع ذلك عرض الملامح العامة للثقافة العربية المعاصرة من أجل المقارنة بين الجانبين. ويتصل بهذا الموضوع اتصالاً وثيقاً أن نتفق على الهوية المناسبة لهذه الثقافة، وأن نختار لها الاسم المعبر تماماً عن واقعها. وقد بينا نوعاً من الازدواجية والصراع بين عدة أطراف تتجاذب هذا الموضوع بما يتفق مع مصالحها ومع الزاوية التي ينظر منها كل طرف، فهل هي ثقافة عربية أم إسلامية أم قومية أم وطنية إقليمية أو أنها ثقافة عربية الوجه إسلامية القلب والمضمون، أم يجب أن تكون جزءاً من ثقافة العولمة الحديثة؟ وقد كان لا بد أن نجزم بأنها ثقافة عربية إسلامية.

وبعد أن فرغنا من تلك التحليلات والاختيارات كان من المناسب أن نحاول تركيب وتجميع بعضها بشكل أكثر تحديداً، ومن هنا كان بحثنا في أسباب التيه الثقافي التي كانت فعّالة على مدى سنوات طويلة منذ مطلع القرن العشرين وربما قبله، وهي التي لا تزال تقوم بدورها في تعميق هذا التيه ما دامت أمتنا لم تنهض بقوة وتبدأ في التنمية الشاملة بكل أشكالها البشرية والاقتصادية والسياسية والعلمية والاجتماعية، لأن هذه التنمية هي التي تضخ دماء جديدة قوية في كل مسارات الحياة ومنها المسار الثقافي الذي يلتحم بكل الجوانب الحياتية للمجتمع ويتأثر بها صعوداً وهبوطاً. وبعد بيان أسباب التيه وقفنا عند دلائل وجوده في مجتمعنا العربي، وهي ظواهر ودلائل لا يمكن أن تخطئها العين البصيرة الحرة ولا أن تغضي عليها أو تتجاهلها. وقد ذكرناها بالتفصيل في موضعها من هذا الكتاب.

وأخيراً كان شيئاً منتظراً أن نحاول توقع شيء مما يمكن أن يستجد في المستقبل من تطورات وأحداث بالنسبة للثقافة والتيه الذي يسير فيه ركابها. ولا يخفى على أحد أن عملية التنبؤ من أصعب الأشياء لأنها تتعلق بالغيب الذي لا يعلمه إلا الله. ومع هذا فالإنسان يجتهد ويتوقع بعض الأشياء من خلال الشواهد التي توحي باتجاه المستقبل، وعلى هذا الأساس كان التنبؤ بأن نهاية هذا التيه ستكون على يد الجماهير الغاضبة

التي ستخرج في ثورة عارمة من أجل تغيير الواقع البائس في ظل أنظمة لا همَّ لها إلا البقاء المؤبد على كراسي الحكم بأساليب القمع والقهر وكسر إرادة المجتمع العربي الذي يتنادى أبناؤه الواعون والمثقفون من أجل النهوض واسترداد شيء من الكرامة الذاتية وشيءٍ من احترام أمم الأرض لهذه الأمة بعد أن هانت على نفسها، وبالتالي على الناس كلهم.

إن موضوع هذا الكتاب كان من أكثر المواضيع دقة وإشكالية، نظراً لما أسلفت من أشياء. ومهما تكلمنا في هذه المقدمة فلن يكون مغنياً عن الاطلاع الكامل عليه، لأن كلامنا هذا ليس إلا تقديماً وتعريفاً مقتضباً ببعض ملامح الكتاب.

ولا يفوتنا أن نشير إلى شيء ربما تكون له أهمية هنا؛ وهو أن موضوع البحث كان يفرض بعض التكرار في بعض الفقرات، بسبب تداخلاته وتعقيداته. وربما تكون هذه صفة إجمالية من صفات الدراسات التحليلية، وهي على علاتها تفرض نفسها، وموضوع الثقافة بالذات موضوع بالغ التعقيد وكثير الجوانب كما أسلفنا، وهو أيضاً ذو علاقات متداخلة مع كل النشاطات البشرية، وكل نشاط منها له تأثيره الكبير على الثقافة، مما يعني أن دراسة الثقافة تفضي في الحقيقة إلى دراسة كل النشاطات في المجتمع كالنشاط السياسي والاقتصادي والعسكري والعلمي والاجتماعي...إلخ.

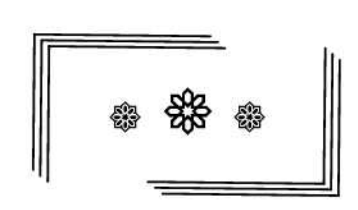
وبعد ، فهذا هو الكتاب الحادي عشر من سلسلة الحضارة والفكر، حاولنا فيه تقديم رؤيا متكاملة في هذا الموضوع الخطير انطلاقاً من الشعور بالواجب وبالغيرة والخوف على مصير ثقافتنا العريقة وعلى أجيالنا الناشئة في ظل الظروف العصيبة التي تعيشها أمتنا، حيث يتكالب عليها أعداؤها المعروفون من كل مكان نظراً لاستكانة نظمها السياسية وخوفها من القوى العظمى الغاشمة. ولا شك أن المجال واسع للآراء والاجتهادات، وهذا الكتاب ليس إلا اجتهاداً لا يمكن أن ندعي بأنه هو القول الفصل في موضوع معقد وكبير كهذا ومجال البحث والدراسة مفتوح لكل ذي

رأي أو خبرة أو بصيرة، واجتهاد أحد الناس لا يمكن أن يعطل أو يلغي اجتهاد الآخرين مهما كان عددهم أو كانت توجهاتهم، فإن الدنيا تتسع لنا جميعاً، والفضل في هذا لله وحده من قبل ومن بعد، (سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم).

حسن منصور

فهرس الكتاب

الأول: هو ما يمكن تدوينه. والثاني: ما لا يمكن تدوينه (الشفهي).	131
كيف يمكن تفادي الشرخ بين الأصيل والطارئ؟:	**132**
1 ـ نشر التعليم والتثقيف معاً في المناهج المدرسية. 2 ـ إيقاظ وتفعيل منظومة القيم السامية في قلوب الناس.3 ـ استخدام الإعلام الموجه على كل الأصعدة. 4 ـ وضع خطط تنمية اقتصادية موازية للنشاطات الأخرى.	133
من أسباب كون الثقافة العربية شفهية: 1 ـ دور الأميّة في جعل الثقافة شفهية. 2 ـ دور وسائل الاتصال المتطورة في جعلها شفهية.	134
رابعاً: من صفات الثقافة العربية التاريخية أنها (ثقافة فقر).	**136**
تعريف ثقافة الفقر. صفات ثقافة الفقر: 1 ـ أنها ثقافة الخضوع للظروف والتكيف المنفعل. 2 ـ أنها ذات (مثل عليا) منخفضة السقف. 3 ـ انخفاض مستوى طموح أصحابها. 4 ـ توحي لأصحابها بالإحباط والعجز، وربما الانبهار أحياناً. 5 ـ يتم توارث الإحساس بالنقص أو (بالدّونيّة) في أجيال أصحاب ثقافة الفقر. 6 ـ تؤدي إلى ما يشبه الشلل الاجتماعي أو الإعاقة الاجتماعية عند أصحابها. 7 ـ يمكن تسميتها (ثقافة اليد السفلى).	138
ثقافة الفقر العربية التاريخية بين السلبية االإيجابية.	140
خامساً: من صفاتها أنها ثقافة الثنائيات المتوازنة: الروح والجسد، الذكر والأنثى، الدنيا والآخرة....إلخ.	**141**
الوسطية والاعتدال في الثقافة العربية الأصيلة.	**142**
الفصل الخامس الملامح العامة للثقافة العربية المعاصرة	
تمهيد. أولاً: من الملامح الطارئة وجود بعض الممارسات العملية الجديدة المبنية على أفكار طارئة مثل العلمانية والليبرالية.	**147**
أ ـ العلمانية وأبعادها ب ـ الليبرالية	148
ثانياً: ثقافة اتكالية جامدة: الفهم الخاطئ للقضاء والقدر ولمعنى الاتكال على اللـه، وهذا يقود إلى: أ ـ الاستسلام التام لكل ما يجري. ب ـ أو التمرد على الإيمان.	**159**
أـ مسألة القضاء والقدر ب ـ مسألة التوكل على اللـه.	161
أسباب الفهم الخاطئ لهذه المسائل: 1 ـ الظروف التاريخية القاسية. 2 ـ استخدام الدين من قبل الحكام للضبط الاجتماعي. 3 ـ فرض الحكام التقشف والعزلة على مجتمعاتهم.4ـ خوف الحكام من انتشار الوعي.	**162**
ج ـ ومن هذا القبيل قول العوام: (الرزق على اللـه) دون الأخذ بالأسباب.	163
ثالثاً: من صفات الثقافة العربية المعاصرة أنها ثقافة منفعلة وليست فاعلة.	**164**
رابعاً: ثقافة غير متوازنة أو عرجاء في وضعها الواقعي والعملي:	**166**
أ ـ فقدان التوازن بين الناحية النظرية والناحية العملية في البنية الثقافية المعاصرة، (عدم التوازن الداخلي): 1ـ في المجال الاقتصادي. 2- في نطاق العلاقات الاجتماعية: أ- التعامل بين الجنسين ب- مسألة حجاب المرأة وضرورته أو عدم ضرورته ج ـ مسألة التعامل مع النساء غير المحرمات حرمة أبدية، وغيرهن.	173-167
ب ـ فقدان التوازن بين ثقافتنا وبين الواقع الثقافي العالمي (عدم التوزن مع الخارج):	174



الفصل الأول

تعريف عام بالموضوع ومصطلحاته

تمهيد

أولاً ـ معنى التيه

ثانياً ـ أنواع التيه: أ ـ النوع الأول.

ب ـ النوع الثاني، في إحدى ثلاث حالات:

1 ـ الحالة الأولى: حالة الإعجاب بالنفس

2 ـ الحالة الثانية: عندما يعتنق الإنسان مبدأ يخالف معتقداته

3 ـ الحالة الثالثة: عندما يخلط بين القيمة المطلقة وبين الواقع الجديد.

ثالثا: الفرق بين الحيرة (أو التحير) وبين التيه

رابعاً: متى يمكن أن يكون هناك تيه؟

خامساً: ما هي الثقافة؟:

أ ـ الثقافة كما تبدو في شكلها الخارجي (العملي)، الفرق بين الثقافة والعلم.

ب ـ الثقافة كما تبدو في جوهرها الداخلي العميق (بنية الثقافة).

الفصل الأول

تعريف عام بالموضوع ومصطلحاته

تمهيد: تعودنا في الكتب السابقة من سلسلة الحضارة والفكر أن يكون الفصل الأول مخصّصاً لتحديد وجلاء الموضوع الذي يتضمنه كل كتاب منها، وذلك من أجل أن تتضح الرؤية سواء بالنسبة للكاتب أو للقارئ. ولا شك أن أول خطوة في هذا السبيل هي تحديد معنى كل مصطلح سيدور حوله البحث، فالتعريف بالمصطلحات يكون بمثابة معالم على الطريق نهتدي بها أثناء التوغل في السير. وقد تعلمنا من أساتذتنا ـ رحمهم الله ـ أن من أهم شروط نجاح الإنسان في عمله أن تكون رؤيته واضحة ومنهجه محدداً بدقة، سواء في دراسته أو في بحثه لأي موضوع، وصدق من قال بأن الكاتب يكون في كثير من حالاته كالطبيب الذي لا بد له أولاً من إعداد أدواته ووسائله المناسبة للكشف عن المرض، ولتشخيصه بدقّة حتى ينجح في تقديم الدواء المناسب. وعلى هذا الأساس فسوف نتناول في هذا الفصل التعريف بمعنى التيه وأنواعه، ثم نتعرّف على الفرق بين التيه وبين المرحلة التي تسبقه (وهي الحَيْرة أو الاحتيار). كما نقف لنتأمل ونفكر: متى يمكن أن يكون هناك تيه في أي موضوع؟. وبعد ذلك نحاول استجلاء المقصود بالثقافة في هذا المجال بالذات نظراً لكثرة التعريفات المتداولة لمعنى الثقافة، وهي تعريفات تتراوح ما بين مبتذل لا معنى له، وبين آخر لا نملك إلا احترامه.

1ـ معنى التيه: نقول في كلامنا العادي: (تاه فلان عن الطريق) بمعنى أنه لم يعرف ذلك الطريق معرفة يقينية لا شك فيها. فاستعمالنا لهذا الفعل صحيح وفي محله؛ جاء في المعجم الوسيط: (تاه في المفازة توْهاً وتُوهاً: ضل الطريق. وتاه في الأرض: ذهب متحيّراً. وتاه: هلك. وتاه: اضطرب عقله)...إلخ. وفي القاموس المحيط: (التيه: المفازة. والتيه: الضلال). ولا يختلف عن ذلك مختار الصحاح، ففيه:

(تاه في الأرض يتيه: ذهب متحيّراً. وتيَّهَ نفسه وتوَّهَ نفسه: بمعنى، أي حيّرها وطوّحها. والتيـه: المفازة يُتاه فيها). ونلاحظ أن القاموس المحيط ذكر معنيين لكلمة (التيـه): الأول هـو المفـازة (أي الأرض الواسعة التي يُتاه فيها)، والثاني هو (الضلال)، وهذا معنى واسع، فكل من زاغ عن الحق فهو في (ضلال). ويوافقه ما جاء في المعجم الوسيط إلى حد كبـير حيـث ورد فيـه ـ كـما أسلفنا ـ (تاه: هلك، وتاه: اضطرب عقله). فكل هذه المعاني تصب في مجرى واحد سواء كـان ماديّاً أو معنويّاً. وهذا (المعنى العام) هو موضوع بحثنا في هذا الكتاب.

ومع أنه ليس هنا مجال البحث اللغوي؛ إلا أن ذلك لن يمنعنا من أن نُوَفِّيَ هذه النقطـةَ حقَّها، فنقول بأن الفعل (تاه) يمكن أن يكون مضارعه يائيّاً أو واويّاً، أي (تاه يتيه وتاه يتـوه)، والفعل الواوي (يتوه) واضح تماماً أنه ليس له إلا معنى واحد هـو: (تـاه: ضـل الطريـق أو لم يهتدِ). بينما الفعل الثاني(تاه يتيه) له معنيـان مختلفـان؛ الأول بمعنـى ضـل الطريـق، والثـاني بمعنى تكبَّرَ. والتيه بهـذا المعنـى إمـا أن يكـون بمعنـى عـدم الاهتـداء إلى الطريـق أو بمعنـى العُجْب والتكبّر أو الصَّلف. وبناء على ذلك فإن الإنسان (التائـه) يمكـن أن يضـل الطريـق ولا يهتدي إليه؛ إما لأن هذا الطريق ذو معالم ملتبسة بغيرها، فلا يدري ذلك الإنسان أيـن يضـع قدمه، أو لأنه من الأصل لا توجد معالم تحدّد المسارَ تماماً أو تحدد الهدف الـذي ينتهـي إليـه السائر فيه.

كما أنه من الجائز ـ من ناحية أخرى ـ أن يكون السائر أعمى وليس معـه مرشـد يأخـذ بيده.

ولكن هناك المعنى الثاني (وهو التكبّر أو العُجْب)، وهذه صفة مقيتة تدل على أن صاحبها يظن نفسه أفضل من الآخرين وأنه أعلى منهم في شيء ما أو في كل شيء؛ ومن هنا يكـون كـالأعمى الـذي لا يرى شيئاً حوله غير نفسه وصفاتها التي يعتقد أنها متميزة، فالمتكـبر أعـمى القـلب أو أعمـى

البصيرة وإن كان ذا عينين مفتوحتين. كما أن (التّيه) يمكن أن ينتج عن اضطراب التفكير الناتج بدوره عن الحيرة ـ كما أسلفنا ـ وهو أمر غير بعيد ولا غريب. ومن هذا القبيل ـ على المستوى الجماعيّ ـ أن ترى (الأمةُ) نفسَها أفضل من باقي الأمم بتراثها الماضي ولا يكون عندها استعداد لتجاوزه، بينما ركْبُ الأمم العالمي يسير من حولها فتكون كالصخرة الجامدة في مجرى السيل الجارف، فهي في مرحلة فقدان الوعي الذي يؤدي إلى أسوإ أنواع التيه.

2ـ أنواع التّـيه: مما تقدم يمكننا أن نرى نوعين محدّدين من التيه:

أ ـ النوع الأول: هو التيه (المادي أو العملي)، ومعناه أن يضل الإنسان طريقه في ظروف مكانيّة معينة كما في الصحراء أو في البحر[*]، وذلك لعدم وجود معالم يهتدي بها في سيره، أو ربما يضل الإنسان طريقه بسبب ظروف أخرى تجعله غير قادر على رؤية طريقه أو تحديده بدقّة إما لأنه أعمى، أو كما يحدث في الظلام الدامس أو في أوقات الضباب. والفرق بين الحالين (أي بين وجود الإنسان في أرض ليس فيها معالم هادية كما في الصحراء أو البحر، وبين حالة عدم وجود النور الكافي لتحديد الطريق)؛ هو أن الحالة الأولى يكون الإنسان فيها مبصراً يرى كل الأفق المفتوح، ولكن لا يفيده هذا البصر وهذه الرؤية، لأنه غير قادر على تحديد الاتجاه الذي يريده نظراً لعدم وجود المعالم الهادية لخطواته سواء في البحر أو في الصحراء. أما في الحالة الثانية فهو يعرف تماماً أين هو، ولكنه أعمى فما فائدة النور له ما دام أعمى ولا يستطيع تحديد شيء من معالم طريقه؟ أو ربما كثافة الضباب أو شدّة الظلام أفقدته البصر فصار كالأعمى الذي يحتاج إلى دليل يقوده في الاتجاه الصحيح نحو هدفه النهائي، رغم أنه يعرف البقعة التي يسير فيها معرفة عامة.

(*) من هنا سميت صحراء سيناء باسم (صحراء التّيه) لأن بني إسرائيل تاهوا فيها.

ب ـ أما النوع الثاني من التيه فهو التيه (الفكري أو المعنوي): ويمكننا أن نميز نوعين أو حالتين من التيه الفكري (أو المعنوي) تُوازِيان الحالتين المذكورتين في التيه المادي العملي:

1ـ فكما يتوه الإنسان في الصحراء أو في البحر مع وجود ضوء الشمس المبهر وانعدام المعالم الهادية؛ فهو كذلك يتوه (فكرياً) في غمرة التّزاحم بين المذاهب والأيديولوجيات الكثيرة على عقله، بحيث لا تجعله قادراً على تحديد وجهته واكتشاف طريقه واختيار ما يريده منها بوعي.

2 ـ أو من ناحية أخرى: فكما يتوه الإنسان الأعمى أو الذي يسير في ظلام دامس ولا يهتديان إلى معالم الطريق؛ فكذلك يمكن أن يتوه من أصابه العمى الفكري أو غشيه ظلام الجهل أو التعصب فلا يدري بماذا يؤمن أو بماذا يكفر وماذا يختار أو لا يختار. ومثل هذا الإنسان لا بد له من دليل يقوده ويرشده إلى الدرب الصحيح.

وإجمالاً يتجلى هذا النوع من التيه (الفكري) في عدم القدرة على اختيار مذهب معين أو فكرة من بين المبادئ والأفكار والمذاهب المتعددة التي يجدها الإنسان رائجة في الساحة، وكل منها له إغراؤه وله دعاته ومروّجوه الذين يحاولون إقناع الآخرين باعتناقه. وتأتي الحيرة والتيه هنا لأسباب مختلفة ما بين شخص وآخر حسب تفكير كل منهم ونشأته وخلفيته الاجتماعية والثقافية. وعندما يحتار الإنسان ماذا يختار وكيف يتصرّف، يكون في مرحلة تشوّش أو اضطراب فكري وتشتّت بين هذا وذاك، وهذه المرحلة نسميها (مرحلة الحيرة). **وبعد الحيرة تأتي (مرحلة التيه) إذا اختار الإنسان طريقه بصورة خاطئة في إحدى ثلاث حالات:**

أـ الحالة الأولى هي حالة الإعجاب بالنفس؛ فقد ذكرنا في فقرة سابقة أن المعنى الثاني للتيه هو التكبر أو الصلف أو العُجْب، وقلنا بأن المبتلى بهذه الصفة لا يرى غير نفسه ويعتبرها الأكمل والأحسن. وأما على مستوى الأمم فإن الأمة التي ترى

نفسها أفضل من باقي الأمم (بتراثها الماضي الذي ليست على استعداد لتجاوزه)، هي أمة جامدة متحجِّرة، بينما ركب الأمم يسير من حولها وكأنها الصخرة الجامدة التي تعترض مجرى السيل الجارف. وقلنا بأن الجمود يدل على فقدان الوعي الذي يمكن أن يؤدي إلى أسوإ أنواع التيه، لأنه لا يمكن لفاقد الوعي أن يكون رشيد الاختيار، كما أنه لا يملك الوسيلة أو القوة الذاتية الفعالة التي تمكِّنه من اللحاق بالآخرين ومواكبتهم ما دام محصوراً في خندق ذاته وكأنه يعيش خارج إطار العصر الذي تعيش فيه باقي أمم الأرض.

ومن الواضح أن هذه الحالة (حالة سلبية)، بمعنى أنها غير متحركة أو ذات فاعلية حضارية في أي اتجاه، لأنها تعتقد أن ما عندها يكفيها ولذلك تتمسك به بشكل متزمت، وأقرب مثال على هذه الحالة هم (الحَرْفِيّون) أو الأصوليون المتزمتون من كل الأديان أو المذاهب، بغض النظر عن دينهم أو مذهبهم.

ب ـ أما الحالة الثانية من التيه فتتجلى عندما يعتنق الإنسان مبدأً (أو أيديولوجيا حزبية مثلاً) ذات مضمون فكري يخالف معتقداته أو دينه، ويحاول أن يجعلها منهاجاً لحياته، ويبني عليها آمالاً وسلوكيات عملية ليحقق بها أهدافه، لأنه لم يكن يعلم أن هذه (الأيديولوجيا الحزبية) تخالف دينه وثقافته، فيصبح الأمر بالنسبة إليه مدار صراع بين الطرفين. وأوضح مثال على ذلك دخول الأيديولوجيا الماركسية في صراع مع الإسلام في عقول ونفوس المسلمين، سواء الذين أجبرتهم الدولة السوفياتية على الماركسية (وهم مسلمو وسط آسيا)، أو المسلمون الذين دخلوا في الأحزاب الشيوعية عن طيب خاطر في البلاد العربية والإسلامية، وكانوا لا يفهمون من الماركسية ومنظومة أفكارها شيئاً سوى أنها ضد الاستعمار وأنها تَعِدُهُمْ بالجنة والرّخاء على هذه الأرض، ولكن عندما فهموا المبادئ الماركسية على حقيقتها (فكريّاً واجتماعياً) أصبحوا كمن وقع بين نارين هل يستمرون أم ينسحبون. ولا

يختلف الوضع مع من يعتنقون مبادئ الليبرالية الغربية التي وصلت في مفاهيمها إلى حد (فوضى التحرّر) من كل الموروث سواء كان العقائد الدينية أو القيم الأخلاقية والاجتماعية باسم الحرية الفردية المطلقة، فهم في النهاية يعلمون أن طريقهم ينتهي بهم إلى تيهٍ مفتوح على المجهول، وهو يسير بهم نحو هاوية حتمية من الانحلال والضياع. ويحتاج هؤلاء الذين ينحرفون نحو اليسار أو نحو اليمين عن الخط الثقافي والحضاري لمجتمعاتهم إلى عزيمة قوية لكي يراجعوا أنفسهم ويدرّبوها ويؤهلوها لكي تكون قادرة على الاختيار السليم الذي يتفق مع شخصياتهم الثقافية المنبثقة من مجتمعاتهم بما لها من خصوصية تميزها عن المجتمعات والأمم الأخرى.

ج ـ وأما الحالة الثالثة التي تدل على التيه فهي تظهر بوضوح عندما يخلط الإنسان بين (القيمة المطلقة) وبين (الواقع الجديد) الذي يختاره فيتدنّى بتلك القيمة إلى التجسيد العملي الكامل، ويعتقد أنه حقّق كامل الحلم الذي كان (فِكْرَةً) يعتنقها ويسترشد بها أو أمنيةً تراوده أو تشدّه إليها بقوّة وترفعه إلى سمائها العالية، ولكنه استطاع أن (يَنْزِلَ بتلك القيمة من سمائها) وأن يجعلها ماثلة أمامه بكاملها ومجسّمةً في ممارسات عملية حياتية. ولا شك أن الإنسان الواعي يقيس أعماله وخطواته وإنجازاته بأن يخضعها إلى (معيار) عقلي أو إلى مثل أعلى مستند إلى (قيم عليا) ثابتة، ولكن لا يمكن أن يعكس الوضع؛ بمعنى أن ينزل ذلك الإنسان بمستوى القيم العليا فيخضعها لما يتم تحقيقه فعلاً، أي أن يعتقد بأن أعماله أو إنجازاته هي ذاتها التجسيد الكامل لتلك القيم، وهو اعتقاد يؤدي به إلى الغرور وإلى الدكتاتورية الفكرية التي لا تفسح للرأي الآخر أيّ مجال. أو يقوده غروره إلى الدكتاتورية الكاملة (أي سياسياً وثقافياً وقانونياً...إلخ) إن كان ذلك الإنسان هو الحاكم أو رئيس الدولة أو القبيلة أو أيّة منظومة اجتماعية تقع تحت سلطته. وهذا كله يؤدي به وبمجتمعه إلى طريق مسدود، وبالتالي إلى الجمود وإلى التيه وعدم القدرة على الرؤية بوضوح.

ومن هذا القبيل قول فرعون لقومه: (أنا ربكم الأعلى!)، وقول لويس الرابع عشر: (أنا الدولة!). وبمعنى آخر نقول بأن من يعتقد أنه استطاع فعل ذلك فإنه يكون قد قلب الوضع تماماً وأزال عالم (المثل والقيم المطلقة) من ذهنه، لأنه جسّدها في شكل واحد محدود في شخصه ومقتصر عليه وحده، وهل هناك غباء وظلم أكبر من ذلك؟ وللمقارنة بين هذا الوضع وبين ما أوردناه في الحالة الأولى من التيه، نقول: ربما يخطر في البال أن هذا الموقف نابع من حالة التيه الناتج عن الإعجاب بالنفس ـ كما أسلفنا القول في الحالة الأولى ـ ولكن التيه في هذه الحالة ـ الثالثة ـ يتجاوز تلك الحالة الأولى، لأن الإنسان التائه هنا ـ في الثالثة ـ يعتبر نفسه الأول والسابق في كل شيء فكأنه هو ذاته (التجسيد الكامل للقيمة المطلقة)، فيحتقر الآخرين سواء كانوا من مجتمعه أو من خارجه، وهذا كما هو واضح حال بعض الحكام المستبدين، كما ذكرنا، كما يمكن أن يكون أيضاً حال بعض الأمم التي تعتبر نفسها تجسيداً كاملاً للقيم السامية المطلقة، ولذلك فهي تحتقر الأمم الأخرى وتعتبرها متخلفة عنها في كل شيء، وأوضح مثال على ذلك هو الأفكار العنصرية عند اليهود الذين يعتبرون أنفسهم (شعب الله المختار). وهذه القناعات تشكل تبريراً ومقدمة للعدوان على الآخرين في معظم الأحيان كما هو معروف. فهذه حالة إيجابية (أي غير جامدة أو متقوقعة) كالحالة الأولى، ولكن إيجابيتها عدوانية تحتقر الآخرين وتؤذيهم.

وإذا كان لنا أن نضع هذه المواقف من (الحيرة والتيه الفكري والثقافي) في إطار أشمل من الإطار الفردي؛ فإنه يمكننا القول بأن هذا كله يمثل ألواناً من الصراع الذي لا بد أن يقع بين الأفكار والثقافات العديدة، وهو الصراع الذي يكون ميدانه داخل نفس الإنسان الذي يعيش في مجتمع محدّد، وبالتالي فإن ميدانه هو الساحة (النفسية ـ الاجتماعية) الشاملة لكل فرد من المجتمع المستهدف.

3ـ الفرق بين الحيرة (أو التحيّر) وبين التيه: جاء في القاموس المحيط: (حار الماء: تردّد. تحيّر الماء: دار واجتمع. تحير السحاب: لم يتجه جهةً). وفي مختار الصحاح: (حار: رجع. وفلان حائر بائر: يعني هو هالك أو كاسد) أما في المعجم الوسيط فقد ورد ما يلي: [حار حَوْراً وحئوراً: رجع. وفي التنزيل العزيز :(إنه ظن أن لن يحور). حار الماء في الغدير: تردّد. ويقال: حار في أمره. حاوره محاورةً وحواراً: جاوبه. وحاوره: جادله. وفي التنزيل العزيز: (قال له صاحبه وهو يحاوره)].

كان لا بد من وقفة لنفرّق فيها بين مرحلتين عند الإنسان السائر في درب التيه، هما مرحلة الحيرة ومرحلة التيه، ومن الواضح أن مرحلة الحيرة هي الأولى، لأنها تعني التردد والتوقف وعدم القدرة على الاختيار وحسم الأمر من أجل الاستمرار في السير دون توقف أو عوائق نفسية أو فكرية أو غيرها. ويكون الإنسان في هذه المرحلة معرّضاً للاضطراب في تفكيره وللتمزّق النفسيّ نتيجة لعدم قدرته على الرؤية الواضحة لما هو موجود أمامه أو ما ينتظره، وهي الرؤية (أو القناعة العقلية) التي تؤدي إلى الاختيار المطمئن الواثق من سلامة منهجه ووضوح أهدافه. والذي يهمنا هنا أن نعي تماماً بأن **هذه المرحلة (مرحلة الحيرة) تعني وقوف الإنسان على مفترق طريقين هما طريق الرشد وطريق التيه**، ولهذا فإن هذه المرحلة لا بد من انتهائها بعد أن يختار الإنسان الحائر طريقه فيدخل في مرحلة جديدة: إما أن تكون مرحلة الاستقرار النفسي والفكري، وبالتالي الاجتماعي والحياتي الذي يميز الاختيار الرشيد عموماً، أو أن تكون مرحلة التيه التي تعني الضياع أو الشعور بالاغتراب الذي يميز الاختيار الخاطئ، بسبب فقدان هذا الإنسان للرشد وللمنهج السليم، بابتعاده عن الثوابت التي نشأ في ظلها وكان يؤمن بها هو نفسه بصفته أحد أفراد هذا المجتمع.

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال لا بد منه هو: لماذا نعتبر الإنسان الذي يبتعد عن أصوله التي انبثق منها (عرقيّاً وثقافياً واجتماعياً) أنه إنسان تائه، مع أنه يمكن أن يعتبر نفسه إنساناً واعياً، وربما يكون سعيداً بابتعاده عن تلك الأصول؟ وجواباً على ذلك نقول: لا يمكننا القول بأن كل إنسان يسير في هذا الطريق يكون سعيداً أو مقتنعاً عندما يختار الابتعاد عن أصوله الاجتماعية والثقافية، ولكن يكون شاعراً بالأسى والأسف، وهو (في أغلب الأحيان) يلجأ إلى الهروب من واقعه وواقع أمته المأساوي المأزوم. ومع هذا يمكننا أن نقول بأن المسألة ليست مسألة فردية بقدر ما هي مسألة جماعية؛ بمعنى أنها تخص الأمة بكاملها أو المجتمع العربي كله، ولا تخص فرداً بعينه، لأنه من الممكن لأي فرد (أو شخص) أن يخرج على أمته، وأن يتنكر لتاريخها وثقافتها العربية الإسلامية، ويرتضي ذلك لنفسه فعلاً، ويكون سعيداً بذلك الاختيار الذي يخرجه من الحيرة، ولكن هذا ليس هو المقياس، لأنه لا يمكن أن ينطبق إلاّ على عدد محدود جداً لا قيمة له من أفراد الأمة، وبالتالي لا يمكن أن ينطبق على الأمة بكاملها؛ إذ ليس هناك أمة في الدنيا ترضى بأن تتنكر لماضيها ولعقائدها وثقافتها، وتلبس ثياب أمة أخرى. ونحن نرى أن بعض الحكام من قصيري النظر المستبدين يحاولون تجريد شعوبهم من بعض صفاتهم أو قيمهم العريقة فتكون النتيجة ثورات عارمة تطيح بأولئك الحكام المستبدين وتدوسهم دوساً. **ويهمنا أن نعرف تماماً أن التيه لم يكن من اختيار الأمة العربية ولا هو اختيار أي شعب من شعوبها التي اكتسبت جنسياتها بعد (سايكس ـ بيكو)، وإنما هو نتيجة ظروف فرضتها طبيعة التطوّرات التاريخية** والأحداث التي مرت ولا تزال تمر على هذه الأمة العريقة التي تسير في طريق صعب حتى الآن، ولكنه لن يكون بدون نهاية تضع الأمور في نصابها الصحيح، حيث تنبثق الحياة الجديدة على أغصان دوحة أمّتنا وتستمرّ خضراء مثمرة لأن جذورها راسخة بامتداد عميق وقوي في الزمان وفي المكان.

4 ـ متى يمكن أن يكون هناك تيه؟: توجد تناقضات كثيرة في حياة الإنسان يأتي أكثرها على شكل طرفين نقيضين أو متضادّين، ولذلك نسمي هذه المتناقضات باسم (الثنائيات المتقابلة أو المتناقضة أو المتضادّة، مع وعينا بالفرق بين هذه الكلمات

الثلاث). ومن بين هذا كله نذكر شيئين متناقضين في حياة الإنسان، هما (تحديد الهدف، والحيرة) أو بتعابير أخرى: اليقين والشك، أو القطع والتردّد؛ وجميعها تعني أن الإنسان الذي يستطيع أن يحدد هدفه لا يكون في حيرة وتردّد، لأن الحالتين لا تجتمعان في تفكير الإنسان وفي نفسه. ولكن كثيراً ما يقف الإنسان بين طريقين فيحتار أيهما يسلك، أو ربما وقف بين شيئين أو فكرتين أو أكثر واحتار ماذا يفعل أو ماذا يختار، خصوصاً إذا كانت الأشياء أو الأفكار تتشابه في مواصفاتها، ولا تفصلها إلا فروق دقيقة، أو إذا كانت هذه الأشياء تختلف عن بعضها، ولكل منها مواصفات تغريه باختيارها نظراً لجمالها أو أهميتها له. ونحن نعلم أن الإنسان يحدّد هدفه أولاً، ثم يعمل على تحقيقه بالوسائل التي ستوصله إلى ذلك التحقيق، ولنا من الحياة أمثلة عملية بسيطة: فإذا أردت زيارة صديق لك في بيته الذي تجهل موقعه، فأنت أولاً تحدّد موقع البيت بأن تسأل ذلك الصديق عنه، وبعد ذلك تسأله عن الطريق أو الطرق الموصلة إلى بيته: من أين يبدأ الطريق وما هي المعالم الهادية لك أثناء سيرك حتى تصل إلى هدفك ـ أي إلى البيت ـ دون أن تتحيّر من أين تدخل أو من أين تخرج من طريق إلى طريق وبالتالي دون أن تتوه. ومثال آخر من واقع الحياة: فأنت عندما تريد بناء منزل لك فإنك تقوم أولاً بتحديد مواصفاته (كموقعه ومساحته وتفاصيله وتكاليفه والزمن الذي يستغرقه...إلخ) وتحسب ما تمتلكه من المال، وهل يكفي أم لا، ومن ثم تمضي في إجراءاتك فتأتي بالمهندس وترسم المخطط وتسدد ما عليك من التزامات مالية وغيرها. وبعد ذلك تبدأ في تنفيذ ما خطّطت له لكي تصل إلى هدفك أو غايتك المنشودة (وهي البيت الذي تسكنه). ولا تكون قد دخلت في مرحلة من الحيرة والتردد ما دام كل شيء واضحاً، ولديك الوعي التام به وتستطيع التصرف بدون تردّد أو شكوك في سلامة هدفك ومنهج تحقيقه.

والخطوات ذاتها يتم اتباعها في مجالات أخرى كثيرة في الحياة منها مجال (البحث العلمي)، حيث يقوم طالب العلم الباحث أولاً باختيار موضوعه مسترشداً بأستاذه، ثم يضع خطة البحث التي تحدّد الإجراءات والخطوات التي سيتخذها لكي يصل إلى تحقيق غايته: كالاطّلاع على المصادر والمراجع وجمع المعلومات وتنظيمها والتفكير والكتابة والمراجعات...إلخ.

وهـذه الأمثلـة وغيرهـا تـدل عـلى أن الإنسـان لا يـدخل في مرحلـةٍ مـن الحـيرة والـتردّد والتقاعس عن العمل إذا كان هناك وضوح في الأهداف والوسائل التـي يتعامـل بهـا، وبالتـالي فلا مجال لانتقاله إلى مرحلة من التيه، لأنه لم يصـل إلى مرحلـة الحـيرة والشـك التـي تسـبق مرحلة التيه في العادة. وبعد هذه المقدّمات نعود إلى سؤالنا الأساسي وهو:

متى يمكن أن يكون هناك تيه؟: مما تقدم نرى أن التيه إجمالاً يمكن أن يكـون موجـوداً **عندما تكون هناك مفارقة بين شيئين أو أكثر، فلا يستطيع الإنسان تحديد اختيـاره بسـهولة،** ولذلك فهو يتوقف عن الاختيار ويدخل في مرحلة من الحيرة (أو التّحـيّر) التـي تعنـي الـتردد وعدم القدرة على حسم الموقف، وقد ذكرنا أن الإنسان يكـون عـلى مفـترق طـريقين وهـو في مرحلة (الحيرة)؛ بمعنى أنه يجب عليه أن يختار أحـد الطـريقين لـكي يسـير فيـه. فـإذا اختـار الطريـق الصـحيح فسـوف تنتهـي مرحلـة الحـيرة والـتردد والشـك وتسـتقر أحوالـه الفكريـة والنفسية، ويمضي واعياً وراشداً ويمارس حياته وهو إنسان سويٌّ منتج.

أما إذا اختار الطريق الخاطئ فإنـه يكـون كمـن بـدأ السـير في متاهـة لا يعلـم إلى أيـن تقوده، وبذلك فهو يدخل في مرحلة تالية هي مرحلة (التيه). والخطـير في الأمـر ـ بعـد ذلـك الاختيار الخاطئ ـ أنه يمكن في أحيان كثيرة أن تصاحب الإنسان التائـه حالـة الحـيرة والشـك، خصوصاً عندما يتأكد من خطأ اختياره، إذ يدرك بعدها أن حيرته التـي ابتـدأت منـذ سـنوات قد انتقلت معه في المرحلة الجديدة التي يمر بها (أي مرحلة التيه)، وعندئذٍ يمكـن أن تتطـور الأمور إلى مرحلة أكثر خطورة هي مرحلة الشعور بالاغتراب الكامل أو باليأس والاستسلام. ولا شك أن (وعي الإنسان) بهذه الحقائق هو قمـة مأسـاته، لأنـه يكـون عارفـاً أن وضـعه وضـع بائس ومُزْرٍ، ولكنه لا حيلة له فيه؛ أي أنه عاجز عن فعل شيء، والشعور بالعجز ـ كما نعلم ـ هو الشيء القاتل الذي يؤدي إلى الانهيار وإلى التفكك سواء على مستوى الفرد أو المجتمع.

وقد تكلمنا في الأسطر السابقة عن أشياء عملية في الحياة، وبيّنّا أن هناك مقاييس (أو معايير) يتبعها الإنسان وينظم بها تفكيره وخطواته العملية، ولكن على المستوى (الثقافي) العام يكون من الصعب أن نضع مثل تلك المعايير الأحادية التركيب، لأن الثقافة مفهوم معقد ومركّب من عدّة أشياء لا يمكن ضبطها كما تنضبط الساعة أو الموازين بدقة متناهية، ولذلك يبرز أمامنا سؤال لا بد منه، هو:

ما هو المعيار (أو المعايير) التي يمكن أن تحدّد لنا السير السليم (ثقافيّاً) وأن تحمينا من الحيرة ومن التيه (بصفتنا أفراداً أو أمةً ذات ثقافة خاصة)، وهو المقياس ذاته الذي نستطيع به تصحيح خط سيرنا دائماً؟. وسنرجئ الإجابة على هذا السؤال المهم إلى الفصول القادمة من هذا الكتاب (إلى الفصل الثالث) لأن تلك الإجابة تكون إذ ذاك أكثر وضوحاً.

5ـ ما هي الثقافة؟:

كلمة (ثقافة) مأخوذة من قولهم (ثَقِفَ) الشيءَ إذا مَهَرَ فيه أو أتقنه ومنها الثقاف آلة تثقف بها الرماح (أي تسوّى وتقوّم) حتى تصبح مستقيمة ملساء، وبمعنى آخر فهي ما نسميه في عصرنا (فأرة النجّار) التي يمسح بها سطح ألواح الخشب حتى تصبح مستقيمة ملساء ، أو ربما هي آلة شبيهة بها . أما في اللغات الأوروبية فإن كلمة Culture التي تعني الثقافة مأخوذة من فعل يدل على الحراثة والزراعة، فالكلمة لا تعني فقط (الثقافة) كما نفهمها، بل تعني أيضاً الحراثة وتعني استنبات الزرع. والثقافة إجمالاً مصطلح واضح وغامض في الوقت نفسه؛ فهو يبدو قريباً منا ونعيش في أجوائه ونتنفس هواءه باستمرار، ولكنه كالبحر العميق الذي نعيش على شاطئه وربما نسبح فيه، ولكن لا ندري ماذا في ظلمات أعماقه من مخلوقات حية أو أصداف وغيرها، ولا بد لنا من الغوص فيه لإدراك مكنوناته رغم مخاطر ذلك الغوص. ويمكننا بهذا أن نقسم موضوع الثقافة إلى قسمين هما:

1ـ الثقافة كما تبدو في شكلها الخارجي.

2ـ الثقافة كما تبدو في جوهرها الداخلي العميق. وذلك حتى يسهل علينا التعامل مع الموضوع وتحليله من الزاوية المعرفية بشقيها (الشكلي والبنيوي).

أ ـ الثقافة كما تبدو في شكلها الخارجي (العملي): ونعني بذلك كما يتعامل بها الناس داخل المجتمع الواحد، ولذلك يمكننا القول بأن الناحية الشكلية العملية المقصودة هي الناحية الاجتماعية؛ أي كما يتعامل بها أفراد المجتمع فيما بينهم في حياتهم اليومية وفي نطاق العلاقات الاجتماعية السائدة.

فكيف يفهم الناس الثقافة على هذا المستوى الاجتماعي العملي؟:

من خلال علاقاتنا مع مختلف فئات المجتمع نرى أنه لا يوجد أحد يهتم بتعريف الثقافة بصفتها (مفهوماً مجرداً) إلا عند طبقة قليلة من (المثقفين أو المتعلمين) الذين لا يخرج فهم معظمهم لمعنى الثقافة عن فهم بقية الناس الذين يهتمون بالنواحي الشخصية والعملية، ولذلك فهم يقولون: (فلان رجل مثقف) إذا كان صاحب معلومات عامة واسعة أو في ميادين متعددة، وكان قادراً على التعبير عن معلوماته هذه بكلامه الواضح أو بالوسيلة المناسبة. وبعض الناس يربط بين كون الإنسان (مثقفاً) وكونه (مهذّباً)، بمعنى أن يكون على خلق طيب، وأن يكون سلوكه راقياً، أي يحسن المعاملة والتصرف مع الآخرين. أما الرجل الذي يعتبره الناس (غير مثقف) فهو عكس الأول؛ بمعنى أنه لا يمتلك المعرفة العامة أو الشاملة لموضوعات متنوعة، وبالتالي فهو غير قادر على التكلم في مثل هذه الموضوعات أو الإجابة على أسئلة السائلين في المواضيع العامة المختلفة، وربما يكون على درجة أقل من التهذيب (خلقيّاً)، والرقيّ في معاملة الآخرين (سلوكيّاً).

هذا هو الفهم العام لمعنى كون الرجل مثقفاً أو غير مثقف، أو كونه (ذا ثقافة) أو (لا ثقافة) عنده، وهو معنىً يربط بين الثقافة والمعلومات العامة، إن لم يكن يسوّي

بينهما. ويتبادر إلى الذهن على الفور سؤال حول علاقة الثقافة بالعلم، نصوغه كما يلي:

ما الفرق بين الثقافة وبين العلم؟ وما هي العلاقة التي تربطهما؟

للإجابة على هذا السؤال الدقيق لا بد من الوقوف قليلاً مع مصطلح (العلم) لكي يكـون جوابنا دقيقاً ومحدداً. ولذلك نقول: هناك نوعان من العلم:

الأول: هو العلم بالمعنى العام الذي يدل على (المعارف العامـة)، فعنـدما نقـول: (فـلان عنده معلومات موسوعية أو شاملة، أو فلان مطّلع)، فمعنى ذلك أن (فلاناً) هـذا لديـه إلمام (أفقيّ) بالمعلومات المتعلقة بموضوعات كثيرة ومختلفة، فهو غير متخصـص (بشـكل رأسيّ) في موضوع واحد (كالتاريخ مـثلاً أو الطـب أو أي موضـوع محـدد مقـتصر عليـه)، وهـذا ـ كـما أسلفنا ـ هو الذي يقول عنه عامة الناس بأنه (مثقف). **فـالعلم هنـا يعنـي (جملـة المعـارف العامة المتنوعة وغير المتخصصة).**

أما النوع الثاني: فهو العلم بمعناه الدقيق المحدّد، سـواء كـان في العلـوم الماديـة أو غـير المادية. فالعلم بهذا المعنى له فروعه، وله المتخصصون في كل فرع منها: كالطبيب والمهنـدس والكيميـائي وعـالم الـنفس والتـاريخ والاجـتماع...إلـخ. ولا شـك أن الثقافـة بكـل مقوماتهـا وتعقيداتها تقوم على أساس من المعارف الإنسانية، وبالتالي فهي ليست مجرد قيم أو عـادات أو ما أشبه ذلك هبطت جاهزة من كوكب غريب، بـل إن البنـاء الثقـافي للإنسـان يقـوم عـلى أسس من البناء المعرفي العام لديه؛ بمعنى أنه لا يمكن أن تقوم ثقافة بدون أساس معرفي عام، قوامه الفهم أولاً مهما كانـت درجـات هـذا الفهـم وألوانـه. وهـذا معنـاه أن العلـم بأطيافـه المختلفة ودرجاته يساهم بشكل فعال في البناء الثقافي للمجتمعات البشرية كلهـا. ومـع هـذا فنحن نستطيع أن نحدد فروقاً واضحة بـين العلـم بمعنـاه المتخصـص، وبـين الثقافـة بصـورة إجمالية، وهي كما يلي:

1ـ مصطلح العلم يختلف عن مصطلح الثقافة في مدلوله الواضح المحدد: فنحن نقـول: فلان عالم في كذا أو في كذا بالتحديد، ولا خلاف على ذلك، كقولنا: (زَيْد) عالم في الفيزياء أو في الكيمياء أو في الطبّ...إلخ. أو (عُبَيْد) عالم في اللغة أو في الاجتماع أو الاقتصاد أو في النفس أو في التاريخ.

ومن ذلك نرى أن هناك علوماً محددة ولها علماء متخصصون يعرف كل منهم مجال علمه وحدوده ومواصفاته بدقة لا خلاف عليها في الأغلب الأعم. ولكن هذا الوصف لا ينطبق على الثقافة بصفتها موضوعاً محدد الجوانب والمجال والمضمون والحدود، أو المساحة التي يتحرك ضمنها الباحث أو المتخصص، وأكبر دليل على ذلك أن هناك عشرات بل ربما مئات المحاولات لتعريف الثقافة وتحديد مجال البحث فيها وبلورتها بصفتها ذات مضمون محدد تماماً، وكل تعريف يُوجَّه إليه نقدٌ ويُكشَف عن نقصٍ في شموله أو إحاطته التامة بكل الجوانب التي تقنع الباحثين أو المتنوّرين (أي المثقفين).

2ـ **أما الفرق الثاني بين العلم وبين الثقافة:** فهو أن العلم يتصف بالموضوعية المطلقة وبالتجرّد وبالحياديّة، لأنه يقوم على حقائق لا تتأثر بالمذهبيّات أو الأيديولوجيات المختلفة أو بالنواحي الأخلاقية؛ بمعنى أن الحقائق موجودة كما هي، سواء بحث فيها أو اكتشفها مسلم أو يهودي أو مسيحي أو بوذي أو ملحد أو ...إلخ. وهذا شيء لا يختلف عليه اثنان . ويجب أن نفرّق **بين الحقيقة الموضوعية وبين (توظيف) هذه الحقيقة؛** إذ يمكن لأي إنسان بعد اكتشاف شيء معين أن يقوم بتوظيف هذا الشيء كيفما شاء، سواء في الخير أو في الشر، فعلى سبيل المثال: عندما تم اكتشاف المواد المشعّة (كاليورانيوم والراديوم) قام بعض العلماء أو بعض الدول بتوظيفها في الشر والتدمير (حيث صنعوا منها الأسلحة المدمرة كالقنابل النووية وغيرها)، بينما قام آخرون بتوظيفها في الخير والتعمير إذ استخدموها في الأغراض السلمية (كالطب وتوليد الطاقة وغير ذلك). فالعلم في ذاته يقوم على كشف حقائق محايدة من الناحية القيمية (أي مجردة من القيم الأخلاقية أو الاقتصادية أو غيرها)، ولكن الإنسان هو الذي يضفي على هذه الحقائق القيم التي يريدها انطلاقاً من ثقافته ومن مصالحه المختلفة. ومن هنا نلاحظ أن الثقافة بشكل إجمالي لا تنفصل

عن عالم القيم، وهي تعمل عمل المرشد أو الموجّه للسلوك البشري ولا تقف محايدة كما يفعل العلم، وهذا فرق جوهري بين المفهومين وهما (العلم والثقافة).

3ـ **ويتولّد من النقطة السابقة نقطة أخرى جديرة بالملاحظة:** وهي أن الثقافة ليست فقط ملتصقة (بعالم القيم المجرّدة والنظرية)، بل هي ـ كما ذكرنا ـ تمارس دور المرشد أو الموجه للسلوك عند الإنسان، بينما لا يقوم العلم المجرد من القيمة بمثل هذا الدور، ولذلك فيمكننا القول بأن الثقافة (بمفهومها العام) تكون بمثابة الحاكم أو القائد الذي يقف في مكان أعلى من الآخرين ويصدر إليهم تعليماته أو إرشاداته لكي يتوجهوا إلى الوجهة التي يريدها هو؛ وبتعبير آخر: نستطيع القول بأن الثقافة هي صاحبة السلطة على عقول العلماء وليس العكس. ونحن بهذا الفهم نستطيع تفسير ما نلاحظه من انحرافات لدى بعض العلماء في كل مجال ، سواء كان في مجال العلوم الطبيعية (كالفيزياء والكيمياء وفروعهما المتعددة)، أو في مجال العلوم الإنسانية والحقائق المتصلة بالإنسان وجسمه وبعلاقاته مع غيره. وبكلام آخر نقول: إن العلم يكتشف الحقائق بشكل محايد، وله إنجازاته في كافة المجالات (التطبيقية والتكنولوجية)، وهذا هو دوره ومساره، ولكن الثقافة تقوم بعملية التوجيه المزدوجة:

أ ـ **فهي (نظرياً) توجه تفكير العلماء** لكي يضفوا قيمة معينة على إنتاجهم، أي لكي ينتجوه طبقاً لقيم أو معايير معينة، أو لتحقيق هدف معين كإنتاجهم للقنابل والأسلحة إجمالاً، أو إنتاجهم للوسائل الطبية والتعليمية وغيرها، أي كأنّ الثقافة تضع لهم برنامجاً أو خطة عمل مسبقة لكي يعملوا على تحقيق شيء معين.

ب ـ **وهي (أي الثقافة) تقوم بدور مكمل لدور التوجيه النظري المسبق، وهو دور الموجّه (العمليّ) اللاّحق** الذي يحدد كيفية توظيف واستخدام منتجات العلم وفي أي اتجاه: هل ستستخدم لمصلحة عرق بشري محدد، أو ضدّ عدو محدد؟ أم هل سيتم

توظيفها أو استخدامها في النواحي الإنسانية ومن أجل سعادة الإنسان إجمالاً، أم سوف تستخدم لاستغلاله واستعباده؟

وبناء على هذه الحقائق يمكننا القول بأن مكانة الثقافة ومكانة العلم وعلاقتهما يمكن تشبيهها بالعلاقة بين السلطتين: السياسية والعسكرية في الدولة، فالمعروف أن قادة الجيش يخضعون للقرارات التي تتخذها السلطة السياسية وينفذونها إن حرباً وإن سلماً. وكذلك العلم ومنتجاته فهو يخضع ـ في مسيرته وفي استخدام مخرجاته ـ لثقافة المجتمع الذي يستخدمه وقيمه السائدة.

وفي المقابل لا يغيب عن بالنا أن العلاقة بين العلم والثقافة (علاقة جدليّة) متبادلة؛ بمعنى أن للعلم دوراً في الثقافة أيضاً ربما يكون موازياً لدورها فيه إن لم يكن أكبر، إذ من المعروف أن التطور العلمي والتكنولوجي أدّى وما زال يؤدي إلى تغيير أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كثير من مجتمعات هذا العالم، فعلى سبيل المثال: أدى التطور العلمي والثورة الصناعية المرافقة له (منذ عصر النهضة الأوروبية) إلى تغيير الأنماط التقليدية للمجتمعات الأوروبية والأمريكية وبعض المجتمعات في آسيا (كالمجتمع الياباني وغيره)، فانتقل كثير منها من طور الزراعة إلى طور الصناعة والإنتاج المتعدد. وهذا التطور لم يكن يعني فقط تغيير المهن والوظائف الاقتصادية ، بل امتد إلى تغيير شكل الأسرة (من ممتدة إلى نووية) وإلى تغيير شكل العلاقات الاجتماعية تبعاً لذلك، ومن ثم تغيير المثل العليا وتطور (مفهوم القيم) إلى أشكال جديدة متفتّحة تتواءم مع الحقائق الاقتصادية والاجتماعية الجديدة. كما أدت هذه التطورات إلى تغيير نوع الحكم من ثيوقراطي وإقطاعي وبورجوازي، إلى حكم يستمد شرعيته من إرادة الشعب، أي أن نظام الحكم تغيّر من الصفة الاستبدادية (الدكتاتورية) إلى الصفة الديموقراطية المعبرة عن إرادة الشعوب والملبّية لتطلعاتها.

وامتدت آثار المنتجات العلمية التطبيقية (أي التكنولوجيا وما يصاحبها) إلى المجتمعات العالمية الأخرى، فنرى على سبيل المثال أن استخدام العلم وتطبيقاته (التكنولوجيّة) في استخراج خامات البترول أدّى إلى تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات التي ظهر البترول في أرضها، فأصبحنا نرى أن الطابع الحضري العصري هو الغالب على مظهر تلك المجتمعات، كما أن مثلهم العليا وأسلوب حياتهم وعلاقاتهم انتقلت من الطابع البدوي التقليدي الموروث إلى الطابع الحضري الذي يتماشى مع مقتضيات العصر، وما نشاهده في الدول العربية المنتجة للنفط من تغيرات على كافة الأصعدة يقف دليلاً واضحاً على ما نقول.

وفي السنوات الأخيرة ظهر تأثير العلم على الثقافة بشكل أكثر وضوحاً وأسرع مما عرفته البشرية عبر تاريخها الطويل، بعد التقدم العلمي المذهل وثورة الاتصالات التي ألغت المسافات بين أطراف العالم الأربعة، وأدت إلى انفتاح الثقافات على بعضها، وأوجدت أخيراً مفهوم (العولمة) بمعناها الاستعماري المهيمن، وأحدثت تأثيراً هائلاً على الثقافات الخاصة سواء الوطنية أو المحلية أو القومية في كل مجتمعات العالم، حيث أصبحت كثير من منظومات القيم العريقة مهددة بالنسيان أو بالتخلي عنها لصالح القيم المادية والاستهلاكية الجديدة الوافدة (من الدول الغربية الأمريكية والأوروبية) تحت تأثير وسائل الإعلام والاتصال التي تنشر فيضاً من المعلومات المتوالية عن طريق الكلمة والصورة والتطبيقات العملية المغرية، وتحت تأثير السياسات الداعية إلى (العولمة) وأساليب الدعاية الضخمة التي تصاحب تلك الدعوات المشبوهة. وهكذا نرى أنه صاحَبَ هذه التطوراتِ العلميةَ تطوراتٌ في كل نواحي الحياة ـ كما أسلفنا ـ ومنها النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية قديماً وحديثاً، حيث بدأت أولاً عند الأوروبيين منذ بدايات نهضتهم وثورتهم الصناعية في نهاية العصور الوسطى، وامتدت إلى الآن ولا تزال تمارس تأثيرها بقوة على

مجتمعات الدول الأخرى في كل مجال؛ ففي مجال السياسة ـ على سبيل المثال ـ نرى أن الحياة السياسية تطورت عند الأوروبيين من الثيوقراطية وحكم رجال الدين إلى ظهور الإقطاع والبورجوازية والرأسمالية والاشتراكية ثم رست الأمور السياسية أخيراً على رواج الليبرالية والديموقراطية، ليس فقط عندهم بل في كل أنحاء العالم. وكل ذلك يدل دلالة واضحة على أنه من الصعب، بل من المستحيل الفصل بين التطور العلمي وما يؤدي إليه من تطورات تالية أو مرافقة له ومتزامنة معه في كل مجالات الحياة البشرية، وليس فقط في مجال الثقافة، خصوصاً في عصرنا الذي تداخلت فيه الأمم وامتزجت ثقافاتها بالاتصالات والمعلومات المسافرة عبر السماوات المفتوحة بلا حدود ولا قيود.

ب ـ الثقافة كما تبدو في جوهرها الداخلي العميق (بنية الثقافة) : ذكرنا في النقطة السابقة أن مصطلح (الثقافة) واضح وغامض في الوقت نفسه؛ بمعنى أن له (شكلاً خارجياً) عملياً واضحاً ، ولكن له مضمون عميق ومركب أو ربما (معقّد) ويحتاج فَهْمُه إلى تحليله أوّلاً للوقوف على حقيقة مكونات نسيجه. وكذلك أوضحنا أن كلمة (مثقف) أو (غير مثقف) هي الدارجة عملياً والمتعارف على معناها بين عامة الناس، حيث إن المثقف عندهم هو الشخص الذي لديه معلومات عامة في كل المواضيع، ويستطيع التعبير عنها أو إيصال ما يريده إلى غيره، بالإضافة إلى ربطهم تلك الصفة بصفة أخرى مكملة لها، وهي صفة دماثة الخلق وحسن التصرف مع الآخرين. وأما (غير المثقف) فهو الذي لا يمتلك مثل تلك الصفات. ونحن نلاحظ أن كثيراً من المفاهيم أو (القيم) يمكن أن نقوم بدراستها

بإحدى طريقتين:

1 **ـ الطريقة الأولى:** هي طريقة الاستقراء (أو الاستقصاء Induction)، بمعنى أننا نلاحظ ونستقرئ الوقائع الجزئية والأفعال المتفرقة، ومنها نستخلص أنه يوجد

هناك (مفهوم)عام معين أو (قيمة) معينة في ذلك المجتمع، فعلى سبيل المثال: إذا انتقلنا إلى مجتمع في بلد لم نكن نعرف ظروفه وعاداته، وعشنا فيه وتعاملنا مع الناس ولاحظنا كيف يتعاملون مع بعضهم بنوع من الرفق، فإننا نقول بأن هذا المجتمع تسوده (قيمة معيّنة) هي الرحمة أو الكرم أو الصدق، تترجمها العادات العملية السائدة. فنحن هنا استنتجنا وجود هذه القيمة من ملاحظتنا للوقائع العملية الجزئية أو الفردية المتكررة بين كل الأفراد، أي من استقصائنا أو استقرائنا للأحداث الجزئية وصلنا إلى استنتاج وجود (مفهوم) عام أو (قيمة) معيّنة.

ودراسة (الموضوع) بهذه الطريقة تعني (الصعود) من الجزئيات والوقائع المفردة والمتكررة إلى صياغة (المفهوم العام) الذي يشملها، أو إلى استنتاج وجود (القيمة). فهذه طريقة تركيبية ـ إن جاز هذا التعبير.

2ـ أما الطريقة الثانية: فهي عكس الأولى، أي هي طريقة الاستدلال (Deduction): وهذه الطريقة تعني النزول من المفهوم (الكلّي) أو من (القيمة) إلى مشاهدة تطبيقاتها العملية، أي مشاهدة (أجزاء) منها مطبقة على شكل عادات على أرض الواقع، وبذلك يكون الواقع (تصديقاً وإثباتاً) لوجودها. ففي هذه الطريقة نرى أن الباحث يفترض نظرياً وجود (قيمة) معينة ثم يبدأ في البحث الميداني لكي يتحقق من صحة فرضيته أو عدم صحتها، أو بكلام آخر: ليستدلّ من الواقع على وجود الفرض الذي افترضه. وهذه الطريقة هي المتبعة في الأبحاث العلمية والاجتماعية وغيرها، عندما يضع الباحث (فروض الدراسة) ويحاول التأكد من صحتها أو عدم صحتها عن طريق البحث الميداني أو الدراسة الميدانية العملية.

ولكن لا أعتقد أن مصطلح (الثقافة) يقبل أي طريقة من الطريقتين إن أردنا دراسته؛ بمعنى أن كلتا الطريقتين لا تصلحان لدراسة الثقافة كما تصلحان لدراسة (عادة اجتماعية) مثلاً، أو كما ندرس (قيمة) محددة من القيم المختلفة كالصدق أو

الكرم أو الإيثار ...إلخ، لأن هذا المصطلح (أي مصطلح الثقافة) ليس (عنصراً واحداً بسيطاً)، بل هو (مركّب) من مجموعة من العناصر الفردية، كما في المركب الكيميائي، وكل عنصر منها يحتاج إلى دراسة بمفرده. وهنا لا بد أن **نتساءل:**

ما هي الطريقة المثلى لدراسة الثقافة إذن؟ ولماذا لا يمكن التعامل بها إلا (بصفتها الدلاليّة) العامّة؟

وجواباً على ذلك نقول: إذا شئنا البحث عن الطريقة المناسبة لهذه الدراسة، أو عن الطريقة التي لا يصلح غيرها، فلا بد لنا من (محاولة تعريف الثقافة) أولاً من أجل التعرّف على تلك الطريقة بصفتها المدخل السليم للدراسة، ومن أجل تبرير وإثبات أنه يجب **(دراستها)** دراسة تحليلية، ولكن يجب أن نأخذها **(ونتعامل معها)** بصفتها **(الدلالية)** فقط؛ بمعنى أن دراسة الثقافة يجب أن تتم بدراسة عناصرها المكوّنة لها لنفهمها تماماً، ولكن في استخدامها العملي فلا بد أن نعتبرها ذات مفهوم محدّد، أي بصفتها (مفهوماً) له معنى أو دلالة عامة متفق عليها، وذلك من أجل تسهيل التعامل مع هذا المفهوم بشكلٍ محددٍ تماماً، وبصفته له (شخصية) أو كيان واحد ملموس، وليس بصفته (الذّرّيّة)، أو على أساس أنه مكون من مجموعة من الذرّات أو المفردات أو العناصر، لأن مثل هذا التَّجْزيء أو التفكيك يعني أننا نبحث في (مكونات الثقافة) أو في العناصر المتفاعلة كيميائياً، وليس في (المفهوم) ذاته بصفته كياناً واحداً مجسّداً وله وظائف واضحة تتفاعل مع مجالات وجوانب الحياة البشرية اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً. فتحليل (المفهوم) ودراسة أجزائه ومكوناته شيء، بينما التعامل معه كمفهوم واحد له وظائفه، شيء آخر.

ولهذا فقد رأينا العلماء والدارسين يحاولون تعريف الثقافة من منطلقات مختلفة، وسنحاول عرض بعض هذه التعريفات فيما يلي:

1ـ هناك من يعرّف الثقافة (بوصفها مفهوماً إيضاحيّاً):(**)

وقد ورد في أحد التعريفات ما يلي:

(**) ليس الهدف أن نحوّل الموضوع إلى بحث في الثقافة كما يراها فلان أو فلان، وإنما هدفنا أن نستعين بأمثلة أو نماذج من التعريفات تدلنا على الاتجاهات التي يسلكها دارسو الثقافة من العلماء والمتخصصين. وقد وجدت في كتاب (الأنثروبولوجيا وأزمة العالم الحديث) النماذج المطلوبة في موضوع اشترك في كتابته اثنان من الأنثروبولوجيين هما(كلايد كلكهوهن ووليم هـ . كيلي)، ومحرر الكتاب هو (رالف لنتون)ومترجمه إلى العربية (عبدالملك الناشف) ـ المكتبة العصرية: صيدا ـ بيروت1967م. والمقال المذكور موجود في الكتاب بين صفحتي (141 ـ 193). ولذلك سنشير إلى المقتبس منه بتعيين الصفحة فقط دون إعادة ذكره بصورة تفصيلية، هكذا مثلاً: [رالف لنتون ـ المرجع السابق ـ ص ـ].

أ ـ (نقصد بالثقافة عمليات انتقائية تاريخية المنشأ توجّه ردود فعل الناس تجاه المنبهات الداخلية والخارجية).[1]

ب ـ أو بصيغة أخرى: (الثقافة تحديدات تاريخية المنشأ للوضع الذي ينزع الأفراد إلى اكتسابه بسبب انضمامهم إلى جماعات معينة أو احتكاكهم بفئات معينة تجمعها أنماط من الحياة تتصف في بعض نواحيها بخصائص مميزة)[*1*]

2ـ وهناك تعريفات أخرى للثقافة (باعتبارها مفهوماً وصفيّاً):

أ ـ فهي ـ حسب هذا المنطلق ـ (تعني بوجه عام ما تجمع من تراث الإبداع الإنساني على مرّ الأجيال: الكتب واللوحات الفنيّة والمباني وما شاكلها، ومعرفتنا بطرق التكيف على البيئة الطبيعية والاجتماعية، واللغة والعادات وآداب السلوك والمعاملة والدين والأخلاق)[2]. فهي (حصيلة الاستجابات التكيّفية)، على حد وصفهم.

ب ـ وفي السياق ذاته ورد هذا التعريف: (الثقافة هي كل مركب يضم

الأشغال اليدوية والمعتقدات والفنون وجميع العادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في مجتمع، وكل ما ينتجه النشاط العادي من الأشياء التي تقررها هذه العادات)[3].

جـ ـ وأما التعريف التالي فهو مختلف بعض الشيء، إذ يقول: (نقصد بالثقافة جميع التصاميم التاريخية المنشأ التي خططت للحياة، بما في ذلك التصاميم الضمنية والصريحة، العقلية واللاعقلية وغير العقلية، وهذه توجد في أي وقت معين كما لو كانت تملك قدرة كامنة على توجيه سلوك الناس وإرشادهم).[4]

---

(1) رالف لنتون ، المرجع السابق (ص152)

(*1)* نفسه: ص 153

(2) نفسه: ص (174)

(3) نفسه: ص (149)

(4) ص176

3 ـ **والمنطلق الثالث الذي يمكن تعريف الثقافة طبقاً له هو (المنطلق العملي) أو (الفائدة العملية لمفهوم الثقافة بمعانيه المختلفة)** حسب ما يذكره الكاتبان؛ فمفهوم الثقافة له فوائد ـ حسب هذا المنطلق، منها:

أ ـ أنه يقدم العون للإنسان في مساعيه الدائبة لفهم نفسه وسلوكه.

ب ـ (الفائدة الرئيسية لهذا المفهوم على الصعيد العملي هي أنه يساعدنا على التنبؤ بالسلوك البشري).

جـ ـ وفائدة أخرى عملية هي (أنه يكسب بعض الأشخاص شيئاً من التجرد من القيم الانفعالية المتصلة بثقافتهم، سواء كانت واعية أو لا واعية).

د ـ وأخيراً يورد كاتبا المقال (أو البحث المذكور) ما يلي: (لعل أهم دور يلعبه مفهوم الثقافة على الصعيد العملي يكمن في حقيقة بعيدة الأثر طالما أغفلها "المخططون الاجتماعيّون" في برامجهم المختلفة، وهذه الحقيقة هي أننا لن نستطيع أبداً أن نبدأ صفحة "**جديدة كلياً**" في أي مشروع نخططه للمجتمعات البشرية. فما من كائن أو مجتمع بشري يستطيع أن يرى العالم الذي يعيش فيه بمنظار جديد، فهو يولد في وسطٍ حدّدته سلفاً الأنماطُ الثقافيَّةُ القائمة، فكما أن الفرد الذي يفقد ذاكرته لا يمكن اعتباره فرداً سوياً؛ كذلك فإننا لا يمكن أن نتصور أن أي مجتمع يستطيع في أية مرحلة من تاريخه أن يتحرر كلياً من موروثه الثقافي).[1] ثم ينتهي الكلام بالقول (...يجدر بنا أن نشير إلى أن كل ثقافة تنطوي على تنظيم مثلما تنطوي على محتوى).

أما (مالك بن نبيّ): فله كتاب بعنوان (مشكلة الثقافة)، درس فيه الثقافة وحللها ووضع أكثر من تعريف لها، نورد بعضاً منها فيما يلي:

أ ـ (إن الثقافة هي التركيب العام لتراكيب جزئية أربعة هي الأخلاق والجما والمنطق العملي والصناعة[**1]. ويقصد بالمنطق العملي (النواحي التربوية) المتعلقة

(1) نفسه ص191

(1**) مالك بن نبي ـ مشكلة الثقافة، ترجمة عبدالصبور شاهين، دار الفكر، ط 4 (1404هـ ـ 1984م) ص 67

بالإنسان، وهي التي تحدد فاعلية المجتمع، كما يقصد بالصناعة (العنصر الفني) المتعلق بعالم الأشياء. ونلاحظ أنه عرّف الثقافة بمكوناتها أو بمحتواها المكوّن من أربعة أركان يعتقد أن الثقافة تقوم عليها.

ب ـ وهناك تعريف للثقافة من زاوية أخرى غير تحليلها إلى عناصرها، وهو: الثقافة (مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته وتصبح لا شعورياً العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه).[1] ويقول مالك بن نبي معقباً على هذا التعريف: (وهكذا نرى أن هذا التعريف يضم بين دفتيه فلسفة الإنسان وفلسفة الجماعة، أي مقومات الإنسان ومقوّمات المجتمع). كما يعرض تعريفات أخرى للثقافة عند فريقين متقابلين هما المدرسة الغربية والمدرسة الماركسية، فالأولى ترى أن الثقافة ثمرة الإنسان، بينما الثانية ترى أن الثقافة ثمرة المجتمع. أو هي (فلسفة المجتمع) في البلاد الاشتراكية بينما هي (فلسفة الإنسان) في البلاد الغربية، وهي ـ عند الغربيين ـ تراث (الإنسانيات الإغريقية)[2].

ونحن لا نريد الاسترسال في عرض آراء الباحثين والمفكرين في الموضوع، وإنما هدفنا أن تتكوّن لدينا فكرة واضحة عن موضوع الثقافة بما لها من الملابسات والتعقيدات التي تحتاج إلى الدراسة والتحليل لإدراك كنهها، ولكي تزداد قناعتنا بأن هذا الموضوع ذو إيحاءات خاصة كامنة وراء التعريفات المختلفة، ووراء كل محاولات التحليل والأمثلة المتعددة، وهي إيحاءات تتعلق بالطعم وبالرائحة الخاصة وباللون الذي يميز كل نوع من تنوعات الثقافة، ولا بد من الإحساس الداخليّ بذلك كله على امتداد مجتمعات العالم[3].

---

(1) المرجع السابق: ص 74

(2) يمكن مراجعة ص 29 و ص73 من المرجع السابق.

(3)يمكن الرجوع إلى كثير من كتب علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والتربية التي تبحث في (الثقافة) وتعرض تعريفات متعددة لها، ومن تلك المراجع، على سبيل المثال: أـ سامية حسن الساعاتي ـ الثقافة والشخصية ـ مكتبة سعيد رأفت ـ جامعة عين شمس (1981م). الباب الأول (ص13 ـ 128). وتقول المؤلفة في ص24 ما يلي: (ويمكننا أن نصنف تعريفات الثقافة إلى سبعة أقسام أساسية: 1ـ تعريفات وصفية 2ـ تعريفات تاريخية 3ـ تعريفات معيارية 4ـ تعريفات سيكولوجية 5ـ تعريفات بنيويّة 6ـ تعريفات تطوريّة 7ـ تعريفات شمولية). ب ـ محمد الجوهري ـ الأنثروبولوجيا ـ

وإذا كان لا بد لنا من تعريف للثقافة بعد كل ما تقدم من التحليلات، **فيمكننا وضع التعريف التالي:** (الثقافة **أسلوب حياة** يدفع الفرد أو الجماعة إلى اتخاذ المواقف ذاتها تجاه ما يتعرضون له أو يتعاملون معه، سواء في التفكير أو في السلوك العمليّ، وهي أسلوب ناتج عن عوامل (مكانية): أي جغرافية وبيئية عامة، وعن عوامل (زمنية): أي تراثية تاريخية مشتركة، وعن عوامل بشرية متعلقة بالإنسان كاللغة والمعتقدات والأفكار العامة المشتركة. وتجتمع كل هذه العوامل وتتفاعل في ظل المصالح المشتركة وفي إطار العلاقات العملية المتعددة داخل المجتمع الواحد، منتجة صبغة واحدة لذلك المجتمع، ويحملها كل فرد من أفراده لتصبح السّمة المميزة له من بين أفراد المجتمعات الأخرى).

وسوف يتم تفصيل ذلك كله في الفصلين التاليين، أي الفصل الثاني والثالث، حيث نبحث في أسس الثقافة وفي روافدها على التوالي.



أسس نظرية وتطبيقات عملية (ط4) ـ دار المعارف ـ 1404هـ ـ 1983م: الفصل الثاني ص59 بعنوان (طبيعة الثقافة) والفصل الثالث ص107 ـ 157 بعنوان (الثقافة والفرد) .

ج ـ محمد لبيب النجيحي ـ الأسس الاجتماعية للتربية . ط 8 ـ 1981م ـ دار النهضة العربية. (الفصل السادس: الإطار الثقافي للعملية التربوية ص165, والسابع: ديناميكية الثقافة والتغير الاجتماعي ص 239).

الفصل الثاني

أسس الثقـــافة

مدخل

المبحث الأول

أولاً: الأسس المادية للثقافة

1 ـ الأسس الطبيعية الإيكولوجية العامة (المكانية) للثقافة

أ- جغرافية أرض الوطن

1-أهمية موقع أرض الوطن على خريطة العالم

2- موقعه على منفذ مائي

3- طبيعة التضاريس الجغرافية

ب- المناخ والأمطار

2 ـ الأساس البشري (أو الأساس العرقي) للثقافة.

ثانيا: الأساس الفكري العام للثقافة

أ ـ القسم الأول هو الأفكار العملية

ب ـ القسم الثاني هو النظري البحت أو المجرد

الأساس الفكري يقوم على عدة عوامل أهمها:

1 ـ عامل المصلحة المشتركة الواحدة

2 ـ عامل اللغة المشتركة الواحدة

3ـ الموروث القديم (كالأساطير والحكايات الشعبية وبعض المعتقدات)

4 ـ الدين وعقائده وطقوسه وتعاليمه

5 ـ الأحداث التاريخية المبكرة المهمة

6ـ الحضارات الأخرى (خاصة المجاورة) وتأثيرها

الفصل الثاني

أسس الثقـــافة

مدخل: في نهاية الفصل السابق وضعنا تعريفاً للثقافة يقوم على أركان محددة، وسـنعرض هنا أهم هذه الأركان، وذلك لكي نستطيع الانتقـال إلى معرفـة عنـاصر الثقافـة التـي تـدخل في تشكيلها أو في بناء نسيجها وتكوينها. وأهم الأركان التي احتواها هذا التعريف ما يلي:

1ـ أن الثقافة أسلوب حياة معين وثابت عنـد الفـرد وعنـد الجماعـة يـدفعهم إلى اتخـاذ المواقف ذاتها.

2 ـ أن هذا الأسلوب يبرز في المواقف العملية والفكرية على حد سواء.

3 ـ هذا الأسلوب ناتج عن تفاعل أربعة عوامل تفاعلاً كيميائياً وهي:

أ ـ عوامل مكانية، أي جغرافية وبيئية عامة (إيكولوجية)

ب ـ عوامل زمنية أي تاريخية مشتركة.

ج ـ عوامل (نظرية) كاللغة والمعتقدات والأفكار العامة المشتركة.

د ـ عوامل مادية (عملية)، منها المصلحة المشتركة والعلاقـات المتعـددة داخـل المجتمـع الواحد.

وهذه العوامل الأربعة تتفاعل عناصرها المتعددة ـ كما أسلفنا ـ لينتج عنها (المركب الثقافي) الواحد. وجدير بالملاحظـة أن **هـذه العنـاصر قسـمان، الأول: هـو الأسـس الثابتـة والثـاني: هـو الروافد المتحركة**. ونحن نفرّق بين الطرفين (الأسس والروافد) من أجل الدراسة فقط عندما نحلـل الثقافة المتداولة إلى عناصرها الأولية المتعددة، وإلاّ فإن (المرَكّب الثقافي الواحد) يقوم عليها كلهـا مجتمعةً في الحياة العملية ويستمر بها وجوده، سواء عند الأفراد أو عند المجتمع بكاملـه، وهـي بمجموعها الواحد تعطيه سماته الخاصة، ومعنى ذلك أن كل مجتمع له سمة تميزه عن غيره مـن مجتمعـات العـالم، وتعطيـه مـا يمكـن أن نسـميه (الهويـة الثقافيـة) الخاصـة التـي لا يشـاركه

فيها مجتمع آخر. كما أن الهوية الثقافية تدلّنا مباشرةً على (وحدة الثقافة) عند أصحاب تلـك الهوية، بحيث يمكننا القول بأن أيّ فرد منهم يعتبر ممثلاً لتلك الثقافة، ويمكن اعتباره (عيّنة) من مجتمعه الذي ينتمي إليه، بغض النظر عـن موقعـه الـوظيفي في ذلـك المجتمـع، وهـذه الحقيقة تجيز لنا القول بأنّ (الهويـة الثقافيـة) لهـا أسـس أو جـذور ثابتـة عنـد الجميـع وفي نفوسهم وتفكيرهم وفي صفاتهم الملموسة كملامحهم وحركاتهم. ودور تلك الأسـس في تثبيـت جذور الهوية الثقافية الواحدة في المجتمع كدور جذور الشجرة التي تثبتها في أرضها، وكما أن الشجرة تحتاج إلى الغذاء والماء لكي تستمر في الحياة وفي إعطاء الثمر؛ فكذلك تحتـاج شـجرة الثقافة إلى (روافد) تغذّيها وتمدّها بأسباب النمو، لتستمر بقوة في الحياة والازدهار.

فهناك إذن أسـس تقـوم عليهـا (الهويـة الثقافيـة)، وهنـاك روافـد تمـدّ الثقافـة بالحيـاة وتجعلها تظل حيـة في النفـوس. وفي الصـفحات التاليـة سـنعرض بشيء مـن التفصـيل أسـس الثقافة (وهو المبحث الأول). أما روافد الثقافة، والمقارنة بين الأسس والروافد (وهـي المبحـث الثاني) فسوف يتم بحثها في الفصل الثالث إن شاء اللـه.

ولكن قبل أن نستمر لا بد من التمييز بين شيئين بشكل واضح؛ الأول هو **الأسـس التـي تقوم عليها الثقافة**، والشيء الثاني هو **مكوّنات الثقافة**، أو ما يشكل بنية الثقافة؛ حيث يمكننا أن نقسم هذه المحتويات (أو المضمون أو المكوّنات) إلى ثلاثة أقسام واضحة، هي:

1ـ المضمون المعرفي 2 ـ المضمون القيمـي 3 ـ الناحيـة العمليـة , التطبيقيـة (أو مـا تـتم ممارسته عملياً في المجتمع من العادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية بصورة عامـة تطبيقـاً للمضمون المعرفي).

ونلاحـظ مـن زاويـة أخـرى أن المضـمون المعـرفي في الثقافـة يعنـي المعلومـات مـن ناحية عامـة أو (المعـارف النظريـة)، وهـي تشـمل كـل مـا يعرفـه الفـرد مـن معلومـات،

كما أن هناك (تطبيقاً) لهذه المعارف على المستوى العملي (الفردي والاجتماعي). وهناك أيضاً المضمون القيمي، وهو بمثابة (ميزان معياري) بينهما (أي بين المعلومات والممارسات)، وهو ميزان مكون من (منظومة القيم) التي بها يتم وزن تصرفات الأفراد ومحاسبة من يخرج عن الطريق المعتاد في تصرفاته الشخصية وفي علاقاته مع غيره. وهذه الأقسام الثلاثة تشكل قاعدة أو حقائق ثابتة في حياة كل المجتمعات بغض النظر عن طبيعة المضمون الثقافي وتنوعه عند الشعوب المختلفة.

المبحث الأول: الأسس التي تقوم عليها الثقافة:

من المعروف أن أي بناء لا بد أن يقوم على أساس ثابت وقوي، لكي يستطيع تحمُّلَ الوزن الذي سيوضع فوقه، ولكي يبقى شاهقاً لعدة سنين قادمة، وكلما كان الأساسُ متيناً زادت ثقتنا بأن هذا البناء سيبقى شامخاً يقاوم كل عوادي الزمن وتقلبات الأنواء على مدى السنين. وهذا الكلام ليس اعتباطاً بل هو حقيقة تشهد بها المباني العظيمة القائمة منذ أقدم العصور، وأشهرها الأهرام القائمة على أرض مصر منذ زمن يمتد من أربعة إلى خمسة آلاف عام تقريباً في عمق التاريخ، كما نشاهد مباني أخرى في أنحاء مختلفة من العالم سواء في روما أو أثينا أو في الصين أو غيرها، كما في العالم الإسلامي حيث المساجد الأثرية والقلاع والحصون المختلفة.

ويوازي ذلك الثبات (المادي) والقدرة على التحمل ثباتٌ آخر في الأسس (المعنوية والفكرية) التي تقوم عليها الهوية الثقافية لكل أمة من أمم الأرض، مما يجعل تلك الهوية واضحة المعالم ومتميزة بصبغتها الخاصة عن ثقافات الأمم الأخرى، كما يُكسِبُها الدوامَ والثبات.

وبالإجمال يمكننا تقسيم الأسس التي تقوم عليها الثقافة إلى قسمين كبيرين هما الأسس المادية والأسس الفكرية والمعنوية.

أ ـ أما الأسس المادية فهي قسمان كما يلي:

1 ـ أسس طبيعية إيكولوجية عامّة (مكانيّة) وهي مرتبطة بطبيعة أرض الوطن من ناحية عامة، وموقعها. ويدخل ضمن هذه الأسس شيئان هما:

أ ـ الموقع وطبيعة المكان، أو جغرافية الأرض ب ـ المناخ والأمطار.

2 ـ **أسس عرقيّة بشريّة عامة**، أي وجود الناس الذين يتكون منهم المجتمع في مكان محدد (هو الوطن الواحد)، وهم في الأصل ينتمون إلى عرق واحد، أو أنهم يعتقدون ذلك (في الغالب دون أن يتحققوا تحققاً موثوقاً من الأمر).

ب ـ وأما الأسس الفكرية والعملية،فهي تنقسم إلى قسمين:

1ـ أفكار عملية قابلة للتطبيق

2ـ أفكار نظرية مجردة.

وهذه الأسس تضم طائفة كبيرة من المرتكزات، أهمها ما يلي:

1 ـ المصالح المشتركة والتعاون على تحقيقها.

2 ـ اللغة المشتركة (أداة التفاهم وعنوان الهوية الثقافية الواحدة)

3ـ الموروث القديم، كالأساطير القديمة والحكايات الشعبية وبعض المعتقدات المتصلة بها.

4 ـ الدين وعقائده وطقوسه وتعاليمه.

5 ـ الأحداث التاريخية المبكرة المهمة.

6 ـ المقتبس من الحضارات الأخرى، خصوصاً مع بداية تكوّن المجتمع الجديد الناشئ.

ومن الطبيعي أن تتفاعل كل هذه الأسس في بوتقة المجتمع الواحد كالتفاعل الكيميائي الذي يحدث بين مجموعة من (العناصر المفردة)، ويكون الناتج (مُركّباً) له مواصفات مختلفة عن كل عنصر من العناصر الداخلة في التفاعل، فكذلك (المُرَكّب الثقافي) الناتج عن تفاعل هذه العوامل تكون له مواصفاته وله شخصيته التي تميّزه عن مثيلاته في المجتمعات الأخرى. وفيما يلي سنحاول أن نلقي الضوء على دور كل عنصر منها لكي نرى أهمية ذلك الدور في تشكيل وبناء الكيان الثقافي (أو المركّب) الثقافي الواحد:

أولاً: الأسس المادية للثقافة:

ذكرنا أن الأسس المادية تشمل قسمين، **القسم الأول:** هو الموقع والطبيعة الجغرافية لأرض الوطن أو الصفات الإيكولوجية المتوفرة فيه بصورة عامة، كما تشمل أيضاً المناخ والأمطار التي تسقط سنوياً، وما يتصل بهذين العاملين (أي بطبيعة الأرض والمناخ) من نتائج وحقائق لها آثارها على مجمل حياة الناس وعلى

تفكيرهم وتصرفاتهم، لأن ذلك كله يحدد (إلى درجة كبيرة) اللون الثقافي الذي يسود المجتمع. **أما القسم الثاني** فهو: أسس عرقية بشرية عامة، أي وجود الناس الذين يتكون منهم المجتمع.

فوجود المادة التي تحمل الثقافة معناه أن يكون هناك (مجتمع) يقوم على ركنين ماديين ملموسين وهما (بقعة الأرض المحددة وسكانها)، أو الوطن والناس الذين يعيشون فيه مع بعضهم.

وسنتكلم في الفقرة التالية بشيء من التفصيل عن القسم الأول، وفي الفقرة التي تليها نتكلم عن القسم الثاني وهو (الأسس العرقية البشرية أو وجود الناس):

1 ـ الأسس الطبيعية الإيكولوجية العامة (المكانية) للثقافة:

وتشمل قسمين هما: أ ـ جغرافية الأرض. ب ـ نوع المناخ والأمطار.

أ ـ جغرافية أرض الوطن الذي يسكنه المجتمع:

وهذا الموضوع فيه ثلاث نقاط كما يلي:

1 ـ موقعه على خريطة العالم: فهل هو في الشمال أو في الجنوب أو في الوسط، لأن هذا الموقع يحدد المنطقة المناخية التي تقع فيها أرض الوطن.

2ـ موقعه على الساحل أو في الداخل (أي لا يطل على بحار مفتوحة).

3 ـ طبيعة الأرض وتكوينها (تضاريسها)، فهل هي أرض جبلية أم سهلية أم صحراوية. وماذا فيها من أنهار أو بحيرات داخلية.

وأرض الوطن هي الوعاء الذي يحتوي المجتمع بمكوناته البشرية كلها (أي بأفراده وبكل ملحقاتهم ومتعلقاتهم)، فوجودها هو الشرط الأول لقيام أي مجتمع بشري، وموقعها وتضاريسها الجغرافية لهما دور كبير في تشكيل صورة المجتمع وصبغ هويته الثقافية بلون خاص وبطابع متميّز.

وفيما يلي توضيح للنقاط الثلاث السابقة:

1 ـ أهمية موقع أرض الوطن على خريطة العالم:

نحن في العادة نحدد موقع أي قطر من أقطار العالم أو أية بقعة على سطح الكرة الأرضية بواسطة خطوط الطول والعرض المعروفة، ولكن بصورة إجمالية

فإن موقع أي قطر يعني أنه يتصف بصفات محددة؛ فالقطر الذي يقع في أقصى شمال الكرة الأرضية أو في أقصى الجنوب يمتاز بأنه بارد المناخ، وبأنه يكون معرضاً للتجمد في فصل الشتاء. بينما القطر الذي يقع في منتصف الكرة الأرضية يكون شديد الحرارة لكونه في المنطقة الاستوائية أو المدارية. أما ما يقع بين المناطق الباردة والمناطق الحارة فهو المناطق المعتدلة بصفة عامة، على تفاوت في ذلك الاعتدال المحكوم بعوامل أخرى غير الموقع (خاصة التضاريس الطبيعية).

ولا يحتاج الأمر إلى عناء لندرك أن المناطق الباردة تختلف عن الحارة وعن المعتدلة سواء من حيث الغطاء النباتي أو أنواع النباتات في كل منطقة أو أنواع الكائنات الحية فيها. ولكن الاختلاف الأكبر يظهر في طبيعة الحياة البشرية والنشاطات التي يمارسها الإنسان في المناطق المناخية المختلفة في كل مجالات الحياة الاقتصادية والوظائف والمهن والحياة الاجتماعية والفكرية بصورة عامة، ولهذا فثقافة الإسكيمو ـ على سبيل المثال ـ تختلف كثيراً عن ثقافات سكان وسط أفريقيا أو ثقافات حوض البحر المتوسط، مع ملاحظة أن التنوع الثقافي يبرز حتى عند الأمم المتجاورة التي تسكن منطقة مناخية واحدة، ولكن بصورة أقل حدّةً .

ولا شك أن الحضارات التاريخية ذات الثقافات الراقية والخالدة نشأت في المناطق المعتدلة بسبب موقعها على الخريطة, بالإضافة إلى عوامل أخرى مهمة كتوفر المياه للزراعة، وتوفر الظروف الإيكولوجية العامة المناسبة.

ومن المسلّم به أن استمرار وجود أي مجتمع في بقعة الأرض ذاتها (بصفتها وطنه الذي يمارس فيه كل نشاطاته الحياتية) يفضي إلى نشوء ثقافة تتراكم مفرداتها وتصبح متداولة، كما يضمن استمرار الثقافة ذاتها وتجذّرها في أجيال ذلك المجتمع مع تميّزها بصفات خاصة، سواء كان ذلك المجتمع في منطقة باردة أو حارة أو معتدلة، لأن الوطن ـ كما أسلفنا ـ هو الوعاء الذي يضم أبناء المجتمع بما لهم من

صفات ثقافية أو أية صفات أخرى، وهو الذي يحتفظ بمحتوياته الثقافية كاملة، وبالتالي يحفظها متراكمة في داخله باستمرار فلا تتبعثر أو تتلاشى. ولهذا نقول إن وجود (الوطن) هو الأساس المادي الأول الثابت والضروري لقيام المجتمع الواحد ذي الثقافة الواحدة.

2 ـ **أما موقع القطر على منفذ مائي** (كالبحار أو المحيطات المفتوحة)، فله دور كبير في إعطاء أبناء المجتمع الفرصة للسفر والتجارة والاختلاط بالأمم الأخرى، وهذا الانفتاح على العالم له دور كبير في نشر الوعي، كما أن الموقع المغلق ـ أي الذي ليس على منفذ مائي ـ له دور كبير في عزل القطر عن بقية الأقطار، كما يجعل التبادل التجاري صعباً مع العالم الخارجي. ولذلك فمن المعروف أن سكان سواحل جزيرة العرب مثلاً كانوا أكثر تحضراً ووعياً، وكذلك أرقى ثقافة من سكان الداخل الذين لم يختلطوا بغيرهم عن طريق السفر والتجارة، ويظهر هذا الرقي الثقافي في دماثة أخلاقهم ومعاملتهم اللطيفة للآخرين. وهذه الحقيقة تنطبق على كل سكان السواحل في العالم. والملاحظ أن لذلك كله دوراً في نشر الثقافة الراقية أو المستنيرة بسبب الاتصال بالآخرين، وأهم سماتها قبول الآخرين والتسامح مع اختلاف الرأي.

3 ـ **أما طبيعة التضاريس الجغرافية فلها دور كبير في تحديد الهوية الثقافية** في أي مجتمع بتفاعلها مع العوامل الأخرى وتأثرها بالمناخ؛ فسكان المناطق الجبلية لهم صفاتهم الجسدية والثقافية الخاصة، وهي تختلف عن صفات سكان السهول الخصبة وعن صفات سكان الصحراء القاحلة أو سكان المناطق التي تضم مساحات مائية داخلية مثل البحيرات والأنهار والمستنقعات. ولا يستطيع أحد الادّعاء بأن هناك وحدة ثقافية تامة بين سكان مثل هذه المناطق حتى لو ضمتهم (سياسيّاً) دولة واحدة؛ فالهند مثلاً أو الصين أو غيرهما من الدول ذات التنوع الجغرافي لا تكون كل مناطقها الجغرافية ذات ثقافة واحدة، وإن بدا أنهم شعب واحد بالمنظار السياسي الذي

نرى به ظاهر الأشياء. وكذلك في الوطن العربي نرى أن هناك ثقافة محلية) خاصة بكل منطقة جغرافية، فسكان الصحراء لهم ثقافتهم البدوية الخاصة، وسكان الأرياف في الجبال والسهول من المزارعين لهم ثقافتهم المحلية المختلفة، وكذلك سكان المدن، وهكذا، وإن كان الجميع ينضوون تحت مفاهيم وقيم حضارية واحدة هي مفاهيم وقيم الحضارة الإسلامية الشاملة، وهذا هو أحد الفروق الهامة بين الثقافة والحضارة كما سنبين بالتفصيل في الفصل الخامس ـ إن شاء الله.

ب ـ المناخ والأمطار:

لا يمكن الفصل بين عناصر المناخ من حرارة ورياح وأمطار وبين العوامل الطبيعية والجغرافية الثلاثة التي سبق ذكرها، وهي (الموقع على سطح الكرة الأرضية، والموقع على البحار والمحيطات المفتوحة أو الموقع الداخليّ، ونوعية التضاريس في أي منطقة)، فعلى سبيل المثال يمكن تقسيم العالم إلى ثلاث مناطق مناخية (حسب درجات الحرارة)، ولكن الموقع هو الذي يحدد ارتفاع الحرارة أو انخفاضها، فهناك المناطق المتجمدة والباردة، والمعتدلة وشبه المعتدلة، والحارة وشديدة الحرارة. وكذلك للتضاريس دور مهم في تحديد درجة الحرارة؛ فالجبال المرتفعة تكون معتدلة أو باردة رغم وقوعها في منطقة حارة أو استوائية، وهذه حقيقة جغرافية معروفة، كالجبال الموجودة في شبه جزيرة العرب (خاصة جبال السروات في غربها، والجبل الأخضر في جنوبها الشرقي)، وجبل كلمنجارو في أفريقيا.

وهناك تقسيمات أخرى حسب كمية الأمطار أو حسب الغطاء النباتي أو حسب التضاريس...إلخ. ولا تهمنا كثيراً التفاصيل الدقيقة في هذا الموضوع، لأنها معروضة في كتب الجغرافيا بشكل مفصّل، وإنما يهمنا أن نُنبّه إلى تأثير ذلك على البشر وعلى حياتهم وتفكيرهم بصورة إجمالية، ولذلك نقول من ناحية عامة: إن قلة الأمطار واشتداد الحرارة يجعل الأرض صحراء والسكان بدواً متنقلين دائماً للبحث عن الحد الأدنى من الغذاء، فلا وقت لديهم للتفكير في أي شيء آخر. كما أن ثقافتهم تبقى بدائية وتبقى ثقافة (منفعلة) فقط وغير (فاعلة).[1]

---

(1) راجع: حسن منصور. العرب والصحراء. ط2 . دار أمواج 2014 م (ص83)

ومن جهة ثانية تكون آثار كثرة الأمطار واعتدال المناخ على العكس من ذلك، حيث توفر للناس الاستقرار ومن ثم العمل في الزراعة، ويكون لديهم الوقت الكافي للتفكير وبناء حضارة، كما تتكون لديهم مفاهيم ثقافية راقية تنسجم مع مفاهيم التحضّر بمعناه الفكري والتطبيقي العملي. وهذا ما يشهد عليه تاريخ الحضارات منذ أقدم العصور حيث نشأت في المناطق الزراعية ذات المياه الوفيرة والمناخ المناسب سواء في أحواض الأنهار أو في غيرها في أنحاء مختلفة من العالم كبلاد الشام وحوض البحر المتوسط بكامله، ومصر وبلاد الرافدين أو في الهند والصين والأمريكتين. ولهذا فالاستقرار مع توفر (الضروريات الأوليّة) للحياة، وخصوصاً الماء، واعتدال المناخ هو الشرط الأول لبناء الحضارة وخلق مفاهيم ثقافية حضارية موازية لها.

خلاصة القول: إن وجود (أرض الوطن) هو الأساس الأول لقيام المجتمع بثقافته الخاصة التي تتأثر تأثراً شديداً بصفات (أرض ذلك الوطن) من حيث موقعها على سطح الكرة الأرضية أولاً، ومن حيث ما يحيط بها من الجهات الأربع (أي ما يحدّها من بحار أو من دول مجاورة) ثانياً، ومن حيث تضاريسها ثالثاً. فموقعها على سطح الكرة الأرضية الذي يمكن تحديده بواسطة خطوط الطول والعرض يبين المنطقة المناخية التي تقع فيها، كما أن وقوعها على منفذ بحريّ أو في مكان مغلقٍ بعيدٍ عن البحار يحدد مجال الاتصالات ومدى الانفتاح على الآخرين، وأخيراً فإن التضاريس المتنوعة أو المتشابهة على أرض الوطن الواحد لها تأثيرها على حياة الناس سواء في تفكيرهم أو في حياتهم العملية.

وبالإجمال يمكننا تلخيص ذلك كله كما يلي:

1 ـ سكان المنطقة الجغرافية الواحدة تكون لهم مهنة واحدة سائدة كالرعي أو الزراعة أو التجارة أو الحرف والمهن اليدوية المتشابهة، أو استخراج الخامات أو قطع الأخشاب أو الملاحة ...إلخ، وكل هذا يعني أن ثقافتهم تكون واحدة أو فيها تجانس إلى حد بعيد.

2 ـ طبيعة الأرض تنعكس على سكانها سواء مادياً (أي في أجسامهم وبنيتها) أو في تفكيرهم وأمزجتهم، فتجعل لهم طابعاً خاصاً واحداً يمتازون به عن غيرهم إن كانت الأرض ذات تضاريس واحدة شاملة، أو تجعل (تلك الطبيعة) لديهم تنوعاً ثقافياً إن كانت هي ذات تنوع في تضاريسها ما بين سهول وجبال ووديان وصحارى قاحلة، وذلك لأن أسلوب حياة سكان كل منطقة يختلف عن أسلوب حياة المناطق الأخرى، وقد سبق أن عرّفنا الثقافة بأنها (أسلوب حياة) يتبعه المجتمع والأفراد.

2 ـ الأساس البشري (أو الأساس العرقي) للثقافة:

نشوء الثقافة ملازم عادةً لنشوء المجتمع البشري، فوجود الناس الذين يعيشون مع بعضهم في مكان واحد هو الأساس المادي الثاني الضروري لوجود شيء اسمه (الثقافة)، مع ضرورة توفر الأساس الأول وهو الأرض أو (الوطن). وهذا معناه أن تكون هناك جماعة بشرية مجتمعة في (وطن) تقيم فيه بصورة مستمرة، ويتكون منها مجتمع، بغض النظر عن طبيعة الحياة والمهن التي تمارسها هذه الجماعة حتى لو كانت من البدو الرحل المتنقلين أو كانت جماعة من الغجر المتجولين، **لأن الارتحال ذاته هو الوطن الدائم لهم**، كما أن هذه الجماعات المتنقلة خير مثال على قيام ثقافة **خاصة يتضح لنا فيها بصورة قطعية أهمية الترابط العرقي في بناء الثقافة** عندهم. ومن هذا يتضح لنا أيضاً أن العامل المهم في نشوء الثقافة من ناحية عامة أن تتوفر الأسباب المادية التي يكون وجودها هو الشرط الأول لقيام شيء اسمه المجتمع، ومن ثم نشوء ثقافة خاصة بهذا المجتمع. وهذا معناه أن تكون هناك مساحة من الأرض تسمى (الوطن)، وأن تكون هناك جماعة بشرية لها نظام حياة أو أسلوب حياة بطريقة من الطرق تمارسه على هذه البقعة من الأرض. وهنا لا بد من التمييز بين نشوء الثقافة وبين نوعية هذه الثقافة، لأن نشوء الثقافة شيء حتمي (في أي مجتمع بغض النظر عن طبيعته)، بينما نوعية الثقافة تختلف بين مجتمع وآخر؛ فهناك ثقافة خاصة

بالمجتمع البدوي تختلف عن ثقافة مجتمع سكان الغابات من ملتقطي الثمار والصيادين، وعن ثقافة المجتمع الزراعي وعن ثقافة المجتمع الذي يعتمد على الملاحة وصيد الأسماك وعن ثقافة المجتمع الصناعي، وهكذا... **ومن ذلك كله نلاحظ وجود (حَتْمِيّتيْن) إن صح هذا التعبير، الأولى (حَتمِيّة وجود ثقافة) خاصة بكل مجتمع، والثانية مكملة للأولى وهي (حَتمِيّة تنوّع الثقافات)**، إذ نجد أن بعض الثقافات ذات مفاهيم وقيم وأفكار ومضامين عامة بدائية أو متخلفة وغير حضارية، بينما بعضها الآخر ثقافات ذات مضامين حضارية تدل على رقي فكري واجتماعي. ومعروف لدى الجميع أن أول رباط يربط بين البشر هو الرباط العرقي متمثلاً في الأسرة التي تعتبر النواة الاجتماعية الأولى، وبالتالي يمكن اعتبارها النواة الأولى لنشوء الثقافة. وعلى هذا الأساس فإن كل مجتمع بشري لا بد أن يكون مكوناً من مجموعات بشرية مبنية في الأصل على نواة عرقية واحدة هي الأسرة، ومنها تتكون العشيرة أو القبيلة أو الطائفة أو المجتمع الكبير بكامله. ونحن نلاحظ أن كل مجتمع يحاول أن يبحث عن جذوره العرقية وأن ينتسب إلى أسرة أو قبيلة مشهورة ويعتبر تلك القبيلة الجدود الأوائل الذين أنجبوه، وهذه فطرة في كل البشر إذ يسعى كل إنسان إلى معرفة نسبه ومن هم آباؤه وأجداده الأولون. وجدير بالملاحظة أن أية أمة من الأمم إذا اعتقدت أنها انحدرت كلها من آباء معروفين، فإن هذا الاعتقاد يشكل نقطة التقاء مهمة تساعد على توحيد عقولهم وقلوبهم، وبذلك فهي تساهم إلى حد بعيد في توحيد توجهاتهم الثقافية والفكرية، كما تخلق نوعاً من التقارب الفكري والاعتزاز المشترك، وبالتالي يمكن أن تؤدي إلى تبادل المعاملة الطيبة وتساهم في نشر ثقافة التسامح والتعاون فيما بينهم. ولكن التطرف في هذا الاتجاه يمكن أن يؤدي إلى التعصب المقيت والاعتقاد بالأفضلية على باقي البشر، وهذا أساس من أسس الاعتقاد بأنهم (شعب الله المختار)، وعواقب ذلك معروفة.

وبالإجمال، فإن وجود الناس وتشكيلهم لمجتمع واحد شرط من الشروط الأساسية لنشوء الثقافة بشكل طبيعي وحتمي بغض النظر عن نوعها وصفاتها؛ هل هي ثقافة التعاون والتسامح أو ثقافة المنازعات والغزو والاستئثار بكل شيء. فمهما كان نوع الثقافة التي تنشأ في المجتمع فلا بد من الاعتراف بوجودها لأنها مرتبطة ـ كما أسلفنا ـ بالحياة وحركتها؛ بمعنى أنها في البداية تعكس لنا أسلوب حياة المجتمع، ثم تستقر وتتجذر لتصبح هي ذاتها الدستور الذي يسيرون عليه، فهي أسلوب الحياة، أو هي المنهج الذي تستمر طبقاً له تلك الحركة الحياتية وذلك النشاط الذي يعم المجتمع كله أو يمارسه أفراده بشكل مستقل.

ثانياً: الأساس الفكريّ العامّ للثقافة:

سبق أن عرّفنا الثقافة بأنها (أسلوب حياة) ينشأ بمواصفات خاصة بكل مجتمع على حدة، ويحمل سماتِها أفرادُه وحدَهم، وذكرنا أن كل ثقافة تقوم على أسس مادية (أي طبيعية وبشرية) وأسس فكرية. كما أن لها روافد تمدها بأسباب الاستمرار في الحياة بثبات وقوة.

وقد عرضنا في الفقرتين السابقتين الأسس الطبيعية والبشرية التي تقوم عليها الثقافة وسميناها (الأسس المادية) أما)الأساس الفكري(للثقافة فيشمل مجموعة من العوامل التي تتآزر وتتفاعل مع بعضها ومع الأسس الأخرى لينتج عنها كلها (المركّب الثقافي) الواحد، الذي نتعامل به فيما بيننا على أنه مفهوم (الثقافة). وهذه العوامل المتنوعة هي:

1 ـ المصالح المشتركة 2 ـ اللغة المشتركة الواحدة (أداة التفاهم وعنوان الهوية الواحدة) 3 ـ الموروث القديم جداً (كالأساطير القديمة والحكايات الشعبية وبعض المعتقدات) 4 ـ الدين وطقوسه وتعاليمه العامة 5 ـ الأحداث التاريخية المبكرة المهمة 6 ـ الحضارات الأخرى وتأثيراتها، وخصوصاً القديمة المجاورة.

والثقافة النظرية ليست فقط مجموعة من الأفكار المجردة التي تسكن في عقول أبناء المجتمع، بل إن هذا الطرح يوحي بالجوانب (العملية) من الثقافة، بصفتها تطبيقات على الأفكار النظرية الموجودة في هذه الثقافة.

وبناء على ذلك يمكننا القول بأن الأفكار الموجودة في الثقافة من ناحية عامة تنقسم إلى قسمين:، قسم عملي له تطبيقاته في الحياة الفردية والجماعية، وقسم نظري بحت أو مجرد :

أ ـ فالقسم الأول من الأفكار هو الأفكار العملية (أو القابلة للتطبيق العملي) وهي التي تتم بموجبها الصناعات والاختراعات والإنجازات المختلفة، وهي تختلف عن القسم الثاني في كونها تتم ترجمتها عملياً في واقع الحياة البشرية، وينتج عنها نتائج مادية ملموسة، ومنها الأفكار والنظريات المستخدمة في العلوم التطبيقية بصورة إجمالية (كالهندسة والطب والتجارب العلمية المختلفة في العلوم المادية كلها)، وكذلك يمكن اعتبار الأفكار والقوانين الاجتماعية والمدنية التي تنظم العلاقات المتعددة والمعاملات بين الناس من هذا القبيل، لأنها أفكار وقوانين نظرية يجري تطبيقها بصور مختلفة على أرض الواقع العملي الحيّ.

ومن هذا الطرح نستطيع أن نؤكّد بأن هناك تضافراً وتعاوناً وثيقاً بين القسم الأول والقسم الثاني، وذلك عندما نشاهد بعض الإنجازات الحضارية التي كان (للأفكار المجردة) دور كبير فيها، بل ربما كانت هي الدافع أو السبب في تلك الإنجازات، أو كانت بمثابة (الموجّه)أو المرشد في كيفية تنفيذ أو تطبيق (الأفكار العملية). وخير مثال على ذلك هو سبب (بناء الأهرام) وطريقة بنائها، أو سبب بناء المساجد، وسبب بنائها بأشكال معينة، أو بناء الكنائس... إلخ. فنحن نرى هذين القسمين من الأفكار (العملية والنظرية المجردة) يتجليان بوضوح في هذه الأمثلة: فالأهرام بنيت تحت تأثير فكرة (مجردة) هي فكرة (البعث والخلود) وقد تم تنفيذ البناء بأفكار هندسية (عملية) أعطتها شكلاً معيناً وتقسيمات هندسية تتناسب مع الفكرة. وكذلك نقول في شأن المساجد مثلاً حيث يتم بناؤها تحت تأثير وإيحاءات

الأفكار (المجردة) الإسلامية، مثل فكرة التوحيد والعبادة بطريقة معينة، ويتم تنفيذ البناء طبقاً لأفكار هندسية (عملية)، ونلاحظ أن شكل البناء وتقسيماته الهندسية تتم حسبما تتطلبه المعتقدات الإيمانية النظرية (المجردة): فالمئذنة (أو المنارة) تشير إلى التوحيد، وكذلك المنبر يشير إلى الموضع الذي يقف فيه الإمام عندما يخطب في المصلين، والمحراب يشير إلى الموضع الذي يقف فيه عندما يؤم الناس. ولهذا كله، وبعد أن أشرنا إلى هذه الحقائق الموجودة في حياتنا وفي حياة كل المجتمعات البشرية؛ فلا نريد أن نقف مترددين في الحكم على الثقافة، أو أن نحتار في تعريفها وفي حدود ما يشمله مفهومها، أو نظل نتساءل: هل الأشياء المادية (كالمباني والملابس والمصنوعات) من الثقافة أم لا؟. ولا نتردد في القول بأن هذه (الأشياء المادية كلها) تعكس لنا الأفكار التي تسود في المجتمع والتي يُجمِع عليها كل الناس ويقبلون بها. فإذا كانت الأشياء المادية المذكورة نتاجاً للعلم فإن هذا لا يمنعنا من القول بأنها أيضاً تعكس لنا ثقافة المجتمع (أي معتقداته العامة وأسلوب حياته وتفكيره). وبعبارة أخرى نقول: إذا كان بعض الناس يريد أن يعتبر الثقافة أسلوب حياة فكرية أو نظرية فقط، وأن الإنتاج المادي من اختصاص العلم وتطبيقاته العملية؛ فلا بد من الانتباه إلى أن هذا الإنتاج قد تم ويتم بتوجيه ينبثق من ثقافة المجتمع ليكون إنتاجاً متوافقاً مع تلك الثقافة والأفكار السائدة فيها، فالمجتمع المحافظ مثلاً لا يسمح بإنتاج وعرض أي شيء مخالف لقيمه الثقافية، كبعض أنواع الملابس النسائية الفاضحة أو غيرها.

ب ـ والقسم الثاني من الأفكار هو (النظري البحت أو المجرد):

وهو القسم المتصل بالأفكار الميتافيزيقية المتعلقة بالمسائل الغيبية إجمالاً، كمسألة الإيمان بالله والمعتقدات الدينية المتصلة بعقيدة الإنسان وبقناعاته من ناحية عامة في هذا المجال.

ولا بد من التمييز بوضوح بين هذه (الأفكار) المجردة الثابتة وبين (الطقوس) التي يمارسها الإنسان بوحي من هذه الأفكار أو بالاستناد إليها، وأبرز مثال على ذلك عند المسلمين أن الإسلام قسمان هما العقيدة والشريعة، **فالعقيدة أفكار مجردة** يعتقدها المسلم (أو يؤمن بها)، بينما **الشريعة شيء آخر، لأنها أفكار عملية** لها اتصالها

الوثيق بالأفكار المجردة الموجودة في العقيدة. وهكذا فالشريعة هي (الأفكار العملية) التي يتم العمل بها طبقاً لفقه المعاملات والعبادات. وهي وثيقة الصلة بالعقيدة (أي بالأفكار المجردة)، ولكن لا يجوز اعتبارهما شيئاً واحداً بأية حال. ومن ذلك نرى أن الأفكار الإسلامية المجردة لها دورها في كيفية تطبيق الشريعة (أي في تطبيق الأفكار العملية)، كما أوضحنا ذلك في كيفية بناء المساجد وتقسيماتها الداخلية بطريقة معينة، وكذلك في طريقة الزواج وفي العلاقات الاجتماعية بين كل الشرائح، وفي صميم خصوصيات الحياة الفردية والجماعية، بل حتى طريقة دفن الموتى.

نعود الآن إلى الأساس الفكري للثقافة، وقد ذكرنا أنه يقوم على عدة عوامل تشترك كلها في البناء الثقافي، وسوف نستعرض هذه العوامل ونلقي الضوء على دور كل منها وإسهامه في هذا المجال:

1 ـ عامل المصلحة المشتركة الواحدة:

الإنسان كائن حي له احتياجات لا بد من توفرها لكي تستمر حياته، وهذه الاحتياجات تتلخص في أشياء محددة هي: 1 ـ توفر الغذاء الكافي 2 ـ توفر الأمن والأمان. 3 ـ إشباع غرائزه، وخصوصاً الغريزة الجنسية لأن معنى ذلك استمرار النوع وتجدد الأجيال. 4 ـ توفر ما يحتاجه من العلم والرعاية الصحية والحياة الاجتماعية والأسرية المستقرة.

والإنسان بطبيعته كائن اجتماعي لا يمكنه العيش منفرداً، فهو ليس كالنبات الذي ينمو منفرداً ويمتص غذاءه من الأرض مباشرة؛ بل إن الإنسان لا يخرج إلى الحياة من العدم إلا بالتزاوج بين ذكر وأنثى، ومعنى ذلك أنه في كل أطوار حياته لا يعرف معنى للعيش منفرداً، إذ يعتمد على والديه منذ كونه جنيناً وحتى يستطيع الاعتماد على نفسه.

أما على مستوى الحياة الاجتماعية فإن الإنسان لا يمكنه أن يصنع كل ما يحتاجه مهما حاول، ومن هنا كانت حاجته إلى غيره وحاجة غيره إليه في نوع من (الاعتماد المتبادل) بين كل أبناء المجتمع، بل بين كل بني الإنسان في مجتمعاتهم المتعددة. وهذه الحقيقة تعني أنه لا يستطيع أحد أن يتجاهل المصالح المتبادلة بين أبناء المجتمع

الواحد، بدءاً من لقمة الخبز إلى كل أنواع الاحتياجات الكثيرة التي لا يستغني عنها أحد، وانتهاءً بالتعاون على قهر الصعوبات والأخطار وردها عن المجتمع وأفراده. ومما يُقوّي هذا (الاعتماد المتبادل) بين الجميع وجود روابط القرابة والنسب والعلاقات الاجتماعية المتنوعة التي تزداد تعدداً وقوةً يوماً عن يوم بسبب المصاهرات الكثيرة والتمازج الديموغرافي المستمر بين كل شرائح المجتمع. ومن الطبيعي أن يحدث كل ذلك التعاون في نطاق المجتمع الواحد الذي يعيش في مكان واحد هو (الوطن) الذي يستقر فيه الناس ويتآلفون ويتبادلون الآراء والمنافع، كما أنهم يتحملون جميعاً ما قد يحتاجه مجتمعهم من تضحيات أو يتعرض له من مخاطر. ومن الطبيعي أنه لا بد لهم من لغة مشتركة يتفاهمون بها على تصريف أمورهم في كل المجالات.

2 ـ عامل اللغة المشتركة الواحدة (أداة التفاهم وعنوان الهوية الواحدة):

اللغة وسيلة التفاهم ـ كما أسلفنا في السطور السابقة ـ ولو أردنا تعريفها بشكل مطلق لقلنا بأنها: (وسيلة يتم بواسطتها التفاهم بين طرفين أو أكثر سواء من البشر أو من الكائنات الحية الأخرى). وعلى هذا الأساس نستطيع القول بأن هناك لغة خاصة بكل نوع من أنواع الكائنات الحية؛ وفي هذا السياق لا بد أن نتذكر لغة النمل التي وردت في قوله تعالى: (قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده وهم لا يشعرون) [النمل:18]. ولا يمكن أن نتصور مجتمعاً يتكون من أفراد عديدين بدون (واسطة للتفاهم) فيما بينهم، سواء كان مجتمع البشر أو مجتمع (الحشرات الاجتماعية) كالنمل والنحل، أو الحيوانات الأخرى كالذئاب والأسود والأغنام وغيرها كثير، وهذه الواسطة هي اللغة الخاصة بكل نوع من أنواع الكائنات الحية. ولكن شتان ما بين لغة الحيوان ولغة البشر، لأن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يملك الوعي بمعناه الواسع، وبالتالي فهو يملك القدرة على الفهم والتحليل والتطوّر والتطوير بما يملك من قدرات عقلية ومهارات متنوعة ينفرد بها دون كل الكائنات. ولكل أمة أو مجتمع بشري لغته الخاصة التي تتصف في الغالب بأنها ذات

مظهرين متكاملين هما: المظهر الصوتي (الشفهي)، والمظهر المكتوب، أي المكوّن من حروف ومفردات مكتوبة بشكل مقنن طبقاً لقواعد وقوانين لغوية معروفة لدى الجميع، فهم يتعلمونها ويستعملونها جيلاً بعد جيل. ومن المعلوم أن هناك بعض اللغات التي تكون شفهية فقط ولا يتم تدوينها، ولكن ذلك لا يكون إلا في الشعوب أو التجمعات البدائية التي لم تصلها رياح الحضارة بسبب عزلتها إما في مناطق نائية في بعض الجزر أو في أواسط الغابات الكثيفة في أفريقيا أو الأمازون.

ولا شك أن اللغة أهم عنصر من عناصر الثقافة لأنها الوعاء الذي يختزن الأفكار والمفاهيم، وبها تنتقل هذه المحتويات إلى كل أفراد المجتمع ويسهل تداولها، كما تنتقل اللغة من جيل إلى جيل بما تحمله وتختزنه من تلك المحتويات (من الأفكار والقيم والمفاهيم المختلفة). وعندما تستقر اللغة فإنها تصبح مكتملة النضج بما لها من قواعد ومفردات قادرة على استيعاب كل نشاطات وحاجيات المجتمع، كما أنها تزداد ثراء بما يتولد فيها من ألفاظ جديدة تواكب النشاط الحياتي الدائم والمتجدد. وبذلك يظهر الإنتاج الأدبي والعلمي مكتوباً بها، كما أنها تكون متداولة على الألسن في الحياة اليومية، وهذا كله دليل قاطع على أن المتكلمين بها يشكلون مجتمعاً له (هوية ثقافية واحدة)، ووحدة اللغة أبرز الصفات التي تميزه عن المجتمعات الأخرى.

3 ـ الموروث القديم (كالأساطير والحكايات الشعبية وبعض المعتقدات):

لو حاولنا التعرف على الواقع الثقافي لأي مجتمع منطلقين من دراسة ثقافته الجاهزة، لوجدنا أن هذه الثقافة لا تقتصر على معلومات حسية أو عقلية فقط أو على قيم ومثل فقط، بل سنجد إلى جانب ذلك كله شيئاً من الأساطير والحكايات والمعتقدات التي تتعلق بالخيال وبالميتافيزيقا وبكائنات خارقة أو منقرضة. بل أكثر من ذلك يمكن أن تكون هذه المعتقدات أو الحكايات وراء بعض القيم العملية أو وراء بعض العادات التي تمارسها شرائح اجتماعية معينة. وهناك أمثلة على ذلك في واقع مجتمعنا العربي، نذكر منها مثالاً واحداً وهو قصة رواها لي بعض أهل بلاد عسير في

الجنوب الغربي من المملكة العربية السعودية، إذ كانت عندهم (في الستينات والسبعينات من القرن الماضي) عادة معروفة، وهي أن نساءهم يقمن بالعناية بالأرض الزراعية وبممارسة الزراعة مع الرجال أو بدلاً من الرجال (خاصة في منطقة بلاد بني عمرو ومدينة النّماص وتلك المنطقة إجمالاً)، وقد قال الراوي بأن لذلك سبباً هو أن الرجال كانوا من قبل يعملون في الأرض بينما تبقى النساء في البيوت دون أن يشاركنهم العمل الزراعي الشاقّ، وكان الواحد منهم يعود في المساء منهكاً من التعب، ولا يريد إلا أن ينام. وذات يوم جمعهم أحد وجهائهم (أحد الشيوخ) ومعه غترته (أي كوفيته) وفيها عدد من العُقَد، ثم عرَضها عليهم وسألهم: هل تعرفون ما هذه العقد؟ فاستغربوا الأمر وقالوا: أنت أدرى بها، فأخبرنا. فأخبرهم بأنه كان بالأمس منهكاً من العمل ونام ليستريح، ولكن زوجته التي تطالبه بحقها (الجسديّ الشرعي) لا تريده أن ينام إلا أنه تجاهل رغبتها تلك، فعمدت إلى تعقيد (غترته) وهو نائم كما يرونها الآن أمامهم. ولما سألها: لماذا عقّدْتِ كل هذه العقد؟ قالت: كلما كنتَ (تُخْرِجُ ريحاً) وأنت نائم كنت أنا أعقد عقدة، حتى تعرف نفسك!! فضحك الجماعة من هذا الكلام. ولكن الشيخ قال لهم بحزم: هذا شيء لا يُضحك، بل خذوا الأمور بجدية واهتمام، وكل واحد منكم مُعَرّض لما تعرضت له. قالوا: فماذا نعمل؟ قال لهم: لا بد أن نجبر النساء على العمل معنا حتى نكون كلنا سواء، ولا نكون عرضة للاستهزاء بنا منهُنَّ، ونستفيد من مساعدتهن على أشغالنا. فوافقوا على رأيه، ومن يومها والنساء يعملن في الزراعة. وعندما انفتح باب الوظائف للرجال انصرف كثيرون منهم إليها، وظلت نساء كثيرات يعملن كل الأعمال الزراعية بمفردهن.

كما نذكر القصص التي تروى عن الغول والغولة، وعن الجن وأفعالهم وعبثهم وكذلك عن الحيوانات المفترسة كالأسد والنمر والضبع، وعن حيوانات أخرى تتراوح بين الفأر والفيل، ولا سيما عن الثعلب ودهائه.

أما القصص الشعبية المشهورة المكتوبة (مثل ألف ليلة وليلة والزير سالم وعنترة بن شداد وحمزة البهلوان وسيف بن ذي يزن وتغريبة بني هلال والأميرة ذات الهمة والظاهر بيبرس، وغيرها) فقد كان لها أثر كبير في رواج كثير من الأساطير والخرافات وتعزيزها، وهذه القصص سادت روايتها في فترات من

التاريخ، وهي قصص ملحميّة أو تشبه الملاحم مجهولة المؤلفين يلعب الخيال الخرافي فيها دوراً أساسياً، وكان لها تأثير لا ينكره أحد على عقول الناس وتفكيرهم، وهي الآن ـ بدون شك ـ لا تجد الاهتمام والمتابعة التي كانت تجدها في النصف الأول من القرن العشرين وما قبله بسنوات طويلة ـ حيث كان هناك رواة يقرأون هذه القصص في المنتديات والمقاهي ويتغنون بالأشعار التي فيها على الرّبابة. ورغم مرور الزمن واختفاء مثل هذه المظاهر إلا أن آثار تلك القصص موجودة إلى الآن ولا يمكن أن تتلاشى من الذاكرة الجمعية المتوارثة على شكل حكايات وأمثال مأثورة أو مستقاة من وحي تلك القصص مثل قولهم: (الفِعْل فِعْل أبو زيد والصيت لحسن) أو قولهم لمن يحاول ادعاء الشجاعة: (يعني مين أنت؟ إن شاء الله تكون عنترة بن شداد!) أو قولهم عن الذي يكون في نعيم وسعة من العيش: (والله يا عمي هذا الرجل عايش حياته في ألف ليلة وليلة!)، وما هذا إلا غيض من فيض، فمثله كثير.

ومن ناحية أخرى، فنحن لا نستطيع تجاهل التأثير الثقافي لما يروى عن العرب في الجاهلية من القصص ومن الأمثال والحكم والمأثورات المختلفة والأشعار، وكذلك لو تتبعنا التاريخ الثقافي بشكل سريع فلن نستطيع تجاهل ما تركته مؤلفات معينة في الذاكرة الشعبية وفي خيال الأجيال المتعاقبة، ونخص بالذكر في هذا المجال كتاب (كليلة ودمنة) وتأثيره الهائل على خيال الأطفال بما فيه من قصص عن الحيوانات اهتم بها كثير من الكتاب والمؤلفين ونسجوا على منوالها، فهم بذلك ساهموا وما زالوا يساهمون في نشر أفكار هذا الكتاب ومنهجه على أوسع نطاق وعلى مدى زمني طويل مع تعاقب الأجيال. ومن المفروغ منه أن يكون لكل هذا وأمثاله دور كبير في بناء منظومة القيم والمفاهيم الشعبية الاجتماعية والثقافية، وبالتالي في توجيه التفكير والأمزجة في اتجاهات محددة تصب كلها في مجرى وحدة الثقافة وتساهم في بلورة الهوية الثقافية الواحدة متفاعلةً في ذلك مع العوامل الأخرى الكثيرة التي ذكرناها.

4 ـ الدين وتعاليمه العامة وطقوسه:

يعتبر الدين أهم أساس أو مصدر تستقي منه الثقافة وجودها على صورتها النهائية الخاصة، بل إن الدين هو الذي يحدد الشكل النهائي للمجتمعات البشرية في شتى أنحاء العالم: فهذا مجتمع مسلم وهذا مسيحي وهذا يهودي وذاك هندوسي وبوذي

و...إلخ. ولا يمكن لعاقل أن يتجاهل هذه الحقائق التي نعايشها على أرض الواقع الحيّ. وإذا كانت اللغة وسيلة التعامل والتواصل اليومي، وهي الوعاء الذي لا يستغني عنه أحد لكي يحفظ فيه أفكاره ومبادئه وقيمه، ولكي يعبر بها عن كل ذلك؛ فإن الدين يشكل معظم محتويات هذا الوعاء اللغوي بما له من مضامين فكرية وقيمية وعملية تتآزر كلها في توجيه الإنسان وتربيته، وفي رسم خطواته في مراحل الحياة كلها. فالمضامين الدينية (من عبادات ومعاملات وأفكار عامة) هي التي تبيّن الحدود التي يجب أن يقف عندها الإنسان في أخلاقه وسلوكه العملي، وهذا في واقع الأمر يشكل إطاراً واضح المساحة والحدود التي يمكن أن يتصرف ضمن نطاقها. ويتضح من ذلك أن الدين ليس مجرد أفكار غيبية يؤمن بها الإنسان؛ بل هو أيضاً منهاج حياة عمليّ يعتمد على جانبين متكاملين هما النواهي والأوامر، فالنهي يكون للإقلاع عن الشر والأوامر تحض على اتباع طرق الخير. وهذا المنهاج المتكامل يسير عليه الإنسان ويلتزم به في معاملاته مع الناس وفي تصرفاته الشخصية كلها، سواء تجاه نفسه أو تجاه غيره من البشر ومن الكائنات الأخرى، حتى لو كانت من الجمادات:

أ ـ **فتصرف الإنسان تجاه نفسه** محكوم بضوابط إيمانية وأخلاقية أهمها أن الإنسان ليس حراً حرية مطلقة لا سقف لها، فعلى سبيل المثال لا يجوز أن يدعي أنه حرّ يفعل في نفسه ما يشاء كأن يبحث عن اللذات أو المنفعة بأي طريقة بغض النظر عن الحلال والحرام، فيزني أو يسرق حقوق الآخرين دون وازع من ضمير أو خوف من الله.

كما لا يجوز له أن يدّعي بأن جسده ملك له، ولذلك فهو يريد الانتحار باسم حريته أو حقه أن يفعل في جسده ما يشاء، لأن جسده ليس له، بل هو مملوك لخالقه، وإلا فليمنع الذي خلقه من أن يتوفاه!! يقول الله تعالى بشأن قتل النفس بصورة إجمالية: (من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن

أحياها فكأنما أحياهم جميعاً) [المائدة: 32]، كما أن الحديث الشريف واضح في هذا الموضوع، حيث يقول عليه الصلاة والسلام: (من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يتوجأ بها في نار جهنم). كما لا يجوز له أن يتاجر بجسمه أو بجزء منه وكأنه سلعة يتصرف فيها كما يحلو له باسم تلك الحرية المزعومة. ويلخص بعض الناس هذا كله بقولهم: (إنه لا يجوز أن يأخذ الروح من الإنسان إلا الذي وهبه إياها، وهو الله الذي خلقه). ومن ناحية أخرى، فالدين يأبى على المسلم أن يكون ذليلاً يسكت عن الظلم أو الخطإ أو العيب، لأن الذل والإيمان لا يجتمعان في قلب المؤمن إلا الذلّ أمام الله والذل أمام الوالدين، فذلك فيه عزة المؤمن وكرامته وسمو إنسانيته.

ب ـ أما تصرفاته تجاه الآخرين من البشر، فإنه بالطريقة ذاتها لا يجوز له بأي حال من الأحوال أن يعتدي على غيره، ولا أن يحرمه من حقوقه وأولها حق الحياة الحرة الآمنة. وأكبر الجرائم في نظر الإسلام (بعد الشرك بالله) قتل النفس (التي حرم الله إلا بالحق) [الأنعام:151].

فالخلاصة أن كل الأفعال المؤذية للآخرين نهى الله عنها، كما أمر بالأفعال الطيبة التي تتجلى فيها الأخلاق العالية الكريمة بين أبناء المجتمع الواحد فكأنهم أبناء أسرة واحدة متحابة، قال الله تعالى: (إنما المؤمنون إخوة) [الحجرات: 10]. كما قال نبينا عليه الصلاة والسلام: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه). بل لقد أمر الإسلام أتباعه بالتواصل والمودة مع كل البشر في خطاب واضح، حيث قال تعالى: (ياأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) [الحجرات:13]

ولا شك أن تعاليم الإسلام النقية السامية موجودة في القرآن والسنة الصحيحة دون توجيه أيديولوجي أو تحريف من أحد، لا ذات اليمين ولا ذات الشمال. فلا تشدُّدٌ كما يشاء بعض المهووسين والممسوسين ولا تراخٍ كما يشاء بعض المتسيّبين أو المترهلين أو المتحللين من كل خلق ودين.

ج ـ وأخيراً قنّن الإسلام تصرفات المسلم تجاه الكائنات الأخـرى (مـن الحيـوان والنبـات والجماد): فقد نهى عن تعذيب الحيوان أو تجويعه وأخبرنـا النبـي عليـه الصـلاة والسـلام أن امرأة دخلت النار بسبب هرة (حبستها فلا هي أطعمتها ولا تركتها تأكل من خشاش الأرض)، كما أن رجلاً دخل الجنة لأنه أنقذ كلباً من الموت عطشاً. وأما بالنسبة للنبات فقد قـال عليـه الصلاة والسلام: (ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طـير أو إنسـان أو بهيمـة إلا كان له به صدقة). ووصية أبي بكـر للجيـوش الإسـلامية مشـهورة، حيـث أوصـاهم عنـدما توجهوا لفتح بلاد الشام وغيرها بأن لا يعتدوا على أحد من غير المحاربين، وأن لا يذبحوا شـاة أو بقرة ولا يقطعوا شجرة.

ولم يترك الإسلام شيئاً طيباً وبنّاءً إلا أوصى به أتباعه، فالمحافظة عـلى البيئـة التـي يعـيش فيها الإنسان واجبة على الجميـع، ولـذلك قـال عليـه الصـلاة والسـلام: (وإماطتـك الأذى عـن الطريق صدقة)، وفي حديث آخر: (الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها لا إله إلا اللـــه محمـد رسول اللـــه وأدناها إماطة الأذى عن الطريق).

وهكذا نجد أن الدين عبارة عن منهاج حياة متكامل نظريـاً وعمليـاً، فهـو يـربي المسـلم على الإيمان باللـــه والتحلي بـالأخلاق الحميـدة والقـيم السـامية، كـما يربيـه عـلى التصرفـات العملية التي تطبق مضامين التربية النظرية على أرض الواقع الحي لتعم الفائدة والخـير عـلى كل المجتمع. ومن هذا المنطلق أيضاً ربط الإسلام بين أداء المسلم للطقـوس الدينيـة المطلوبـة منه (كالصلاة والصيام والحج) وبين التصرفات والأعـمال الطيبـة في الحيـاة العمليـة للمسـلم، فقد جاء في الأثر: من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر فـلا خـير فيـه ولا في صـلاته، وهـذا مصداق لقوله تعالى: (إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكـر)، كـما أنـه دليـل عـلى ضرورة أن يتفاعل الدين مع الحياة حتى يظهر أثره في التوجيه السليم إلى الأخلاق السامية وفي السـلوك العملي الحميد.

ولهذه الأسباب مجتمعة وغيرها أيضاً نقول بأن الدين بجانبيه (النظري والعملي) يشكل منظومة ثقافية متكاملة تطبع شخصية الإنسان وسلوكه بل حياته كلها بطابع معين واضح التميز، كما تطبع المجتمع بكامله بطابع يميزه من بين المجتمعات الأخرى. ولا شك أن الدين بتأثيره الهائل يتفاعل مع الأسس والعوامل الأخرى التي تقوم عليها الثقافة، وهو تفاعل مستمر عبر السنين تكتسب منه ثقافة كل أمة سماتها الخاصة المتميزة، وتتكون لها ملامحها الفريدة، ويكون لها طعمها ورائحتها العبقة المستقرة في نفوس وعقول أبنائها الذين تتناقلها أجيالهم جيلاً بعد آخر.

وما ينطبق على الدين الإسلامي ينطبق على كل الأديان الأخرى، فكل دين له عمقه في نفوس أتباعه، أي في قلوبهم وعقولهم، وبالتالي فهو من أهم الأسس التي تقوم عليها ثقافتهم.

5 ـ الأحداث التاريخية المبكرة المهمة:

لا نجاوز الحقيقة إذا قلنا بأن الأسس التي تقوم عليها الثقافة ليست وليدة سنة واحدة أو عشر سنوات مثلاً، بل إن بعضها قديم وبعضها قد يكون ابناً لذلك القديم؛ بمعنى أن الأساس القديم يمكن أن يتولد منه أساس جديد، وهذا هو المشهود في أسس الثقافة العربية؛ فنحن في ثقافتنا لدينا أحداث تاريخية أصبحت جزءاً أصيلاً من مفردات ثقافتنا المتداولة ونعتز بها كلنا بصفتنا عرباً مسلمين، مثل الهجرة النبوية من مكة إلى المدينة وغزوة بدر وأحد والغزوات كلها وفتح مكة والدولة الإسلامية الأولى في المدينة المنورة، ومعركة اليرموك والقادسية وحطين وعين جالوت وغيرها كثير من عشرات المعارك والأحداث التاريخية المعروفة. وهنا يحق لنا أن نسأل: ما هو الأساس الذي انبثقت منه هذه الأحداث؟ والجواب لا يحتاج إلى اجتهاد أو إعمال فكر طويل، لأنه من الواضح أن هذا الأساس هو (الدين الإسلامي) الذي انطلق به العرب ليبلغوه لكل الدنيا، لأنه ليس للعرب وحدهم، كما قال تعالى: (وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيرا) [سبأ:28] وقال أيضاً: (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) [الأنبياء:107]. فالدين بتعاليمه هو الذي فجر الطاقات وأطلقها بقوة فحققت

المعجزات. وعلى هذا الأساس نجد أن من مكوناتنا الثقافية العميقة والأصيلة ما نحمله من أفكار ومشاعر وإيحاءات ناتجة عن الأحداث التاريخية التي لا تزال أجيالنا تطالعها منذ السنوات الأولى في عمر أفرادها، عن طريق الأسرة التي يحتفظ أعضاؤها بذاكرتهم الثقافية بكل مكوناتها من قيم دينية وخلقية وعملية مربوطة ربطاً وثيقاً بالأبطال التاريخيين وبأعمالهم المجيدة التي تشكل جزءاً أصيلاً من مكونات تلك الذاكرة. كما تتعرف الأجيال على ذلك كله، بل أكثر منه منذ سنواتها الأولى في الحياة المدرسية عن طريق التعليم الرسمي المنهج، ويكتمل ذلك في المرحلة الجامعية، وفي مدرسة الحياة العامة بما فيها من عبادات ومعاملات متنوعة، ولا شك أن هناك دَوْراً فعالاً جداً في هذا المجال لوسائل الإعلام المتعددة التي تمتد من البيت إلى معاهد التعليم عبر الشوارع بكل ما فيها من نشاط يومي؛ ومنها الصحف والراديو والتلفزيون ودور العرض وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) والتلفون المحمول الذي أصبح علامة مميزة على رأس القرن الحادي والعشرين.

ولا يستطيع أحد أن يقلل من الدور الكبير لكل هذه الوسائل في تطوير قيمنا ومفاهيمنا تجاه أنفسنا وتجاه مجتمعنا وتجاه الآخر سواء كان من مجتمعات صديقة أو عدوة. وإذا كان لهذه الأحداث من تأثيرات، فإن أبرزها يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

1 ـ تعلمنا هذه الأحداث ما يجب أن نفعل في حاضرنا وفي مستقبلنا لكي نحقق مثل الذي حققه أجدادنا الأبطال، ففي هذه الأحداث التاريخية (عبرة) لنا، كما أن فيها الإقناع بأن التصميم والعزيمة الصادقة يمكنها تحقيق ما يخاله بعض الناس مستحيلاً.

2 ـ كما يمكن أن يجد أبناء هذه الأجيال (مثلهم العليا) في الأبطال الذين حققوا الفوز والنصر في كافة المجالات، فيكون هؤلاء الأبطال القدوة الحسنة التي تقتفي الأجيال أثرها وتحاول النّسيجَ على منوالها.

ولا شك أن وجود المثل الأعلى (القدوة) في حياة الإنسان له أثر تربوي عظيم في توجيه طاقات الإبداع وتفجيرها بطريقة فعالة فيها تجاوز للذّات بما فيها من الضعف أو التردد أو التخاذل.

3 ـ وأما الأثـر الثالـث للأحـداث التاريخيـة فهـو أنهـا عامـل توحيـد للمشـاعر والأفكـار والتوجهات العملية، فنحن نرى ـ على سبيل المثال ـ أن كل آراء الناس متفقـة عـلى أن صـلاح الدين بطل يحبـه الجميـع ويمجّـدون أفعالـه العظيمـة في قهـر الصـليبيين وفي تخلـيص بيـت المقدس منهم، كما أن الجميع يفخر بما حققه العرب والمسلمون مـن انتصـار عـلى المغـول في عين جالوت، وهكذا في كل هذه المواقـف والأحـداث. ومـا مـن شـك أنـه إذا التقـت العقـول والقلوب حول هذه الأحداث كلها، فإن معنـى ذلـك هـو تقريبهـا مـن الالتقـاء حـول الأمـور العصرية الملحّة الطارئة، وهذا عامل توحيد ثقافي إيجابي مشترك يساهم بفعالية في جمع أبناء الوطن العربي كله.

6 ـ الحضارات الأخرى (خاصة المجاورة) وتأثيرها:

عندما جاء الإسلام كانت هناك دولتان كبيرتان تتصارعان، إحداهما شرقية

هي (الدولة الفارسـية) والأخـرى غربيـة هـي (الدولـة الرومانيـة). ولكـل مـن الـدولتين حضارة عريقة، فكأن الصراع بينهما لم يكن مجـرد صراع عسـكري أو سـياسي فقـط؛ بـل كـان صراعاً حضارياً شاملاً، أدى إلى معارك عسكرية كثيرة ينتصر فيها كلَّ مرة أحدهما على الآخـر، ولكن دون أن يستطيع القضاء عليه أو هزيمته بصورة نهائية.

وأما العرب فقد كانوا قبائل بدوية مبعثرة تتنقل فوق المساحة الصـحراوية الشاسـعة في شبه جزيرة العرب، ومنهم أعـداد محـدودة مسـتقرة في مـدن قليلـة معروفـة أشـهرها مكـة والمدينة والطائف وصنعاء وفي أطراف الشام والعراق في بصرى والحيرة، ولم تكن لهم دولـة أو حضارة تضاهي ما كان عند الفرس أو الروم.

ولما ظهر الإسلام اعتنقه العرب وتوجهوا إلى نشره، فكان لا بد لهـم مـن الاتصـال بـالبلاد المجاورة، وكان أمامهم هاتان الدولتان بعمقهما الحضاري.

ولم يكـن الاتصـال بهـما جديـداً أو طارئـاً، بـل كـان هنـاك اتصـال بـين العـرب وكـل مــن الفــرس والــروم عــن طريــق التجــارة والطــرق التجاريــة المعروفــة في ذلــك الــزمن

وبسبب الأسفار أو التنقل والهجرات بين الطرفين، لكونهما دولتين مجاورتين لشبه جزيرة العرب؛ فالفرس في إيران والعراق، والروم في بلاد الشام ومصر.

ولكن طبيعة الاتصال في هذه المرة كانت بالضرورة مختلفةً عن المعتاد، لأن هناك شيئاً جديداً قلب المعادلة القديمة، إذ أصبح العرب يعتبرون أنفسهم أصحاب رسالة لا بد من تبليغها إلى الناس كافة، فكانوا هذه المرة بمثابة الطرف القوي المبادر إلى تقديم طرح جديد في العلاقات التقليدية يقوم على محاولة إقناع الفرس والروم باعتناق الدين الجديد بما فيه من مفاهيم وتعاليم جديدة لم يسبق أن جاءهم أحد بمثلها.

وكان من المنتظر أن يرفض كسرى وقيصر السماح للعرب بدخول بلادهما لكي ينشروا بين السكان مبادئ تخالف مبادئ ومعتقدات الدولتين، فكانت النتيجة الطبيعية أن يحدث احتكاك بين العرب من جهة وبين الفرس والروم (كلاً على حدة) من جهة أخرى. وقد تطور هذا الاحتكاك إلى حروب ومعارك يخوضها العرب في الشرق (ضد الفرس) وفي الغرب (ضد الروم) في الوقت نفسه، ففي الشرق كانت معركة القادسية هي الفاصلة بين الطرفين، وقد سبقتها معارك أخرى أهمها معركة الجسر الأولى ومعركة الجسر الثانية، كما تبعتها معارك أخرى أهمها معركة نهاوند. وفي الغرب كانت معركة اليرموك هي الفاصلة، وسبقتها معارك أخرى أهمها معركة أجنادين، كما تبعتها أيضاً معارك أخرى أهمها معارك إكمال فتح بلاد الشام، وكذلك معارك فتح مصر. وقد حدثت هذه الفتوحات في زمن الخليفتين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. وكانت هذه الانتصارات تمهيداً لانتشار العرب خارج حدود جزيرتهم في العراق وبلاد فارس وبلاد الشام ومصر.

وفي أزمنة لاحقة امتدت الفتوحات إلى وسط آسيا وإلى شمال أفريقيا، وانتشر العرب على هذه المساحة الواسعة من الأرض وتواصلوا مع سكانها وتعاملوا معهم واطلعوا على ثقافاتهم.

وليس سراً أن العرب في تلك الحقبة من الزمن كانوا بدواً ليس لهم نصيب كبير من الحضارة أو الثقافة الحضارية الراقية، باستثناء ما يحملونه من تعاليم الإسلام التي كانت جديدة عليهم وكانوا متحمسين لها بشكل كبير. أما أسلوب حياتهم فكان أقرب إلى الفطرة الطبيعية الخشنة منه إلى الفطرة المصقولة بنعيم الحضارة وبأدواتها التي تهذب من طباع الإنسان وتوفر له أسباب الحياة المريحة أو السهلة. وبدأ العرب يتعلمون من تلك الشعوب فنونهم وعلومهم وآدابهم، واطلعوا على لغاتهم واستعاروا كثيراً من مفرداتها وتعابيرها، وقلدوهم في مآكلهم ومشاربهم وملبسهم وفي كثير من عاداتهم. وتجلى ذلك في مظاهر متعددة سواء في الناحية الاجتماعية (كالعادات والتقاليد ومنها الاحتفالات أو المهرجانات)، أو في النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية، وفي اللغة بشكل خاص على اعتبار أن اللغة تعبر بألفاظها عن أفكار الإنسان وثقافته وممارساته ونشاطاته كلها؛ فقد دخلت ألفاظ كثيرة من اللغات المختلفة إلى اللغة العربية وخصوصاً من اللغة الفارسية، كما دخلت بالمقابل ألفاظ عربية كثيرة إلى اللغة الفارسية، ومن الألفاظ الفارسية العديدة: (مهرجان، أستاذ، بستان، باذنجان، ياسمين، إبريق، سندس، استبرق، ديوان...إلخ). وكذلك كان الأمر مع الحضارة الرومانية ـ الإغريقية التي شملت بلاد الشام ومصر وشمال أفريقيا، على اعتبار أن الرومان هم الوارث الأقوى والأهم للحضارة الإغريقية .

ولا يخفى على أحد أن كل ما انتقل إلى العرب (من ثقافات أخرى خارجية) قد اندمج وتفاعل مع الثقافة العربية التي كانت موجودة حينذاك بعد أن مارسه العرب بأسلوبهم وصقلوه بما يتناسب مع طبيعتهم وسليقتهم سواء كان ذلك المنقول ألفاظاً لغوية أو عادات اجتماعية أو أفكاراً ثقافية أو غير ذلك. ومن المُسَلّم به أن عملية (التثاقف أو تبادل المفاهيم والمفردات الثقافية) بين الأمم والشعوب تتم باستمرار

على درجات متفاوتة من القوة والكثافة، ولكن رغم كل الظروف، فإن ما يتم نقله من ثقافة إلى أخرى لا يبقى تماماً على حاله كما كان في أرضه الأصلية، بل يتمازج أو يتزاوج مع الثقافة المحلية الموجودة عند المجتمع الناقل، ويخرج من هذا التزاوج مولود ثقافي جديد الملامح أو (مهجّن) إن صح هذا التعبير. وهو مولود يحمل ملامح وسمات من الثقافتين أو من الثقافات التي أنْتجَه تفاعُلُها الطويل. وفي النهاية تستقر ملامح هذا المولود وتصبح مألوفة ومتأصلة في نفوس الناس بمرور الزمن ولا يسألون عن أصوله أو من أين جاء.

وما ذكرناه بشأن التثاقف يحدث عادة بين كل الأمم والحضارات، ولهذا فنحن لا نغفل عن حقيقة أن الحضارة العربية الإسلامية تبادلت التأثير والتأثر مع الحضارات الأخرى وليس فقط مع الفرس والروم القريبين، فهناك آثار واضحة للحضارة الإغريقية والمصرية القديمة والهندية والصينية، مع الاعتراف بأن هناك تفاوتاً في قوة تلك الآثار والعلاقات.

وامتداداً إلى العصر الحديث وإلى أيامنا هذه، فنحن نشاهد الآثار الهائلة على ثقافتنا من الثقافات الأجنبية الدخيلة والمعادية، مما بات يهدد هويتنا الثقافية القومية بل والدينية والوطنية. وهذه الحقيقة المرّة والمقلقة هي التي تدفعنا إلى كتابة هذه السطور، من أجل التأكيد على ثوابتنا وعلى هويتنا.

خلاصة القول: استعرضنا في هذا الفصل أهم الأسس التي قامت عليها الثقافة العربية الإسلامية، وهي ـ كما رأينا ـ متعددة، ولكنها تفاعلت جميعها مع بعضها على مدى الزمن تفاعلاً كيميائياً على نار هادئة مرة وحامية مرة أخرى، فخرج منها (مركّب ثقافي واحد)، له ملامحه الخاصة الواضحة التي تميزه عن غيره، والتي نستدل بها على وجود مجتمع عربي واحد له حدوده على أرض الواقع كما أن له هوية ثقافية واحدة.

وقد شرحنا على امتداد صفحات هذا الفصل أهم هذه الأسس التي قامت وتقوم عليها ثقافتنا العربية الواحدة التي يمكن اعتبارها عنوان (الهوية

القومية الواحدة) التي يحس بها كل العرب وتلتقي حولها عقولهم وقلوبهم.

ونعيد فيما يلي تلخيص هذه الأسس في نقاط رئيسية، كما يلي:

الأسس نوعان: أ ـ أسس مادية ب ـ أسس فكرية معنوية وعملية.

أ ـ الأسس المادية قسمان:

1 ـ أسس طبيعية (إيكولوجية عامة أو مكانية)، وهي قسمان:

أ ـ طبيعة المكان (جغرافية أرض الوطن)

ب ـ المناخ والأمطار

2ـ الأساس البشري العرقي (أي وجود الناس) الذين يتكون منهم المجتمع في مكان واحد هو أرض الوطن.

ب ـ الأسس الفكرية (النظرية المجردة والعملية): ويدخل ضمنها ما يلي:

1 ـ المصالح المشتركة الواحدة. 2 ـ اللغة المشتركة الواحدة (أداة التفاهم وعنوان الهوية الواحدة). 3 ـ الموروث القديم (كالأساطير والحكايات الشعبية وبعض المعتقدات). 4 ـ الدين وطقوسه وتعاليمه. 5 ـ الأحداث التاريخية المبكرة. 6 ـ الحضارات الأخرى وتأثيراتها (خصوصاً الحضارات القديمة المجاورة). أما روافد الثقافة التي أشرنا إليها في بداية هذا الفصل فيجري بحثها في الفصل الثالث التالي، إن شاء الله.

الفصل الثالث

روافد الثقافة وأنواعها

مدخل البحث.

أولاً: الفرق بين أسس الثقافة وروافدها:

1 ـ الأسس ثابتة وأما الروافد فمتحركة.

2 ـ أسس الثقافة ثابتة في توجهها ومحكومة بنظام ولون فكري وقيمي معين لا يتغير.

3 ـ الأسس هي الحامل، والروافد هي المحمول.

4 ـ الأسس مادية وفكرية أو معنوية، والروافد في أكثرها فكرية، وبعضها مادي.

ثانياً: المبحث الثاني: نوعان من روافد الثقافة:

أ ـ الروافد الإيجابية: 1 ـ الابتكارات والإبداع

2 ـ عملية التبادل الثقافي (التثاقف) 3 ـ الأحداث التاريخية العالمية

4 ـ التيارات الفكرية (الأيديولوجية والفلسفية)

ب ـ الروافد السلبية للثقافة: 1 ـ العوامل الطبيعية والبشرية: (الطبيعية كالزلازل والبراكين، والبشرية كالحروب).

2 ـ العولمة 3 ـ التخلف الحضاري العام والفقر.

ثالثاً: معيار المنهج الثقافي السليم.

القاعدة الأولى: قاعدة تحليل المضمون الثقافي

القاعدة الثانية: المقارنة الواعية بين ثقافتنا وبين الثقافات الرئيسية السائدة

القاعدة الثالثة: قاعدة معيارية نقدية (بين الأصالة والمعاصرة)

الفصل الثالث

روافـــد الثقـــافـــة وأنواعها

مدخل البحث: قلنا في الفصل الثاني بأن الثقافة تقوم على أسس ثابتة هي قوامها وكيانها الأول، وقلنا بأن (شجرة الثقافة) تحتاج إلى أن نرفدها بالغذاء اللازم من أجل استمرارها حيـة ونامية بقوة، وقادرة على طرح ثمارها سليمة وناضجة.

وبناء على ذلك فقد تكلمنا في الفصل الثاني عن الأسس الأولى التي تقـوم عليهـا الثقافـة، وفي هذا الفصل ننتقل إلى البحث في هذه الروافـد الثقافيـة وطبيعتهـا وآثارهـا ودورهـا مـن الناحيتين النظرية والعملية.

وقد نبهنا في الفصل السابق إلى أن هناك تلاحماً وتفـاعلاً بـين الأسـس والروافـد في كيـان (المركب الثقافي الواحد)، وإنما نصنف هذين القسمين لسببين، الأول: هـو مـن أجـل الدراسـة والتحليل الواضح. والسبب الثاني: هو أن هناك من الأسس الثابتة مـا لا يمكـن وضـعه عـلى قدم المساواة مع الروافد القابلة للتغير. وهي الأسس التي لا يمكننا الاستغناء عنهـا بـأي حـال إذا شئنا أن تبقى للثقافة ملامحها الخاصة التي تميّزها، خصوصاً في عالم اليوم الـذي اختلطـت فيه الثقافات وتداخلت تحـت تـأثير وسـائل الاتصـالات المتعـددة التـي اخـتصرت المسـافات المكانية والزمنية، فأصبح العالم كأنه مجرد قرية صغيرة ـ كما يقولون. ولكن، مع كل هذا فإن هناك ترابطاً قوياً بين الأسس والروافد في نطاق الثقافة الواحدة، وقد رأينا على سبيل المثال أن هناك بعض الروافد التي يمكن أن يتحوّل من مجرد رافد إلى أسـاس قـوي مـن أسـس الثقافـة بسبب أهمية هذا الرافد ودوره في إمدادها بدماء جديدة قوية.

أولاً: الفرق بين أسس الثقافة وروافد الثقافة:

1ـ أول مـا نلاحظـه هـو أن الأسـس ثابتـة لأنـه سـوف يُبنـى عليهـا في أي موضـوع، سواء كان موضوعاً مادياً (كأساس البيت الذي نسكنه) أو غـير مـادي (أي فكريـاً)، وذلـك بعـد أن يحـدد الإنسـان الأسـاس (أو الأسـس الفكريـة) التـي يعتمـد عليهـا الموضـوع

الذي سيبحثه. ولولا وجود الأسس أو المرتكزات الثابتة لما استطاع الإنسان أن يقيم بناءً ماديًا أو فكرياً. وعلى ذلك فأسس الثقافة لا تختلف في شيء عن هذه القاعدة الشاملة، كما أوضحنا في الفصل الثاني. بينما الروافد ليست كذلك بل هي متحركة؛ بمعنى أن تأثيرها على الثقافة يكون بين مدٍّ وجزر حسب الظروف التي تساعد أو تعيق تدفق ذلك الرافد وتأثيره على الثقافة المتلقية، كما سنوضح في هذا الفصل.

2 ـ **أسس الثقافة تكون معروفة وثابتة أيضاً في توجّهها، ومحكومة بنظام ولون فكري وقيمي معين**، ولا يتغير ذلك النظام أو ذلك اللون، وهي التي تعطي المجتمع هويته المتميزة عن غيره. بينما الروافد تتعدد، وكلٌّ منها له طبيعة ولون ونظام مختلف عن الأسس الثقافية، وكذلك عن الروافد الأخرى؛ إذ يمكن أن تكون روافد الثقافة العربية ذات ألوان ومفاهيم مختلفة ما بين أمريكي وأوروبي وصيني وهندي وياباني وروسي وغيرها. كما يمكن أيضاً من الناحية الفكرية والمذهبية أن تتعدد ما بين رافد مسيحي ويهودي وبوذي وشيوعي ووجودي وعلماني...إلخ.

وهناك ملاحظة مهمة في هذا الموضوع وهي أن هذه الروافد يمكن أن تكون قسمين: أحدهما إيجابي بالنسبة لثقافتنا المتلقية؛ بمعنى أنه يعززها ويقويها، فهو بمثابة الصديق المنسجم فكرياً مع صديقه. بينما القسم الثاني يمكن أن يكون سلبياً، لأنه يحمل أفكاراً مناقضة لما في ثقافتنا من أفكار عامة (كالمفاهيم والقيم والعقائد والعادات وغيرها)، وهذا القسم يمكن اعتباره بمثابة العدوّ الذي يتنافر مع عدوه. ولكن نحن لا نملك إلا أن نعتبر القسمين (الإيجابي والسلبي) من روافد ثقافتنا، لأن كلاً منهما لون من ألوان الثقافة سواء كان إيجابياً (أي صديقاً لثقافتنا) أو كان سلبياً يعاديها. كما أن لكل منهما تأثيره الذي لا يمكن إنكاره إن كان إيجاباً أو سلباً.

3 ـ **نستطيع القول بأن الأسس هي (الحامل) للروافد الثقافية**، والروافد هي (المحمول)، ويمكن تشبيههما بالشجرة الثابتة بجذورها وأصولها، وبما تحمله من الأوراق والأزهار والثمار التي يمكن أن تتبدل في كل عام، ولذا فلا يصح ولا يجوز أن نعتبر (المجموعة) التي تتبدّل بمثابة الأسس لثقافتنا كما يحاول بعض الناس أن يفعلوا، فالثابت لا يتحول إلى شيء متغير متبدل، كما أن الزائل أو المتغير لا يكون

ثابتاً ولا راسخاً. وهذا معناه أن أية روافد معادية لثقافتنا يجب أن لا تكون قادرة على إقناعنا باتخاذها ثقافة ثابتة الأسس في نفوسنا مهما كانت إغراءاتها لنا.

4 ـ عندما بحثنا في (أسس الثقافة) في الفصل الثاني، أوضحنا أنها قسمان: مادي وفكـري أو معنوي، وكذلك نقول بأن الروافد تكون في الغالب معنوية أو فكرية، ولكن هـذا لا يمنـع أن تكون هناك روافد ثقافية مادية تتمثل في منتجات التكنولوجيا التي يكون لها آثار واضحة سواء في مجال الحياة العملية المادية المباشرة عند أصحاب الثقافة المتلقية، أو في مجال الفكر والمثل والمعايير المتداولة بين الناس، وكـل هـذا يتفاعـل مـع ثقافـة المجتمـع المتلقـي، بصـورة تلقائية ويعطيها آفاقاً وأبعاداً جديدة سواء كانت سلبية أو إيجابية.

كان المبحث الأول الذي تم إنجازه في الفصل الثاني هو (أسـس الثقافـة)ـ كـما أسـلفنا ـ وأما المبحث الثاني وهو (روافد الثقافة) فيتم بحثه فيما يلي من هذا الفصل.

ثانياً:المبحث الثاني: نوعان من روافــد الثقـافــة:

للروافد دور حيوي لا يمكن الاسـتغناء عنـه في تعزيـز الثقافـة ونشر مفاهيمهـا وتوحيـدها عند كل شرائح المجتمع، وهذا عامل إيجابي يسـاعد عـلى ترسـيخ جـذورها وأسـس وجودهـا في نفوسهم وفي حياتهم، ما دام أصحاب كل ثقافة يحترمون الخصوصيات الثقافية عند الآخرين ولا يحاولون فرض ثقافتهم على غيرهم، بل يتعاملون جميعاً بروح من التعاون والاحترام المتبادل.

وتتعدد هذه الروافد ومصادرها خصوصاً في عصرنا الذي لم يشهد تـاريخ البشريـة مثـيلاً لـه نظراً للتطورات العلمية والتكنولوجية التي يسّرت اختلاط الأمم ببعضها، فانفتحت الثقافـات بـلا حدود أمام الجميع وأصـبحت ثقافـات الأمـم القويـة هـي الأكـثر قـدرة عـلى الانتشـار واخـتراق الثقافات الأخرى، خصوصاً عند الأمم الأكثر ضعفاً وتخلفاً، وهذا الواقع له آثار سلبية مدمرة عـلى ثقافات الأمم الضعيفة والصغيرة نتيجة لعدم قدرتها على المقاومة بشكل كـافٍ. وهكـذا نـرى أن هناك روافد ثقافية إيجابية تعزز وترسخ الثقافـة المحليـة للمجتمـع وتسـاعدها عـلى أن تواكـب العصر، ولكن في الوقت نفسه هنـاك روافـد أخـرى ذات آثـار سـلبية مـدمرة تضـعف الثقافـات

المحلية في نفوس أصحابها، بل ربما تحاول محوها تماماً أو صرفهم عنها. ومع تعدد مصادر الروافد الثقافية وتعدد المنافذ التي يمكن أن تدخل منها بسلبيتها أو إيجابيتها، فسوف نعرض شيئاً من ذلك في الأسطر التالية:

أ ـ الروافد الإيجابية للثقافة:

1 ـ الابتكارات والإبداع: من المعروف أن المجتمع ينمو كما ينمو الفرد؛ بمعنى أنه ليس جامداً على حال واحدة، لأن الجمود معناه الفناء أو التخلف عن بقية المجتمعات. فالتغير صفة عامة في حياة البشر أفراداً وجماعات، إذ إن الإنسان يمر بمراحل نمو مختلفة من طفولة ومراهقة وشباب وكهولة وشيخوخة، وبالموازاة مع ذلك نجد أن المجتمع يتغير أو يتطور، وهذا التغير قد يكون نحو الأحسن أو نحو الأسوإ، ولكنه لا يبقى سنين طويلة على حال واحدة تحت تأثير عوامل التغير المحيطة به من الخارج، أو التي يمكن أن تنبع من داخله. ولا شك أن المجتمع الذي تتغير أحواله تتغير ثقافته بطريقة من إحدى طريقتين؛ فإما أن تزداد تلك الثقافة ثراءً وقوة بمفرداتها ومكوناتها العديدة، أو ربما يحدث العكس، وكمثال على ذلك نحن نعلم أن وجود حياة اقتصادية مزدهرة مثلاً يؤدي إلى انتشار التعليم وانتشار الحراك الثقافي على أصعدة كثيرة، ومن جملة النشاطات التي تثري الثقافة وتعززها أن يكون هناك عدد كبير من المفكرين والمبتكرين والمبدعين في شتى المجالات من علمية وأدبية وفنية، وكذلك وجود المخترعين الذين يبتكرون أشياء جديدة في مجال العلوم المادية التطبيقية (كالطب والهندسة والفيزياء والكيمياء وعلوم الحياة وغيرها)، فسواء كانت ابتكاراتهم عبارة عن نظريات علمية جديدة أو تطبيقات جديدة في المجال العملي والتكنولوجي؛ فإن كل ذلك يأخذ دوره وتأثيره القوي في تعزيز ازدهار ثقافة المجتمع وبروزها وترقيتها نحو الأفضل؛ بمعنى أن هذا النشاط العلمي والأدبي والفني يمدّ الثقافة أو يرفدها بروافد معرفية جديدة، كما أنها روافد قوية لغرس قيم حميدة في حب العلم وتقدير قيمة الإبداع والابتكارات.

وهذا الثراء المعرفي في نطاق العلوم والآداب والفنون والتكنولوجيا يثري المكوّنات الثقافية التي تَقدَّمَ ذكرها في الصفحات السابقة.

يضاف إلى ذلك أن هناك نوعاً آخر من الإبداع الذي يمكن أن يقرر مصير الأمة بكاملها ويحدد لها ملامح المستقبل، وهو إبداع العظماء من المصلحين السياسيين والاجتماعيين، الذين تكون أعمالهم بمثابة روافد قوية لتعزيز الهوية الثقافية لأممهم بل ربما أضافت تلك الأعمال العظيمة قيماً جديدة تترسّخ مع الأيام وتصبح من أسس الثقافة عند تلك الأمم. وأبرز مثال على هؤلاء العظماء (المهاتما غاندي) في الهند، وهو الرجل الذي ابتكر أسلوب المقاومة السلمية الفعالة لظلم الاستعمار البريطاني واستطاع فرض احترامه حتى على أعدائه، وكان بطل استقلال الهند الذي وضعها على طريق الحرية والكرامة والبناء الحضاري المواكب للعصر. كما برز اسم (نلسون مانديلا) في جنوب أفريقيا في دور مشابه لدور غاندي.

خلاصة القول أن الابتكارات والإبداع لها آثار كبيرة على ثقافة المجتمع، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ ـ الإنتاج الإبداعي المتنوع والابتكارات في العلوم والآداب والفنون تقوّي وتعزز اللغة الواحدة وتثريها لأنها تمدّها بمفردات ومصطلحات وتعابير جديدة، تتعلق بأسماء الإبداعات والمبتكرات الجديدة وطرق استخدامها وما يترتب عليها من نتائج، وهي بذلك تمد اللغة بألفاظ جديدة مولّدة وعصرية في كل المجالات مما يجدد شباب اللغة ويعطيها القوة والحيوية. واللغة أهم مقوّمات الثقافة، كما هو معلوم.

ب ـ هذا الإنتاج الجديد المتنوّع يعزّز ثقة الأمة في نفسها، وبالتالي فهو يقوي ويدعم الأسس والقيم الثابتة التي تعطي الأمة هويتها الثقافية الواحدة.

ج ـ وجود الإبداع والابتكارات والاختراعات يدل على حيوية الأمة وعلى مواكبتها للعصر ومساهمتها في ركب الحضارة العالمي، كما يكسبها احترام الأمم الأخرى. وشعور الأمة بهذه الحيوية وبهذا التقدير يدفعها إلى تشجيع الإبداع والابتكار، مما يعني ازدهار هذا الاتجاه وظهور المزيد من المفكرين والمبدعين والمبتكرين والمخترعين، فكأن هناك حلقة متصلة كل جزء منها يفضي إلى الآخر. وهذه كلها علامات على وعي الأمة وسيرها في الطريق الصحيح وإسهامها في البناء الحضاري العالمي، الذي يعد تراكماً تضيف إليه كل أمة لبنات معينة. وهذا النشاط لا يقتصر دوره على إثراء ثقافة الأمة بقيم ومعايير ومفردات لغوية جديدة؛ بل إنه أيضاً

ينشر ثقافة هذه الأمة الناهضة ويرفعها عالية بين كل الأمم التي يمكن أن تقتبس منها وتتخذها مثلاً أعلى أو نموذجاً في مجالات حياتها الفكرية والعملية.

2 ـ عملية التبادل الثقافي (التثاقف):

يقول الله تعالى: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم). ولو دققنا النظر في المعنى الذي تحمله هذه الآية الكريمة لرأينا أنها تعني تبادل المعلومات بين البشر عن بعضهم وعن شؤونهم بشكل عام، وهذا هو المعنى المستفاد من كلمة (لتعارفوا) أي لتتعارفوا وتعني بالضبط: تبادل المعرفة أو التعارف بينكم، لأن كلمة (تعارُف) تفيد المشاركة بين طرفين أو أكثر، وهي صيغة لغوية معروفة على وزن (تفاعُل)، مثل: تبادُل، تقاتُل، تعارُف، تزاوج، تزاور، تعاون...إلخ، فهذا الفعل لا يتم إلا بين طرفين أو أكثر؛ فالتعاون مثلاً معناه أن يعين الواحد الآخر (أي تبادل المعونة)، وكذلك التثاقف تعني تبادل الثقافة أو المعلومات. ولذلك فإن التبادل المعرفي أو الثقافي عمل طبيعي بين البشر قبل أن يكون هناك مفكرون أو علماء اجتماع يتحدثون عنه، لأن الإنسان بطبيعته لا يمكن أن يعيش إلا في جماعة، والجماعة أيضاً لا تعيش منعزلة عن الجماعات الأخرى، ومعنى ذلك أن التبادل المعلوماتي أو المعرفي أو الثقافي موجود مع وجود الإنسان على هذه الأرض، ولكن الجديد في الموضوع دائماً هو ظروف وتطورات هذا التعارف وما يصاحبها من تقلبات في مناخه العام؛ إذ يمكن أن تكون على شكل نسائم رقيقة أحياناً أو على شكل عواصف مدمرة في أحيان أخرى. كما أنها يمكن أن تؤدي إلى تآلف واندماج بين بعض الجماعات البشرية بسبب تفاهمها والتقاء مصالحها، أو يمكن أن تؤدي ـ من جهة ثانية ـ إلى كوارث وذلك عندما تحاول جماعة أن تبيد جماعة أخرى أو أن تستعبدها أو أن تطردها من وطنها. وما دامت هذه هي الحقائق الطبيعية أو الفطرية التي فطر الله الناس عليها، فسوف نحاول أن نضع بعض الحقائق بشكل منظم فيما يلي:

أ ـ **البشر لا يمكنهم الاستغناء عن بعضهم**؛ فالإنسان مدني بالطبع كما قال ابن خلدون من قبل، لأن مصالحهم واحتياجاتهم الحياتية الفطرية لا تتحقق إلا بتعاونهم على تحقيقها، والإنسان المنفرد لا يمكنه القيام بها وحيداً. وكذلك على مستوى

الجماعات نرى أنها تتبادل السلع والبضائع سواء من المزروعات أو المصنوعات منذ أقدم العصور، يشهد على ذلك ما نعرفه من طرق التجارة القديمة سواء في البر أو في البحر بين مناطق العالم المختلفة، وكمثال على ذلك نذكر طرق التجارة التي كانت في بلاد العرب قديماً بين الجنوب (اليمن) وبين الشمال (العراق وبلاد الشام ومصر), وكذلك الطرق التي كانت تربط جنوب الجزيرة العربية بإيران والهند وجنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا. وقد ورد في القرآن الكريم ما يؤكد وجود التبادل التجاري بين مكة من جهة وبين الشام واليمن من جهة أخرى في قوله تعالى: (لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف، فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف). كما اشتهر ذكر طريق الحرير الذي كان يربط بين الصين وأوروبا، ولا ننسى الطرق البحرية التي أدت الأسفار فيها إلى وصول الأوروبيين إلى الهند والصين وإلى أمريكا الشمالية والجنوبية فيما عرف باسم اكتشاف العالم الجديد (أمريكا واستراليا). ولا شك أن عمليات التبادل التجاري (والاقتصادي عامة) والديموغرافي، وبالتالي (عمليات التثاقف) ازدادت آلاف المرات عما كانت عليه في الأزمان السابقة للعصر الحديث، خصوصاً في القرن العشرين وما تلاه، وهذا التبادل المتواصل يأتي بأشياء جديدة تثري الثقافة بمدد جديد من المفاهيم والقيم والمصطلحات والعادات وأساليب التعامل التي تتفاعل مع مثيلاتها في المجتمع المتلقي، ومن الطبيعي أن يكون هذا التفاعل نوعاً من التزاوج بين الثقافتين (أو بين الثقافات) وأن تنتج عنه ثقافة (مهجّنة) إلى حدّ معين قد يكون كثيراً أو قليلاً. ورغم هذا فإن عملية (التثاقف) بهذه الطريقة لا تسعى إلى إلغاء ثقافة المجتمع الأصلية، ولكن تكون لها آثارها الواضحة في إمداد تلك الثقافة بروافد جديدة تساعدها على مراجعة بعض مضامينها بما يضمن لها التجدّد ومواكبة العصر. ولكن الثقافة الوافدة ـ من جهة ثانية ـ يمكن أن تشكل خطراً عظيماً إذا وجدت عند المجتمع المتلقي لها قابلية للأخذ بها والتخلّي عن ثقافته الأصلية. وسنوضح هذه النقطة في فقرة تالية إن شاء الله (في الفرق بين التثاقف والانتشار الثقافي، وخصوصاً في العولمة الجديدة).

ب ـ من المسلمات التي لا شك في صحتها أن عمليات التبادل التجاري تقتضي أن تكون هناك وسيلة للتفاهم بين المتعاملين مع بعضهم، وهذه **الوسيلة هي (اللغة)**، ولذلك فلا بد أن يتم مع تبادل السلع والبضائع تبادل آخر لغوي وفكري؛ بمعنى أن يتعلم كل طرف لغة الطرف الآخر الذي يتعامل معه، ومعرفة اللغة هي المفتاح الذي به يفتح باب التواصل الفكري وتبادل المعلومات والخبرات، وبالتالي تبادل المفردات التي تتكون منها (جملة الثقافة). ولو نظرنا إلى اللغة العربية لرأينا فيها كثيراً من الألفاظ من أصول فارسية وهندية ولاتينية وإغريقية ومصرية قديمة وغيرها ـ كما ذكرنا في أسس الثقافة ـ حيث وجدنا أن هذه الروافد اللغوية (بدلالاتها المعرفية) أصبح كثير منها من أسس الثقافة العربية الإسلامية، لأنها انتقلت إلى العرب ودخلت لغتهم منذ زمن قديم جداً كانت فيه مفردات الثقافة العربية في مرحلة النشوء والتشكُّل ولم تكن قد اكتملت. وبطبيعة الحال فإن المفردات اللغوية التي دخلت من ثقافات أخرى امتزجت بلغة العرب وجرت على ألسنتهم فصقلوها حسب ما تقتضيه سليقتهم اللفظية، وطبقوا عليها أحكام اللغة العربية فَسَلُسَتْ لهم وأصبحت عربية (مُعرَّبة) لا عجمة ولا نشاز فيها ولا نفور منها. وكما ذكرنا؛ فإن هذه الألفاظ ليست مجرد كلمات مكونة من حروف، بل هي ذات مضمون أو ذات دلالة حضارية تحملها معها، فهي إذن ناقلة إلى العرب عادات وقيماً وأفكاراً متعددة عبر هذا المنفذ المهم، وهو منفذ مفتوح باستمرار لأن أسبابه كانت وستبقى قائمة ما دام هناك بشر لهم مصالح متبادلة عند بعضهم.

ج ـ عملية التبادل الثقافي (أو التثاقف) ليست مقتصرة على انتقال ألفاظ لغوية معينة مع التجارة من مجتمع إلى آخر، بل هي متصلة أيضاً بتحركات الإنسان **وبامتزاج البشر وتواصلهم** مع بعضهم بشتى الوسائل، ومن أهم هذه الوسائل المتجددة الحروب التي ينتج عنها سيطرة جماعة على جماعة أخرى، وربما الامتزاج بين الجماعتين لينتج عن ذلك بمرور الزمن أجيال جديدة لها ثقافات (هجينة) أخذت ملامحها ومضامينها من الطرفين (الغالب والمغلوب).

كما أن الهجرات السلمية الجماعية والاستقرار في أماكن جديدة يمكن أن تؤدي إلى النتيجة ذاتها؛ أي أنه يكون **هناك امتزاج (ديموغرافي ثقافي)** وليس ثقافياً فقط.

ومن ناحية ثانية هناك ظاهرة ملفتة للنظر على جانبي خط الحدود بين الدول؛ إذ يرى الإنسان أن **السكان على طرفي الحدود يتشابهون** في كثير من عاداتهم وتقاليدهم وأفكارهم، ولا يكاد الإنسان يميز بين الطرفين لولا أنه ينتبه إلى أن الحدود السياسية تعطي كل طرف منهما جنسية أو اسماً خاصاً، فهذا الجانب فيه (سوريون مثلاً) والثاني أردنيون أو لبنانيون، ولهذا يقال إن السياسة تُفَرِّق، والثقافة تُجَمِّع وتوحِّد، لأنها تواصُلٌ وتفاهُمٌ وتعايُشٌ بين البشر.

يضاف إلى ما تقدم أن الدول تقوم **بتبادل البعثات العلمية والفنية وغيرها**، وهذا باب آخر يتم منه التثاقف أو التبادل الثقافي، لأن الثقافة في كل أمة تقوم على الجانب (المعرفي) من ناحية عامة، كما أن الطالب المبتعث إلى بلد آخر(كبريطانيا مثلاً) للدراسة في تخصص علمي معين (كالطب مثلاً أو الهندسة أو الفيزياء أو الأحياء...إلخ) لا يمكن أن يقتصر على دراسة نظريات العلم المجردة وتطبيقاتها العملية منعزلاً عن المجتمع البريطاني، بل لا بد أن يتم كل ذلك في نطاق مجتمع له نظمه وعاداته وتقاليده وثقافته التي لن يستطيع أي عالم أو طالب علم أن يتجنبها أو أن يجعلها محايدة تماماً فلا يتأثر بها.

كما أن هناك **باباً آخر أيضاً للتبادل الثقافي وهو (المستشرقون)** الذين يتوافدون إلى البلاد العربية منذ سنين طويلة، وهم (في معظمهم) جماعة أو فئة من العلماء أو من الذين يرغبون في جمع المعلومات عن المشرق العربي لأغراض مختلفة ما بين واحد وآخر منهم. كما أن هناك من أهل الغرب وغيرهم من يفد إلى البلاد العربية بقصد الإقامة فيها (وإن كانوا قليلين)، فيحتفظون ببعض عاداتهم الأصلية إلى حد ما، وإن كانت الأجيال التالية منهم تندمج مع المجتمع العربي. ونستطيع أن نضع في مقابلهم أبناء الجاليات العربية التي تقيم في الدول الأجنبية، وكثيرون منهم يتجهون اتجاهاً غربياً في تفكيرهم واهتماماتهم وأحياناً في تقمصهم للشخصية (النمطيّة) في المجتمعات الغربية، سواء في ثقافتها النظرية أو أسلوب حياتها العملية.

3ـ الأحداث التاريخية العالمية وآثارها:

ذكرنا في بعض الفقرات السابقة أن دور الروافد الثقافية الإيجابية أن تمد الثقافة بدماء جديدة تقويها وتساعدها على الاستمرار، مع المحافظة على شخصيتها المتميزة، فهي من هذا المنطلق تشبه روافد النهر الذي تمده بالماء فيصبح نهراً كبيراً

مستمر الجريان بقوة في مجراه العميق. ولا شك أنه يكون للنهر الأساسي مجرى عميق حفرته مياهه المتدفقة منذ سنين، ولكن هذا النهر يزداد تعمقاً واتساعاً بازدياد عدد الروافد وقوتها، حيث تنحت المياه ذلك المجرى وتوسعه وتزيد عمقه مع مرور الزمن. ولا يتشكل النهر بصورته القوية إلا باجتماع كل روافده التي تمده بمعظم مياهه، ولو جفت هذه الروافد أو جف بعضها فمعنى ذلك أن النهر سيكون ضعيفاً سواء في غزارة مياهه أو في اتساعه وقوة تدفقه، ولكنه لا يجف تماماً بحكم كونه هو الأساس الأول الذي التقت فيه الروافد، وبالتالي فعمق مجراه وكمية المياه الأصلية فيه لا يكون من السهل انتهاؤها وإن قلَّت وضعفت. وقياساً على هذا الكلام نرى أن الثقافة التي تنغلق على ذاتها وترفض عملية (التثاقف) التي تشبه الحوار، فإنها سوف تبقى ثقافة جامدة وجبانة إجمالاً، لأنها تخاف من أن تدخلها أفكار جديدة أو ممارسات تتناقض مع القيم السائدة فيها بصفتها ثقافة محلية خاصة بجماعة بشرية معينة مختلفة عن الآخرين، وهذه هي صفة الثقافات العنصرية المتعالية التي تعتبر أصحابها أو شعبها من نسل الآلهة، أو شعب الله المختار. كما أنها تكون أيضاً صفة تلك الثقافة التي تعتبر كل ما فيها من قيم وأفكار وتقاليد أشياء مقدسة لا يجوز المساس بها أو مخالفتها بأي شكل.

ومثل هذه الثقافات لا بد أن يتجاوزها الزمن، لأن الطابع المميز لكل ثقافة من ثقافات الأمم الحية ليس رفض الاعتراف بالآخرين وعدم التعامل معهم والتقوقع داخل أسوار عزلة فكرية وديموغرافية، بل يكون شعارها أن تحترم كلُّ أمة ما عند الأمم الأخرى من ثقافات أو معتقدات وأفكار، وأن تتبادل معها الأفكار وتتعاون على تقوية نقاط الالتقاء والتفاهم بين الطرفين، وهذا سيؤدي تلقائياً إلى نمو ثقافة الطرفين مع تداخل المصالح التي تؤدي إلى التعاون العملي بينهما، وبالتالي إلى السلام والازدهار. **والسؤال المهم الذي لا بد من طرحه هو: (كيف يمكن ـ قياساً على ما تقدم ـ أن نعتبر الأحداث التاريخية العالمية من الروافد الإيجابية للثقافة، سواء كانت أحداثاً عنيفة كالحروب وغيرها، أو غير عنيفة كالفتوحات العلمية والتكنولوجية؟)**

قبل الإجابة على هذا السؤال لا بد من توضيح حقيقة مهمة تتصل بالثقافة بشكل عام؛ وهي الحقيقة القائلة بأنه لا يمكن لإنسان أن يفصل التيارات الثقافية عن

التطورات العامة التي تجري في المجتمع، أو على نطاق العالم، بل إن هناك علاقة وطيدة بين التغير الاجتماعي بشكل عام وبين ثقافة المجتمع، ومن غير المعقول أن تتغير المضامين الثقافية بدون أسباب، كما أنه لا يمكن أن تكون هناك تغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية في المجتمع بدون أن يكون للأفكار دور كبير في هذا التغير، فالعلاقة إذن علاقة جدلية متبادلة [**بين التغير الاجتماعي العام وبين الثقافة**] مهما كانت الأسباب أو الدوافع المباشرة إلى هذا التغير.

أما تساؤلنا عن كيفية تأثير الأحداث التاريخية العالمية على الثقافة في المجتمع، فإن هذا التأثير بصورة إجمالية يتضح في المجالات التالية:

أ ـ الأحداث التاريخية المفصلية العنيفة (أي الحروب بأشكالها وأنواعها) **تجعل الأمة تشعر بالخطر**، وهذا ينبّههم إلى وجوب الدفاع عن كيانهم ووجودهم، وبذلك فهو عامل إيجابي يدفعهم إلى التفكير وإلى العمل بشكل أكثر وعياً وجدّيّة وأوسع آفاقاً، أو بمعنى آخر: تُعتبر الأحداث التاريخية إنذاراً بأنه يجب أن تكون اليقظة مصحوبة بعمل جادّ يرتقي بالأمة إلى المستوى الحضاري المناسب لتكون قادرة على كسب احترام الآخرين بهيبتها، ولكي تتجنب الهزائم في المستقبل، وهذا معناه أن تكون هناك مراجعة لأحوال الأمة بشكل جذري، وهي المراجعة النقدية التي لا بد منها من أجل الإصلاح الذي لا يمكن أن يتم إلا بمعرفة مواطن العلة واستئصالها من جذورها لكي يكون ممكناً إعادة بناء المجتمع وثقافته بطريقة تضعه على قدم المساواة مع بقية المجتمعات المتقدمة في العالم.

ب ـ إذا كان الحدث (سلمياً) كالفتوحات العلمية والتكنولوجية، فإن آثاره الإيجابية تكون في اتجاهين:

الأول: أنه ينشّط ويحفز المجتمع على أن يجاري غيره من المجتمعات المتقدمة وأن يحاول منافستها في الإنتاج العلمي والتكنولوجي المتطور، وهذا فيه تحفيز أو دافع للمجتمع لكي يهتم بالمفكرين والمبدعين والمخترعين الذين يمكن أن يقوموا بالمطلوب. وذلك كله يصب في صالح الثقافة ويرفدها بدماء جديدة من الأفكار والإبداعات.

أما الاتجاه الثاني: فهو أن يستمتع المجتمع بالاستخدام المباشر لهذا الإنجاز العلمي العالمي الذي يكون ظهوره حدثاً تاريخياً فاصلاً في حياة المجتمعات، كاختراع السيارة والطائرة واكتشاف الكهرباء واختراع التلفزيون...إلخ. وهذا الاستخدام لا بد أن **يشكل واقعاً جديداً في حياة الأفراد والمجتمعات**، ولا بد أن يغيّر من منظومة القيم الفكرية والخلقية والسلوكية العملية، فتتأثر بذلك العادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية، ولا شك أن هذا التغير العام سلاح ذو حدّين؛ فهو إما أن يؤدي إلى الارتقاء بالإنسان وقيمه ومثله العليا الخلقية والعملية وعاداته وعلاقاته العامة، وهذا وجه إيجابي، أو أن يؤدي إلى عكس ذلك، حيث ينحط بمستوى منظومة القيم إجمالاً ويظهر التفكك في العلاقات الاجتماعية، إذ يتجه الناس إلى الفردية وتسود الروح الانعزالية والاكتفاء الذاتي عند كل فرد، لأن الاعتماد على الآلة هنا يحل محل (الاعتماد المتبادل) بين الناس، فينتج عن ذلك عدم التعاون مع الآخرين أو الاعتماد على مساعدتهم في أي شيء، وهذا الواقع يسبب الجفوة بين أبناء المجتمع، لأن تلك المساعدة تكون دائماً علامة على التقارب، وتكون وسيلة إلى بناء علاقات إنسانية اجتماعية قوية تعبر عن الشعور بالحاجة إلى الآخر ومشاركته وجدانياً.

ولا يغيب عن البال أن كل اختراع تكنولوجي نستخدمه لا تقتصر علاقتنا به فقط على الآثار المادية المباشرة المترتبة على ذلك الاستخدام، بل إن تلك الآثار تمتد إلى ما وراء ذلك، لأن هذا الجديد (كالكمبيوتر مثلاً) كان ثمرةً لثقافةٍ معينة لها قيمها وأفكارها، واستخدامه أيضاً يؤدي إلى خلق منظومة قيم ثقافية جديدة (مشابهة) عند من يستخدمه، وعلى ذلك نقيس.

كما أن الأحداث التاريخية العنيفة تؤدي إلى الاحتكاك بين ثقافات مختلفة متعادية، ولكنها في النهاية ذات تأثيرات واضحة متبادلة، ولنأخذ مثالاً على ذلك من التاريخ، وهو الحروب الصليبية التي أدت في وقت مبكر إلى تصادم وتمازج الثقافة العربية الإسلامية مع الثقافة الغربية الأوروبية التي كانت متخلفة ، وكان لهذا التصادم العسكري الحربي والثقافي العنيف آثاره على العالم العربي والإسلامي، وهي في أكثرها آثار تدميرية سلبية، ولكنها كانت آثاراً إيجابية جداً وبناءةً على

الجانب الآخر حيث شاهد الأوروبيون مدى الفرق بينهم وبين العرب والمسلمين الذين كانوا أرقى منهم في كل مجالات الحياة، ولهذا كانت الحروب الصليبية أحد أهم أسباب النهضة الأوروبية الحديثة، كما يشهد بذلك كل المنصفين من مؤرخيهم ومفكريهم، ومنهم غوستاف لوبون وهربرت فيشر وآرنولد توينبي وستيفن رنسيمان[1]، وغيرهم. وفيما يلي نذكر أمثلة عديدة على أهم الأحداث التاريخية، العنيفة منها وغير العنيفة، **دون ترتيب زمني**، والهدف منها تكريس الفكرة الأساسية وهي أن لكل حادث من هذه الحوادث آثاره العميقة على الحياة البشرية، ومن تلك الحوادث نبدأ بذكر: الحروب الصليبية ـ كما أشرنا آنفاً ـ ومنها فتح القسطنطينية عام 1453م الذي يعتبره بعض المؤرخين نهاية العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة وما فيها من نهضة، ومنها أيضاً الاكتشافات الجغرافية (ما سموه العالم الجديد) والثورة الصناعية في إنكلترا وأوروبا إجمالاً، والثورة الفرنسية سنة 1789م بمبادئها المعروفة، ومنها الاختراعات والكشوف العلمية مثل اختراع القاطرة والمطبعة واكتشاف الكهرباء واختراع اللاسلكي والتلفون والرادار والراديو. ومنها الحروب الاستعمارية سواء التي شنتها الدول الاستعمارية على الشعوب الأخرى في أرجاء العالم، وأدت إلى استعمارها وإفقارها ونشر العبودية والاضطهاد فيها، أو الحروب بين الدول المذكورة نفسها بسبب التنافس على المستعمرات، وتَوَّجَ ذلك كلَّه قيامُ الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث استخدمت الأسلحة النووية لأول مرة في التاريخ في الحرب الثانية ضد مدينتين في اليابان هما هيروشيما وناغازاكي. ومنها أيضاً هزيمة الدولة العثمانية وسقوطها سنة 1918م مع نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث تم تقسيم الوطن العربي إلى دويلات إقليمية حسب اتفاقية سايكس بيكو المشئومة التي فَتّتتْ الوطن العربي إلى دويلات، وأدت إلى نشوء الثقافات

---

1 1ـ غوستاف لوبون(1841- 1931) مفكر ومؤرخ فرنسي، له كتاب عنوانه (حضارة العرب 1884م) 2 ـ هربرت فيشر (1865-1940) مؤرخ إنكليزي من كتبه: تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، تاريخ أوروبا في العصر الحديث، أصول التاريخ الأوروبي. وهي مترجمة إلى العربية.

3 ـ آرنولد توينبي (1989 - 1975) إنكليزي، من أشهر المؤرخين في العصر الحديث، من كتبه كتاب بعنوان: (الوحدة العربية آتية) ترجمة عمر الديراوي 1968

4 ـ ستيفن رنسيمان (1903 - 2000) مؤرخ إنكليزي، أشهر كتبه بعنوان (تاريخ الحروب الصليبية) وهو كتاب ضخم مترجم.

والولاءات الإقليمية والطائفية. ومنها وعد بلفور الأسود سنة 1917م وما نتج عنه من الظلم والمعاناة لأهل فلسطين خاصة وللعرب عامة، بل امتدت نتائجه وآثاره إلى العالم كله، ولا تزال تداعياته مستمرة، ويبدو أنها تزداد ولن تنتهي في زمن قريب. كما أن من الأحداث التاريخية قيام الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917م ونشوء الاتحاد السوفياتي إثر ذلك على الأيديولوجية الماركسية. وقيام الأحلاف العسكرية (وارسو والأطلسي) وانقسام العالم إلى قسمين متنافسين هما المعسكر الشرقي الاشتراكي أو الشيوعي والمعسكر الغربي الرأسمالي، وقيام الحرب الباردة بينهما، ونشوء دول الحياد وعدم الانحياز، التي لم تكن في حقيقتها تشكل معسكراً متماسكاً كالمعسكرين الآخرين.

وكثيرة هي الأحداث ومتنوعة ولكن لنذكر بعض الأحداث التاريخية السلميّة مثل التقدم العلمي في مجال الطب حيث اكتشفت علاجات جديدة كثيرة في القرن العشرين كان من أوائلها البنسلين ولقاح الجدري. ووصلت التكنولوجيا الطبية إلى مراحل متقدمة كزرع القلب وبعض الأعضاء الأخرى والسيطرة على كثير من الأمراض، وصناعة الأطراف الصناعية، وما لا يمكن إحصاؤه من تطورات مذهلة. وفي مجال المواصلات تطورت وسائل التنقل والسفر، فأصبحت بعض الطائرات تطير بسرعة الصوت وهي تحمل مئات الركاب، كما تطورت صناعة السيارات والقطارات والسفن، وتعددت أشكال كل هذه الوسائل. وأما في الاتصالات فقد أصبح المتعارف عليه بين الناس (أن العالم كله أصبح كقرية صغيرة) حيث يكاد يكون تم إلغاء الزمان والمكان بين أرجاء العالم. وبرزت ثلاثة أشياء في هذا المجال هي الكمبيوتر والشبكة الدولية للاتصالات والمعلومات والتلفون المحمول، وهذا التطور مرتبط بالأقمار الصناعية العديدة التي تستخدم لأغراض عديدة ما بين سلمية وعسكرية حربية، هذا بالإضافة إلى غزو الفضاء ونزول الإنسان على سطح القمر، وإرساله المركبات إلى الكواكب الأخرى كالمريخ وغيره. وإلى جانب ذلك كله هناك التطور الرهيب في أدوات الحروب المدمرة كالأسلحة النووية والهيدروجينية والليزر والكيميائية والجرثومية والقذائف الموجهة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ولا أعتقد أننا

سنحيط بكل ما تم ويتم كل يوم من تطورات وأحداث ولو بمجرد سرد ذكره. وليس الهدف أن نحصيه ولا أن نرتبه تاريخياً ـ كما نوّهنا من قبل ـ ولكن يهمنا أن نتذكر بأن كل حادث من هذه الحوادث له آثاره التي لا يمكن إنكارها على كل الثقافات الموجودة على هذا الكوكب، وقد أوردنا مثالين بشكل سريع فيما تقدم وهما: الحروب الصليبية وآثارها، واتفاقية سايكس بيكو وما نتج عنها. ولا يمكن إحصاء آثار كل الحوادث وتحليلها، لأن عملاً كهذا يحتاج إلى مجلدات وليس إلى عجالة.

4 ـ التيارات الفكرية (الأيديولوجية والفلسفية):

من الصفحات السابقة نخرج بنتيجة واضحة هي أن البشر يتواصلون مع بعضهم على هذه الأرض بشتى الوسائل سواء كانت سلمية أو عدائية، كما أن أفكارهم تنتقل فيما بينهم مع تواصلهم المستمر، ولهذا فإن التثاقف مثلاً لا يخرج عن هذه الدائرة بمعناه العام أو المفتوح، كما أن الأحداث التاريخية أيضاً بما تعنيه من الحروب وغيرها لا يمكن تجاهل دورها في نقل الأفكار والثقافات عامةً بين الأمم، ولذلك كله فإن انتقال الأفكار والثقافات المختلفة عبر هذه الوسائل مسألة قديمة قدم الوجود البشري، ولكن لا بد أن نلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً عبر الزمن بين درجات هذا الانتقال وهذا التواصل؛ فمن غير المعقول أن نقول بأن تواصل المجتمعات مع بعضها في العصور القديمة كان ميسراً ومستمراً كما هو في عصرنا، نظراً للتطور الهائل لوسائل المواصلات والاتصالات ولتعدد هذه الوسائل بما لا يسمح بالمقارنة بين وسائل بدائية تعتمد على الجهد البشري والحيواني فقط، وبين الوسائل الحديثة بتنوعها الغني وسرعتها الخارقة، فمثلاً لا يمكن أن نقارن بين الإنسان الذي يركب حصاناً وبين من يركب سيارة أو طائرة، أو بين البريد المعتمد على السفر بواسطة الخيل أو بالحمام الزاجل وبين البريد الإلكتروني...وهكذا.

ويهمنا من هذه المقدمة أن نستنتج بأنه من الأمور الطبيعية أن تكون في الآفاق آراء وأفكار وثقافات عديدة، ومن السهل أن تصل إلى كل المجتمعات والأفراد في هذا العصر، ولكن المهم هو موقف الإنسان المتلقي لهذه الثقافات وما فيها من الأفكار والممارسات، ومدى استعداده لتقبلها على علأتها إن لم تكن عنده القدرة على

الانتقاء، أو الوقوف منها موقف الناقد المتفحص المتسلح بثقافته وبشخصيته الفكرية الواعية، سواء كان مجتمعاً أو فرداً. ولا تخرج الأيديولوجيا عن هذه القاعدة إلا في كونها منظومة من الأفكار لها هدف أو اتجاه فكري يمكن اعتباره كعقيدة (فكرية ـ سياسية)؛ فهي فكرية لأنها مذهب مكون من نقاط تهدف إلى الوصول إلى نتيجة معينة ومحددة، ولذلك فهي فلسفة أو (مذهب فلسفي فكري) منظم بنوع من المنطق المتسلسل، وهي أيضاً عقيدة سياسية؛ بمعنى أنها تنتقل من مرحلة الفكر النظري إلى مرحلة التطبيق العملي في المجتمع، وهذه هي نقطة الخطورة في الأيديولوجيا عندما تكون دخيلة على مجتمع ما، فتعتنقها النخبة القادرة على الحكم وتقوم بانقلاب شامل على كل ما في المجتمع من نظم سياسية واقتصادية وثقافية عامة، وهذا ما كانت الأيديولوجيا الماركسية الشيوعية تمارسه في البلاد التي تدخلها وتتولى الحكم فيها. وكل الأفكار يمكن أن تكون كالسلاح ذي الحدّين عندما تنتقل من مجتمع إلى آخر، سواء كانت الأفكار الأيديولوجية التي تشكل منظومة واحدة تسعى إلى فرض نفسها بالتطبيق العملي (أي عن طريق كونها في النهاية ذات برنامج سياسي عملي)، أو كانت أفكاراً فلسفية (أي أحد المذاهب الفلسفية). ولا شك أن هذه الأفكار وغيرها تكون نافعة، إذا توافقت مع ثقافة المجتمع المتلقي، لأنها تكون عندئذٍ رافداً إيجابياً يعزّز تلك الثقافة ويزيدها ثراءً سواء في المجال النظري (أي القيم والمثل والطموحات وغيرها)، أو في المجال العملي من حيث كونها تضيف بعداً تطبيقياً جديداً لقيم المجتمع وقيمه العليا وتطلعاته المستقبلية. ونذكر في هذا المجال أنه كان هناك اعتقاد بأن الاشتراكية (وليس الشيوعية) لا تتعارض مع الإسلام، مستندين في هذا المجال إلى الحديث الشريف الذي ينص على أن (الناس شراكة في ثلاثة: الماء والكلأ والنار)، وإلى غيره أيضاً، كما التفتوا إلى (مجلة الأحكام الشرعية أو العدلية) التي أصدرتها الدولة العثمانية عام 1876م، وقد جاء فيها في هذا الموضوع أن كل ما هو ضروري للجماعة فهو ملك للجماعة.

وقد أدّى هذا التفسير للموروث الديني، ـ مع ما كان منتشراً ورائجاً من الثقافة الاشتراكية والشيوعية ـ إلى بعض الظواهر في الفكر وفي التطبيق العملي؛ **ففي مجال الفكر** أصدر بعض المفكرين الإسلاميين مؤلفات توضح هذا المعنى، وعلى

سبيل المثال نذكر كتاب الدكتور مصطفى السباعي بعنوان (اشتراكية الإسلام سنة 1959م)، كما نذكر ما قاله الشاعر أحمد شوقي في مدح الرسول عليه الصلاة والسلام في بيت الشعر المشهور:

الاشتراكيون أنت إمامهم   لولا دعاوى القوم والغلواء

ويتابع شوقي قائلاً:

داويت متّئداً وداووا طفرةً   وأخف من بعض الدواء الدّاء

أما من ناحية التطبيق العملي: فقد رأينا أن مصر (مثلاً في زمن جمال عبدالناصر) طبقت بعض القوانين في ضوء الاشتراكية؛ فحدّدت ملكية الأرض الزراعية التي كان الإقطاعيون يمتلكون معظمها ووزّعتها على الفلاحين الذين كانوا يعملون سخرة، وكانوا في مستوى عبيد الأرض الذين لا ينالون شيئاً سوى قوتهم اليومي. كما ظهر في المصطلحات السياسية مصطلح (الاشتراكية العربية). ونحن هنا نذكر أمثلة تاريخية بغض النظر عن وجهة نظر بعض أصحاب الاتجاهات التي لا تحب التغيير إلا إذا كان خارجاً من تحت عباءتها.

ويمكننا القول أيضاً بأنه يكون لهذه التيارات منفعة تنتج عند اصطدامها بثقافتنا التي تختلف عنها، لأن هذا الاصطدام ينتج عنه رد فعل معاكس ومساوٍ لتلك التيارات الفكرية؛ بمعنى أنه لا بد أن تتولّد أفكار جديدة عندنا لكي نستطيع بها مواجهة هذه الأفكار الدخيلة المعادية، وهذا معناه تنشيط وتحفيز الحركة الفكرية والثقافية. وهذا هو الذي كنا نلاحظه في فترة المدّ الأيديولوجي للمبادئ الماركسية وما يشبهها من المذاهب الفلسفية في الثلث الثاني من القرن العشرين تحديداً، وربما بعدها بسنوات قليلة. وهو عينه الذي نشاهده الآن في العقد الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين، ولكن مع المدّ الأيديولوجي الليبرالي، حيث نجد أن كثيرين من الكتاب والمفكرين انبروا ـ وما زالوا ـ مدافعين عن الثقافة العربية الإسلامية في وجه هذه التيارات الزاحفة والمهاجمة، سواء كانت الشيوعية أو الليبرالية أو غيرهما. وجدير بالذكر أن مثل هذا الدفاع ليس جديداً في تاريخنا، فقد أدت هجمة (الشعوبية) ضد الإسلام وثقافته قديماً (في العصر العباسيّ) إلى نشوء (علم الكلام) عند العرب والمسلمين للدفاع عن عقيدتهم ودحض افتراءات الشعوبيين والزنادقة وأفكارهم

المعادية، كما نشط الفلاسفة ونشط الفقهاء أيضاً، وتناول الجميع كثيراً من الأفكار والموضوعات بالدرس والتحليل، مما أثرى الثقافة العربية الإسلامية وزادها عمقاً وتأصيلاً.

ومن جهة أخرى فإن الأيديولوجيات والأفكار الفلسفية قد تكون ضارة ـ كما أسلفنا ـ وتكون عاملاً فعالاً في خلق التيه الثقافي في المجتمع؛ فالشيوعية مثلاً من الناحية الاجتماعية والدينية لا تتفق مع الثقافة العربية الإسلامية بأي حال، لأنها مبدأ قائم على (المادية الجدلية) وعلى الإلحاد، بينما ثقافتنا قائمة على الإيمان وعلى مبادئ الإسلام وأحكامه التي تنظم الحياة بطريقة معروفة. وكذلك في المجال نفسه لا نرى أن مبادئ الليبرالية الغربية الرأسمالية تتفق مع ثقافتنا، ولهذا فإن مثل هذه الثقافات هي (الحد الضار والقاتل) من هذا السلاح الفكري والأيديولوجي، وهي التي تؤدي إلى الدخول في مرحلة الحيرة والتيه لدى الأفراد والجماعات، بل ربما تؤدي بالأفراد إلى ما هو أخطر من التيه، وهو الاغتراب والضياع الكامل.

وقد اشتهر مصطلح (الغزو الثقافي) خلال سنوات طويلة من القرن العشرين، وكان المقصود منه أن الغربيين الذين غزوا بلادنا بجيوشهم غزوها أيضاً بثقافتهم التي يحاولون دائماً إحلالها محل ثقافتنا المغلوبة من أجل إبعادنا عن جذورنا وأصولنا سواء من الناحية الدينية أو من الناحية الثقافية بصورة عامة بما في الثقافة من القيم والمبادئ والأفكار. وهزيمة الإنسان ثقافياً هي الهزيمة الكبرى التي تهون إلى جانبها الهزيمة العسكرية. ولكن هذا الغزو الثقافي (بمفهومه المذكور) لم يعد شيئاً يذكر بجانب المرحلة الجديدة المتقدمة التي وصل إليها، وهي (مرحلة العولمة) التي تحاول طمس الهويات القومية والوطنية والقضاء عليها عند كل شعوب العالم لصالح الثقافة المادية الاستهلاكية والبراجماتية الأمريكية والغربية.

ب ـ الروافد السلبية للثقافة:

من الطبيعي أن يكون لكل حدث آثاره على من يتعرضون له من الناس، ولا تخلو هذه الأثار من كونها إيجابية أو سلبية ـ كما ذكرنا آنفاً ـ؛ فالآثار الإيجابية تعزز وتقوي الذين يتعرضون لها وتزيد حياتهم ازدهاراً، وهذا يعني ازدياد الحضارة والرّخاء وبالتالي ازدهار ثقافتهم وتجددها بما سيضاف إليها، كما أوضحنا ذلك في

الروافد الإيجابية للثقافة في فقرة الإبداع والابتكارات، وفي فقرة التثاقف الحضاري الإيجابي.

ولكن في مقابل ذلك يمكن أن تكون هناك آثار سلبية للأحداث المختلفة، ولا يمكن أن ننفي تأثر المجتمع بها سواء من النواحي الاقتصادية أو النفسية أو الاجتماعية أو الثقافية، فالزلازل العنيفة أو البراكين أو الحروب تدمر المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، بسبب المآسي والتكاليف الباهظة التي تترتب على وقوعها، وتنعكس تلك الآثار السلبية على أسلوب الحياة التي يجد الناس أنفسهم فيها، مما يعني من الناحية العملية أن ثقاتهم أيضاً سوف تتأثر تأثراً سلبياً من ناحية عامة، أي أنها يمكن أن تنحدر إلى منظومة قيم متدنّية، بسبب الفقر والتشرد من الوطن والمعاناة بأنواعها، فعلى سبيل المثال يمكن أن تنشأ ثقافة الفقر أو ثقافة العنف والجريمة، (خصوصاً إذا طالت تلك المدّة من المعاناة،) وهي في حد ذاتها ثقافة، ولكنها ذات قيم سلبية متعارضة مع الثقافة الأصلية للمجتمع. ومن هنا يجب أن يكون واضحاً أن محاربة ثقافتنا يمكن أن تتم ليس فقط عن طريق تجفيف منابعها وأسسها الأصيلة؛ أو عن طريق إبادتنا، بل يمكن أن تتم أيضاً عن طريق عمليات الإحلال الثقافي، كما أوضحنا، وهنا مكمن الخطورة في الموضوع، سواء كان عن طريق الانتشار الثقافي أو عن طريق استغلال الحوادث المفصلية كالكوارث الطبيعية أو الحروب الأهلية والخارجية، فكم من مساعدات للمنكوبين تكون غير بريئة من محاولات جعلها وسيلة لتغيير دياناتهم وثقافاتهم وابتزازهم تحت ضغط حاجتهم إليها.

وبهذا المعنى فإن هذه الأحداث تكون معادية للقيم الثقافية وللمبادئ والمعتقدات السائدة في المجتمع الذي يتلقى تلك التأثيرات. ونستطيع أن نحدد بعض الروافد السلبية بهذا المفهوم؛ وهي روافد ثقافية لأنه لا بد أن يصدر عنها آثار أو معلومات أو أفكار مؤثرة، ولا بد أن تتقابل أو تتصادم مع ثقافتنا، ولا نملك منعها من الصدور رغم سلبيتها التي يمكن أن تدمر ثقافتنا الأصيلة، وأن تحل محلها. ومن هذه العوامل ما يلي:

1 ـ **العوامل الطبيعية والبشرية:** (فالطبيعية مثل الزلازل والبراكين، والبشرية كالحروب الأهلية)

2 ـ **العولمة:** (وهي تقابل التثاقف، بمعنى أن التثاقف إيجابي لأنـه إغنـاء، بيـنما العولمـة تدمير وإفناء)

3 ـ **الفقر والتخلف الحضاري العـام:** (عـدم وجـود خطـط تنميـة، أو تطـور تكنولـوجي والاعتماد على الجهد البشري والحيواني فقط سواء في الزراعة أو التصنيع، بل لا يوجد تصـنيع وإنما حرف يدوية). أي الجمود في عالم متحرك ومتغير.

وفيما يلي نبذة عن كل نقطة من النقاط المذكورة:

1 ـ العوامل الطبيعية والبشرية:

كلمة (تغيّر) تعني عدم البقاء على حال واحدة مـدّة طويلـة، ومصـطلح (التغـير) مـن المصطلحات ذات المعنى الواضح في علـم الاجـتماع؛ لأن التغـير يعنـي الانتقـال مـن حـال إلى أخرى بغض النظر عن كون الحال الجديدة أكثر تقدماً أو تخلفاً من السابق. ولهذا نقول بـأن هناك تغيّراً إلى الأحسن (أي إلى التقدم) وهو تغير إيجابي، كما أن هناك نوعاً من التغير الـذي يكون بمثابة انتكاسة أو رجوع إلى الخلف (أي التخلـف)، وهـو تغـير سـلبي، بسـبب ظـروف طارئة كأن يتعرض المجتمع إلى كوارث طبيعية أو حروب تـؤدي إلى تشريـد النـاس وبعـثرتهم عدا عن إفقارهم ووقوعهم ضحايا لمثل هذه الظروف؛ فقد لاحظنا ـ على سبيل المثال ـ كيـف أن موجات المد العاتي (تسونامي) قد تسـببت في تـدمير مـدن ومجتمعـات بكاملهـا وتشريـد مئات الألوف من الناس، إن لم يكن الملايين. كما أن الحرب تفعل الفعل ذاته (سـواء الحـروب الاسـتعمارية أو الأهليـة) فتسـبب الكـوارث، ولـيس معقـولاً أن تكـون مثـل هـذه الظـروف والأحداث روافدَ ثقافيةً إيجابية، بل هي ظروف مدمرة للمجتمعات، وتبعاً لذلك فهي مدمرة لقيم كثيرة تقوم عليها ثقافة تلك المجتمعات.

ومعلوم أن عوامل التغير الاجتماعي والثقافي تكون داخلية أو خارجية، ولا شـك أن (الابتكـارات والإبـداع) مـن أهـم العوامـل الداخليـة الإيجابيـة، كـما أن مـن العوامـل الداخلية أيضاً قيام الحروب الأهلية ووقوع الكوارث الطبيعية ومـا أشـبه ذلـك، ولكـن هذه من عوامل التغيير السلبية ـ كما أسلفنا. وبهذا فإن الثقافـة في أي مجتمـع تكـون عرضـة لمثـل تلـك الظـروف ويمكـن أن تـنعكس عليهـا آثارهـا، فتزدهـر وتـزداد تأصـلاً

وتجدداً بتأثير العوامل الإيجابية، أو يحدث العكس تحت تأثير العوامل السلبية. ومع هذا نستطيع القول بأن السمات الثقافية الثابتة هي آخر شيء يبقى ثابتاً ومشتركاً عند الجميع إذا تعرض المجتمع لظروف قاهرة تتسبب في بعثرته أو في تشريده، لأن السمات الثقافية (المتوارثة) عند كل فرد منهم تكاد تشبه ملامح الوجه الثابتة عند الإنسان، فهي ملازمة لوجوده أينما كان ومهما كانت أحواله. ولكن لا بد من الاعتراف بأن الملامح والقسمات الجميلة لذلك الوجه الثقافي يصيبها تشويه كبير نتيجة لتأثير العوامل السلبية المذكورة، وإن كانت تلك الملامح لا تختفي تماماً.

2 ـ **العولمة:** ذكرنا آنفاً أن التبادل الثقافي قديم وموجود مع وجود الإنسان على هذه الأرض، ولكنه لم يكن بالمستوى الذي بلغه في العصر الحديث، لا من حيث السرعة ولا من حيث الآثار، لأن هذا عصر الاتصالات التي لم يكن يتخيلها أحد من قبل. ومن هنا يخطر في البال سؤال مهم هو: هل عمليات التبادل الثقافي (أو ما يسمونه التثاقف Acculturation) تجري بالمستوى ذاته بين كل مجتمعات العالم؟ **أو بصيغة أخرى: هل تتم عمليات التبادل الثقافي بين كل المجتمعات بالقوّة ذاتها بين الطرفين، بحيث لا تطغى ثقافة على أخرى، وتبقى الهوية الثقافية لكل مجتمع ثابتة وواضحة ولا تكون مهددة بالطمس أو بالتلاشي أو بالابتعاد عن الأسس والجذور التي تعطيها الهوية المتميزة، وخصوصاً في هذا العصر؟**

هذا سؤال جوهري في هذا المجال، ولا يمكن لأحد تجاهله أو أن يتجاهل جوابه البديهي وهو استحالة أن تكون عملية التبادل الثقافي جارية بالمستوى ذاته في خطين متوازيين ومتساويين بين كل المجتمعات أو على الأقل بين مجتمعين إلا بشرط أن يكونا متساويين في المستوى الحضاري والثقافي العام، وأن يكونا قريبين جداً في مفاهيمهما الثقافية والحضارية، وأن تكون بينهما حدود مشتركة، وهو أمر نادر الوقوع إلا أنه ممكن على المستوى المحلي العربي (أي بين أقطار الأمة العربية الواحدة).

إن التبادل الثقافي نوع من (الحوار بين الثقافات والحضارات)، ومن أهم شروط الحوار **أن يكون هناك نوع من التكافؤ في القوة بين المتحاورين** بصورة

عامة، سواء كانت قوة المنطق السليم أو قوة الأفكار أو قوة الإسهام في البناء الحضاري العالمي فكرياً وعملياً، بل أيضاً ربما في القوة المادية (اقتصادياً وعسكرياً)، وذلك لكي تكون لكل طرف منهما هيبته واحترامه في عين الطرف المقابل. كما أنه يكون عند كل طرف ما يمكنه أن يقدمه للطرف الآخر، في نوع من التبادل المتكافئ.

أ ـ أما الواقع العام الصحيح الآن (في القرن الحادي والعشرين) فهو أن هناك ما يمكن أن يسمى عمليات (الانتشار الثقافي Cultural Diffusion) وليس التبادل الثقافي بالمفهوم التقليدي القديم الذي ذكرناه وكان يعرف باسم (التثاقف Acculturation). والمقصود بالانتشار الثقافي هو أن هناك طرفاً أول عنده ثقافة معينة هي التي تنتشر وتهيمن أو تحاول الهيمنة على كل العالم بسبب القوة السياسية والعلمية وبسبب قوة التكنولوجيا العسكرية الهائلة والمتطورة التي يمتلكها أصحاب هذه الثقافة ورسلها. ولا يشترط أن تكون ثقافة حضارية لكي تنتشر، فهي (براغماتية) لا تعترف إلا بالمصالح فقط وليس بالمبادئ، ولهذا فهي مجردة من البعد الروحي والأخلاقي، رغم تشدقها بادعاءاتها الكاذبة في الحفاظ على حقوق الإنسان، لأن هذه الادعاءات ليست أكثر من ورقة يستخدمونها (بطريقتهم البراغماتية) لكي يحققوا مصالحهم في الهيمنة الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية.

ب ـ وفي الجهة المقابلة لا يوجد طرف مكافئ يمكنه أن يقف في وجه تلك الثقافة وأن يتحاور معها، لأنه لا يمتلك مثل تلك القوة العلمية والتكنولوجية والعسكرية التي يمتلكها الطرف الأول المهيمن.

ولهذا فالمقصود بالانتشار الثقافي أن هناك مدّاً طاغياً من ثقافة أحادية قوية، هي الثقافة المادية الغربية المجردة من الأبعاد الأخرى، وهذا المد مدعوم بالقوة في كل المجالات خصوصاً المجالات العلمية والتطبيقية كما ذكرنا آنفاً، وهي لا تكف عن التطور الدائم في كل المجالات في كل الدول الغربية، وبشكل خاص في أمريكا التي تمتلك شبكة الاتصالات الدولية (الإنترنت) وتمتلك الأقمار الصناعية العديدة وغيرها، وهذه كلها نظم الاتصالات والمراقبة والتجسس التي توفر المعلومات الهائلة وغير

المحدودة عن كل بقاع العالم، حيث توضع تحت تصرف دوائـر المخـابرات لـكي تسـتعملها في خدمة مصالح الهيمنة الغربية الاستعمارية الشاملة (اقتصادياً وسياسياً وعسـكرياً)، المدعومـة بقوة عسكرية حربية هائلة لم يعرف لها تاريخ البشر مثيلاً. وهذا هو السبيل الذي تسير فيـه (أفكار العولمة) الامبريالية، التي لا تعني أكثر من إخضاع كل مجتمعات وأمـم العـالم لهيمنـة (الإمبراطورية الأمريكية العالمية) ومن ثـم لقـيم ومفـاهيم ثقافـة الغـرب الأمـريكي والأوروبي بصفتهم أصحاب ثقافة غربية واحدة.

ج ـ خلاصة الموضوع أن هناك الآن انتشاراً ثقافياً سائداً أو طاغياً وليس مجـرد عمليـات تبادل ثقافي بالمفهوم القديم، والسبب في ذلك أن هناك عدم تكافؤ بين (الطرف المنتشر) وهو الرافد الثقافي القوي المتدفق، وبين الثقافات الأخرى الضعيفة المتلقية بسبب ضعف أصحابها وتخلفهم عن ذلك القوي. **وهـذه هـي مرحلـة (العولمـة Globalization)، أو المرحلـة الثالثـة والأخيرة التي وصل إليها التفاعل بين الثقافات**، وهي مرحلة محاولة الثقافة الغربية الهيمنـة التامة على كل الثقافات الوطنية والقومية في أنحاء العالم. وقد سبقتها مرحلتان ـ كما أسلفنا ـ ؛ كانـت **الأولى مرحلـة التبـادل الثقـافي (التثـاقف Acculturation)، والثانيـة هـي مرحلـة (الانتشار الثقافي Cultural Diffusion).**

ويمكـن القـول بأننـا نسـتطيع تشـبيه الطـرفين (أي الثقافـة الوافـدة والثقافـة الوطنيـة والقومية في كل مجتمع) بنهرين أحدهما قوي وعريض وجارف، (كنهر الأمـازون مـثلاً) بيـنما الطرف الآخر يشبه نهراً صغيراً أو جدولاً يسير محاذياً لذلك النهر القـوي، وربمـا تكـون هنـاك عدة جداول (أو أنهار صغيرة)، ولكن عندما يفيض النهـر الكبـير الجـارف فإنـه يغمرهـا كلهـا وتصبح في النهاية جزءاً منه بمرور الزمن، وهذا ما يسمونه في الجغرافيـا باسـم (الأسر النهـري River Capture).

ومن الواضح أن هذا أمر من الأمور الخطيرة التي تقـود إلى التيـه الثقـافي، لأن معنـاه أن تفقد الأمة الضعيفة هويتها الثقافية إذا اجتاحتها ثقافة أخرى قوية منتشرة. والسؤال هنا: **ما هو العمل الواجب لتفادي وقوع مثل هذه الكارثة القومية الشاملة؟**

وربمـا يكـون الجـواب العمـلي المنطقـي المخـتصر الـذي كـان مـن الواجـب حصـوله من قبل هـو: أن تخـرج المجتمعـات المتخلفة مـن هـذا التخلـف، وأن تواكـب الآخـرين

وتثبت وجودها حتى تكون قادرة على منافستهم ولا تكون عالة عليهم، وبذلك تحافظ على كرامتها وشخصيتها المستقلة وهويتها القومية والوطنية في ظل ثقافتها الخاصة، **لأن من لا يملك كفايته من القوت بل يعيش على صدقات الآخرين لا يمكنه أن يملك حريته وقراره،** ولا أن يطالب المتصدقين عليه بأي حق من حقوقه، لأنه لا يستطيع الاستغناء عنهم أو مجاراتهم في أي مجال. ونحن كلنا نعرف مثالاً مشهوراً متداولاً في هذا المجال وهو (اليابان) التي نافست وتنافس الغرب في كل شيء رغم أنها ذاقت مرارة الهزيمة في الحرب العالمية الثانية، ومع هذا فقد أخذت عن الغربيين العلم والتكنولوجيا، ولكنها حافظت على قيمها الثقافية بغناها علمياً واقتصادياً، فلم تكن في حاجة إلى صدقات الغربيين، وبالتالي لم يكن هناك مجال لثقافة الغربيين أن تخترق ثقافة اليابانيين الذين تمسكوا بهويتهم ودافعوا عنها وعن كرامتهم خير دفاع بجهودهم واكتفائهم الذاتي. والأمر ذاته ينطبق على الصين التي تفوّق اقتصادها على اقتصاد الولايات المتحدة ذاتها رغم أن هذه الأخيرة هي القوة المهيمنة عسكرياً وتكنولوجياً على معظم العالم. ومن ذلك نستطيع القول بأن التقدم الحضاري الشامل المعتمد على الجهد الذاتي وعلى الإبداع والابتكار عند الدول الضعيفة والصغيرة هو الحاجز الوحيد بين تيار (الأمازون الجارف) وبين (الجداول الصغيرة) التي تسير موازية له وقريبة منه. وهذا الحاجز سيكون عندئذٍ (بالاعتماد على النفس) حاجزاً عالياً وصخريّاً إلى درجة يصعب معها أن تغمره مياه ذلك النهر الجارف، فلا تصل إلى تلك الجداول التي تبقى في مسيرها وجريانها الهادئ العميق والمحاط بجرف صخري لا تنحته عوامل النحت الطبيعية ولا المياه التي تفيض عليه وتحاول غمره دون نجاح منها.

والغريب في الأمر أن هناك من يدّعي بأن العولمة ليست وليدة العصر الحالي، بل هي قديمة في تاريخ الحضارات والثقافات البشرية، ومعظم هذا الفريق يتكون من الليبراليين المفتونين بالحضارة الغربية، ويستشهدون على ذلك بانتقال التراث الفلسفي والعلمي والأدبي والفني من الإغريق إلى العرب وإلى الرومان والأوروبيين، وبما هو معروف مثل ذلك بين الثقافات والحضارات، كالتبادل الثقافي بين الثقافة العربية والفارسية والهندية والصينية. وهذا شيء صحيح بطبيعة الحال ولا ينكره أحد،

ويشهد على صحته ما هو موجود الآن من الألفاظ التي دخلت من ثقافة إلى أخرى، كما أوضحنا ذلك في فقرة (التثاقف). ولكن الذي فات هؤلاء أن هناك فروقاً شاسعة بين التثاقف بالطريقة القديمة، وبين العولمة التي يراد لها أن تسود العالم هذه الأيام:

أ ـ وأول فرق بينهما هو أن التثاقف كان عملية بطيئة وتتم على نار هادئة، كما أن كمية المعلومات أو المواد المنتقلة من مجتمع إلى آخر كانت قليلة، وهي متوافقة مع وسائل الاتصال الممكنة والمتبعة في الأزمان السابقة، ولكن لا يخفى على أحد سرعة تنقل البشر، ولا كمية المعلومات والفنون والأدوات المادية المتدفقة من المجتمعات القوية إلى المجتمعات الأخرى، كما لا تخفى السرعة الخارقة التي تنتقل بها العلوم والآداب والفنون بأنواعها المتعددة، وهي سرعة الضوء.

ب ـ الملفت للنظر أن التثاقف بالطرق القديمة كان محدوداً، وبين مجتمعات معينة تحتك ببعضها بطريقة من الطرق. ولم يثبت أن أمة أرادت أن تجبر كل شعوب العالم على أن تخضع لها ولقيمها ولحكمها، كما تفعل أمريكا في هذا الزمن، كما أنه لم يقل أحد بأن سيطرته على العالم ستكون نهاية التاريخ وأنه لن يعود هناك ما يستحق أن يكتب، كما فعل الأمريكيون بدافع من غرور القوة والغطرسة والاستهانة بالبشر.

ج ـ ومن ناحية ثانية فإن التثاقف كان عملية تلقائية، لم تكن مقصودة لذاتها، بل هي نتيجة طبيعية مصاحبة لاختلاط البشر وحاجتهم إلى التعامل في مختلف مجالات الحياة، سواء كان ذلك التعامل سلمياً أو عدائياً. ولكن رسل العولمة ودعاتها اتخذوها رسالة يعملون من أجل تحقيقها بكل وسيلة مشروعة أو غير مشروعة. ولذلك فهم يريدون حمل الناس عليها بالقوة والإكراه، وهذا يدل على مدى الغطرسة وغرور القوة التي تسيطر على عقولهم، وتوجه سلوكهم.

د ـ وما يمتاز به التثاقف عادةً أن كل طرف فيه يعطي ويأخذ دون أن يستهين طرف بالآخر، ودون محاولة محو ثقافته أو القضاء عليه في ما يسمونه (التطهير العرقي)، ولكن نحن نعلم أن الاستهانة بالحياة البشرية موجودة منذ احتلال الأوروبيين للقارتين الأمريكتين ومعهما استرالية، حيث أبادوا شعوب تلك البلاد بشكل يكاد يكون تاماً، فكيف سيحترمون ثقافتها، وهم لم يحترموا حياتها؟! وفعلوا

مثل ذلك وأقبح في شعوب القارة الإفريقية الذين كانوا يبيعونهم عبيداً في أمريكا لكي يستغلوهم في العمل في المزارع عند الأوروبيين الذين استوطنوا فيها. كما أن الصهاينة فعلوا الشيء ذاته في قتل أهل فلسطين بمساعدة هؤلاء المستعمرين المجرمين، لأنهم كلهم نتاج ثقافة عنصرية واحدة متعالية. ولا تزال عقلياتهم الإجرامية العنصرية ذاتها تحاول السيطرة على شعوب العالم وسرقة خيراتها من خلال إلغاء شخصياتها الثقافية والحضارية وإخضاعها وتسخيرها لخدمة مصالحهم وأهوائهم.

3 ـ **التخلف الحضاري العام والفقر:** يشير هذا العنوان إلى الأمة المتخلفة حضارياً، وتعاني من الفقر، ومعنى ذلك: (عدم وجود خطط تنمية بشرية؛ أي خطط طموحة تربوياً وعلمياً لتخريج أجيال قادرة على الإبداع وتحمل مسئولية التغيير، أو خطط للتنمية الاقتصادية والتطوير (العلمي ـ العملي) التطبيقي، والاعتماد بدلاً من ذلك على الجهد البشري والحيواني فقط سواء في الزراعة أو التصنيع، بل لا يوجد تصنيع وإنما حرف يدوية، وكذلك هناك تخلف في وسائل المواصلات والاتصالات). وكل هذا معناه التخلف العلمي والتربوي وانتشارالجهل والأمية والجمود في عالم متحرك متغير، أي أن هناك قصوراً لدى الأمة عن مواكبة ما يدور حولها من نشاط حضاري يتغير باستمرار، وتسهم فيه الأمم المتقدمة علمياً وتكنولوجياً.

إن الهدف الأساسي عند كل البشر هو أن تتحسن أحوالهم الحياتية يوماً بعد يوم، وهو هدف مفتوح بدون حدود، ومن أجل تحقيقه نجد الجميع يعملون ويبذلون جهودهم المتنوعة دون كلل جيلاً وراء جيل، وهذه الجهود ـ كما نعلم ـ تتنوع حسب مجالات العلم والعمل، أي في النواحي الفكرية والتطبيقية.

ونستطيع القول إن الأفكار عند الإنسان قسمان، الأول: هو الأفكار العملية القابلة للتطبيق وإنتاج الأدوات والمصنوعات والمزروعات وغيرها، أي أنها الأفكار التي ينتج عنها نتائج مادية ملموسة. والثاني هو الأفكار القيمية التي يسير الإنسان حسب توجيهاتها، ويتعامل مع من حوله سواء كانوا من البشر أو من غيرهم. وكلا القسمين لا بد منهما لكي يعيش الإنسان بأسلوب مناسب، ـ كما أسلفنا في الفصل الأول ـ، وهو

بذلك يكون إنساناً متحضراً وقادراً على تطوير حياته باستمرار لتصبح أكثر استقراراً ورخاءً بطريقة مطّردة، وهذه هي الحضارة الراقية بشقيها (المادي والمعنوي) اللذين يقفان بجانب بعضهما ركيزتين لا غنى لإحداهما عن الأخرى.

أما إذا رأينا أن إحدى هاتين الركيزتين مالت أو كانت قصيرة، فإن النتيجة ستكون واضحة على هذه الحضارة التي تصبح كالعملاق الأعرج أو الذي يقف على ساق واحدة. ولا خلاف في أن هناك أشياء أساسية وعاجلة عند البشر كلهم، وأن هناك أشياء أخرى أقل أهمية أو إلحاحاً. ومن الأشياء الأساسية العاجلة مسألة الغذاء وتوفيره بالإضافة إلى الأشياء المادية الأخرى التي لا يحيا بدونها الإنسان كالمسكن والملبس. ولا يمكن لأمة أن تزعم بأنها أمة متحضرة إذا كانت لا تستطيع توفير هذه الاحتياجات الأساسية التي تعتبر أبسط ما يحتاجه أبناؤها، بل تلجأ إلى استيرادها من الأمم الأخرى أو تعجز عن ذلك الاستيراد بسبب فقرها، وتبقى تنتظر الفتات من صدقات الأمم المتحضرة القوية التي تأكل مما تزرع وتلبس مما تصنع، والتي لا تكتفي بذلك بل تسعى باستمرار إلى ما هو أحسن، ولذلك فتلك الأمم القوية تكثر فيها الاختراعات والابتكارات والاكتشافات العلمية والإبداعات الأدبية والفنية، وتنتج ما يفيض عن حاجتها من المزروعات والمصنوعات. ومثل تلك الأمم هي التي تسهم في إعلاء صرح الحضارة الإنسانية، وفي الوقت نفسه تثري حياتها ولغتها بأسماء مخترعاتها الجديدة في كل ميادين المعرفة وفي ميادين الحياة العملية، وهذا هو الواقع الحي المتحرك الذي يثري ثقافة الأمم الحية ويرفع شأنها دائماً، فيتداول الناس مفاهيمها ومصطلحاتها المتنوعة، وبذلك تكون في المقدمة.

ومن يطالع تاريخ الحضارات الإنسانية كلها يجد بينها قاسماً مشتركاً، وهو ظهور الأفكار الخلاقة التي تحمل رسالتها الأمة بأكملها، بغض النظر عن قيمها وعقائدها وأفعالها على أرض الواقع، وتبدأ تلك الأمة رحلتها ببناء الإنسان القادر على حمل الرسالة الحضارية، فتربّيه أحسن تربية وتعلمه أحسن تعليم ولا تبخل عليه بشيء، وتواصل سيرها لتحقيق الإنجازات التي تجعلها أمة متفوقة تترك بصماتها على المكان وعلى الزمان. ولا شك أن أمة العرب فقدت هذه المبادرة القادرة على

الابتكارات العلمية وغيرها، واكتفت بأن تجتر الذكريات السعيدة عن الماضي، وهذا ما شغلها عن الالتفات إلى الحاضر، مع أنه كان يجب الاتّكاء على الماضي واتخاذه سلماً للصعود، أو قاعدة للانطلاق بقوة إلى آفاق جديدة أكثر رحابة، وأن لا ننسى أننا في عالم فيه أمم حية متوثّبة تسابق الزمن وتتنافس في ميدان الاكتشافات والإبداع العلمي والأدبي والفني وفي كل مجالات استغلال الثروات من أجل تحسين ظروف حياتها.

ذكرنا في الأسطر المتقدمة أن الحضارة تقوم على ركيزتين متكاملتين هما: أفكار يمكن تطبيقها عملياً، والأخرى أفكار قيمية معنوية تكون بمثابة منهج خلقي وسلوكي. وقلنا بأن الحضارة التي تقوم على ركيزة واحدة تكون (كالعملاق الأعرج أو الذي يمشي على ساق واحدة)؛ وبتعبير آخر يمكن أن نقول بأنها تكون حضارة فقيرة، لأنها تفتقر إلى إحدى ركيزتيها أو إحدى ساقيها. وهذه في الواقع هي المشكلة الحضارية التي نراها في عصرنا، وهي مشكلة مزدوجة، يقع جزء منها في (الغرب) والجزء الثاني في (الشرق). أما الجزء الأول فهو عند أصحاب الحضارة الغربية، وهي مشكلة افتقار هذه الحضارة إلى البعد الروحي أو المعنوي، واتصافها بأنها (حضارة مادية) أهملت ذلك الجانب الذي يشمل منظومة القيم الأخلاقية والدينية وغيرها، وهذا شيء ملموس في سلوك أصحابها الذين استعمروا شعوب العالم الضعيفة واضطهدوها، بل أبادوا كثيراً منها ومن غيرها دون رادع من ضمير أو خلق أو خوف من الله أو من أي إله يؤمنون به.

وأما القسم الآخر من المشكلة الحضارية العصرية المزمنة فموجود عند العرب والمسلمين الذين اكتفوا ويكتفون ـ كما أسلفنا ـ بالفخر بذكريات حضارتهم أيام كانت مزدهرة، ويتغنّون بلا ملل بالقيم السامية والمثل الأخلاقية والإنسانية...إلخ. التي قامت عليها، في الوقت الذي يفتقرون فيه إلى البعد العملي أو التطبيقي، **فكأنهم أصحاب (حضارة شفوية) ليس لدى أصحابها إلا إطلاق النظريات السلوكية والأخلاقية، لأنهم يفتقرون إلى قدرة الاعتماد على أنفسهم، فهم لا يستطيعون إنتاج أي شيء حتى لقمة الخبز الضرورية**، بل يستجدونها من أهل الحضارة المادية التي يعيبون عليها تجردها من القيم السامية والأخلاق والإيمان. وهذه هي الازدواجية المؤلمة التي تعيشها المجتمعات العربية والإسلامية بين ذل الحاجة الملحّة إلى

ضروريات الحياة، وبين ما يعتنقونه من قيم سامية لا يستطيعون إقناع الآخرين بها ولو باحترامهم لها على أقل تقدير، نظراً للضعف الذي يعانون منه، وهو الضعف الذي يضطرّهم إلى الخضوع لأصحاب الحضارة المادية المتوحشة، وبالتالي فتح الأبواب لهم ولثقافتهم العلمانية المتحررة من قيم الأخلاق والإيمان، وهذا هو الباب الخطير الذي يعتبرونه مفتوحاً على مصراعيه للغزو الثقافي المدمر، فكأنه باب مفتوح على جهنم نفسها!

ويحق لكل إنسان أن يتساءل: أين هي التنمية البشرية؟ وأين هي التنمية الاقتصادية التي تخطط للخروج من هذا الوضع المزري بالاكتفاء الذاتي؟ وكيف سيتم ازدهار الثقافة في ظلال الفقر والقهر والذل؟ وما هو سبيل الخروج من هذه الدوامة؟ ولا يخفى على أحد أن الفقر والتخلف الحضاري متلازمان؛ إذ لو كان هناك أفكار خلاقة عند العرب والمسلمين مصحوبة بالإرادة القوية لما رضوا بأن يكونوا عالة على غيرهم من الأمم حتى في لقمة الخبز التي لا يمكن الاستغناء عنها بحال من الأحوال، ولكن التخلف الحضاري هو الذي يجعل الفقر يسود، كما أن العكس صحيح؛ بمعنى أن الفقر يؤدي إلى التخلف الحضاري، ولكن لا يمكن الخروج من هذه الدائرة المقفلة أو من هذه الدوامة إلا بالإرادة الفاعلة الواعية وبالأفكار الخلاقة التي تفجر طاقات الإبداع عند الأمة بمعناها الواسع في مجال العلوم والآداب والفنون، وبالذات في مجال الأفكار العلمية القابلة للتطبيق العملي.

والوطن العربي ليس فقيراً بل هو من أغنى بقاع الأرض بثرواته الكثيرة ومنها النفط كمثال على ما هو ممكن؛ ولكن الضعف وعدم امتلاك العرب لإرادتهم الحرّة أدى إلى سوء استغلال تلك الثروات ووقوعها تحت رحمة الأجانب المستعمرين، وبالتالي جعل فوائدها محدودة.

يضاف إلى ذلك سوء استخدام عائداتها من قبل الحكومات التي أهملت التنمية بكل أنواعها وخصوصاً التنمية البشرية وبناء الإنسان الحضاري، وتأسيس البنى التحتيّة للصناعة والزراعة العصرية، واتجهت بدلاً من ذلك إلى صرف المليارات في بناء القصور الفخمة وناطحات السحاب التي تستنزف كل الموارد دون طائل، كما أنهم يسرفون في استيراد السلع الاستهلاكية والكماليات، وفي دفع المليارات العديدة

بصورة دورية متكررة كأثمان للأسلحة القديمة التي تريد الدول المهيمنة التخلص منها.

هذا إلى جانب الإسراف وحياة البذخ الفاحش التي يعيشها الحكام في حياتهم الخاصة في قصورهم وفي إقامة المهرجانات المكلفة وسباقات الخيول والهجن وغيرها من الألعاب، وفي سياحاتهم الطويلة غير البريئة، وفي شراء العقارات والشركات في أنحاء مختلفة من العالم، وهو ما أصبح يعرفه القاصي والداني عن طريق وسائل الإعلام العالمية المختلفة. مع العلم أن هناك شعوباً عربية ترزح تحت فقر مدقع، ولا يكاد الفرد منهم يشبع من الخبز الناشف، خصوصاً مع البطالة المزمنة وعدم وجود مخرج لهم من فقرهم. وما يزيد الطين بلّة ـ تحت كل هذه الظروف المؤسفة ـ أن تلجأ كثير من حكومات العرب إلى الإسراف في فرض الضرائب بصورة متصاعدة تستنزف ما قد يكون من الفتات في جيوب مواطنيها الفقراء بدلاً من الاتجاه إلى عمل مشاريع تنمية منتجة.

ونتساءل: كيف يمكن أن تكون أحوال الثقافة العربية والإسلامية في ظل ظروف هذا التخلف الحضاري؟ وهل نتوقع لها غير الضياع والتّيه الثقافي بين التفاهة والسطحية من جهة وبين طغيان ثقافة العولمة المجردة من كل القيم السامية، من جهة أخرى، وهجمة القيم الاستهلاكية التي تطحن كل شيء وتبتلعه وتستهلكه حتى لو كان قيم الأخلاق الفاضلة وغيرها؟ بل كيف نتوقع أن تكون حال المثقفين، سدنة هذه الثقافة؟ وما هو نوع النمو الثقافي الذي ننتظره، هل هو نمو سويّ أم أنه يشبه نمو الإنسان المعوق بدون رعاية أو اهتمام؟.

ثالثاً: معيار المنهج الثقافي السليم: إن روافد الثقافة تعني كل ما يمكن أن يضيف إلى الثقافة شيئاً جديداً سواء كان إيجابياً أو سلبياً، ولهذا فنحن نستطيع تشبيه الثقافة في (مجملها المركّب) بالنهر العريض الذي تصب فيه روافد عديدة لا مفر له من مائها، ولكن هذه الروافد ذات مياه متفاوتة النقاء؛ فبعضها فيه ماء نقيّ عذب قراح لا شائبة فيه سائغ للشاربين، وله منظر جميل ونفع عظيم، وهذا هو الرافد الكبير. ولكن هناك بعض الروافد التي تمد (نهر الثقافة) بماء أجاج أو ربما شديد

الملوحة، وربما البعض الآخر فيه مياه آسنة سامة أو كريهة تلوّث مياه ذلك النهر كلها وتفسدها كثيراً أو قليلاً. ولكن ما دامت هذه المياه تصب في النهر الرئيسي، فلا مفر لنا من القول بأنها كلها روافد سواء كان تأثيرها إيجابياً نافعاً أو كان سلبياً مفسداً ومدمراً. والشيء الذي يؤدي إلى الحيرة وإلى التيه هنا هو عدم قدرتنا على التمييز بين المياه العذبة الصافية وبين المياه الفاسدة السامة لكي نكون قادرين على اختيار النقي العذب ونتجنب الفاسد السامّ من تلك المياه.

وقد ورد في الفصل الأول سؤال مهم عندما تكلمنا عن (التيه الثقافي) الذي ينتج عن مثل هذه الروافد المعادية لثقافتنا، والتي هدفها أن تفقدنا هويتنا الثقافية التي نعتز بها، وقد أرجأنا الإجابة عليه حتى نكمل البحث في أسس الثقافة وروافدها، وفيما يلي السؤال المذكور:

ما هو المعيار (أو المعايير) التي يمكن أن تحدّد لنا السير السليم (ثقافيّاً) وأن تحمينا من الحيرة ومن التيه (بصفتنا أفراداً من أمةً ذات ثقافة خاصة)، وهو المقياس ذاته الذي نستطيع به تصحيح خط سيرنا دائماً؟

لا مجال لتجاهل مثل هذا السؤال مع العلم أنه من الصعب على أية أمة أن تعزل نفسها عن التأثر بالتيارات الثقافية العالمية، خصوصاً في ظل الأوضاع العالمية الراهنة التي طغت فيها وسائل الاتصال والمعلومات على كل المجتمعات وأصبحت حقائق العولمة ماثلة أمامنا في كثير من مجالات الحياة البشرية بتفاصيلها اليومية. وهذه الأوضاع الجديدة التي يزيد انتشارها وتعمقها يوماً بعد يوم تشكل خطورة على الأمم الضعيفة التي تعاني من الفراغ الثقافي والحضاري الشامل، بينما تقف الأمم القوية أمامها راسخة ومتمسكة بهوياتها القومية والوطنية ومستفيدة في الوقت نفسه من هذه العولمة وتياراتها الجارفة بما فيها من معلومات وثقافة مصاحبة للتطورات العلمية والتكنولوجية الإيجابية.

ولهذا فلا بد من استنهاض العقول واستدعاء الهمم لكي لا تجرفها تلك التيارات وتبتعد بها عن المسار السليم إن لم تقتلعها من جذورها وأصولها الراسخة. وهذا الوضع يفرض علينا أولاً أن نتذكر بأننا عرب وبأن ثقافتنا واحدة هي الثقافة العربية

ذات العمق الإسلامي، وأن لغتنا وموروثنا الأدبي والعلمي والفني موروث واحد عند الجميع، وليس عدة ثقافات إقليمية أو وطنية تخص كل دولة، ولذلك فنحن نستطيع أن نضع معياراً عاماً واحداً نحدد به منهجنا السليم (ثقافياً)، وبه نقيس ما حققناه أو ما سنحققه في المراحل التالية. وهو مقياس يرتكز على ثلاثة أبعاد أو ثلاث قواعد، هي:

1 ـ القاعدة الأولى، [قاعدة تحليل المضمون الثقافي العربيّ المعاصر، وذلك من أجل النقد الذاتي المبني على الوعي]:

وتعتمد هذه القاعدة أولاً: على استعدادنا (كأفراد) أن نتعرف على ثقافتنا وأن نقوم بتحليل مضامينها، لكي نرى هل هي مضامين عصريّة أم لا، وهل تبني شخصية الإنسان الحضارية بما يتناسب مع العصر أم أنها تحتاج إلى تحديث في أشياء محددة. وثانياً: لا بد أن نسأل أنفسنا، كما لا بد من استفتاء الناس لمعرفة مدى رضاهم عن هذه الثقافة وهل هي تتجاوب مع ما في نفوسنا جميعاً وتلبي طموحاتنا العملية، أم أنه يوجد بيننا من يضيقون ببعض الأشياء الموجودة في ثقاتنا. وهذه الخطوة لا بد منها من أجل معرفة مدى التطابق أو التفاوت بين هذين الجانبين المهمين في ثقافتنا، وهما: نوعية المحتوى الثقافي، واتجاهات تفكير الناس وقناعاتهم ومواقفهم منها. وهذا يمهد أيضاً للقاعدة الثانية.

2 ـ **والقاعدة الثانية في المقياس أو المعيار** [الذي يحمينا من التيه الثقافي، وبه نحدد منهجنا السليم] **تقوم على المقارنة الواعية بين ثقافتنا وبين الثقافات الرئيسية السائدة في العالم لكي نقف على مدى التغلغل الثقافي** وتأثيراته على ثقافتنا وعلى حياتنا بطريقة علمية مدروسة.

وهذه القاعدة تكمل القاعدة الأولى التي قدمنا ذكرها؛ لأن الأولى تقوم على الفحص **(الذاتي الداخلي)** لثقافتنا وعلى تحليل مضامينها، وتفهّم علاقتها بأصحابها ومدى تجاوبهم معها في ضوء ما تلبّي من متطلباتهم الحياتية العملية العصرية، وليس حياة أجدادهم. بينما تقوم هذه القاعدة ـ الثانية ـ على محاولة تحديد **(علاقاتها الخارجية مع غيرها)**، وذلك بتحليل مضمون ثقافتنا لهدف آخر هو معرفة ما هو أصيل مما هو دخيل وطارئ عليها. وهذا العمل يعني إرجاع الأشياء إلى أصولها أو

مصادرها، بدون أن نصدر عليها أحكاماً قيمية، أو بمعنى آخر: هو دراسة مقارنة بين ثقافتنا وبين الثقافات السائدة في العالم، لكي نكون في المستقبل أكثر وعياً وقدرة على تحديد واقتباس ما هو مناسب لظروف ثقافتنا من الثقافات العالمية العديدة. وذلك هو ما نعنيه بالعلاقات الخارجية القائمة بين الجهتين.

وهذا العمل واجب المؤسسات الثقافية الجماعية الأمينة على ثقافة الأمة وتوجهات أجيالها العلمية والقيمية الأصيلة، متعاونةً في ذلك مع المبدعين ومع المتخصصين في مجالاتهم المتنوعة.

وبهذه الطريقة نستطيع تحديد موقع ثقافتنا بين ثقافات العالم المختلفة . أما انكفاء الأمة وتقوقعها على ذاتها ـ سواء على مستوى الفرد أو المجتمع ـ فلا يمكن أن يجعلها قادرة على النقد الذاتي أو الإحساس بالفوارق بينها وبين الأمم المتقدمة. وبالتالي لا تكون هناك إمكانية للتغيير نحو الأحسن، لأن التغيير يمكن أن يتم بإحدى الطرق الثلاث التالية أو بها مجتمعةً:

الأولى: عملية التثاقف والانتشار الثقافي كما أوضحنا، نظراً لما تحمله من أفكار جديدة ومن إيقاظ للشعوب المتخلفة لكي تقارن وتحس بالفروق بينها وبين الشعوب المتقدمة، وهذا يولد عزيمة جديدة تتحدى الصعاب والتخلف.

والثانية: عن طريق الابتكار والاختراع والإبداع، وهذه كلها تؤدي إلى التنوير وإلى تحرك الشعوب، كما شاهدنا ذلك في النهضة الأوروبية.

والطريقة الثالثة: أن تقوم في البلاد ثورة عسكرية سياسية اجتماعية يكون هدفها التغيير الحقيقي، يدعمها الشعب الذي تقوم نخبته العسكرية الواعية بقيادته نحو التغيير الجذري، ثم تسلم الحكم للشعب المتحرر. وتكون هذه الطريقة ناجعة تماماً إذا كان الحكم دكتاتورياً متحكماً في شعبه مستنزفاً له.

وهناك طريقة رابعة ولكنها نادرة الوقوع وهي أن تحدث أحداث خطيرة تقلب الموازين وتؤدي إلى التغيير الشامل، مثل الكوارث الطبيعية الكبيرة (الزلازل والبراكين) أو الحروب الشاملة كالحربين العالميتين.

3 ـ أما القاعدة الثالثة التي يقوم عليها مقياسنا الثقافي فهي (قاعدة معيارية نقديّة)، ونطلق عليها قاعدة (الأصالة والمعاصرة)؛ بمعنى أن نرجع إلى أصول القيم

الثقافية عندنا، وذلك من أجل أن نرى مدى تطور مفاهيمنا الثقافية، وفي أي اتجاه يسير هذا التطور: فهل هو تطور نحو نسيان هذه القيم، أم هو تطور يسير نحو إفراغها من معانيها ومضامينها الأصيلة، أم يسير في اتجاه تعزيز وجودها في حياتنا وسلوكنا العملي مع صقلها وتحديثها بأسلوب يحافظ على فعاليتها؟

ويجب أن نطبق هذه القاعدة بعد أن نكون قد طبقنا القاعدتين الأولى والثانية اللتين تُعنَيان بالمضمون الداخلي لثقافتنا، وبعلاقاتها الخارجية مع الثقافات الأخرى، ومعنى ذلك أن هذه القاعدة ـ الثالثة ـ النقديّة تكون بمثابة المراقب العام أو الراصد لكل التحركات الثقافية من أجل نقدها وتقييمها ومحاكمتها ومعرفة ما يمكن أن تؤدي إليه والحكم لها أوْ عليها في ذلك، وفي هذا تنبيه للأجيال وترشيد لهم وإيقاظ للحس النقدي الواعي المسلح بثقافة أمته وقيمها ومعتقداتها، من أجل المحافظة على الهوية الثقافية المتميزة للأمة وتجنب العشوائية التي تنتهك القيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية بحجة حرية التعبير التي تكون حينذاك حرية غير مسئولة بل فوضوية وخروجاً على كل القوانين وتحوّل إلى الإباحية.

خلاصة القول في موضوعنا: أن هذا المقياس أو المعيار يتكون من ثلاثة مستويات: الأول تحليل المضمون الثقافي الداخلي لمعرفة محتواه ومدى تجاوب الناس معه عملياً وسعادتهم أو ضيقهم به. ومن التحليل ذاته ينبثق المستوى الثاني المقارن الذي يهدف إلى معرفة ما هو أصيل وما هو دخيل من مفردات ثقافتنا ومكوناتها، وبالتالي معرفة الروافد التى جاء منها الدخيل أو الجديد بشكل موضوعي وبغض النظر عن ناحيته القيمية.

أما المستوى الثالث فهو مستوى النقد والتقييم وإصدار الحكم على ذلك الدخيل سواء كان من القيم أو المثل أو العادات أو أي شيء، وسواء كان فكرياً ومعنوياً أو كان مادياً (كما في أنواع الأزياء والموضات مثلاً).

ولو كانت الأمة قوية ومكتفية بذاتها ومتقدمة علمياً، لكان الوضع مختلفاً تماماً لأنها عندئذٍ ستكون لها هيبة واحترام في نفوس الأمم الأخرى ولأصبحت هي التي تقتدي بها تلك الأمم، ولكن الوضع الحالي يدل على أن أمتنا مهزومة حضارياً ونفسياً ومغلوبة على أمرها شعوباً وحكومات، ونحن نعلم أن المغلوب يقتدي بالغالب في كل

شيء، كما هو معروف عند ابن خلدون وعلى أرض الواقع أيضاً. ولهذا فالسلبية عنوان وجودنا في هذا الزمن ولا مخرج إلا باستعادة زمام المبادرة وذلك من أجل ردم وتغطية فجوة التخلف الحضاري التي تفصلنا عن الأمـم المتقدمـة المعتمـدة عـلى نفسـها في إنتـاج كـل مـا يحتاجـه سكانها لكي يعيشوا الحياة التي تليق بالإنسان وتحفظ عليه كرامته وإنسانيته.



الفصل الرابع

الملامح التاريخية الأصيلة للثقافة العربية

تمهيد. ملامح الثقافة العربية التاريخية الأصيلة (أو صفاتها):

أولاً: أول ملامحها أنها ثقافة إيمانية

ثانياً: ثقافة يوتوبية، أو طوبائية حالمة: أ الطوبائية ب ـ الرمزية ج ـ الكناية

أسباب كونها طوبائية: 1 ـ فكرة المسلم عن الجنة 2 ـ ضغط القوى المعادية للعرب والمسلمين 3 ـ مفهوم عوام الناس عن الجنة والنار والدنيا والآخرة (الدنيا لهم والآخرة لنا).

ثالثاً: ثقافة سطحية، هناك جانبان للثقافة أو قسمان:

الأول: هو ما يمكن تدوينه. والثاني: ما لا يمكن تدوينه (الشفهي).

كيف يمكن تفادي الشرخ بين الأصيل والطارئ؟:

1 ـ نشر التعليم والتثقيف معاً في المناهج المدرسية. 2 ـ إيقاظ وتفعيل منظومة القيم السامية في قلوب الناس.3 ـ استخدام الإعلام الموجه على كل الأصعدة. 4 ـ وضع خطط تنمية اقتصادية موازية للنشاطات الأخرى.

من أسباب كون الثقافة العربية شفهية: 1 ـ دور الأميّة في جعل الثقافة شفهية. 2 ـ دور وسائل الاتصال المتطورة في جعلها شفهية.

رابعاً: من صفات الثقافة العربية التاريخية أنها (ثقافة فقر)،

تعريف ثقافة الفقر. صفات ثقافة الفقر: 1 ـ أنها ثقافة الخضوع للظروف والتكيف المنفعل. 2 ـ أنها ذات (مثل عليا) منخفضة السقف. 3 ـ انخفاض مستوى طموح أصحابها. 4 ـ توحي لأصحابها بالإحباط والعجز، وربما الانبهار أحياناً. 5 ـ يتم توارث الإحساس بالنقص أو (بالدّونيّة) في أجيال أصحاب ثقافة الفقر. 6 ـ تؤدي إلى ما يشبه الشلل الاجتماعي أو الإعاقة الاجتماعية عند أصحابها. 7 ـ يمكن تسميتها (ثقافة اليد السفلى).

ثقافة الفقر العربية التاريخية بين السلبية واالإيجابية.

خامساً: من صفاتها أنها ثقافة الثنائيات المتوازنة: الروح والجسد، الذكر والأنثى، الدنيا والآخرة....إلخ.

الوسطية والاعتدال في الثقافة العربية الأصيلة.

الفصل الرابع

الملامح التاريخية الأصيلة للثقافة العربية

تمهيد: في الفصل الثاني والثالث تكلمنا عن أسس الثقافة العربية، وعن روافد الثقافة العربية على التوالي، وأوضحنا في حينه الفرق بين الجانبين (الأسس والروافد)، وقلنا بأن الأسس تعني الأشياء الثابتة في هذه الثقافة, وهي تتصل بالناحية الوجودية الموضوعية، بينما الروافد تمثل الجانب المتحرك والمتجدد، وهو الجانب العملي الناتج عن تفاعل الأسس الثابتة مع الأحداث والظروف والأفكار التي تطرأ على تلك الأسس أو تتصل بها بطريقة من الطرق على مدى الزمن.

وبناء على ذلك فإن لكل ثقافة صفات ثابتة تميزها عن باقي الثقافات في هذا العالم، وتجعل لها هوية خاصة لا تشاركها فيها ثقافة أخرى، مهما تغيرت الملامح الخارجية، كما أوضحنا في مناسبات سابقة.

ومن المعروف أن الملامح بصورة عامة لا تظل ثابتة على مدى الزمن؛ فالإنسان يبقى جسمه، ولكن ملامحه تتغير حسب مراحل العمر من الطفولة إلى الشباب إلى الشيخوخة، وحسب الظروف والأحوال المتعددة التي يمر بها، فقد يغضب أو يحزن أو يفرح أو يصاب بحادث أو يمرض...إلخ، فتتغير ملامحه حسب الظرف الذي يكون فيه. وكذلك الثقافة بما يمر عليها من الأحداث والظروف المتقلبة، وبما يتفاعل معها أو تتفاعل معه من هذه المعطيات فهي لا تبقى على نمط واحد أو بملامح واحدة جامدة لا تتأثر، بل لا بد من تغيرها وظهورها في صور وأشكال جديدة، ولكن جوهرها الثابت من الصعب أن يتم تغييره، لأن له جذوراً ضاربة في عمق الزمن، كما هي راسخة في العقول والقلوب، وتتوارثها الأجيال .

ويهمنا في هذا الفصل أن نوضح بعض الملامح الأصليّة (الأصيلة) أو الأولى للثقافة العربية وهي في الحقيقة ليست مجرد ملامح بل هي تعبر تعبيراً حقيقياً عن صفات راسخة كما أسلفنا، تلك الملامح ـ أو الصفات ـ التي كانت هي البارزة بعد أن

تشكلت المنظومة الثقافية للمجتمع العربي في ظل الإسلام وفي ظل التأثيرات الآتية من الروافد التي كانت معاصرة لذلك التكوّن ـ كما شرحنا ذلك في الفصلين الثاني والثالث. وإذا حددنا تلك (الملامح ـ الصفات) فإنها تكون هي المعيار أو الصورة التي نقارن بها الصور الجديدة التالية والمعاصرة ذات الملامح المختلفة قليلاً أو كثيراً.

وهنا لا بد أن نتذكر فرقاً جوهرياً بين الملامح الأصلية للثقافة العربية وبين ملامحها في العصور التالية (خاصة في عصرنا) **فالملامح التاريخية السابقة للثقافة كانت تتطابق مع صفاتها (أو مضمونها)، ومن هنا نقول بأن الملامح (التي كانت تبدو من خلال التطبيقات العملية) كانت تعكس لنا صورة صادقة عن الصفات النظرية للثقافة، ولكن في عصرنا هناك مفارقة بين الملامح الجديدة وبين الصفات التاريخية الثابتة لثقافتنا؛ بمعنى أن الملامح الجديدة لا تتطابق بالضرورة مع تلك الصفات الأصلية.** ومعنى ذلك أن بعض الملامح العملية من ثقافتنا (كبعض العادات مثلاً) قد لا تكون دالة على صفات ثقافتنا الأصيلة وبالتالي فهي ليست نابعة منها، بل ربما دخلت إلى مجتمعنا عن طريق (التثاقف أو الانتشار الثقافي). ولهذا نقول بأنه في عصرنا ما زالت تلك الصفات (أو الأسس) ثابتة رغم ظهور ملامح جديدة مختلفة, وهذه مفارقة لم تكن موجودة بين ملامح الثقافة الأصيلة وبين مضامينها أو (صفاتها الثابتة)، لأن الناس في ممارساتهم العملية كانوا يطبقون هذه المضامين، كما ذكرنا للتوّ. وجدير بالملاحظة أن بعض المضامين الجديدة (التي تشكلت وتتشكل الآن بتأثير الروافد الخارجية المعاصرة) قد بدأت تتأصل وتتكون منها صفات جديدة تنضم إلى صفات الثقافة الأصلية. وقد سبق أن أشرنا إلى أن بعض الروافد الداخلة إلى ثقافتنا عن طريق الانتشار الثقافي يمكن أن تتحول إلى أساس من أسس هذه الثقافة، وهنا وجه الخطورة عندما تكون هناك مفارقة بين الجديد الوافد وبين الثقافة العربية بقيمها ومفاهيمها العريقة.

ولهذا فلا بد من التعرف على ملامح ثقافتنا المعاصرة، لكي يسهل علينا أن نقارن بين ملامح الصورتين، ولعله يجوز أن نقول بأن الصورة الأولى تعكسها ملامح ثقافتنا العربية عندما كانت في مرحلة الطفولة والشباب المبكر، كما سنعرضها

في الفصل الحالي، بينما صورتها المعاصرة (أو الآن) فتعكسها ملامح تعبر عن مرحلة سبات أو سكون، أشبه ما تكون بالكهولة أو بالشيخوخة. وسيجري التعرف على الملامح الطارئة أو الجديدة للثقافة العربية المعاصرة في الفصل الخامس (القادم) إن شاء الله.

ملامح الثقافة العربية التاريخية الأصيلة (أو صفاتها):

أولاً ـ أول ملامح هذه الثقافة أنها ثقافة إيمانية؛ وهذا عامل إيجابي بدون شك. ومعنى ذلك أنها تؤمن بالله إيماناً عميقاً، وذلك انطلاقاً من نشوئها وقيام أسسها على قاعدة من الدين الإسلامي، هذا بالإضافة إلى أثر الأديان الأخرى وذلك لأن المسيحيين واليهود كانوا من مكونات المجتمع العربي الذي نشأ في ظل الإسلام وتدين أغلبيته به. ونحن ندرك أن هناك ما يسمى (الإسرائيليات)، وهي عبارة عن بعض القصص والأساطير الدينية التي علقت في الذهن التراثي العربي الإسلامي عن طريق اليهود الذين اعتنقوا الإسلام منذ زمن النبوة وما بعدها، وكان لها دور في الذهنية الشعبية وفي ثقافة بعض العلماء والمفسرين. ولا شك أن الأديان السماوية فيها من التعاليم ما يدعو إلى التسامح مع الآخرين، وهذا هو الذي ساعد على التعايش داخل مجتمع واحد واحترام كل طرف لغيره عبر التاريخ، منذ أن تكوّن المجتمع العربي بعد ظهور الإسلام.

ومن الأمور البديهية أن الإيمان عامل مشترك بين الأديان، وهو فعال في توحيد المجتمع، وبالتالي في توحيد الثقافة والأفكار في عقول الناس، كما أنه (من الناحية العملية) يوجههم إلى بناء علاقات اجتماعية طيبة مع بعضهم ومع غيرهم من المجتمعات.

وإذا كانت الثقافة بمضامينها النظرية لا تنفصل عن الحياة العملية للإنسان؛ فإن كثيراً من هذه المضامين ذات الطابع الإيماني مستمدة بصورة مباشرة من الأسرة عن طريق (اقتداء) الأطفال بوالديهم نظرياً وعملياً، فالأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى الحافظة للعادات والتقاليد والقيم الثقافية كلها، وهي الأولى أيضاً في تلقين هذه (المدّخرات الثقافية) لأطفالها مع حليب الأم الذي يرضعونه منذ الولادة. كما أن

المدارس تقوم بدور مشابه للأسرة ولكن بطريقة أخرى في مرحلة عمريّة متأخرة سنوات قليلة عن الأسرة. وهناك مؤسسات اجتماعية ودينية أخرى لها دور التوجيه والإرشاد للإنسان في مراحل حياته المتدرجة، كخطباء المساجد مثلاً وجماعات الرفاق، وزملاء الدراسة وزملاء العمل والنوادي الرياضية والاجتماعية والمجمتعات الثقافية. ولكن لا شك أن أخطر دور هو ما تقوم به وسائل الإعلام كما لا يخفى على أحد، خصوصاً بعد ثورة الاتصالات والمعلومات التي نعاصرها بكل أدواتها التكنولوجية المتطورة المعروفة. وتكمن الخطورة في أن وسائل الإعلام هي الأشد تأثيراً والأكثر نجاحاً، لأنها تتبع أسلوباً أكثر تطوراً وأكثر قدرة على إقناع جميع الناس وليس الأطفال فقط، والسبب في ذلك أن الأسرة أو رجال الدين في المساجد يوصلون أفكارهم وتعليماتهم إلى الآخرين إما بالأمر أو بالنهي أو بهما معاً؛ أي بقولهم للمخاطب: (افْعَلْ أو لا تفعلْ)، وهذا أسلوب ثقيل على نفس المتلقي ومنفّرٌ له، بينما نرى أن وسائل الإعلام تستعمل الأسلوب (الإيحائي)، أي الأسلوب غير المباشر على شكل حوار أو قصة أو تمثيلية أو بالشكل الذي تتفتق عنه أذهان المتخصصين، ولذلك نرى الأطفال وغيرهم يقلدون ما يرونه ويسمعونه طواعية ودون أية مقاومة من طرفهم. وهذه الحقيقة تلقي مسئولية كبيرة على عاتق هذه الوسائل والقائمين عليها، ومن الواجب استخدامها في تعزيز مكانة القيم الثقافية والحضارية السامية. وبالإضافة إلى ذلك فإن المسلم بإمكانه أن يرجع إلى مصادر تلك التعاليم من القرآن والسنة النبوية (وهي قول النبي أو فعله أو تقريره)، فيتعلم منها ما يشاء دون أن يرجع إلى أحد من الناس، ولكن هذا يستلزم أن يكون الإنسان على درجة مناسبة من الوعي والقدرة على الفهم والاستيعاب.

وأما الناحية العملية في حياة الفرد العربي (حامل الثقافة العربية الإسلامية)، فتكون مبنية على المفاهيم النظرية والأفكار التي تكوّن عقليته وشخصيته وبالتالي توجه سلوكه العملي الذي يتجلى من خلال علاقاته الاجتماعية مع الآخرين وتصرفاته الشخصية تجاه نفسه وتجاه بيئته وتجاه مجتمعه الصغير (كأسرته وجماعات الرفاق وزملاء العمل والجيران وربما النوادي أو الجمعيات والأحزاب

وغيرها)، وكذلك تجاه مجتمعه الكبير المتمثل في المجتمع المحلي للقرية أو المدينة أو ربما الحيّ الذي يسكنه (إن كان في مدينة كبيرة)، ومن ثَمَّ المجتمع العام للدولة أو للأمة كلها، حيث يظهر مدى احترامه للعادات والتقاليد والأعراف السائدة والمتبعة في كل وحدة من الوحدات الاجتماعية المذكورة.

ومن المعلوم أن القيم الأخلاقية والسلوكية تنبع من مصدرين مختلفين:

أـ الأول: مصدر (دينيّ)، بمعنى أن الدين هو المرجعية النهائية للأخلاق، لأن فيه منظومة من القيم السامية التي ترشد معتنقها إلى طريق الأخلاق الفاضلة، وهي دعوة تقوم على مبدإ ثابت من الثواب والعقاب، فمن عمل عملاً حسناً كانت له الجنة، ومن عمل عملاً سيّئاً كانت له جهنم هي الجزاء في النهاية. وقد ورد هذا المعنى في كثير من آيات القرآن الكريم، كقوله تعالى: (من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها). وقوله أيضاً: (قل هل تجزون إلا ما كنتم تعملون)، وكذلك: (من عمل صالحاً يجزَ به) ومثل هذه الآيات كثيرة، وهي إنما تكررت لتؤكد مسئولية الإنسان تجاه ما يفعل، كما تؤكد أيضاً حريته المطلقة في أن يختار ما يفعل، ولكن عليه تحمل ما يترتّب على اختياره من نتائج سواء كانت ثواباً أو كانت عقاباً. وتؤكد السنة النبوية هذه المعاني وتزيدها تعزيزاً وإيضاحاً سواء في الأحاديث الشريفة أو في السيرة الحياتية العملية للرسول عليه الصلاة والسلام.[1]

ب ـ وأما المصدر الثاني الذي يمكن أن تنبع منه القيم الأخلاقية والسلوكية فهو مصدر غير ديني (أي مدني أو وضعيّ)، وهو التربية التي تقوم على مبادئ وضعية تعتمد على احترام الحقوق وعلى الإيمان بالحرية الشخصية المطلقة، وتتأثر بالمصالح المتبادلة أكثر من اهتمامها بالمبادئ. وهذا المصدر في حقيقته ليس أحادي المنهج أو التطبيق، لأنه لا تحكمه قيم ثابتة أو لها منهج واحد دقيق وثابت يسير عليه الإنسان، وعلى هذا الأساس فالسائد في عالم اليوم (خصوصاً على مستوى الدول) أن المصالح هي التي تحكم وليس المبادئ. أي هي التي تتحكم في العلاقات وتحددها بين الدول. ونلاحظ أن هذا هو المتبع في معظم العلاقات السائدة بين الأفراد، وهذا

(1) يمكن مراجعة السيرة النبوية لابن هشام.

الأسلوب هو ما يسمونه (البراغماتية Pragmatism) أو الذرائعية أو مبدأ المنفعة، وهذه بلا شك مبادئ لا علاقة لها بالأخلاق، لأن شعارها المعروف: (كل ما هو نافع فهو صالح) بغض النظر عما إذا كان حلالاً أو حراماً أو مغتصباً أو ينتهك الأخلاق أو لا ينتهكها.

والفرق بين المنهج الأول (المبني على قيم واضحة وتعاليم دينية) والمنهج الثاني (المدني أو الوضعي المبني على الحرية المطلقة وغير الملتزم بقيم وتعاليم محددة)، أن المنهج الأول له سقف معين لا يستطيع تجاوزه، والتجاوز معناه خرق للتعاليم ولقانونها، وهذا يستوجب العقاب. وهذا هو أساس منظومة القيم الأخلاقية في المجتمع العربي الإسلامي. أما في المجتمعات الغربية المعاصرة (الأوروبية والأمريكية وغيرها)، فإن المنهج الثاني هو السائد، وهو منهج ليس له مثل هذا السقف من حرية التصرف، بل هو مفتوح ويستطيع الإنسان أن يفعل ما يشاء ولو كان فعله شاذاً ومتجاوزاً لكل الحدود المتعارف عليها، وكل ذلك مسموح به تحت شعار الحرية الشخصية المطلقة وحقوق الإنسان، فلا عقوبة ولا جزاء، ولا اعتراض، بل الأدهى من ذلك كله أن هناك قوانين تقرّ حق الإنسان في ممارسة الشذوذ تحت حماية تشريعات وقوانين تجيز لهم الزواج المثلي أو احتراف البغاء وما أشبه ذلك من تصرفات بهيمية أو إجرامية لا تراعي خلقاً ولا ديناً ولا إنسانية، بل تعود بالبشر إلى أحط أنواع العبودية والتجارة بكل شيء بدءاً بالأعضاء وانتهاء بالشرف والحرمات الإنسانية باسم التجارب العلمية مرة وباسم الجشع المالي والربح والإثراء بأية وسيلة كانت. ومن هذا الواقع نرى كيف أن كلمة (الحرية) قد جرى توسيعها لتنقلب إلى فوضى أخلاقية ونفسية لا ينتهي السائرون فيها إلا إلى الحيرة والتيه والاغتراب وانفصام الشخصية. وهذا هو السبب الأكثر خطورة في الأسباب المؤدية إلى الانتحار، خصوصاً بين فئات الشباب من الجنسين. والشرط الوحيد في هذه القوانين الفوضوية هو أن لا يؤذي الإنسان أحداً في ممارساته هذه، أو يعتدي على حقوق أحد، وهذا بطبيعة الحال شرط وهمي؛ لأن الحرية الشخصية لا تنفصل عن حرية الآخرين، كما أن الإنسان الفرد لا يعيش وحده بل هو دائماً في مجتمع، ولهذا فلا

يجوز أن يفعل ما يشاء بأي حجة أو تحت حماية قانون يفرض علينا احترام أفعاله، ومن الأمثلة المعروفة على تلك الحرية الشخصية ما نشاهده من تعرّي بعض النساء، فهل هذا التعري لا يؤذي أحداً؟ أعتقد أنه ليس من حق (المرأة المتعرية) أن تستفز الرجال المحيطين بها، وتعريها أكبر استفزاز لهم، كما أن عملها هذا ينشر الرذيلة في المجتمع لأنها ستكون قدوة سيئة لغيرها من الفتيات (خصوصاً المراهقات) وفيه انتهاك للعرف والدين وللذوق العام، ولهذا فلا بد من منعها من القيام بذلك.

ولا شك أن القانون الذي فيه خلط بلا حدود بين الحرية والفوضوية يخرج بالإنسان من عالم إنسانيته ذات الحدود الواضحة إلى عالم آخر هو عالم الحيوان أو العالم الذي لا مكان فيه إلا للقوة والشهوات. وكل قانون في الدنيا لا يمكن أن يكون متوازناً وقوياً إلا إذا وقف على قائمتيه الاثنتين، وهما (الثواب والعقاب) في ضوء تشريعات واضحة الحدود تحترم حقوق الإنسان وحريته المسئولة، ولكن إذا سقط (العقاب أو الجزاءات) من القانون فإنه يصبح قانوناً أعرج ليس له إلا رجل واحدة لن يستطيع الوقوف عليها، ومعنى ذلك عملياً أننا نعود بالإنسان إلى (العصر البدائي الهمجي، عصر الإنسان الأول) لأن القانون يفقد اسمه بسبب قصوره وسكوته عن التصرفات المستهجنة التي لا تلاقي أحداً يعيدها عندئذٍ إلى جادة الصواب وإلى نطاق المعقول. ولهذا فليس أصدق من قول القائل: (إن من أمِنَ العقوبة أساء الأدب!!).

خلاصة القول أن الذي نشاهده من ملامح ثقافتنا أن الإيمان النظري الذي تتسم به يقع في أقصى الطرف الأيمن منها، وله تأثيره القوي والعميق على الضمائر وعلى النفوس، ولكن في أقصى الطرف الأيسر تقع المغريات التي تجذب الإنسان المؤمن بقوة تتناقض مع دواعي الإيمان، مما يؤدي به إلى الحيرة والتمزق النفسي بين عوامل الفضيلة والعفّة والترفع التي يفرضها الإيمان، وبين قوة الإغراءات المادية المتعددة التي توفرها الحضارة المادية المعاصرة، وهنا يكون المجال متاحاً لحدوث التيه الثقافي والسلوكي. وهو شيء نشاهده عند كثير من الناس، خصوصاً من الشباب الذي لم يستطع الاختيار ولم يحسم أمره. كما ينعكس ذلك في كثير من الإنتاج الأدبي والفني والفكري إجمالاً، بالإضافة إلى ظهوره في السلوك العملي.

ثانياً ـ ومن صفات الثقافة العربية أنها يوتوبيّة، أو (طوبائية) حالمة:

لا شك أن البحث في موضوع الثقافة ليس كأي بحث آخر، وذلك بسبب عدم الاتفاق على تعريف الثقافة، لأن التعريف الواحد يعني أن الموضوع محدد الجوانب والأبعاد والمضامين، وليس كذلك مفهوم الثقافة، ولهذا السبب كان لا بد من توضيح ما نقصده في هذا الكتاب بكلمة (ثقافة)؛ بمعنى أنه لا يجوز أن يبحث الإنسان في شيء غامض أو مبهم، لأنه يكون كمن يسير في الظلام فلا يدري أي الطرق يسلك. ومن هنا كان تعريفنا للثقافة التي نبحث فيها **أنها (أسلوب حياة معينة)** أو بوضوح أكثر هي **أسلوب حياة يقوم على قاعدة من الأفكار النظرية الخاصة بمجتمع** من المجتمعات (كما أوضحنا في الفصل الأول). وعلى هذا الأساس نقول بأن الثقافة العربية (يوتوبية) أو طوبائية حالمة، وذلك لعدة أسباب سنوردها لاحقاً بعد هذه الأسطر، ولكن لا بد أن نقف عند بعض المصطلحات أولاً لكي نزيل غموضها ونحدد علاقتها ببعضها وبالواقع، وهي: (الطوبائية والرمزية والكناية)، وذلك لكي يسهل علينا إدراك وفهم ما نعنيه بالثقافة الطوبائية الحالمة:

أ ـ الطوبائية: هذه الكلمة تقابل كلمة يوتوبيا(Utopia)، ومعناها:(مكان مثالي أو دولة بقوانين كاملة)، أو (نظام خيالي وغير واقعي بلغ حدّ الكمال الاجتماعي والسياسي)[1]. وقد استعمل السير توماس مور كلمة (يوتوبيا) عنواناً لكتابه المشهور، فاشتهرت هذه الكلمة بعد ذلك، حتى إنه ورد المعنى الأول لها في القاموس مشيراً إلى هذه الحقيقة، إذ يقول: هي (الجمهورية أو الدولة الديموقراطية commonwealth المثالية التي ورد وصفها في [كتاب يوتوبيا] للسّير توماس مور Thomas More Sir).

والكلمة من أصل إغريقي وكانت تعني عندهم (لا مكان)، ثم دخلت إلى اللغة اللاتينية الحديثة (NL) بعد سنة 1500م, (حسب القاموس نفسه). ويعتبر الباحثون أن جمهرية أفلاطون (الفيلسوف الإغريقي المعروف) تعتبر أول كتاب يوتوبي، وكل ما جاء بعده كان متأثراً به بطريقة أو بأخرى ومنها كتاب (آراء أهل المدينة الفاضلة)

---

(1)Thorndike & Barnhart: High School Dictionary. Copyright 1957, By Scott,Foresman and Company. Page1039

للفارابي، وكذلك كتاب أطلانتس الجديدة لفرانسيس بيكون، ويوتوبيا توماس مور وهو أشهرها وأوضحها توجهاً. كما أننا لا بد أن نذكر بأن اليوتوبيا مصطلح مشترك بين الأدب والفلسفة، لأن هناك كثيراً من القصص والروايات التي ظهرت متأثرة بالأفكار الواردة في المصادر الأولى لهذا المصطلح، فروبنسن كروزو، وملك الذباب لوليم جولدنغ وجزيرة الكنز وكنوز الملك سليمان فيها إيحاءات وتداعيات من معاني اليوتوبيا، ولهذا نسمع أحياناً من يقول بأن هناك أدباً اسمه (الأدب اليوتوبي). وكل هذه المؤلفات سواء في الفلسفة أو في الأدب تجمعها فكرة واحدة هي فكرة الدولة المثالية التي يعيش كل أبناء مجتمعها في سعادة ورضى تام لأن كل متطلبات الحياة السعيدة متوفرة لهم ولا يضطهدهم أحد من الحكام أو من الأعداء.

ب ـ أما الرمزية (symbolism): أو استخدام الرموز فهو موضوع مختلف عن ذلك، إذ يمكننا تعريف الرمزية بأنها (أن يستخدم الإنسان شيئاً ليدل به على شيء آخر لوجود قرينة أو صفة مشتركة أو جامعة بينهما)، فنرمز للمرأة مثلاً بالغزال أو بالنخلة، ونرمز للرجل الشجاع بالأسد، كما نرمز للجندي المجهول بنصب تذكاري، وهكذا. وقد اشتهر كتاب كليلة ودمنة لابن المقفع بأنه كتاب رمزي، فهو على ألسنة الحيوانات، ويرمز أبطال قصصه إلى شخصيات أو أفعال معينة لم يصرّح بذكر أسمائها وإنما تفهم من خلال الرموز المذكورة.

ج ـ والكناية ـ أخيراً ـ قريبة من الرمز حيث نكني عن شيء أو إنسان بما يتصف به أو بما يشير إليه بطريقة غير مباشرة كقول المتنبي مكنياً عن المصيبة:

أبنت الدهر عندي كل بنت   فكيف وصلت أنت من الزحام

فبنت الدهر هي المصيبة. ويُكَنّى الرجل بقولهم له: (يا أبا فلان)، فهم لا ينادونه باسمه المباشر وإنما بكنيته, وتكنى الدنيا بأم دفر وأم قشعم، كما تكنى الضبع بأم عامر. ويكنى الشرق والغرب بالمشرقين او الخافقين، والليل والنهار هما الجديدان... وهكذا.

ومن العرض السابق نلاحظ أن الذي يتعلق بموضوعنا (وهو صفات الثقافة العربية) أنها (يوتوبية) أو طوبائية حالمة، وإن كان فيها (أي في الإنتاج الفكري في

الأدب أو سواه) بعض النواحي الرمزية التي يدخل معظمها تحت مظلة الطوبائية. ونرجع الآن إلى أسباب كونها ثقافة طوبائية، فنستطيع تحديدها في النقاط التالية:

1 ـ هناك سبب أساسي له عمق في النفوس، وهو ما يتعلق بفكرة المسلم عن الجنة التي سيدخلها في الحياة الأخرى، ومواصفات هذه الجنة التي تتفوق على كل ما يراه الإنسان في حياته في هذه الدنيا مهما كان رائعاً أو فاتناً، وقد اشتهرت عبارة على ألسنة الناس (خصوصاً الصوفيين)، وهي أن في الجنة (ما لا عينٌ رأت ولا أذنٌ سمعت ولا خطر على قلب بشر).

ولا شك أن الإيمان بالجنة والنار شيء أساسي في عقيدة المسلم، وقد ورد ذكرهما في القرآن الكريم مرات كثيرة. وهذا شيء موضوعي لا خلاف عليه، وإنما الخلاف يكون في مواقف الناس العملية من هذا الموضوع؛ إذ نرى أن هناك إنساناً يسعى إلى دخول الجنة بطريقة سليمة, فيعمل بجد واجتهاد في كل نواحي الحياة ولا يكتفي بالعبادة فقط (أي بالصلاة والصيام والحج والزكاة)، بل هو يعتبر أن العمل نفسه عبادة ولذلك فهو ينشط في القيام بواجباته من أعمال الخير ومن السعي لكي يكون مستحقاً أن يعيش حياة طيبة، ولكنه لا يتجاوز الحدود، بل يؤدي الحقوق لأصحابها ويفعل الطيبات، فهذا هو المؤمن القوي الذي يعرف تماماً أن الدنيا طريق إلى الآخرة، ومن ثم إلى الجنة أو النار، ولذلك فهو يسير في هذا الطريق إلى الجنة مؤدياً ما يجب عليه من حقوق وملتزماً بما يجب عليه من آداب وواجبات. بينما هناك إنسان آخر يريد دخول الجنة ولذلك فهو يعمل لها، ولكن بطريقة أخرى حيث نراه لا يفقه شيئاً إلا أن يصلي ويصوم ويلازم المسجد، ومع هذا فهو يسيء إلى الناس بحجة أنه وصي على الدين وبحجة أنهم مقصرون أو ليسوا مسلمين، ويسعى إلى تكفيرهم أو إلى تأنيبهم بدلاً من أن يكون القدوة الصالحة لهم في الأخلاق والمعاملة. بالإضافة إلى ذلك تجد الواحد من هؤلاء لا يجيد صنعة أو عملاً ينتفع به هو أو أسرته، وإذا سألته عن تقصيره قال لك بأنه زاهد في الدنيا، أو أن هذا نصيبه ولا قدرة له على تغيير إرادة الله، ويعزي نفسه بقوله: (ما عند الله خير وأبقى!). وكأن طمعه في ما عند الله يمنعه من الاجتهاد وطلب الرزق.

وهناك نوع ثالث من البشر ينصرف عن الدنيا تماماً لأنها دار فانية، وهو لا يريدها بل يريد جنة الخلد، وإذا قلت له: (اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً) قال: يكفيني من الدنيا أنني عائش.

2 ـ وهناك سبب آخر للتوجه الطوبائي في الثقافة العربية، وهو ضغط القوى المعادية للعرب والمسلمين من قوى الاستعمار والصهيونية والدكتاتوريات المحلية المتعاونة مع القوى الخارجية المعادية، سواء كانت تنسق معهم عن وعي وإصرار، أو كانت تلتقي معهم في مصالحها وتصرفاتها، وهنا نجد أن اليوتوبيّة اختلطت بالرمزية في مواجهتها لهذه القوى المعادية المتسلطة، خصوصاً في مجال الإنتاج الأدبي والفكري إجمالاً. ويمكن القول بأن الإنتاج الفكري في مثل هذه الظروف يتجه إلى الرمزية خصوصاً في مجال الأدب (بفنونه الشعرية والنثرية) تفادياً لانتقام السلطات الحاكمة، وكذلك يمكن أن تتجه الفنون المختلفة الاتجاه ذاته.

ويمكن اعتبار الإنتاج (الأدبي والفني وغيرهما) في هذا المجال بمثابة مفردات أو لبنات في البناء الثقافي (الطوبائي) العام؛ بمعنى أن الصبغة الطوبائية هي المظلة الكبيرة التي تسير تحتها ثقافة المجتمع بصورة عامة، ولكن الأعمال الرمزية تكون بمثابة معالم بارزة أو مفردات لها إشعاع خاص يصل إلى قلوب الناس بشكل قوي يتفاعلون معه لأنه يعبّر عما في خواطرهم. ومما عزّز هذا الاتجاه أن المجتمع العربي مرت عليه - وما زالت تمرّ - ظروف قاسية من حكم الطغاة والمستبدين سواء كانوا من المستعمرين الغزاة الخارجيين أو كانوا من الطغاة المحليين الذين يمكن اعتبارهم مستعمرين أو غزاة محليين، لأنه لا فرق بين تصرفاتهم واضطهادهم للناس وبين اضطهاد المستعمرين الخارجيين للناس، فتكميم الأفواه وإلغاء حرية الكلام والتعبير إلا بما يتناسب مع أهواء الكدتاتورية المفروضة على المجتمع جعل الناس يلجأون إلى الرمز في كتاباتهم وإنتاجهم الفكري (أدباً وفناً وعلماً)، بل حتى في كلامهم العادي وتعاملهم اليومي يلجأ كثيرون منهم إلى استخدام الرموز سواء في دعائهم على الظالمين والطغاة ومغتصبي الحقوق أو في أحلامهم الطوبائية بالجنة على هذه الأرض وبأن ينتقم الله من الظالمين ويرد الحقوق إلى أصحابها.

3 ـ هناك فئة من عوام الناس لها مفهوم خاص عن مسالة الجنة والنار والدنيا والآخرة، ولكنه مفهوم سلبي متخلف يدخل ضمن نطاق (اليوتوبيا والحلم الجميل)، ومؤدى هذا المفهوم (أن الدنيا لهم والآخرة لنا), والمقصود عندهم أن الدنيا للأعداء من (الكفار) الذين يستعمرون المسلمين ويضطهدونهم، ولكن الآخرة لنا لكي ينتقم الله لنا منهم، وهذا الانتقام يكون بتعذيبهم في جهنم وبإعطاء العرب والمسلمين الجنة لأنهم كانوا مظلومين صابرين على وعد ربهم! وهذا شيء من المعتقدات التي نصادفها عند أصحاب الإيمان الساذج المنحرف، لأن الإسلام يأبى ذلك ويريد للمسلم أن يكون عزيزاً لا يذل لعدو ظالم، ويكفي بأن نعلم بأن (من قُتِل دون عرضه أو ماله فهو شهيد) كما في الحديث الشريف. وفي القرآن الكريم من الآيات ما يبين هذا المعنى كقوله تعالى: (الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً)، وكذلك قوله تعالى: (إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كانهم بنيان مرصوص)، وقوله تعالى: (والذين إذا ظلموا هم ينتصرون) وآية أخرى: (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون). وكل هذه الآيات الكريمة وغيرها تبين كيف أن من الناس مَنْ يسيئون تفسير وتوظيف المعاني السامية لكثير من المفاهيم، كمفهوم الجنة والنار في الآخرة، ويتخذون من حلم دخول الجنة مبرراً لعدم مقاومتهم للعدو بحجة أن الله سيدخله النار ويعطيهم الجنة جزاء صبرهم على الظلم. مع أن من تعاليم الإسلام أن الذل والإيمان لا يجتمعان في قلب المسلم، يقول تعالى: (ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين).

ثالثاً ـ ومن الملامح التاريخية المميزة لثقافتنا أنها ثقافة شفهية سطحية:

يعتقد بعض الباحثين أن الثقافة الشفهية تعني الثقافة الشعبية المنتشرة بين الناس، وهو يميزها عن ما يسميه الثقافة المكتوبة أو المدونة، وهي المؤلفات التي تضم الآداب والفنون والعلوم وغيرها، وهذه التفرقة بين ما يتعامل به الناس في الشارع من ممارسات عملية وبين ما هو مدون في كتب متخصصة هي تفرقة لا يمكن قبولها، لأنها تقوم على المقارنة بين شيئين غير متجانسين إطلاقاً، ولذلك فلا تصح المقارنة بينهما، كما أن هذه المقارنة تخلط بين الثقافة بصفتها أسلوب حياة يقوم على عدة أسس وركائز، وبين المدوّن من العلوم والآداب والفنون بصفتها مؤلفات

متخصصة في عالم المعرفة، وبالتالي فمثل هذا العمل يخلط بين الثقافة وبين المعرفة بصورة عامة، أو بين الثقافة وبين (التخصصات المعرفية المحددة). **وهناك فرق كبير بين أن نقول بأن المعرفة (بصنوفها في مجال العلوم والفنون والآداب) أساس من أسس الثقافة، وبين أن نسوي بين الثقافة والمعرفة، أو أن نخلط بينهما على درجة واحدة من المساواة أو الموازاة.**

وهذه نقطة جديرة بالاهتمام على قدر ما هي دقيقة، ويمكن أن نلمسها بصورة واقعية عند بعض الناس ؛ فهناك من يكون متخصصاً في العلوم مثلاً، ويكون أستاذاً جامعياً متفوقاً في مادة علمية (كالفيزياء أو الكيمياء أو غيرهما)، ولكنه غير مثقف، أو هو ضحل الثقافة كما يبدو من خلال تصرفاته الاجتماعية والمعرفية العامة (أي نظرياً وعملياً).

إذن، ما دام الأمر كذلك، فماذا نعني بوصفنا للثقافة العربية بأنها ثقافة شفهية؟ وهل هناك ثقافة مكتوبة؟ وكيف تكون مكتوبة وهي أسلوب حياة، كما سبق أن عرّفناها؟. هذه أسئلة في محلها، ولذلك نقول: **إن هناك جانبين أو قسمين للثقافة، كل منهما له مكانته وأهميته:**

أ ـ الأول: هو القسم الذي يمكن تدوينه، وهو سجل العادات والتقاليد والأعراف والقيم والآداب الواقعية وغيرها، **وهو ليس السجل المباشر للثقافة، ولكنه السجل الذي يشكل (جذور) الثقافة ويمدها بأنساغها** ومضامينها المعقدة المتفاعلة مع بعضها.

ب ـ أما الجانب الآخر (أو القسم الآخر) فهو الذي لا يمكن تدوينه (أو تسجيله في كتب)، وهو يشبه الرائحة التي لا يمكن أن نسجلها ولكننا نميز بينها وبين أنواع أخرى من الروائح. والرائحة الخاصة بكل ثقافة تنتج عن تفاعل تلك المعطيات ضمن دائرتين، **الدائرة الأولى:** دائرة تفاعلها مع بعضها البعض. **والدائرة الثانية:** دائرة تفاعلها مع بيئتها، أو مع الواقع العملي الحياتي اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ونفسياً. وهذا هو الجانب المهم الذي لا يكون إلا شفهياً، والذي يتم تناقله عبر الأجيال عن طريق ما يسمى (الفولكلور)[**] وهو الذي يتجسد في كثير من المظاهر كالأغاني

(**) الفولكلور (folklore): المعتقدات والأساطير والعادات..إلخ، الخاصة بشعب ما أو بقبيلة.

(translated from:Thorndike. Barnhart : High School Dict. P.383)

أو (عادات شعب ما، وتقاليده وحكاياته وأقواله المأثورة المحفوظة شفهياً) المورد (ص360)

والأمثال والحكايات وأساليب التعامل المختلفة. وثقافتنا العربية في ضوء هذا التحليـل ثقافـة شفهية، لأن الجانب المدوّن منها قليل جداً بالقياس إلى الجانب الثـاني العمـلي الـذي يعطيهـا رائحتها الخاصة المميزة، وهو جانب يهيمن على العقول والقلوب ويتحكم في تصرفات النـاس أفراداً وجماعات، وهـو الجانـب ذاتـه الـذي يقـف وراء النزعـات العشـائرية والقبليـة ووراء تقديس أشياء قد لا تكون مقدسة ولا طاهرة، وبهذا يتضـح أن (الثقافـة الشـفهية) المتداولـة والمتوارثة تظل حيةً ويكون استمرار تقاليدها مؤكَّداً حتـى لـو كانـت تخـالف تعـاليم الـدين مثلاً، وهو ذو تعاليم معروفة بسموّها، ولكن تعاليمه هذه تقع ضـمن الجانـب المـدوّن مـن الثقافة، وليس ضمن الجانب العملي الذي له رائحتـه الخاصـة، وهـي رائحـة (التـوارث) بـين الآباء والأبناء التي يظهر فيها الحرص على أن يحفظ الجيل اللاحق ما يلقنه إيـاه السـابق وأن يحافظ عليه، وأن يحمل الرائحة ذاتها التي حملها سابقوه. ولهذا فنحن نـرى أن هنـاك نوعـاً من الانفصام بين جانبي الثقافة (الشفهي والمدوّن)، وأكثر ما يظهر هذا الانفصام عنـدما نـرى رجلاً ينضم إلى أخيه أو ابن عمه الظالم ويناصره في ظلمه للناس وأكل حقـوقهم أو ينـاصره في الاعتداء عليهم، لأنه فقط (ابن عمه) أو من عشيرته، فحينذاك يظهر بوضوح الانفصام بين مـا تأمره به تعاليم الإسلام (المدوّنة) من اتباع الحق ومناصرته أياً كان صـاحبه، ومحاربـة الظلـم والأخذ على يد فاعله أياً كان دون محابـاة قريـب أو صـديق؛ وبـين مـا يقـوم بـه عمليـاً مـن مخالفة لهذه الدعوة وهو يعرفها تماماً.

وهذا يؤكد أن التقاليد الشفهية المتوارثة أقوى تأثيراً من التعاليم أو القيم النظرية التـي كانت في البداية من أهم الأسس والجذور التي غذت الثقافة، ومن أهم اللبنات التـي شـادت صرحها، **وهذا في حد ذاته يبين أن هناك نوعاً من التيه الثقافي بين أصل أصيل يسمو بالثقافة نظرياً، وبين طارئ دخيل من الأفكار والعادات والتقاليـد التـي أفرزتهـا الظـروف التاريخيـة السيئة،** فالإنسان يكون في أسف وتيه بين ما يحمله من قبل من الأفكار والقيم السامية، وبين ما يراه في واقعه يناقض تلك القيم والأفكار.

وربما يخطـر في البـال أن يتسـاءل أحـد النـاس: **ومـا هـو الحـل لتفـادي هـذا الشرخ الثقافي الفاجع الذي يؤدي إلى الحيرة وإلى التيه، وهل يمكن أن** يكون هناك حلّ؟ وجوابـاً عـلى ذلـك نقـول بأنـه لا توجـد مشـكلة بـدون حـل، ولكـن تتفـاوت الحلـول بـين حـل

يمكن أن يتحقق بسرعة وآخر يحتاج زمناً طويلاً لكي يتم. وأعتقد أن حل هذه المعضلة سيكون من النوع الطويل الذي يحتاج إلى أكثر من جيل واحد، وأما الحل الذي نراه فيقوم على الأسس التالية:

1 ـ **نشر التعليم والتثقيف معاً في مناهج مدرسية** تؤسس أجيالاً ذات عقليات منفتحة، والمقصود أن تربط المناهج بين العلم النظري وبين الحياة الواقعية ربطاً موجّهاً نحو محاربة الألوان الثقافية التي تفوح منها أية روائح نتنة كريهة تنتج من دعوتها إلى الإقليمية أو الوطنية الشوفينية أو العنصرية أو العشائرية أو العصبية القبلية أو المذهبية أو الطبقية أو الطائفية، وأن تستعيض المناهج عن ذلك كله بالأفكار البناءة وبالقيم المنفتحة على كل ما هو إنساني ودود في ضوء تعاليم الإسلام، مع ربط ذلك كله بالإيمان بالله، وبأن الأديان الأخرى تنبع من المشكاة نفسها. وفي الوقت نفسه لا بد من تعليم الأطفال معنى المسئولية ومعنى حب الخير والإيثار والدفاع عن كرامة الإنسان ووطنه وشرفه وعدم الاستسلام للظلم ولا للقهر ولا للمعتدي.

2 ـ **أن يكون هناك وعي كامل بضرورة إيقاظ وتفعيل منظومة القيم السامية** الموجودة في قلوب الناس وعقولهم، والمستمدة من الدين ومن التاريخ، وتقع مسئولية ذلك على القوى الفاعلة في المجتمع كله، وعلى رأسهم جميعاً الدولة ممثلةً في الحكومة. كما تقع المسئولية أيضاً على المثقفين الذين يستطيعون تقديم ما عندهم من أفكار ومبادئ ليكونوا قدوة في ذلك، وكذلك على علماء الأديان وشيوخها. ووجود الوعي لا يكفي في حد ذاته ما لم يتم تنفيذ التوعية الأسرية والمجتمعية بشكل عملي وطبقاً لمناهج واضحة تتآزر مع المناهج المدرسية لتكون دعماً للأطفال الذين يتم تعليمهم وتثقيفهم بمناهج شبيهة.

3 ـ **ومن ضمن الوعي والشعور بالمسئولية أيضاً أن يكون هناك إعلام مُوجّه** في الاتجاه ذاته سواء كان إعلاماً مرئياً (كما في التلفزيون والإنترنت) أو مسموعاً أو مقروءاً.

4 ـ **وبالموازاة مع ذلك كله لا بد من خطط تنمية اقتصادية موازية لما ذكرناه** من توجيه لأجيال المجتمع، ذلك التوجيه الذي يمكن اعتباره جزءاً من (التنمية البشرية)، التي لا تتمّ إلا كنتيجة لمجموعة من التنميات التربوية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية ترفع المستوى المعيشي لأبناء المجتمع

وبها تتم محاربة الفقر والجرائم الاجتماعية المصاحبة للفقر. وهذا يجعل مهمة التوجيه الثقافي أكثر يسراً وسهولة مما هي عليه في مجتمع يعيش حالة الفقر والجهل.

وربما يكون مفاجئاً لبعض الناس أن نقول بأن من **أهم أسباب كون الثقافة العربية المعاصرة شفهية** سببين يبدوان متناقضين للوهلة الأولى؛ السبب **الأول هو انتشار الأمية** (أمية القراءة والكتابة أولاً، وأمية المعرفة ثانياً)، **بينما السبب الثاني هو انتشار وسائل الاتصال الحديثة** بأجهزتها المتطورة خاصة الاتصالات الفضائية، وتشمل المحطات الفضائية التلفزيونية والإنترنت والتلفون المحمول. وربما احتاج الأمر إلى توضيح لكي نرى كيف اشترك السببان (أي الأمية ووسائل الاتصال) في كونهما معاً يؤديان إلى أن تكون الثقافة شفهية:

1 ـ **دور الأميّة في كون الثقافة شفهية:** لا يستطيع أحد إنكار أن انتشار الأمية في أي مجتمع يعني أنه مجتمع متخلف مهما كان عنده من منتجات تكنولوجية حديثة مستوردة من المجتمعات (أو الدول الأخرى) المتقدمة، لأن الأمية تعني العجز عن القراءة والكتابة، ويرافق ذلك عجز آخر عن متابعة ما يصدر في العالم من مؤلفات في شتى المجالات أو من صحف وغيرها من وسائل المعرفة المدونة. ولذلك لا بد من محاربة الأمية الأساسية (وهي العجز عن القراءة والكتابة)، لكي يمكن محاربة الأمية الثانية المرافقة وهي (أمية المعرفة) بصورة عامة. ومن هذا المنطلق تعمل الدول والمجتمعات في كل بلاد العالم على نشر العلم وجعله إلزامياً لكل إنسان على أرضها، خصوصاً في السنوات الأولى من عمر الإنسان. وتسن التشريعات التي تؤكد حق كل إنسان في التعلم ولا يحق لأحد حرمانه من ذلك.

2 ـ **أما وسائل الإتصال المتطورة فدورها السلبي المساهم في جعل الثقافة شفهية** يتمثل في كون هذه الوسائل توفر للمتلقي كمّاً هائلاً من المعلومات، ولكن هذه المعلومات لا تصل كلها إلى المتلقي بشكل مباشر إلا إذا بحث عنها؛ فمن أراد أن يقرأ عن تاريخ الدولة الأموية ـ مثلاً ـ على شبكة الإنترنت، فلا بد أن يكون على مستوى مناسب من التعليم حتى يتمكن من استخدام الكمبيوتر ومتابعة الموضوع الذي يريده، ولهذا فليس الأميّ بقادر على الاستفادة من هذه الوسيلة للمعلومات.

ولكن من ناحية ثانية، فهناك معلومات مباشرة مرئية ومسموعة يحصل عليها كل إنسان حتى لو كان أمياً، وهي التي تبثها المحطات التلفزيونية, وكذلك التي تمر عبر التلفون المحمول، ولكن هذه المعلومات تجمعها كلها صفة واحدة هي (التفاهة والسطحية)، عدا عن كونها معروضة على المتلقي دون اختياره أو أخذ رأيه. وهذا الأسلوب يصرف الإنسان عن البحث بنفسه عن المعلومات التي يحتاجها أو يحبها، وفي الوقت ذاته فهو أسلوب يعمل على تسطيح تفكير الإنسان وتوجيهه إلى الضحالة وإشغاله بتلك المعلومات التافهة. وبالإجمال فإن سرعة الوصول إلى المعلومات (خصوصاً على الإنترنت) وكثرتها الهائلة تجعل الإنسان في حيرة ماذا يختار، خصوصاً مع عدم وجود معيار كافٍ للتمييز بين المعلومات المتاحة والتحقق من صحتها ومن مصادرها الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك فهي تجعله معتاداً على الكسل والآلية أو الميكانيكية الروتينية، وغير مستعد لبذل الجهد والوقت لكي يرجع إلى الكتاب لأخذ المعلومات وتسجيلها بقلمه، **ما دام الكمبيوتر يوفر له تلك المعلومات مطبوعة جاهزة، دون أن يكتب هو كلمة واحدة بخط يده، وهذا يؤدي إلى الخلل بين جانبي اللغة والمعرفة إجمالاً، وهما الجانب الشفهي والجانب التدويني أو الكتابي؛ أو بمعنى أوضح: (بين القدرة على القراءة وبين القدرة على الكتابة والتعامل مع الحروف والكلمات)**، هذا بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب يؤدي إلى حرمان طالب العلم أو الباحث أو الدارس من متعة بذل الجهد في البحث في الكتب وممارسة عملية التدوين بخطّه، وهي عملية لا يقدرها حق قدرها إلا من يمارسها ويعرف دورها الأساسي في بناء الشخصية العلمية والثقافية للإنسان. كما أن الاعتماد المبكر على الإنترنت والكمبيوتر عند الطلاب الصغار وغيرهم، (مع إهمال تعلم اللغة بحروفها وكلماتها والتدرب عليها كتابة وقراءة معاً) يؤدي حتماً إلى الانفصام بين جانبي المعرفة المتلازمين تلازم الروح والجسد، وهما (القراءة والكتابة)، لأن القدرة على القراءة لا تعنى بالضرورة القدرة على الكتابة، ما لم يتم التدريب عليهما معاً، أي أن يتم تعليم الإنسان القراءة وتدريبه على كتابة ما يقرأ، في عملية ربط وثيق بين الطرفين. ولن يكون كافياً تعليم التلميذ أن يضغط على مفاتيح لوحة الكمبيوتر (key board) ليتعلم الكتابة والقراءة، لأن ذلك يخلق مشكلة خطيرة تتمثل في صرف الأجيال عن إتقان

الكتابة بالقلم باليد مباشرة، وبالتالي تصرفهم أيضاً عن تعلم فنون الخط العربي وما يتصل بـه من فنون جميلة، وأشهرها لوحات الخطوط العربية بأشكالها المتنوعـة وكـذلك فـن الزخرفـة الذي اشتهر عند الغربيين باسم (أرابيسك Arabesque).

رابعاً: ومن صفات الثقافة العربية التاريخية (ومن ملامحها) أنها ثقافة فقر:

الثقافة عبارة عن أسلوب حياة تتحكم فيه وتوجهه مفاهيم وقيم ومعتقـدات معينـة، لأن الإنسان لا يقوم بأي عمل إلا بعد أن يفكر أولاً في ذلـك العمـل، وتفكـيره هـذا يخضـع لتوجيـه ثقافته، فالفكر يسبق العمل، ويأتي العمل تطبيقاً أو تنفيـذاً للفكـر. ولكـن في المقابـل يمكـن أن يحدث العكس، أي أن يسبق العمل الفكر، وذلك عندما يكون هنـاك توجيـه خـارجي للإنسـان (يأمره) أن يقوم بعمل معين، فيستجيب لـه ذلـك الإنسـان بصـورة آليـة، ويقـوم بتنفيـذ الأمـر بطريقة لا تسمح له بالتفكير بل تجعله مجرد (أداة أو وسيلة) للتنفيذ. وأقرب مثـال عـلى ذلـك هو الجندي عندما يأمره قائده العسـكري بـأن يطلـق النـار أو أن يـركض أو يزحـف أو يهـاجم العدوّ، فإن الجندي هنا (أداة) لتنفيذ فكر القائد الآمر، وهو مجبر على الطاعة والتنفيذ.

وعندما يتكرر هذا الفعل يصبح (عادة) مألوفة يتكيف معها الجندي، ثم لا تلبث هـذه العادة أن تتحول إلى (مفهوم الطاعة العمياء) الذي يضيفه الجندي إلى مخزونه من المفـاهيم الثقافية ليصبح جزءاً منها.

ولو طبقنا هذا الكلام على المجتمع كله لوجدنا أن مفاهيم الثقافات الفرعية أو الخاصـة بشرائح المجتمع تنشأ بالطريقة ذاتها، أي بالانتقال من الممارسة العملية تحـت تـأثير ظـروف معينة إلى أن تصبح عادة مألوفة ومتبعة، ثم تتحول إلى مفهوم عامّ مجرد أقرب ما يكـون إلى (القيمة الثقافية) بغض النظر إن كانت سلبية أو إيجابية. ومن هذا القبيل نشوء ثقافة الفقر وثقافة العنف وثقافة الاستهلاك...إلخ. ويترسخ هذا النوع من الثقافات عندما تصـبح حـديث الناس في مجالسهم، يتناقلونها فيما بينهم ويتعلمهـا الأبنـاء مـن أسرهـم. وقـد أوضـحنا ذلـك بالتفصيل في الحديث عن نشوء ثقافة العنف في كتاب (ثقافة العنف ومصادرها)[*].

(*) دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع2013م ـ ط1 خصوصاً الباب الثالث (ص177 وما بعدها)

يحتل الوطن العـربي مسـاحة شاسـعة مـن سـطح الكـرة الأرضـية تمتـد في قـارتي آسـيا وأفريقيا، وهو ذو طبيعة صحراوية قاحلة في معظم أنحائه، حيث توجد فيه أكبر مساحة صحراوية متصلة في العالم؛ تمتد من شواطئ الخليج العربي في الشرق إلى شاطئ المحيط الأطلسي في الغرب.

وإذا رجعنـا إلى مهـد الثقافـة العربيـة (وهـو شـبه الجزيـرة العربيـة) ذات الطبيعـة الصحراوية الفقيرة أدركنا أثر البيئة الطبيعية الحاسم في تحديد مهنة الإنسان قبل التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة. ولا ينتظر أحد أن تكون الأفكار السائدة في البيئة الصحراوية مشابهة لما يسـود في المجتمعـات الزراعيـة المسـتقرة أو المجتمعـات الصـناعية، وبالتـالي فـإن ثقافتها ستكون بسيطة وسطحية وذات مواصفات خاصة تتناسب مع واقع البيئة الصحراوية الفقيرة، هي الثقافة البدوية (أو الرعوية كما يسميها بعضهم)، وهي ثقافة الأفكار والمفاهيم المتعلقة بكيفية الحصول على ضروريات الحياة من طعام وشراب بممارسة أعمال بسيطة لا تكاد توفر للإنسان الحد الأدنى مما تحتاجه الحيـاة لـكي تسـتمر، كرعـي المـواشي مـن الأغنـام والإبل وممارسة بعض الحرف اليدوية البسيطة في تلك البيئات الفقيرة. ومن الطبيعي أن يصاحب تلك الحياة الصعبة (أفكار حالمة) بإمكانيـة الخـروج مـن ذلـك الوضـع الصـعب إلى مجال أكثر يسراً وتتوفر فيه مقومات الحياة المستقرة المكتفية بما لديها.

ويتبادر إلى الذهن ـ من ناحيـة ثانيـة ـ أن الظـروف الصـعبة تـدفع بالإنسـان إلى التفكـير المباشر في تدبير شؤون حياته في حدود إمكانياته المتاحة؛ فعلى سبيل المثال: ربما يحصل البـدوي على مئونة تكفيه عشرة أيام، ولكنه يقوم بتقنين ما يتناوله منها لكي تكفيـه شـهراً كـاملاً. فحـال البدوي في ظل هذه الظروف الصعبة يشبه حال الجندي (الذي تكلمنا عنه في الفقـرة السـابقة، عندما يأمره قائده بتنفيذ ما يطلبه منه)؛ لأن الظـروف الصـحراوية القـاهرة تـأمر البـدوي، بـل تجبره على أن يقنن طعامه لكي يتكيف مع تلك الظروف، تماماً كما يتكيف الجنـدي مـع أوامـر قائده بأن يقوم بتنفيذها. وبتكرار هذه العادة (أي عادة التقنين والاقتصاد) تصبح شـيئاً مألوفـاً وبالتـالي يتعلمهـا الأبنـاء عـن الآبـاء وتتحـول إلى (مفهـومٍ ثقـافيٍّ) يتداولـه النـاس بالحـديث في مجالسهم وفي حياتهم العادية، وهذا المفهوم ناتج عن تكـرار حـدوث عمليـة التقنـين المـذكورة نظـراً لاسـتمرار وجـود الظـروف القاسـية. ومـع تعاقـب الأجيـال تترسّـخ مثـل هـذه المفـاهيم

وتأخذ طابعاً جديداً ومساحة أكبر في حياة المجتمع وتصبح عبارة عن (ثقافة مجتمعية) نطلق عليها ثقافة الفقر, وهي ذات مواصفات وأبعاد مهمة في حياة الفرد والمجتمع.

من هذه المقدمة يمكننا أن نحدد ما نعنيه بثقافة الفقر، إذ إن أول ما نلاحظه هو أنها تتطلب من الإنسان أن يتعلم الخضوع لقسوة الظروف، كما نلاحظ تدنِّي طموحاتها أو مثلها العليا، بمعنى أن من يحمل هذه الثقافة يشعر بنوع من العجز عن مجاراة غيره من أصحاب الثروة أو التميز في أي مجال وظيفي أو مهني أو علمي (أي أنه ليست لديه روح المنافسة)، فكأن كل طموحاته أو ما يقتنع به هو أن يحصل على الحد الأدنى من مقوّمات الحياة من طعام وشراب ولباس ومسكن، بغض النظر عن نوعية هذه المقومات من حيث الجودة. وهذا ناتج عن قناعته بأنه من الصعب عليه تجاوز ما كانت عليه أسرته من قبل. وهذا الواقع دليل على أن ثقافة الفقر تصبح نوعاً من الإرث الثقافي تنتقل كباقي المفاهيم الثقافية من جيل إلى جيل فتتولد عند الجيل الجديد القناعة (بالدّونيّة) أي بأنهم دون الناس مرتبة في المجتمع. كما يمكن أن تكون هناك قناعة بأن الفقر قدر مقدور من الله، وعليه أن يرضى بما قسم الله له ويسكت. أو ربما يتولد لدى الواحد منهم إحباط عندما يرى وضع أسرته البائس ويقارنه بما يراه من أوضاع الأسر الأخرى الأوفر حظاً.

تعريف ثقافة الفقر: من عرضنا السابق يمكن أن نتوصل إلى تعريف لثقافة الفقر بأنها (تلك الأفكار التي تؤدي بالإنسان إلى التماس الحدّ الأدنى من مقوّمات الحياة والقناعة بها، والشعور بأنه ليس بالإمكان تجاوزها بل عليه التكيف معها، إما بسبب القناعة بأنها القدر المقدور من الله، أو بسبب الشعور بالعجز أو بالدونية وبالتقوقع والانعزال عن بقية شرائح المجتمع الأكثر حظاً، وعدم الرغبة في المشاركة الإيجابية في مجمل النشاط العملي والاجتماعي بما يشبه الشعور بالاغتراب عنه).

صفات ثقافة الفقر ومظاهرها: من هذا التعريف نستطيع أن نحدد أهم الصفات التي تتصف بها هذه الثقافة، ولكن من الطبيعي أن نتعرف على الصفات من خلال تجسدها المادي والعملي في الناس الذين يتصفون بها، وليس بكونها صفات مجردة أو نظرية بحتة، فعلى سبيل المثال: عندما نقول بأنها ثقافة الخضوع للظروف الصعبة،

فمعنى ذلك أننا نلمس الخضوع (ظاهراً) في أناس يتصفون به، وعلى هذا نقيس. وفيما يلي نورد أهم المظاهر التي تتجسد فيها هذه الثقافة:

1 ـ **أنها ثقافة الخضوع للظروف الصعبة، والتكيف المنفعل** الذي يشعر بالعجز عن تغيير مصيره ووضعه البائس، وأن عليه أن يكيف نفسه مع تلك الظروف. ولكن في بعض الأحيان يمكن أن تكون هذه الثقافة حافزاً يدفع الفقراء إلى الثورة عليها ومحاولة تغييرها بالسعي إلى تغيير أسبابها, وكثيراً ما تحدث ثورات الفقراء أو الجياع في مجتمعات العالم.

2 ـ **أنها ثقافة ذات (مثل أعلى) منخفض السقف**، أو ربما ليس فيها مثل أعلى عام أو تاريخي يمثل قيمة عليا في العلم أو الأخلاق أو السياسة أو غيرها، بل هناك قدوة محلية على مستوى الأسرة (أو الجماعة الصغيرة) فيكون الوالدان في الغالب هما القدوة أو المثل الأعلى لأولادهما؛ فالأب للأبناء والأم للبنات.

3 ـ **من الواضح أن مستوى طموح أصحاب هذه الثقافة مستوى منخفض**، فهم لا يحاولون تغيير أوضاعهم بالاتجاه إلى طلب العلم مثلاً، لأن أهم ما يشغلهم هو الحصول على المقومات الأساسية للحياة في حدها الأدنى، ولذلك فهم يعملون في أي عمل مهما كان متواضعاً أو بسيطاً من الأعمال الخدمية والهامشية في سبيل لقمة العيش، ويعتبرون ذلك منتهى الأمل والطموح، وكأنه لا مستقبل لهم يختلف عن الحاضر.

4 ـ **هذه الثقافة توحي لأصحابها بالإحباط والعجز وربما الانبهار أحياناً** أمام أي مظهر فيه نوع من الرقي أو الفخامة، وكذلك أمام المنجزات التي تتم في مجال الثروة أو العلم أو الفن أو أي مجال من مجالات الفكر والعمل. خصوصاً عندما يقارن الفقراء بين أماكن سكناهم والأماكن الأخرى الأكثر رقياً.

5 ـ **يتم توارث الإحساس بالنقص (وبالدّونية) عبر الأجيال التي تطول عليها ظروف الفقر**، حتى يتحول هذا الإحساس إلى مركب نقص Inferiority Complex، وهنا الخطورة في هذا الموضوع.

6 ـ **تؤدي هذه الثقافة إلى إصابة صاحبها بما يشبه (الشلل الاجتماعي، أو الإعاقة الاجتماعية)**، وذلك لأنها تصرفه عن المشاركة الإيجابية في أي نشاطات

فكرية أو عملية على مستوى المجتمع، إما بسبب شعوره بالدونية والاغتراب، أو بسبب شعوره بالسخط والتمرد.

7 ـ **يمكن تسميتها باسم (ثقافة اليد السفلى) لأن أصحاب هذه الثقافة ينتظرون دائماً الصدقات أو المساعدات** والمنح من أية جهة كانت، وموقفهم منها موقف المستهلك السلبي الذي لا يعرف سوى أن يأخذ ما يقدمه الآخرون إليه. والمشكلة الكبرى تظهر عندما تكون هناك مجتمعات بأكملها بهذه الصفة السلبية، وتكتمل المشكلة وتتحول إلى كارثة عامة عندما تكون هناك دول تتصف حكوماتها بهذه الصفات المتخلفة التي تؤدي إلى شعور الناس بأنهم ووطنهم متسولون ويعيشون بلا كرامة عالة على ما يجود به الآخرون من فتاتهم ونفاياتهم.

ثقافة الفقر التاريخية العربية بين السلبية والإيجابية:

ذكرنا في الأسطر السابقة أهم الملامح والصفات التي تميز ثقافة الفقر بصورة إجمالية وكما يمكن أن توجد في أي مجتمع، وكذلك حاولنا من خلال صفاتها وملامحها أن نربطها بالظروف الخاصة التي مرَّ بها المجتمع العربي وما زال يمر. ولكن من الإنصاف أن يكون الربط أيضاً ربطاً زمنياً بين هذه الثقافة وبين مراحل تاريخية خاصة بهذا المجتمع، لأن التطورات التاريخية المختلفة لها آثار مختلفة على هذه الثقافة وعلى المجتمع عامة. ولهذا فنحن لا نستطيع أن نغض الطرف عن كون الثقافة العربية كانت تحمل قيماً إيجابية فاعلة في مرحلة تاريخية واضحة البصمة في التاريخ البشري العالمي هي مرحلة المد الحضاري الإسلامي منذ بزوغ فجر الإسلام وإلى أن سقطت الدولة العباسية على يد هولاكو، حيث كان حملة هذه الثقافة وأهلها هم أصحاب المبادرات العلمية والمعرفية، وكانت أوطانهم مزارات ومحجاً للطلبة وللعلماء، وينطبق هذا الوصف على الدولة العربية الإسلامية في المشرق وفي المغرب (الأندلس) حيث كان وجودها أحد العوامل المهمة التي ساهمت في قيام النهضة الأوروبية. وكان من الطبيعي تماماً أن نصف الثقافة العربية بأنها تحمل في طياتها صفات **(ثقافة الفقر الفطرية)** لأنها نشأت في بيئة طبيعية صحراوية فقيرة، ولكن من المهم أيضاً أن نلاحظ أن هذه الثقافة لم تكن جامدة ولا سلبية تماماً، **لأن أهلها كانوا يتحركون** في مراحل تاريخية متكررة وإن تكن متباعدة، **فهي أولاً: ثقافة**

فقـر إيجابيـة ـ مـن هـذه الناحيـة ـ دفعـت العـرب القـدماء إلى البحـث والتنقـل ومحاولـة (التكيف) أو التكييف على قـدر المتاح لهـم مـن الإمكانيـات، ولكـنهم تمكنـوا مـن التشـبث بأرضهم ولم يهجروها على شكل هجرة جماعية نهائيـة، بـل عـلى شـكل موجـات تبحـث عـن فرص للحياة بشكل أيسر، **وثانياً: لأن أصحاب هذه الثقافـة حملـوا رسـالة الإسـلام** وخرجـوا يبلغونها إلى الناس كافة بإيجابية وفعالية عالية. وبهذا يمكننا القول بأن فقر البيئـة الطبيعيـة والحياة القاسية التي عاشوها كانت محفزاً لهم دفعهم إلى التحرك والاجتهـاد في البحـث عـن فرص للحياة أكثر يسراً. وعندما ظهر الإسلام كانت مبادئه العظيمة أقـوى الـدوافع إلى العمـل فحملها (أهل ثقافة الفقر الإيجابية) بهمة ونشاط لم يشهد لـه التـاريخ مثـيلاً وسـاروا بهـا في الآفاق يبلغونها في مشارق الأرض ومغاربها كأسمى رسالة حضارية عرفتها البشرية.

ولذلك فإن ما نراه اليوم من تقاعس ومن تخلف حضاري وفقر شامل سـواء في النـواحي الاقتصادية والمادية أو في النواحي المعرفية والثقافية يجب أن يكـون محفـزاً يـدفع النـاس إلى العمل وإلى العلم. وستكون لنا وقفة مع ثقافة الفقر مرة أخرى في الفصل القـادم (الخـامس) لنتكلم عن (ثقافة الفقر المعاصرة الطاردة).

خامساً: ومن صفات الثقافة العربية الأصيلة أنها ثقافة (وسطيّة) ذات ثنائيات متوازنة:

يندر وجود العناصر المفردة النقية في الطبيعة، بينما نرى أن كثيراً مـن الأشـياء مخلوطـة أو مركبة (كيميائيـاً) مـن عنـاصر كثـيرة أو مـن عـنصرين، كـما يتكـون المـاء مـن الأوكسـجين والهيدروجين على سبيل المثال. كـما أن هنـاك أشـياء تتكـون مـن قسـمين يتكـاملان رغـم أن طبيعة كل منهما تختلف عن طبيعة الآخر، وهذا التكامل هو الأصل؛ وهو أن يعمل القسمان معاً في سبيل خير الكائن الواحد لكي يستمر في الوجود بشخصية واحدة قائمـة عـلى القسـمين معاً. وأول ثنائية نلمسها في أنفسنا من هذا القبيل هي (الروح والجسد). وفي الجنس الـبشري ثنائية الذكر والأنثى، وينطبق ذلك على الكائنات الحية الأخرى مـن حيـوان ونبـات. بـل ربمـا امتد التعميم ليشمل أشياء أخرى؛ فالموجب والسالب في الكهرباء ـ على سبيل المثال ـ يقابـل الذكر والأنثى. ويمتد مفهوم الثنائيات في أذهاننا إلى الربط بـين عـالم الطبيعـة وعـالم مـا وراء

الطبيعة؛ حيث نذكر ثنائية الثواب والعقاب مقترنة بالجنة والنار وبالحياة والموت، وبالدنيا والآخرة، في موازاة مع الجسد والروح. وفي التسلسل ذاته ينتقل الذهن إلى الأعمال الصالحة (الحسنات) وما يقابلها من الأعمال السيئة (السيئات)، وهذا في حد ذاته انتقال إلى عالم القيم، ومنه تبرز فكرة الإنسان الصالح والإنسان الفاسد أو الشرير. ويستمر التداعي لنتذكر المعاملات وأسلوب الحياة فهناك الإنسان المتهالك على متع الحياة وهناك الزاهد أو المتقشف، وهناك التقي ويقابله الفاجر، وأيضاً نجد المسرف أو المبذر ويقابله (المقتر)، وبينهما المعتدل أو الوسط...إلخ.

وكل هذه المواصفات والملابسات عالجها الإسلام وقننها، وهو بلا شك الأساس أو المصدر الأهم الذي استمدت منه الثقافة العربية مكوناتها من القيم والمثل والمعايير والمفاهيم، سواء في النواحي الفكرية أو الأخلاقية أو في التطبيقات العملية في المعاملات والعلاقات بين الأفراد والجماعات على مختلف الأصعدة والمجالات الحياتية.

الوسطية والاعتدال في الثقافة العربية الأصيلة:

يتكون الإنسان من حقيقتين لا تنفصلان، ولا يجوز تغليب واحدة على الأخرى، وهما حقيقة كونه جسماً فيزيقياً (مادياً) ملموساً، والحقيقة الأخرى أن هذا الجسم المادي (يحيا)، أي فيه حياة, وليس كباقي الأشياء المادية الموجودة في هذا العالم؛ ومعنى ذلك أنه توجد (روح) وبالتالي هناك (بُعْدٌ روحي) لهذا الإنسان. ولذلك فلا بد من المحافظة على الانسجام والتوازن بين هذين القسمين (المادي والروحاني)، والاعتراف بما لكل منهما من أبعاد ومواصفات وبما يحتاجه لكي تستمر الحياة بهما معاً بصورتها الطبيعية المناسبة.

ولهذا فإن تعاليم الإسلام تراعي الحياة المادية والحياة الروحية والنفسية للإنسان في توازن واعتدال بين الطرفين، فلا هي تميل إلى الجانب المادي ولا هي تميل إلى الجانب الروحي، بل توجّه الإنسان إلى ضرورة أن لا يسرف في أي من الجانبين، فيقول الله تعالى: (وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا) [القصص:77] وهذا باب مفتوح لمن أراد الرجوع إلى الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة الكثيرة التي توضح هذه المعاني، ومن هذه الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام: (اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً). فهذا

التوازن قاعدة أخلاقية وسلوكية ترشد الإنسان إلى ضرورة أن يختار أوسط الأمور، وهو توازن يتفق مع الحقيقة التي تقول بأن الفضيلة (حدٌّ وسط) بين رذيلتين هما (الإفراط والتفريط) بصورة إجمالية، ولكن هذين الحدّين قد يتخذان أسماء أخرى في المعاملات الحياتية، مثل إنفاق الأموال: فالإفراط يسمونه (الإسراف أو التبذير) والتفريط يسمونه (التقتير)، يقول الله تعالى: (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً) [الفرقان:67] أي اعتدالاً أو وسطاً بين الطرفين. وكذلك في المعاملة مع الآخرين: فإساءة الأدب يسمونها (وقاحة) والمبالغة في الرقة يسمونها (ميوعة)، والوسط يسمونه (اللطف أو الاعتدال)، بل حتى الكرم؛ فالإفراط فيه يسمى (رعونة) والتفريط فيه (أو التقليل منه) يسمى (بخلاً)، وهكذا الشجاعة حد وسط بين الإفراط (وهو التهوّر) وبين التفريط (وهو الجبن). ولا ينطبق هذا الوصف على المعاملات التي بين الناس أو على الصفات الإنسانية المتصلة بذلك فقط؛ بل أيضاً على العبادات وأدائها الذي يجب أن يكون باعتدال، ويشهد بذلك ما ورد في الحديث الشريف عن الرجل الذي يصوم النهار ويقوم الليل كله، حيث سأل النبي أصحابه: (... أيكم يكفيه طعامه وشرابه؟ فقالوا كلنا. قال: كلكم خير منه). ولذلك فلا رهبانية في الإسلام، كما ورد في الحديث الشريف، ويؤكد هذا المعنى قوله عليه الصلاة والسلام: (إن هذا الدين متين، فأوغل برفق، فإن المُنْبَتَّ لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى) والمنبتّ (بتشديد التاء) هو المنقطع عن أصحابه أو المتخلف عن ركبهم أثناء السفر، و(الظّهر) تعني الدابة أو البعير الذي يركبه في سفره, فالمتأخر عن ركب جماعته المسافرين يحاول اللحاق بهم فيضرب الدّابة التي تحمله بالعصا لكي تجري مسرعة وتلحق بالجماعة، ولكن هيهات! فيكون هذا المسافر قد خسر جماعته وخسر دابته إذ أهلكها ضرباً.

وقد يتساءل بعض الناس قائلاً: ما علاقة الثقافة بهذه الأمور الدينية؟ ومثل هذا السؤال يغفل عن حقيقتين لا يجوز إغفالهما: الحقيقة الأولى أن هذه ليست مسائل دينية بل هي مسائل معاملات دنيوية بين الإنسان ونفسه، وبينه وبين الآخرين أفراداً وجماعات، وكذلك هي منهج حياة عملية وفكرية وأخلاقية، ولكن الدين قنّنها بطريقة فيها الاعتدال وبيّن حدودها بشكل واضح. والحقيقة الثانية: أن الثقافة التي نتداولها في

شتى نواحي حياتنا قد استمدت مخزونها (من قيم ومثل ومعايير وأفكار وإرشادات عملية) من الدين الإسلامي، وسواء أقر بذلك كل الناس أم قال أحد بغير ذلك فإن هذه هي الحقيقة التي لا يمكن لعاقل أن ينكرها. وهذه هي الثقافة التي يحملها كل عربي وكل مسلم ـ ثقافة الاعتدال والوسطية الواعية ـ لا ثقافة التطرف والتخبط ذات اليمين مرة وذات الشمال مرة أخرى. وينسحب هذا على شؤون الحياة كلها حتى على ما يتناوله الإنسان من طعام وشراب وما يؤديه من أعمال أو من حقوق وواجبات. وهو في كل المجالات مؤيد بآيات وأحاديث وسنن هي الأساس الذي يقوم عليه ذلك المنهج الوسطي العقلاني الواعي.

خلاصة القول أن الثقافة العربية الأصيلة ثقافة الثنائيات المتوازنة التي قامت على نصوص ثابتة وواضحة، وعلى تطبيقات عملية صادقة كان يجري تنفيذها في زمن النبي وخلفائه الراشدين، ولكن في العصور اللاحقة ابتعد الناس كثيراً أو قليلاً عن تلك التطبيقات متأثرين بالظروف التاريخية المتقلبة بهم عبر العصور التالية.



الفصل الخامس

الملامح العامة للثقافة العربية المعاصرة

تمهيد. **أولاً:** من الملامح الطارئة وجود بعض الممارسات العملية الجديدة المبنيـة عـلى أفكـار طارئـة مثل العلمانية والليبرالية.

أ ـ العلمانية وأبعادها ب ـ الليبرالية

ثانياً: ثقافة اتكالية جامدة: الفهم الخاطئ للقضاء والقدر ولمعنى الاتكال عـلى اللــه، وهـذا يقـود إلى: أ ـ الاستسلام التام لكل ما يجري. ب ـ أو التمـرد عـلى الإيمـان. أــ مسـألة القضـاء والقـدر ب ـ مسألة التوكل على اللــه.

أسباب الفهم الخاطئ لهذه المسائل: 1 ـ الظروف التاريخية القاسية. 2 ـ استخدام الـدين مـن قبـل الحكام للضبط الاجتماعي. 3 ـ فرض الحكام التقشف والعزلة على مجتمعاتهم.4ـ خوف الحكام من انتشار الوعي.

ج ـ ومن هذا القبيل قول العوام: (الرزق على اللــه) دون الأخذ بالأسباب.

ثالثاً: من صفات الثقافة العربية المعاصرة أنها ثقافة منفعلة وليست فاعلة.

رابعاً: ثقافة غير متوازنة أو عرجاء في وضعها الواقعي والعملي:

أ ـ فقدان التوازن بين الناحية النظرية والناحية العملية في البنية الثقافية المعـاصرة، (عـدم التـوازن الداخلي): 1ـ في المجال الاقتصادي. 2- في مجال العلاقات الاجتماعية: أ- التعامل بـين الجنسـين .ب ـ مسألة حجاب المرأة وضرورته أو عدم ضرورته ج ـ مسألة التعامل مع النساء غـير المحرمـات حرمـة أبدية، وغيرهن.

ب ـ فقدان التوازن بين ثقافتنا وبين الواقع الثقافي العالمي (عدم التوزن مـع الخـارج): 1 ـ في مجـال العلوم والتكنولوجيا. 2ـ في مجال الآداب والفنون والفلسفات وغيرهـا. **خامسـاً:**ثقافـة فيهـا انفصـام وصراع لافتقارها إلى المثل العليا والقـدوة العمليـة. **سادسـاً:** مـن صـفاتها أنهـا ثقافـة فقـر ممجـدة للدكتاتورية وطاردة للعقول. **خلاصة المشهد الثقافي**

الفصل الخامس

الملامح العامة للثقافة العربية المعاصرة

تمهيد: عندما نتكلم عن الواقع الثقافي الذي نعيشه، فمعنى ذلك أننا نصف ما نحس به وما نشاهده ونعايشه، ولا نتكلم عن الأسس النظرية الأولى لأنه سبق لنا أن عرضناها في الفصل الثاني؛ أو بمعنى آخر فنحن نتكلم عن الناحية العملية أو التطبيقية المعاصرة والتي من المفروض أن تكون مبنية على تلك الأسس ومحققة لما تدعو إليه من تطبيقات عملية بناءة ترتقي بالمجتمع وبأفراده جميعاً. ولكن الواقع أن هناك مفارقات بين الصفات (أو المضامين) العريقة، وبين التطبيق في مجال المنظومة الثقافية العربية المعاصرة، جعل لثقافتنا ملامح أو صفات معينة يتصف معظمها بالسلبية أو يتناقض مع ما تدعو إليه الأسس التي قامت عليها تلك الثقافة منذ زمن طويل، واستمرت إلى الآن ترفدها روافد عديدة بما فيها من إيجابيات وسلبيات، كما أوضحنا ذلك في الفصل الثالث. وقد سبق أن تناولنا في مؤلف آخر[1] الثقافة العربية وأوضحنا بعض خصائصها، وكان أهم تلك الخصائص أنها ثقافة (منفعلة) أو تكيفيّة، وليست (فاعلة) أو تكييفيّة، وذلك عندما تكلمنا عن الآثار القاسية للظروف الصحراوية على العرب بصورة إجمالية خصوصاً في مرحلة ما قبل الإسلام وما تلاها من مراحل نستثني منها الفترة الزمنية التي كانت فترة المد الحضاري (الفاعل)، حيث بنى المسلمون الأوائل حضارة إيجابية كان لها دورها العظيم في تقدم الجنس البشري والسمو بهم. وفي هذا الفصل سنعرض أهم الملامح العامة للثقافة العربية المعاصرة مع تحليل لتلك الملامح، والرجوع بها إلى أصولها وإلى صفاتها ومضامينها العريقة، وذلك لكي نتعرف على المدى الذي بلغه التيه الثقافي والتشتت

(1) هو كتاب العرب والصحراء ـ ط2 ـ دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع 2013م

الفكري، والتشرذم أو التفسخ الاجتماعي ما بين طوائف دينية ومذهبية وأحزاب سياسية وتكتلات عشائرية وقبلية وغيرها من تجمعات مماثلة في ظل التخلف الحضاري الشامل والخلل الاقتصادي والسياسي الذي يعيشه المجتمع العربي بكل تقسيماته في الوحدات السياسية التي صنعها (سايكس ـ بيكو) والمسماة تجاوزاً باسم (الدول العربية). وفيما يلي **نقدم أهم هذه الملامح مع تحليل توضيحي لها ولمكوناتها ودلالاتها:**

أولاً: من الملامح الطارئة على ثقافتنا وجود بعض الممارسات العملية المبنية على أفكار جديدة أهمها الأفكار العلمانية والليبرالية، ومن قبلهما كانت الأفكار اليسارية التي تتراوح بين التطرف والاعتدال (أي بين الاشتراكية التي تحترم الدين وبين الشيوعية (أو المادية الجدلية) التي لا تعترف بالأديان، وكانت تستمد أفكارها وممارستها العملية من موسكو).

أما في هذه السنوات (منذ بداية القرن الحادي والعشرين وما قبلها) فقد برزت مصطلحات على الصعيد السياسي والاجتماعي تصب كلها في اتجاه واحد هو مسألة فصل الدين عن الدولة بشكل رسمي معلن ونهائي، كما جرى ويجري فصل السياسة عن الأخلاق عملياً في الدول العربية, وكل هذا أسوة بالدول الغربية في أوروبا وأمريكا، في الوقت الذي نرى فيه اليهود يربطون بين سياساتهم وبين اليهودية, وآخرها كانت مطالبتهم باعتراف أهل فلسطين والعرب بيهودية دولتهم، فهم يطلبون دون حياء بل بكل وقاحة أن يسامح المقتول قاتله وأن يسمح له بأن يسحق بقايا جسده بعد موته!! هم يربطون بين سياساتهم وبين يهوديتهم بما فيها من بشاعة توراتية وتلمودية تنضح بالتطرف البغيض في كراهيتهم (للأغيار أو الجوييم) وبالعنصرية المقيتة التي لا تحب إلا العربي الميت وأقصى أمانيها أن تبني الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى.

ومن أشهر المصطلحات التي يروّج لها أصحابها: (العلمانية والليبرالية) كما ذكرنا، وكذلك مصطلح الدولة المدنية، ثم المجتمع المدني، هذا بالإضافة إلى محاولة

بعض الموتورين أن يفصلوا الدين عن الحياة الشخصية والاجتماعية من خلال المناداة بالزواج المدني وإلغاء شرط موافقة ولي أمر المرأة على زواجها، وإعطاء النساء حرية السفر والتنقل والمبيت خارج البيت والاستقلال في السكن بعيداً عن الأسرة...إلخ. وكل ذلك يندرج تحت شعارٍ ظاهِرُهُ فيه الرحمة بالمرأة، ولكن في باطنه العذاب والتدمير الشامل للجميع بدءاً بالمرأة نفسها، ثم أفراد الأسرة واحداً واحداً لتفكيك نظامها والقضاء عليها، وانتهاءً بالمجتمع كله، الذي سيسقط عندئذٍ كثمرة ناضجة في أيدي أعدائه؛ وكل ذلك تحت شعار (حقوق المرأة وحريتها ومساواتها بالرجل). كما يتمسّح هؤلاء بمفهوم الديموقراطية والحريات العامة، فيما هم يستخدمون في ذلك كله أساليب التزوير لاكتساب شرعية يفتقدونها أو أهليّة لا يستحقونها ولا هم أكفاء لها.

وعلى النقيض مما يقوم به اليهود، فإن ببغاوات العرب من أصحاب السلطة والنفوذ وأصحاب الثروات الطائلة يبذلون كل جهودهم وإمكانياتهم المادية والاقتصادية والدعائية في سبيل إقناع شعوبهم بأنه لا علاقة للدين بالسياسة، بل تجاوز الأمر السياسة وشؤونها إلى النظام الاجتماعي ذاته بما له من قوانين إسلامية ضابطة وما له من عمق نفسي تاريخي في صميم الوجدان العربي المسلم.

وسوف نحاول التعريف ببعض المفاهيم المذكورة، خصوصاً العلمانية والليبرالية، وذلك لاشتهار هذين المصطلحين وبروز الدعوة إليهما من بعض المثقفين وأنصاف المثقفين اللامنتمين، ولا يهمنا أن نسرد تاريخ هذين المصطلحين أو أول من استخدمهما، ولكن يهمنا أن نتعرف على معناهما والأهداف التي تكمن وراء الدعوة إلى اتخاذهما دستوراً ومنهجاً يوجّه السياسة العامة للدولة، كما يوجه سياستها الاجتماعية في ضبط شؤون الحياة للفرد وللمجتمع على حد سواء، علماً بأنه يستحيل الفصل بين (الفردي والجماعي) في هذه المجالات:

أـ العلمانية وأبعادها: أول ما يتبادر إلى الذهن ارتباط هذه الكلمة بكلمة أخرى على اعتبار أنها الكلمة النقيضة أو المقابلة لها، وهي كلمة (الدين)، وأقرب مثال إلى

الذهن هو ما جرى في تركيا (العثمانية) وتركيا (أتاتورك) الذي ألغى الخلافة وحوّل الدولة إلى علمانية، فكأنه ألغى الدين من حياة الدولة، وهذا هو المفهوم السائد على المستوى الشعبي. ونحن لا نستطيع أن نقول بأن هذا هو كل شيء عن العلمانية، وأنها (نقيضة الدين) أو أنها (اللّادين) أي الإلحاد، وإن يكن كثير من العلمانيين يصرحون بذلك دون حياء. وبناء على ذلك لا نستطيع أن نقول بأن المفهوم الشعبي خاطئ تماماً، بل يمكن القول بأنه احتوى شيئاً من الحقيقة الواقعية، وهو أن العلمانية هدفها نفي دور الدين أو تحييده وإيقافه أينما يكون موجوداً. ولا نعتقد أن درجة الحمق عند بعض العلمانيين يمكن أن تصل بهم إلى محاولة إلغاء الدين بصفته الموضوعية التاريخية، أو اقتلاعه من المجتمع ومن نفوس الناس، وإن تكن تراودهم بذلك شياطين أحلامهم، لكنهم يدركون أن ذلك مستحيل، ولذلك فالتفكير فيه من أشد ألوان الحمق.

ويجادل العلمانيون في أهمية الدين وطقوسه وتعاليمه في رسم سياسة الدولة، ويعتبرونه شأناً شخصياً يخص كل إنسان بذاته، وهو علاقة بينه وبين ربه تخصه وحده؛ بينما السياسة تتعلق بالأمور الحياتية المادية للمجتمع وأفراده، وتسعى إلى توفير الحياة المناسبة لهم في هذه الدنيا، ولا شأن لها بالمعتقدات الدينية التي في رؤوس الأفراد، فليعتنق كل منهم ما شاء من ديانات أو أفكار بكامل حريته، لأن المهم هو أن يكون الجميع متساوين أمام القانون المدني الذي يحكم الدولة، وأن يحترموا بعضهم في ظل (المواطنة) التي تجمعهم على صعيد واحد.

وعندما يقرأ بعض الناس مثل هذا الكلام فإنه للوهلة الأولى يتوهم بأنه صادر عن منطق سليم وتفكير صائب، ولكن هذا الكلام في الحقيقة لا يقنع إلا بعض الناس من فاقدي القدرة على تعمق الأمور والربط بينها بمنطق العقل الواعي للواقع، والذي لا يقفز فوق حقائق الحياة التي نعيشها في كل لحظة. ولو وقف الإنسان أمام نفسه وتساءل ببساطة: هل يمكن فعلاً فصل الدين عن حياة الإنسان الفرد وعن سلوكه وأخلاقه، واعتباره مجرد طقوس لا حياة فيها تؤدى في دقائق معدودة وينتهي الأمر؟

كما نتساءل أيضاً: وبالمقياس نفسه هل يمكن فصل الدين عن حياة المجتمع بكامله؟ وأي مجتمع هذا الذي لا دين له سوى أن يأكل ويشرب ويتمتع كالبهائم لا أكثر؟ ثم نتساءل ـ أخيراً ـ هل يمكن فعلاً فصل الدين عن السياسة في أي دولة في هذا العالم؟

ونحن باهتمام نعيد السؤال ذاته: هل يمكن (فعلاً) وليس مجرد كلام، أن نفصل الدين عن كل ذلك، وبالذات عن السياسة؟ نتساءل هكذا لأنه يمكن دائماً أن نقول: هذا دين وهذه سياسة، فالدين اسم لشيء معين بينما السياسة اسم لشيء آخر. هكذا ببساطة نحسم الأمور (نظرياً) بالكلام، لكن الواقع (العملي) يأبى ذلك، والتاريخ في العالم كله يشهد أن عملية الفصل ضرب من المستحيل الذي لا يمكن تحقيقه إلا في الأحلام، ودليلنا على ذلك ما نراه بأعيننا يجري على أرض الواقع، فأمريكا التي ترتكب جرائم الحرب والقتل في أنحاء متفرقة من العالم، كان رئيسها معتنقاً لفكر الحروب الصليبية (الدينية العدوانية) عندما أرسل جيوشه لغزو العراق ومن قبلها أفغانستان المسلمة، حسبما صرّح به بملء فمه أمام وسائل الإعلام العالمية، كما أن كل جندي من جنود ذلك الشيطان كان يحمل معه نسخة من الإنجيل لكي ترفع روحه المعنوية، كل هذا يحدث في أكبر دولة علمانية، فكيف نفسر هذا التناقض؟ وكيف نفسر كتابتهم على دولاراتهم عبارة (In God we trust)؟ علماً بأن الدين المسيحي دين معتقدات نظرية وطقوس وشعارات، لا أكثر، وليس نظام حياة متكاملة مادة وروحاً، وهذا مختلف تماماً عن الإسلام. كما أن أمريكا لا تسمح لمسلم أو ليهودي أن يتولى منصب الرئاسة. فكيف يمكن لأحد بعد هذا أن يدعي أنه يمكن فصل الدين عن الدولة وعن السياسة تماماً؟ ومن هذا القبيل عدم قبول الاتحاد الأوروبي بانضمام تركيا إليهم لا لسبب إلا لأن شعبها مسلم دون مواربة ولا حياء مهما انتحلوا من أعذار لا يقبلها منطق.

نخلص مما تقدم إلى أن العلمانية تعني بالدرجة الأولى فصل الدين عن الدولة وبالتالي عن السياسة، حيث نجد دساتير بعض الدول العربية والإسلامية تنص على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة. والخطوة الأولى التي تعمل من أجلها العلمانية

هي إلغاء هذه العبارة والعبارة التي تصاحبها أحياناً وهي أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأول للقوانين، أو أن الشريعة الإسلامية إحدى مصادر التشريع، أو أية عبارة من هذا القبيل تشير إلى الدين، وأن قوانينه وتعاليمه تكون مصدراً لبعض مواد الدستور. ومن ذلك يمكننا أن نعرّف العلمانية بأنها فصل بين الدين والدولة بقوانينها وتشريعاتها وصولاً إلى ما يسمونه الدولة المدنية العلمانية التي تلغي أي دور للدين في الحياة القانونية السياسية والاجتماعية.

ب ـ الليبرالية:

كلمة ليبرالي Liberal لها عدة معانٍ، منها: كريم أو جواد، ومنها ذو عقل واسع منفتح، أو متحرر من التزام القديم، ومتسامح يتقبل الآخرين.

أما الليبرالية Liberalism فنفهمها كما يلي:

1 ـ هي مذهب نشأ بعد ظهور البروتستانتية، ولذلك عرف باسم (الليبرالية البروتستانتية)، وهي حركة في البروتستانتية الحديثة تؤكد على الحرية العقلية وعلى المحتوى الروحي والأخلاقي في النصرانية.

2 ـ الليبرالية الاقتصادية: وهي نظرية في الاقتصاد تؤكد على حرية الفرد وتقوم عادة على المنافسة الحرة وقاعدة الذهب.

3 ـ الليبرالية السياسية: فلسفة سياسية تقوم على الإيمان بالتقدم واستقلال الفرد الذاتي وتنادي بحماية الحريات السياسية والمدنية[1]. ومن هنا نفهم كيف ربط عالم الاجتماع (ماكس فيبر) بين ظهور البروتستانتية في أوروبا وبين نشوء الرأسمالية بصفتها مذهباً اقتصادياً له تداعياته الاجتماعية العميقة على كل المجتمعات الأوروبية.

كما أن هناك (الحزب الليبرالي) أو حزب الأحرار البريطاني الذي كان وسطاً بين حزب المحافظين وبين اليسار البريطاني، مما يدل على قدم هذا المفهوم وتأصله عند الغربيين.

---

(1) معظم المعلومات مستقاة من قاموس المورد لمنير بعلبكي، ومن بعض قواميس اللغة الإنكليزية مثل: The concise Oxford Dictionary و Longman Dictionary of Contemporary English وغيرها...

وقد اشتهرت الليبرالية بارتباطها بالنظام الرأسمالي وبالتحرر بصورة عامة. ومن الطبيعي أن كل المفاهيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تتطوّر، ولكن ليس بالمستوى نفسه، ولذلك تبرز مع هذا التطور بعض الخصائص والصفات وتصبح هي التـي في الواجهـة دون غيرهـا، وينطبـق هذا الوصف على مفاهيم الليبرالية، حيث برز في الأذهان اقتران الليبرالية بالحرية المطلقة للفرد إذ تريده أن يتحرر إلى درجة التحلل من العادات والتقاليد والقيم السائدة في مجتمعـه العـربي، وأن ينزع إلى تقليد الغـربيين في مجـالات الحريـة الشخصـية والتمـرد عـلى المعتقـدات الدينيـة والنظم الأخلاقية السائدة، بحجة حقوق الإنسـان والحريـة الشخصـية التـي لا يجـوز لأحـد أن يفصلها عن تلك الحقوق، وهي حرية لا تقف عند حد معين.

وربما يجادل بعض الليبراليين بأن هذه صورة غير حقيقية عن الليبرالية، وأن معتنقـي هذا الاتجاه إنما يريـدون محاربـة التخلـف الموجـود في مجتمعاتنـا ومحاربـة الدكتاتوريـة واتّباع الديموقراطية...إلخ. وكل هذا يمكـن أن يكـون مفهومـاً، ولكـن مـن غـير المفهـوم أو المقبول أن تكون هذه الدعوة إلى الإصلاح على حساب القيم والمعتقدات الأصيلة السـائدة في المجتمع؛ بمعنى أننا لا نريد ديموقراطية وحرية تكون بدون حدود، وتخلـع نفسـها مـن القيود التي تحددها تعاليم الـدين أو القـيم الاجتماعيـة السـامية، كـما لا نريـد اقتصـاداً يسحق الفقير ويزيده فقراً وتتغول فيه رؤوس الأموال والشركات عابرة الحدود والقوميات، ويسوق البلاد قهراً إلى العولمة الاقتصادية والثقافيـة بصـورة شـاملة، لأن هـذا النـوع مـن الدكتاتورية سيكون أسوأ من الدكتاتوريات المحلية التي ابتلي بها المجتمع العربي والإنسان العربي المقموع. والمهم في الموضوع أن الليبرالية متحالفة مع القوى الكبرى العالمية، وهـي بأفكارها وتوجهاتها هذه إنما تمكّن لهـذه القـوى مـن المجتمعـات الضـعيفة فتخترقهـا بمـا عندها من وسائل دعائية وإمكانيات اقتصادية هائلة، تستطيع ترويج ما تريد من الأفكار التي يمكن أن تصبح بمثابة مفاهيم ثقافية متداولة بـين النـاس تـوجههم في الوجهـة التـي تحددها لهم تلـك الوسـئل حتـى دون أن يشـعر النـاس أنهـم يسـيرون في الطريـق الـذي

رسمته لهم الليبرالية والرأسمالية العالمية, وتراهم يبتعدون عن مثلهم وقيمهم وما يعتنقون من مبادئ وعقائد. ولا يفطنون إلى ذلك إلا عندما ينتهك هؤلاء أقدس المقدسات عند المسلمين فتثور ثائرتهم ويتنبهوا إلى الخطر الداهم من حولهم، وقد حدثت مثل تلك الثورة عندما نشرت بعض الصحف الدانماركية صوراً مسيئة للرسول عليه الصلاة والسلام.

والمشكلة هي: هل هناك وعي عند أفراد مجتمعاتنا قادر على الربط بين هذه التصرفات المسيئة وبين المذهب الليبرالي والرأسمالي أم لا؟، أو بمعنى آخر: هل عندنا الوعي والقدرة على وضع هذه الإساءات في إطارها العالمي الصحيح من التشويه الذي صنعته الرأسمالية الليبرالية الغربية (في أوروبا وأمريكا) أم لا؟.

وقد شقت الليبرالية طريقها إلى مجتمعنا في كل أنحاء الوطن العربي دون استثناء، شأنها في ذلك شأن المذاهب والأيديولوجيات الأخرى كالشيوعية والمذاهب الاشتراكية إبان عهود ازدهارها في القرن العشرين، ثم بدأت تنحسر مفسحة الطريق أمام الحركات الأخرى كالحركة القومية والإسلامية التي بدأت هي الأخرى تتراجع لصالح الاتجاهات والمفاهيم الليبرالية والعلمانية والديموقراطية الحالية عند قطاعات من المثقفين الذين يتأثرون بما يجرى في المجتمعات الغربية.

وإذا كانت الليبرالية تعني التحرر في الممارسات بصورة عامة سواء على مستوى المجتمع أو على مستوى الأفراد؛ فإن هذا التحرر ارتبط بالعلمانية من خلال مدخلين واقعيين لا بد من الاعتراف بهما، وهما: المدخل الأول مستوى قناعة الأفراد بما في الساحة الفكرية والثقافية من مذاهب أو أيديولوجيات، والمدخل الثاني هو مدخل الواقع الاجتماعي والسياسي.

أ ـ فالليبرالية على مستوى الفرد تعني انطلاقه بكامل حريته بدءاً بالتفكير الحر وغير الملتزم بمبدأ معين غير الحرية التامة، وانتهاءً بالممارسات السلوكية والحياتية بصورة عامة. فإذا اقتنع الفرد بها فمعنى ذلك أنه يتبنَّى منهجاً جديداً للحياة لا يعنيه كثيراً الالتزام بما في المجتمع من قيم ومفاهيم وعقيدة عريقة، وهذا يفضي بصورة

تلقائية إلى علمانية واضحة على مستوى الأفراد، وهم اللبنات التي يتكون منها بناء المجتمع بكامله أو على الأقل بناء شريحة معينة من المجتمع. والواقع أن هناك شريحة من المجتمع تكون مقتنعة بهذه الأفكار الليبرالية (التحررية) ومتجهة اتجاهاً علمانياً (لا دينياً)، وتضم هذه الشريحة في الغالب جماعات من الأغنياء وأصحاب النفوذ إلى جانب جماعات أخرى ممن أعجبوا بالاتجاهات الليبرالية الغربية إما لأنهم خالطوا الغربيين عن طريق الدراسة في أوروبا وأمريكا أو ربما لأنهم تتلمذوا على مفكرين ليبراليين غربيين. ولذلك تجد هؤلاء جميعاً يشكلون طبقة تعتبر نفسها أرقى من شرائح المجتمع الأخرى، كما أنهم يحاولون لفت الأنظار إليهم بتصرفاتهم الشخصية المختلفة؛ فالنساء منهم يلبسن الملابس المتحررة التي تكشف عن مساحات كبيرة من أجسامهن، وتراهن يتصرفن كالأجنبيات تماماً من حيث طريقة الكلام والسلوك الشخصي المتحرر من ثقافة العيب أو قيم الدين أو ما أشبه ذلك.

وأما الرجال فهم يتصرفون بنوع من الأنفة والتعالي ويتغاضون تماماً عن تصرفات نسائهم المتحررة وعن مواصفات أزيائهن وطريقة كلامهن، وكل هذا في عرفهم نوع من الرقي والتقدم. ومن الواضح تماماً أن الاتجاهات الليبرالية الفردية على تنوع تطبيقاتها تصب كلها في خانة واحدة هي (العلمانية) أو نفي شيء اسمه (الدين) بغض النظر إن كان الإسلام أو المسيحية أو غيرهما، وبالتالي عدم التقيد بالقيم والتقاليد والعادات والمفاهيم التي تكون سائدة بين أفراد القاعدة العريضة من المجتمع.

ب ـ أما على المستوى الاجتماعي والسياسي، فإن الواقع أكثر تعقيداً من المستوى الفردي لأنه يتصل بنظام الحكم وبمدى نجاحه في المزاوجة بين مفهومين يبدوان متناقضين من حيث المضمون، وهما (الدكتاتورية والليبرالية)؛ إذ يحرص الحاكم العربي ـ على وجه الإجمال ـ على أن تكون الأمور كلها في يديه، وهذا معناه خنق الحريات والقضاء على كل من يحاول الدعوة إليها، وهو واقع الحال في بلاد العرب التي اشتهر الحاكم الدكتاتوري فيها بأنه لا يترك الكرسي إلا في إحدى حالين،

وهما الموت الطبيعي أو أن يقتله دكتاتور جديد ليحل محله. فكيف لحاكم دكتاتور أن يقبل بالأفكار الليبرالية التي تعني التحرر المطلق والحكم الديموقراطي واحترام حقوق الإنسان وعدم تقييده بشيء سواء في اختيار سلوكه (حتى لو كان شاذاً) أو في اختيار ما يعتنقه من دين أو مبادئ؟ وكيف يستطيع الحاكم الدكتاتور أن يوفق بين الحكم المطلق والليبرالية؟

والغريب أنه لم تعجزهم الحيلة في هذا التوفيق ولا كانت هناك مشكلة؛ إذ ما دام الحاكم مدعوماً بالقوى الدولية المهيمنة فهو لن يعجز عن تشكيل مجلس نواب (أو برلمان) شكلي منتخب، ولن يعجز عن تشجيع نوع من الحريات الشخصية المطلقة لكل الناس في الاتجاه الذي يريده. كما أنه من السهل على أي حاكم أن يجري الانتخابات لاختيار مجلس نواب، ولكن هذه الانتخابات ليست أكثر من مسرحية أو تمثيلية، لأن النواب الذين يريدهم الحاكم جاهزون لاستلام مواقعهم قبل تمثيل تلك المسرحية.

كما أن الحرية الشخصية التامة الممنوحة لأفراد المجتمع تكون مزدهرة في مجال التصرفات الأخلاقية والسلوكية وليس في مجال الحرية السياسية أو حرية التعبير أو النقد الاجتماعي والسياسي، فلا مانع من معاقرة المسكرات ولا مانع من فتح بيوت الدعارة ولا مانع من تعري النساء أو تعاطي ألوان من السلوك الذي يناقض تعاليم الدين، ولكن في المقابل لا يجوز انتقاد سلوك الحاكم أو أحد من تابعيه أو جهاز الحكم أو أي منتسب إليه، كما لا يجوز المطالبة بالحقوق التي تعارفت عليها كل المنظمات الدولية وكل المجتمعات الديموقراطية كحرية التعبير مثلاً...وفي ضوء وجود (برلمان أو مجلس نواب) مزيّف أو مزوّر، مع وجود هذه الحريات التي تفضي إلى التفكك الاجتماعي وهدم منظومة الأخلاق والقيم على مستوى كل الشرائح الاجتماعية؛ نرى الحكومات العربية تدّعي أنها ديموقراطية وأنها تراعي حقوق الإنسان لكل مواطنيها بلا استثناء!!

ومن ذلك يتضح بجلاء أن الأفكار الليبرالية قد جرى استنساخها على أقبح صورة مزيفة، وتم مزجها بالعلمانية وتقديمها للمجتمع على طبق من السياسة التي

ليس لها أي اعتراف أو التـزام بمـنهج أخلاقـي سـواء مـن الناحيـة الوضـعية العقلانيـة أو مـن الناحية الدينية. وهذا هو التيـه الثقـافي العـام الـذي تـدفع السياسـات العربيـة الدكتاتوريـة المجتمع العربي إليه بصـورة حثيثـة، وخصوصـاً باسـتخدامها لوسـائلها الفاعلـة المتاحـة سـواء وسائل الإعلام أو المال السياسي، كما اتضح ويتضح في أحداث ما يعرف الآن عـلى أنـه (الربيـع العربي).

خلاصة القول أن هناك طائفة كبيرة من الأفكار والأيديولوجيات التي تهب رياحهـا عـلى مجتمعنا فتسبب تحركات متباينة في عنفها وشدتها، كما هي متباينة في اتجاهاتها وخطورتها. وقد ذكرنا ما اعتبرناه أهمها في أيامنا الحاضرة من هذا القـرن الجديـد (الحـادي والعشريـن)، وهو العلمانية والليبرالية. ولكن ليس معنى ذلك أننـا قـد أحطنـا بكـل شيء أو رصـدنا نتـائج ذلك كله، وإنما هي إشارات إلى بعض ما هو موجود بالفعل. ولو شئنا أن نذكر أمثلـة سريعـة على بعض التطورات فإننا ستجد الكثير منهـا؛ فعـلى سـبيل المثـال: هنـاك الأفكـار الإقليميـة والوطنية التي ارتبط وجودها بوجود تقسيمات (سايكس ـ بيكو) وولادة الأنظمة الدكتاتورية العربية التي تحاول بكل وسيلة تعميـق الانـتماءات والـولاءات الإقليميـة والوطنيـة الشـوفينية المرتبطة بشخص كل دكتاتور، وبالتالي تصويره وكأن الوطن مختزل في شخصه، وليس هـو الأرض والمجتمع الذي يعيش فوقها. وكذلك هناك مثال آخر مـن (التابوهـات Taboos) الجديـدة التـي حاول ويحـاول الحكـم الـدكتاتوري تأصـيلها في المجتمـع؛ فقـد كانـت التابوهـات أو المحرمـات السابقة هي الخـوض في السياسـة والـدين والجـنس، ولكـن بعـد حـدوث كثـير مـن التطـورات العصريـة المصـاحبة للتقـدم في الاتصـالات والمعلومـات، فقـد تطـورت الأسـاليب التـي تتبعهـا الدكتاتورية لكي تصل إلى الالتفاف عـلى وعـي أبنـاء المجتمـع، إذ تبـيح الدكتاتوريـة الممارسـات الجنسية دون تحفظ وتسكت على كثير من التجاوزات الدينية ولم تعد حارسة للعقيدة، وهـذه الاتجاهات ترضي أصـحاب الأفكـار العلمانيـة والليبراليـة، ولكـن الدكتاتوريـة تلتـفّ عـادةً عـلى المسألة السياسية (وهي التابو الأهم عندها) ولا تسمح لأحد بالاقتراب منها، ولذلك فهـي تـزوّر

إرادة المجتمع في انتخابات شكلية، وترتدي رداء الديموقراطية الزائفة لـتمارس لعبتهـا في رفـع أسهم الدكتاتور الحاكم وتجعل من شخصيته (تابو) مقدس وخالد ولا يجوز المسـاس بـه بـأي شيء ولو بكلمة واحدة، بل تضفي عليه ألقاباً من التمجيد مثل وصفه بأنه الـرئيس الملهـم أو الزعيم الخالد أو الرئيس القائد أو الرئيس المؤمن أو الملك المؤسس أو حامي حمى المقدسات أو خادم الحرمين أو إمام المسلمين...إلى آخر هذه السلسلة الطويلة مـن التفخـيم والتقـديس التي لا نزال نسمع بعضها يتردد في هذه الأيام ملء وسائل الإعلام الرسمي العربي في مختلـف الأرجاء. وقد يظن بعض الناس أننا نتحامل على الحكـام أو نـأتي بشيء مـن الخيـال، ولكـن لا يمكن لأي إنسان عاقل ولديه القدرة على الموضوعية والإنصاف أن يظن هذا الظن، لأن الكلام الذي نورده هنا كلام موضوعي تماماً، وليس نابعاً من كراهية الحكام أو من محبتهم، بل مـن أرض الواقع الذي نعيشه بصورة يومية عملية نخوضها بحلوها ومرها, ولكن من المعـروف أن مجرد ذكر الواقع القبيح يبدو كأنه شتم له، مع أنه هو شاتم لنفسه لشـدة قبحـه، فأنـت إن قلت لإنسان أعور: (أنت أعور) فأنت وصفته ولكن مجرد وصفه يبدو كأنه شـتيمة، مـع أنـه في الواقع مجرد ذِكْرٍ لحقيقة موجودة أمام كل الناس.

وقد يتساءل واحد ممن يقرأ هذه الأسطر قائلاً: ما علاقة الثقافة العربية المعاصرة بهـذه الممارسات السياسية في أكثرها، أو هذه الإجراءات التي تدور وراء الكواليس، بينما الثقافة كما ورد تعريفها هنا: (هي أسلوب حياة عام يقوم على أفكار معينة خاصة بمجتمع بعينه)؟

وهذا سؤال وجيه؛ ولكن ربما لا يحتاج جوابـه إلى إعـمال فكـر أو جـدل طويـل، لأن الممارسات السياسية والقرارات التي يتخـذها الحـاكم يـتم تنفيـذها عـلى أبنـاء المجتمـع بصورة عملية فيكون لها دورها الحاسم في هدم أو بناء المفاهيم الثقافية، فعنـدما يقـرر الحاكم منع الحجاب مثلاً فإن هذا القـرار سـيلغي عـادة أصيلة ويولـد عـادة اجتماعيـة جديـدة تـتم ممارسـتها عـلى أرض الواقـع وبالتـالي تتأصـل مـع مـرور الـزمن وتأخـذ شـكل مفهـوم أو قيمـة. وكـذلك عنـدما يقرر الحـاكم منـع اسـتخدام مكـبرات الصـوت

في الأذان، ومنع إذاعة خطبة الجمعة خارج حدود المسجد فإن هذا أيضاً يشكل مفهوماً جديداً سيقاومه الناس مما يؤدي إلى ثقافة جديدة تبرر العنف وربما ثقافة مضادة تبرر فعل الحاكم في منع صوت الأذان والخطبة، وهذا بالضبط ما حصل في بعض البلاد العربية وغير العربية.

ومثال آخر مشهور على ما يجري في هذه السنين العجفاء هو تعديل المناهج الدراسية في البلاد العربية بناء على الأوامر الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول 2001م)، حيث جرى حذف أية إشارة إلى الجهاد في الإسلام وذلك باعتباره (إرهاباً) ودعوة إلى العنف، وكذلك جرى تخفيض المواد الإسلامية (أي المتعلقة بتعليم الدين في المدارس) إلى أدنى الحدود. وإزاء ذلك، ألا يحق لنا أن نستنتج أن كل هذه الإجراءات وأمثالها تحاول أن تؤسس ثقافة جديدة مليئة [بالتابوهات] أو المحرمات الجديدة، لكي تصل إلى تغيير القيم والمفاهيم الثقافية الأصيلة، وكل هذه المحاولات تؤدي إلى الحيرة والتيه الثقافي خصوصاً في الأجيال التي يتم تعليمها وتربيتها طبقاً للمناهج والقيم والمفاهيم الجديدة، كما أسلفنا في صفحات سابقة.

ثانياً: من الملامح التي تميز ثقافتنا المعاصرة (كما نراها في الواقع الحيّ) أنها ثقافة (اتكاليّة جامدة)، أي تجعل أصحابها اتكاليين غير قادرين على العمل وتجاوز هذه الصفة التي تثبطهم وتجعلهم يؤمنون بأن هذا هو (قدرهم)، وهو مكتوب عليهم من الله، وبذلك فهم يفسرون (القضاء والقدر) بمعنى الاستسلام وعدم محاولة تغيير أي شيء يحدث، أو اعتراض مساره أو مقاومته، لأنه لا قدرة لهم على ذلك ما دام من عند الله حسب اعتقادهم. وليس هذا فقط؛ بل إن (التوكل على الله) عندهم يؤدي إلى نوع من الكسل وعدم المبادرة أو المحاولة الجادة لتغيير نمط معين من السلوك أو من أساليب التعامل مع الناس أو مع الأحداث، **ولصعوبة فهم عامة الناس لمفهوم القدر ومفهوم التوكل على الله فقد ظهر وما يزال يظهر اتجاهان متناقضان:**

أ- الأول منهما اتجاه الاستسلام التام لكل ما يجري وعدم المبادرة أو السعي لتغييره ولو كان ظلماً أو تجاوزاً للحدود، كما يحدث عندما يكون هناك حاكم ظالم في

مجتمع يعتقد أفراده أن هذا الحاكم هو (قدَرٌ من اللـه) وعليهم أن يقبلوا به، أو أن يكتفـوا بالدعاء على الحاكم الظالم دون عمل أي شيء ضدّه، وتسـمعهم يقولـون: (نحـن توكلنـا عـلى اللـه) أو (نحن فوضنا أمرنـا إلى اللــه لينـتقم مـن الظـالم). فهـذا هـو الاستسـلام والتخـاذل والتواكل وليس التوكل.

ب ـ أما الاتجاه الثاني: فهو اتجاه التمرد المطلق على الإيمان عامةً، وعلى الإيمـان بالقـدر وبالتوكل على اللـه بشكل خاص، ونجد أن أفراد هـذه الفئـة يتسـاءلون مـثلاً قـائلين: (لمـاذا كتب اللـه علينا أن نشقى؟ وما هو ذنبنا؟) وذلك لقصور فهمهم وبسبب عجزهم عن فعـل شيء يغير الواقع الصعب الذي يسببه ظلم الحاكم أو الفقر أو المرض...إلخ.

والواقع أن مثل هذه المفاهيم المغلوطة تنتشر بين كثيرين مـن أبنـاء المجتمـع حتـى لـو كانوا على درجة من العلم أو يحملون شهادات عليا في تخصصات متنوعـة، والسـبب في ذلـك أن التربية الاجتماعية والدينية تقوم على التلقين وليس التعليم، وفرق كبير بين الطرفين أو بين الأسلوبين؛ فالتلقين معناه أن يكون الإنسان مجرد مُتلقٍّ لمادة علمية جاهزة فيحفظهـا كالآلـة الصماء، أي يسجلها على شريط دماغه ويستعيد سماعها متى أراد دون إضافة أو حذف، لأنـه لا يفهـم شـيئاً منهـا. فالـذاكرة الصـماء فقـط هـي وسـيلته في هـذه العمليـة [التلقينيـة لا التعليمية], بينما التعليم يعني أن يفهم الإنسان ما يقرأه وما يسمعه ويتفاعل معه. وعمليّـة الفهم تحتاج إلى ثلاث خطوات متتابعة ومعتمدة على بعضها، وهي: عملية التلقي الإجـمالي، تليها عملية التحليل العقلاني والتفهم الواعي، وأخيراً عملية إعادة التركيب للمادة المتلقاة.

ومن الواضح أن أهم مرحلة هـي مرحلـة التحليـل الـواعي العقـلاني للمعلومـات التي يتلقاها الإنسـان، وهـذا الأسـلوب في التربيـة العلميـة العقلانيـة هـو الـذي يبنـي (العقول التحليلية) القادرة على تجاوز الواقع المبهم أو اختراقه وتفكيك محتواه وإزالة غموضه وتركيبه من جديد تحت عين العقل المبصرة لكـل جـزء مـن أجزائـه، ومـن ثـم فهذه العين قادرة على التنبّـؤ بمـا سـوف يسـتجد في المسـتقبل، أو يمكنهـا أن تتنبـأ بمـا

سيئول إليه الأمر, وفي هذا كله يمكننا القول بأن العقل استطاع تجاوز نفسه؛ أي استطاع التحرك إلى الأمام وتجاوز الحيز المكاني أو الزماني الضيق الذي يعيش فيه فيما لو أنه بقي غير قادر على التحرك. وقياساً على ذلك نستطيع القول بأن الثقافة بما تحتويه من عناصر وأفكار ومفاهيم يمكن أن توصف بأنها ثقافة اتكالية جامدة إذا كانت عقول أصحابها من النوع الذي لا يقدر على تجاوز نفسه وتخطي ذلك الجمود. **ولكن المشكلة الأنكى والأعقد عندما تكون هناك قيم ومفاهيم فكرية وثقافية سامية ترتفع بالإنسان وتدعوه إلى العمل وإلى تجاوز ذاته وواقعه صعوداً وسمواً، ولكنه لا يكون قادراً على تلبية متطلبات هذا الصعود بسبب قصور إمكانياته أو بسبب تخلفه وعجزه عن العمل، وبدلاً من تصحيح مساره ومسيرته تراه يرتد إلى تلك الثقافة فيتهمها بأنها هي سبب جموده أو تخاذله.** وهذا هو الذي نلمسه عند كثيرين في علاقتهم مع ثقافتنا، خصوصاً في مسألة القضاء والقدر ومسألة التوكل على الله، إذ يفسرهما بعض الناس بصورة مغلوطة تدل على قصر النظر والحيرة التي تقود بعضهم إلى التيه الثقافي المؤدي إلى سلوكات عملية غير مقبولة اجتماعياً أو فكرياً:

أ ـ فمسألة القضاء والقدر كانت دائماً من المسائل المعقدة التي يختلف فيها المفكرون والناس من ناحية عامة منذ زمان طويل، وقد نشأت عن خلافاتهم مذاهب إسلامية منها فرقة الجبرية التي تنفي قدرة الإنسان على الاختيار وتقول بأن كل الأفعال مخلوقة لله، ولذلك فالإنسان مجبر على هذه الأفعال، ويترجم مذهبهم هذا قول الشاعر:

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له إياك إياك أن تبتل بالماء

وتأتي فرقة القدرية مخالفة للجبرية، فتقول بأن الله لا يخلق أفعال العباد بل الإنسان هو الذي يخلق فعله وهو المسئول عنه.

وما زال هذان المبدآن موجودين في عقول كثيرين من الناس، حيث يؤمنون بهما وبالتالي يحكمان أقوالهم وتصرفاتهم.

ب ـ أما مسألة التوكل على الله فتعني الاستعانة بالله في كل عمل يقوم به الإنسان، وأن يرجو من الله التوفيق في تحقيق ما يريده، بعد الأخذ بالأسباب، (أي

بأن يجدّ ويجتهد للوصول إلى هدفه). ولكن بعض الناس يفهم هذه المسألة بطريقة سلبية حيث يعتقدون أن توجّه الإنسان إلى الله بالدعاء وحده كفيل بأن يحقق له ما يريده لأنه (متوكل على الله). ومن ذلك قصة الرجل الذي سمعه النبي عليه الصلاة والسلام يدعو الله أن يشفي ناقته ويلح في الدعاء، فقال له النبي: (اجعل مع دعائك شيئاً من القطران). ومعروف أن القطران هو العلاج للجرب الذي يصيب الإبل. ومعنى ذلك أن الدعاء وحده لا يكفي بل لا بد من العمل أو الأخذ بالأسباب, ومن هذا القبيل أيضاً صاحبُ ناقةٍ أناخها وأراد تركها (لأنه متوكل على الله) الذي سيحفظها له في غيابه، فلا تنهض وتغادر مكانها فيفقدها، فقال له النبي عليه الصلاة والسلام: (اعقلها وتوكل)، ومن ذلك نرى أن التوكل على الله يكون بأن يقوم الإنسان أولاً بالعمل الصحيح المطلوب منه، ثم يتوكل على الله ويسأله التوفيق والنجاح في بلوغ ما يريد.

وإذا كان الدين من أهم الأسس التي كونت ثقافتنا فإن سوء الفهم أو قصوره عند الناس هو المسئول عن هذه التصرفات والقناعات الخاطئة في عقول كثيرين منهم، **وهذا راجع إلى أسباب كثيرة، منها:**

1 ـ **الظروف التاريخية** القاسية التي مرّ بها المجتمع العربي، والانقسامات الفكرية والسياسية التي أدت إلى نشوء الفرق الإسلامية المتخالفة والمتصارعة، سواء حول المسائل الفكرية (الدينية والمذهبية) أو حول مسألة الإمامة والحكم، وهما المحوران اللذان لم يكن يجري الفصل بينهما في تاريخ الدولة الإسلامية، حيث إن الإمامة أو الحكم تكون تحت مظلة الدين بصورة شاملة، أو تحت مظلة المذهب الذي يعتنقه الحاكم (إن كان سنياً أو شيعياً أو من الخوارج أو من أية فرقة إسلامية أخرى). وهذا هو السبب الذي كان يقود إلى تفسير النصوص من خلال الزاوية التي ينظر منها أتباع كل مذهب، فيختلفون كثيراً أو قليلاً عن غيرهم في توجيهها لخدمة مذهبهم وتبرير أفعالهم ومعتقداتهم. وهذا في حد ذاته يشكل عامل حيرة ومتاهة ثقافية كبيرة كانت وما زالت تؤرق الضمائر والعيون.

2 ـ ومنها استخدام الدين من قبل الحكام المستبدين في عمليات الضبط الاجتماعي، تحت شعار الآية الكريمة: (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم)، وكأن الحاكم يملك الحق الإلهي، أو تفويضاً مطلقاً من الله ليحكم الناس نيابة عنه في كل شيء، ولذلك فمن حقه أن يفرض عليهم رؤيته وفهمه لأحكام الدين، ولو كانت تلك الرؤية تقوم على تفسير منحرف عن الحق، وكان الهدف الحقيقي منها أن تكون ستاراً لما يقوم به الحاكم من مخالفات وانتهاكات لحقوق مجتمعه أفراداً وجماعات.

3 ـ ومنها أيضاً: فرض الحكام التقشف والعزلة على مجتمعاتهم بحجة أن النبي وصحابته كانوا يعيشون حياة بسيطة فيها الزهد والتقشف، في الوقت الذي يكون فيه هؤلاء الحكام منغمسين إلى آذانهم في الملذات والمحرمات. **4 ـ كما أن من أهم هذه الأسباب: خوف الحكام من انتشار الوعي،** وخاصة وعي الناس بحقوقهم السياسية والمدنية وغيرها كحقوقهم في ثروات بلادهم، فالناس الواعون والمتعلمون سيطالبون دون شك بتلك الحقوق وغيرها كأن يتولوا سياسة أمور أنفسهم وبلادهم، مما يشكل خطراً على سلطات الحكام بل على عروشهم وكراسيهم إجمالاً.

ج ـ ومن هذا القبيل أيضاً قول العوام: (الرزق على الله)، وهو قول مأخوذ من الآية الكريمة: (وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها)[هود:6]، والمهم في الأمر هو سوء تفسير الناس لمثل هذه الآيات واعتقادهم أن الرزق سيأتي باحثاً عنهم بدلاً من بحثهم عنه والاجتهاد في طلبه أو العمل من أجل الحصول عليه. ومن ذلك الفهم الخاطئ تنشأ (ثقافة التواكل والجمود).

وإذا كنا قد عرّفنا الثقافة بأنها في النهاية (أسلوب حياة) فإن ذلك لا يعني أنها محصورة في نوع من التصرفات العملية فقط، بل إن للثقافة مظاهر كثيرة تتجلى فيها (فكرياً وعملياً)، ولا يمكن لأحد أن يستطيع الفصل بين الجانبين، ولذلك نرى أن (معاني التوكل على الله) التي يساء فهمها واستخدامها عملياً عند كثيرين من البشر؛ يساء استخدامها أيضاً على المستوى الفكري عند كتّاب كثيرين سواء في كتابة الشعر

أو القصة والرواية أو غيرها من مجالات الأدب والفكر، كما يساء تفسير واستخدام مسألة القضاء والقدر، وما بيت الشعر الذي ذكرناه آنفاً إلا مثال على ذلك.

وفي الحقيقة فإن الإنسان المؤمن يتوكل على اللـه، ولكن ليس كما يفهم من ذكرناهم، وإنما يكون التوكل باعثاً للطمأنينة في النفس، ودافعاً إلى العمل والسعي الدائب الواثق بأنه لن يخيب كما نفهم على وجه اليقين من الآية الكريمة: (وما من دابة في الأرض إلا على اللـه رزقها)، والدابة هنا تعني كل من دب على وجه الأرض؛ أي مشى عليها. وكذلك لا بد من الإيمان بضرورة العمل والسعي في طلب الرزق والعلم، فاللـه تعالى يقول: (واسعوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور). وفي الأثر على لسان عمر بن الخطاب رضي اللـه عنه: (لا يقعد أحدكم ويقول اللـهم ارزقني وقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة).

ثالثاً: ومن ملامح الثقافة العربية المعاصرة أنها ثقافة منفعلة في أكثر مفاهيمها، وليست فاعلة، وقد بحثنا في صفات الثقافة المنفعلة في كتاب (العرب والصحراء)(**) كما أسلفنا. وفيما يلي نعرض وصفاً لتلك الصفات: من المعروف أن الثقافة والحضارة توءمان متلازمان لهما الملامح ذاتها، ولكن قد يكون أحد التوْءمين أكبر قليلاً من الآخر في العمر، أو ربما أكبر منه حجماً. وتقاس الحضارة عادةً بمدى نجاح الإنسان في نقش بصمته بشكل واضح على محيطه الذي يعيش فيه وعلى أسلوب حياته، فكلما نجح الإنسان في ذلك كان معناه أنه ناجح في بناء حضارته والارتقاء بها دائماً. وهذا النجاح معناه أيضاً أن بناء الحضارة وما يسبقها ويرافقها من ثقافة يحتاج أن يكون الإنسان (فاعلاً إيجابياً) فيها، وليس مجرد منفعل بما يدور حوله من حوادث وتقلبات سواء في الطبيعة (كعوامل المناخ مثلاً) أو بما في المجتمعات الأخرى من تطورات. ولهذا يمكننا القول بأن هناك نوعين من الاستجابة عند الإنسان هما (الاستجابة الفاعلة والاستجابة المنفعلة)، والأولى (أي الفاعلة) هي التي بإمكانها بناء الحضارة التي تتعلم منها الأجيال التالية كيف تستمرّ (فاعلة

(**) في الفصل الخامس من الكتاب

إيجابية) تسعى إلى الإبداع والابتكار والعمل الجاد. بينما نرى أن (الاستجابة المنفعلة) لا تخرج عن نطاق الفرد (المنفعل) بالأحداث أو بالتحديات التي تحيط به أو تواجهه. ونلاحظ أن الثقافة الفاعلة تدفع أصحابها إلى قبول (التحدّي) والرد عليه إيجابياً لكي تفرض سيطرتها عليه، وتحاول (تكييفه) طبقاً لإرادتها، أو تعمل على تحييد آثاره وعدم الخضوع لها، ولذلك نجدهم يفكرون في الطريقة أو الطرق الممكنة لتحقيق هذا الهدف، ومن ثم فرض إرادتهم وبناء لَبِناتٍ جديدةً من صنعهم وابتكارهم في صرح الثقافة والحضارة الخاصة بهم، وهذا هو الرد الإيجابي على التحديات.

بينما يقف في الطرف المقابل أصحاب (الثقافة المنفعلة) الذين يختلف تعاملهم مع الأحداث والتحديات التي تواجههم اختلافاً تاماً عن تعامل أهل الثقافة الفاعلة ـ كما أوضحنا ـ إذ يكون ردهم متسماً (بالسلبية) وعدم القيام بأية محاولة لتفادي الآثار المترتبة على التحدي بطريقة توقف تأثيره أو تحدّ من هذا التأثير أو تجعله محايداً أو تغير مساره، بل يلجأ أصحاب الثقافة المنفعلة بدلاً من ذلك إلى (تكييف أنفسهم) مع التحدي بخضوعهم له دون بذل الجهد في محاولة للتغلب عليه. وأبرز مثال على ذلك هو تكيّف البدو (أي تكييفهم لأنفسهم) مع ظروف الصحراء القاسية، وذلك لعدم وجود القدرة التي يتمكنون بها من التغلب على الجفاف (كأن يحفروا الآبار أو يقوموا بتحلية مياه البحر مثلاً). وهناك مثال آخر على تكيف أهل (الثقافة المنفعلة) مع التحدي، حتى لو كان تحدياً بشرياً في بعض الأحيان، وهو يتمثل في خضوعهم لأعدائهم واستسلامهم بسبب قناعتهم بعدم القدرة على مقاومة أولئك الأعداء، ولذلك نجدهم يتكيفون مع قوانين العدو في سبيل بلوغ الحد الأدنى من مقومات الحياة الذليلة.

وفيما يلي سنورد بعض الصفات التي تتصف بها كل من الثقافتين (الفاعلة والمنفعلة) كما وردت في الكتاب المذكور آنفاً:

1 ـ ثقافة الاستجابة المنفعلة تكون ضحلة إجمالاً لأنها تتعلق فقط بظواهر الأشياء، بينما في الاستجابة الفاعلة تكون الثقافة ذات امتداد رأسي أكثر عمقاً لأنها **ناتجة عن تفاعل بين إرادة الإنسان وبين البيئة التي تحيط به.** ويظهر الإنسان فيها

هو (الشخصية الرئيسية)، أو بمعنى آخر: تكون **هذه الثقافة (تحليلية ـ تركيبية)، بينما الثقافة المنفعلة تكون (ثقافة وصفيّة) فقط**، لأنها تنقصها صفة التحليل والتركيب الناتجة عن التفاعل المذكور.

2 ـ أما الصفة الثانية في الثقافة الفاعلة فهي ظهور دلائل على الفعل البشري الواقعي فيها بشكل بارز. وقد أدت المبالغة في هذا الاتجاه إلى (أنسنة) القيم، وأصبح الإنسان برغباته الجامحة ونزواته وأفكاره هو مناط القيم ومبدعها حسب ما يتماشى مع واقعه ومصلحته. ويلخص هذه الحقيقة القول الإغريقي الفلسفي المشهور: (الإنسان مقياس الأشياء جميعاً). ومن هذه الحقيقة نستطيع فهم الانحطاط الأخلاقي وغياب الوازع الديني وأسباب الفوضى التي تعم العالم المعاصر في ظل الحضارة المادية الغربية. بينما في الثقافة المنفعلة تكون القوى المسيطرة هي (قوى غيبيّة)، إما خيّرة أو شرّيرة، أو بمعنى آخر: نجد أن مجال القوى الخارقة والغامضة في الثقافة الفاعلة أقل منه في الأخرى.

3 ـ وأخيراً: فإن الأحلام والأمنيات في الثقافة الفاعلة يمكن تحقيقها بالعمل، فهي عندهم من الخيال العلمي الذي يحتاج إلى العلم والعقل والعمل، بينما في الثقافة المنفعلة لا يمكن تحقيق الأماني والأحلام إلا بقوى غيبية تتجاوز قدرتها قدرة الإنسان العاجز أمام قوى الطبيعة المعادية. ومن هنا يأتي دور الجن وقدراتهم الخارقة، والأشياء السحرية (كالفانوس السحري والخاتم المسحور) وغيرها من الأشياء التي تحفل بها الثقافات الشعبية، وهي أشياء يمكن اعتبارها من قبيل المعجزات الغيبية التي لا يمكن مقارنتها بمعجزات العلم في الثقافة الفاعلة، وإن كانت توازيها بصورة من الصور.

رابعاً: ومن صفات ثقافتنا المعاصرة أنها ثقافة غير متوازنة أو عرجاء في وضعها الواقعي والعملي في المجتمع:

الإنسان يمشي دائما بشكله الطبيعي على قائمتيه أو على رجليه الاثنتين، ولكن إذا كانت إحدى الرجلين قصيرة أو ضعيفة فإنه يفقد توازنه ويصبح أعرج، وهذا هو

الذي نقصده بالنسبة للثقافة غير المتوازنة أو العرجاء، فهي ـ كما أسلفنا ـ تقوم على قائمتين أو على شقين لا ينفصلان هما (الشق النظري والشق العملي أو التطبيقي)، وإذا حصل ضعف في أحد الشقين أو قصور فإن هذا يدل على حدوث خلل أو عدم توازن داخل البنية الثقافية ناتج عن قصور أحد شقي الثقافة عن الآخر، وبالتالي عدم موازاته له أو انسجامه معه، وهو ما يمكننا تسميته **باسم (عدم التوازن الداخلي)**، هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى فإن الثقافة في أي مجتمع لا يمكنها أن تتقوقع وتنفصل عن الواقع المتحرك الذي تعيشه المجتمعات العالمية، ولهذا فهي لا بد أن تكون قادرة على التحرك ومواكبة التغيرات الجارية في المجتمعات الأخرى، كما لا بد أن تكون قادرة على التجدد حتى لا تكون عرجاء وغير متوازنة في سيرها تلهث خلف الركب، بسبب التفاوت بين واقعها وبين الواقع المعاصر المتقدم المتجدد الذي تعيشه المجتمعات العالمية, ويمكننا تسمية ذلك باسم **(عدم التوازن مع الآخرين أو مع الخارج)**. وسنوضح هاتين النقطتين فيما يلي:

أ ـ فقدان التوازن بين الناحية النظرية والناحية العملية في البنية الثقافية العربية المعاصرة (عدم التوازن الداخلي):

بنى الإسلام مجتمعاً جديداً قوامه الإنسان الجديد الذي رباه على القيم السامية في ضوء تعاليمه التي كانت تتنزل في الآيات الكريمة. وتأصلت منذ تلك الحقبة التاريخية قيم ومبادئ وتقاليد وعادات راسخة تستند إلى القرآن الكريم والسنة النبوية وسيرة الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصالحين، ولكن ليس هذا كل شيء، ولا كانت الأمور تسير ببساطة وبدون تداخلات عديدة أو بدون عوائق تاريخية منذ أن ظهر الإسلام (في القرن السابع الميلادي وإلى الآن). والآن في مطلع القرن الحادي والعشرين نشاهد أن الثقافة العربية المعاصرة لا تزال تستند إلى تلك المبادئ التي رسخت على هذا المدى الزمني الطويل، ولكن الظروف الواقعية والتطورات المحلية والعالمية تحتاج دائماً إلى المواكبة والتفهم خصوصاً في زمن تتصف أحداثه بأنها سريعة التتابع والتقلب، كما أنها من نوع جديد لم يسبق أن مرّ مثلها عبر هذا المدى

الزمني، فهي مختلفة عن كل ما سبقها كماً ونوعاً. **والمفارقة الآن موجودة بين الناحية النظرية وبين الناحية العملية في هذه الثقافة؛ أو بكلام آخر: بين ما يحمله الإنسان من أفكار ومعتقدات وبين ما يجد نفسه مضطراً إلى ممارسته من أعمال وعلاقات ونشاطات،** قد تصل **أحياناً إلى حد (التناقض مع تلك المعتقدات)**، سواء في الناحية الاقتصادية والمهنية (أي في التعامل المالي والوظيفي, وفي مصادر رزقه). أو في نطاق العلاقات الاجتماعية والإنسانية إجمالاً، ويمكن أن نسمي هذه المفارقة باسم **(عدم التوازن الداخلي)** بين ما هو نظري ثابت وما هو عمليّ متغير حسب الظروف العديدة المحيطة بالمجتمع، كما أسلفنا. ولنا على ذلك أمثلة نوردها في هذين المجالين، بشيء من التفصيل، ولا شك أن هناك مجالات أخرى يمكن أن نأتي بأمثلة عليها كالمجال السياسي والفكري وغيرها، لنرى كيف أن المفارقات هي التي تجعلنا نسميها ثقافة غير متوازنة أو عرجاء.

1 ـ في المجال الاقتصادي والمهني: تقف مسألة الربا وطرق التعامل الاقتصادي على رأس المسائل التي تلفت النظر في هذا المجال، ويختلف فهم الفقهاء للربا ما بين واحد يعتبر أنّ أيَّ زيادةٍ على رأس المال هي من الربا المحرم، وبين آخر يربط هذه الزيادة بظروف معينة يشترط وجودها حتى تكون من باب الربا، ويستند كل فريق إلى أدلة يعتبرها قاطعة الدلالة، وكذلك هناك فريق من الفقهاء شديدي الحذر يأخذون بما يسمونه (الاحتراز) من الوقوع في الخطإ (وهو الربا في هذا المقام)، ولذلك فهم يحرمون تحريماً مطلقاً أي تعامل فيه شبهة زيادة على رأس المال حتى لو كانت لها مبرراتها أو ظروفها المرجحة. ولذلك فمثل هذه المواقف لا تحل العقدة، بل هي تؤدي إلى انقسام أو تشتت من الناحية العملية مما يعيق عمليات التعاون الاقتصادي بين فئات المجتمع وأفراده، وقد جاء حلّ هذه المعضلة بإنشاء البنوك الإسلامية التي لجأ إليها كثيرون من الناس ليريحوا ضمائرهم وليتقوا الحرام الموجود في الربا أو شبهة الحرام في أي تعامل، ولكن عند التدقيق في عمليات هذه البنوك نجد أنها لم تحل المشكلة إلا على حساب المتعامل معها في عمليات استغلال

بشعة هدفها النهائي هو الكسب المادي لا أكثر. ويكفي أن نضرب مثالاً على (حيلهم الفقهية) والقانونية بعمليات الإقراض لشراء سيارة أو لبناء عقار، فإن أبسط العقول لا تنطلي عليها عمليات اللف والدوران والحيل الفقهية الشكلية التي يمارسونها لتفادي إعطاء (المحتاج إليهم) النقود السائلة مباشرة، بل يعمدون إلى شراء ما يريده، ثم يعطونه إياه على أن يسدّد لهم الثمن الذي دفعوه عنه مع المبلغ الذي يفرضونه عليه من فوائد أو عمولات يسمونها (مرابحة!)، **في سلعة ما كانوا يملكونها أصلاً، ولم يمتلكوها إلا لأن (المحتاج) طلب منهم نقوداً لكي يشتري تلك السلعة, فاشتروها على قدر حاجته وبناءً على طلبه (ويدّعون أنهم بذلك يتملكونها تملكاً صحيحاً) ثم يسلمونه إياها مباشرة مقابل زيادة 10ـ 15% من ثمنها الذي دفعوه، ويسمون هذا مرابحة!!**

ومن الواضح الجلي أنه في حقيقته عبارة عن فائدة على المبلغ الذي دفعوه أو عبارة عن عمولة نقدية يسعون إليها دون غيرها. ومن هنا نرى أن هناك مفارقة بين الواقع العملي وبين الأفكار والقيم والمعتقدات على المستوى النظري، وإذا عرفنا أن الفكر (أو النظر) يسبق العمل، وهو أساسه الذي ينطلق منه؛ فإننا نعرف مدى المفارقة التي يحس بها الإنسان في مجتمعنا ومدى القصور الذي يعيش فيه فقهاء المسلمين الذين يفسرون النصوص الدينية من ناحية لغوية مجردة أو يربطونها بالواقع التاريخي الذي كان موجوداً في زمن نزولها وكأنه واقع أبدي لا يتغير ولا يتبدل، ولا يربطونها بالواقع المعاصر وبتطوراته، سواء كان الواقع الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو غيره، لكي لا يكون هناك جمود أو انفصام أو مفارقة بين تلك النصوص وبين واقع الحياة ذي الصيرورة المتغيرة، ولكي تكون تفسيراتهم وأحكامهم مبنية على قاعدة صلبة مكونة ليس من النص النظري المجرد فقط؛ وإنما منه ومن تطبيقه العملي الصادق الذي يقبله المنطق السليم بدون حيل فقهية تحاول تسويغ ما لا يستساغ، فعلى سبيل المثال نراهم قالوا بأن (كلمة الربا مأخوذة من قولهم (ربا يربو: أي زاد يزيد) وكل زيادة في رأس المال دون مقابل (أي دون عمل)

فهي حرام على الإطلاق. ولم يربطوا الربا المحرم (بِعلّة تحريمه أو بسبب التحريم) وهي عمليات الاستغلال التي يقوم بها المرابون دائماً، حيث يقرضون أموالهم للآخرين لكي يستردوها منهم مضاعفة بعد زمن معلوم، أو ليستولوا على أملاك المدين (كالعقارات والأراضي) إذا عجز عن السداد في الزمن المحدد، وكل هذا يجري في عمليات استغلال بشعة للمحتاجين من الناس، إذ يجردهم المرابون من ممتلكاتهم وأموالهم ويتركونهم جائعين مع أسرهم، وهذه هي علة تحريم الربا التي لا يجادل أحد في سمو أهدافها وفي حمايتها لحقوق الفقراء.

أضف إلى ذلك أن هناك حيرة في أذهان كثيرين من الشباب حول التعامل مع البنوك ولو على مستوى شغل وظيفة في أي بنك؛ فإن مسألة الربا والخوف من التعامل به أو المساعدة على ذلك التعامل أو الوقوع فيه بأي شكل تؤدي بكثير من الشباب إلى تجنب العمل في البنوك العادية، لأن بعض الشيوخ يسمونها (البنوك الربوية)، لأنها تعطي فوائد على الودائع المالية، بينما البنوك الإسلامية تتبع طرقاً أخرى لها أسماء منتحلة للتغطية على المدارات والمسارات التي تسلكها الأموال السائلة فيها، ومن هذه الأسماء والمصطلحات مصطلح (المضاربة) وكذلك (المرابحة)..

2 ـ **أما في نطاق العلاقات الاجتماعية من ناحية عامة،** فتقف مسألة التعامل بين الجنسين على رأس المسائل التي تلفت الانتباه، كما نشاهد مسائل اجتماعية أخرى مثل مسألة حجاب المرأة، وعلاقة الرجال بالنساء القريبات غير المحرمات حرمة أبدية، ومثل هذه الأمور كثيرة ومتكررة ويختلف فيها الناس اختلافات كبيرة:

أ ـ **التعامل بين الجنسين:** لا نريد أن نفرد فقرة طويلة لكل نقطة من هذه النقاط وغيرها، وإنما هي نماذج للتناقض أو المفارقة الموجودة بين الناحية النظرية القيمية والناحية العملية الواقعية. ونحن نرى على الصعيد الاجتماعي أن المرأة تزاحم الرجل في كل مجالات العمل والوظائف العامة، ولكن تظل المرأة هي المرأة بما لها من خصوصية وبما تستوجبه من حذر شديد في التعامل معها في مجتمعنا، بسبب وجود استعداد فوري لتفسير أية كلمة أو حركة بأنها نوع من التحرش الجنسي بها،

ولسبب آخر لا يقل خطورة ـ إن لم يكن هو الأخطر ـ وهو وجود الاستعداد المطلق لتصديق ادعاء أيّ امرأة بأن رجلاً ما قد تحرش بها ولو كان نبياً أو كان ابن مئة عام، ولو كانت تلك المرأة كاذبة أو من أحط النساء في سلوكها العام. وهذا في حد ذاته يبين التناقض بين ما في النفوس والعقول من قيم وبين الواقع الذي أخذ يبتعد عن عالم تلك القيم تحت تأثير قيم ومفاهيم عملية جديدة هي التي أخرجت المرأة من وضعها السابق وتخصصها الفطري إلى وظائف أخرى طارئة تنافس بشراسة تلك الوظيفة الفطرية المقدسة في **الإنجاب وتربية الأولاد** بصفتهما عملين متكاملين كعمل واحد مقدس يتجسد في شخص (الطفل ـ الإنسان) ، إلى درجة أن كثيرات من النساء أصبحت تكتفي من معنى الأمومة ومشاعرها بأن تلد المولود وتتركه في دار الحضانة أو للخادمة لكي تقوم بدور الأم الحقيقية، لأن الأم هي التي تربي وليس التي تلد وتنسى مولودها في اليوم التالي. وهذه الممارسات هي الحقائق التي يتغافل عنها دعاة تحويل المرأة إلى (ذكر ممسوخ) فاقد لأنوثته الحقيقية الجميلة وغير قادر على بلوغ مرتبة الرجل أو الذكر الكامل، والأطفال هم الذين يدفعون الثمن، لأنه لن يستطيع أحد تعويض الدور العظيم الحميم للأم تجاه طفلها سواء دور الحضانة أو كل خادمات العالم. وتجاهل هذه الحقيقة هو الذي أدى وما زال يؤدي إلى تربية بائسة وغير صحية لا نفسياً ولا عقلياً ولا جسمانياً لأجيال المستقبل. وكل ذلك في سبيل أن يقولوا بتبجح أحمق: (إن مجتمعنا متقدم لأن النساء فيه عاملات وموظفات مثل الرجال!!). هذا مع العلم أن الرجال يظلون هم المسئولين عن تحمل أعباء الأسرة ومصاريفها، عدا عن دفع كل تكاليف الزواج من مهر ومسكن وأثاث وغير ذك. وهذه حقائق موجودة في المجتمع نورد وصفها فقط بكل موضوعية. كما أن من الموضوعية والمنطق أن نقول بأن كثيرات من النساء (سواء المتزوجات أو غير المتزوجات) يشغلن وظائف وأعمالاً، ومع هذا فهنَّ غير مسئولات عن تحمل أعباء أحد حتى أنفسهن، بينما هناك شباب عاطلون عن العمل وهم عاجزون عن الزواج أو حتى عن الحصول على مصاريفهم الشخصية العادية اليومية.

ب ـ أما مسألة حجاب المرأة وضرورته أو عدم ضرورته، فهو أمر مشهور أخذ من الاهتمام والجدل مساحة واسعة لا تدل إلا على شيء أساسي واحد هو مدى التناقض أو المفارقة بين طرفين متباعدين:

الأول: هو أصحاب النظرة الداعية إلى التحرر بصورة مطلقة من علمانيين وليبراليين وبعض اليساريين وغيرهم.

والطرف الثاني: يشمل أصحاب المبادئ والقيم والمثل الأخلاقية والدينية التي تدعو إلى ترك الحرية للمرأة العربية والمسلمة لكي تمارس حياتها في ظل معتقداتها دون ضغط أو إكراه. وإذا كان الحجاب تديناً فإنه أيضاً زي من حق أية امرأة أن تختاره، كما أنه عادة أو تقليد متبع. وكما يعتبر الغربيون أن كشف المرأة لرأسها أو لساقيها هي حرية شخصية، ومن حقها أن تمارس حريتها؛ فكذلك يجب عليهم احترام اختيار المرأة أن تغطي شعرها لأنه أيضاً من باب الحرية الشخصية، ولكن لا بد من الكيل بمكيالين عند هؤلاء الأفاقين. وهذا الجدل كله حول موضوع شخصي بسيط كهذا يدلنا على مدى التفاهة التي انحدرت إليها مجتمعات بأكملها مع نخبها الحاكمة عندما يجعلون من هذه المسألة الشخصية التافهة شغلهم الشاغل, وكل مدارها أن تغطي المرأة شعرها أو لا تغطي شعرها!!

ولا يكتفون بذلك بل يسنون التشريعات التي تمنعها من تغطيته أو لا تبيح لها ذلك، بل ربما يعاقبونها إن غطته، بينما هم يشجعون، بل يصفقون للمرأة التي تكون عارية أو شبه عارية، وأي سخافة وحمق وظلم أكبر من هذا؟! بل وأي تيه ثقافي وأخلاقي أوقح من هذا ؟.

وهناك مسألة أخرى تتصل بحجاب المرأة (الشامل) حسب ما نشاهد عند بعض النساء، حيث تغطي المرأة كل جسمها ولا يبدو منها شيء سوى عينيها وأحياناً تغطي وجهها كله بما فيه العينان، ويستندون في ذلك إلى نصوص دينية (معظمها أحاديث شريفة) يفسرونها تفسيرات خاصة تذهب إلى أقصى اليمين، في غلوّ وتزمت واضح.

والمهم في الأمر ليس فقط نوعية الحجاب وهل هو شامل للجسم كله أو جزئي يكشف الوجه والكفين؛ بل المهم أيضاً هو كيف تتعامل المحجبات حجاباً شاملاً مع

الناس في ظل هذه المفاهيم المتزمتة، **لأن الحجاب الشامل يعني العزلة في أمور كثيرة، مع الحذر والتشكك الزائد، وهذا من شأنه أن يقلل التواصل مع الآخرين أي أنه يقلل من العلاقات الاجتماعية القوية** بين الناس إلا في أقل القليل، كذلك يؤدي إلى العيش بطريقة معينة واتخاذ موقف له خصوصية معينة تجاه كل شيء موجود في المجتمع، وهي في الغالب مجموعة من المواقف السلبية أو الانعزالية وربما العدائية أحياناً؛ والمرأة المحجبة حجاباً شاملاً تكون في أغلب الأحيان زوجةً لرجل ذي لحية طويلة، هو الذي جعلها تتحجب، ولذلك فنظرته إلى الآخرين ممن ليس لهم لحىً مثله تتسم بالحذر في أحسن الاحتمالات وبالعداء في أحيان كثيرة، لأنه يعتبر من يحلق لحيته فاسقاً أو عاصياً، وكذلك زوجته تقف الموقف ذاته سواء من الرجال غير الملتحين أو من النساء غير المحجبات حجاباً كاملاً مثلها، وهذا ـ كما نرى ـ مفارقة أو تناقض بين أطراف في مجتمع واحد، أحدها حَرْفِيٌّ متشدد يُنْزِلُ السُّنةَ منزلة الفَرْض الذي لا خيار فيه، وهذا هو التزمت المقيت، بينما الطرف الآخر يميل إلى الاعتدال إذ يميز بين السنة الاختيارية وبين الفرض الذي ليس فيه مجال لأي خيار. هذا عدا عن وجود طرف ثالث يضم فئات أو شرائح اجتماعية خارج هذا النطاق كله، وهم الداعون إلى حرية المرأة على طريقة الغربيين في مسألة لباس المرأة وكشفه لأجزاء من جسمها.

ج ـ وهناك أخيراً مسألة التعامل مع النساء غير المحرّمات حرمة أبدية في الأسرة الواحدة (كزوجة الأخ مثلاً)، وكذلك مع بعض النساء الأخريات، سواء كن محرمات حرمة أبدية مثل زوجة الأب، أو بعض القريبات غير المحرمات كبنات العم والعمة والخال والخالة، ومع النساء الغريبات. وهذه كلها مسائل يتفاوت فيها تعامل الناس بين التشدد والابتعاد عن الحديث مع أيٍّ امرأة منهن، وبين التساهل في التعامل مع الجميع والمصافحة باليد. وكل هذه الأشياء وأمثالها مسائل خلافية تدل على المأزق الثقافي والحضاري الذي يعيشه المجتمع العربي بكامله: بين أقصى اليسار وأقصى اليمين، وبين التديّن المتطرف (أو المتزمت) والتنكر الكامل للدين،

وبين فهم حقيقي وموضوعي لمعنى العلاقات المختلفة (الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها) وفهم العلاقات ذاتها من زوايا ضيقة حزبية أو مذهبية أو طائفية أو عشائرية. وكل هذه الزوايا تكون في العادة ضيقة ومنحرفة عن الرؤية الموضوعية المباشرة والبعيدة عن الأهداف الجانبية التي تسبب التشتت الفكري والتفكك الاجتماعي وتكريس التخلف والانقسامات المدمرة.

ب ـ فقدان التوازن بين ثقافتنا وبين الواقع الثقافي العالمي (عدم التوازن مع الخارج):
نعيد إلى الذاكرة تعريفنا المختصر للثقافة بأنها أسلوب حياة قائم على أسس فكرية وقيمية شاملة. وهذا معناه أن الحياة الثقافية لأي مجتمع معاصر تقوم على أسس من العلوم والتكنولوجيا والآداب والفنون والفلسفة (بكل ما يتصل بها من مذاهب وأيديولوجيات وأحزاب)، هذا بالإضافة إلى تراثها الذي بنيت عليه من القيم والمعتقدات والتقاليد وغيرها كما أوضحنا في الفصل الثاني. ويتفاعل كل مجتمع مع هذه الأسس بطريقته الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى في العالم. ولا شك أنه لا مفر من تأثر كل مجتمع بما يجري حوله من تطورات عالمية في المجتمعات الأخرى، خصوصاً في عصرنا، عصر الاتصالات السريعة والمعلومات الهائلة الميسرة.

ومن الحقائق الصادقة أن ما نلاحظه في مجتمعنا العربي شيء يدعو إلى الأسف من كل النواحي، ويمكن تلخيصه في عبارة واحدة تعبر عن الحقيقة المرة التي لا مفر من الإقرار بها وهي **(التخلف الحضاري الشامل)** الذي جعلنا نسير في مؤخرة كل مجتمعات العالم ونجري خلفها باستمرار لكي نلتقط ما تتخلى عنه بعد أن يتجاوزه الزمن، في كل المجالات المذكورة:

1ـ ففي مجال العلوم والتكنولوجيا لا نرى أن عندنا علماء مبرزين في مجالات العلوم بصورة إجمالية كالرياضيات والفيزياء والكيمياء والطب والهندسة وعلوم الحياة وغيرها، وإذا كان بعضهم موجوداً فهم قلة قليلة ونسبتهم ضئيلة جداً بالقياس إلى عدد سكان الوطن العربي، وبالتالي فلسنا من المساهمين في بناء الحضارة

المعاصرة لا نظرياً ولا تطبيقياً، وإنما نحن مجتمعات استهلاكية ساكنة، أو ربما يصح أن نقول (متجمدة) أو (سلبية) من ناحية القدرة على الإسهام في البناء الحضاري القائم على العلم وتطبيقاته التكنولوجية التي تسهم في رفاهية الإنسان وفي تعزيز قدرته على أن يجعل بيئته صديقة له لا تعترضه فيها العقبات التي تعيق تقدمه المستمر، بالإضافة إلى ذلك فإن عدم إسهام هذه المجتمعات في البناء الحضاري وعدم قدرتها على التطور والاستفادة من العلم وتطبيقاته التكنولوجية قد جعلها مجرد شعوبٍ (مستهلكة) لكل شيء من منتجات المجتمعات الأخرى، سواء من الأشياء المصنوعة في كل المجالات، أو مما تحتاج إليه من غذاء كافٍ لأبنائها. وهذه حقيقة واضحة إذ لا نكاد نجد دولة عربية واحدة تكفي نفسها من مادة (القمح) مثلاً، مع أن هناك مساحات شاسعة في كل الوطن العربي تصلح للزراعة وإنتاج عشرات الملايين من أطنان القمح، ولكن كيف؟ وأين هو الذي سيقوم بالعمل والإنتاج؟. كما أن المشكلة ذاتها قائمة من الناحية العسكرية، حيث نجد أن هناك تخلفاً في إنتاج ما تحتاجه الجيوش العربية من الأسلحة والمعدات بكل أنواعها، وتعتمد اعتماداً كاملاً على ما تستغني عنه الدول الاستعمارية الكبرى، إذ تبيعه للدول العربية بمليارات عديدة بدلاً من أن تتلفه عندما تنتج معدات جديدة أكثر تطوراً لتحل محل الموجودة. وهذا باب لاستنزاف، بل لابتلاع الأموال والمدّخرات الموجودة عند العرب بشكل دوري مستمر، هذا بالإضافة إلى حقيقة أهم من ذلك، وهي أن تبقى الجيوش العربية (وبالتالي الدول العربية) تحت سيطرة الأجانب من المستعمرين المتحكمين في نوعية المعدات والأسلحة التي تحت تصرف تلك الدول وجيوشها.

وربما قال قائل: أنت تبالغ في تهميش دور العرب في الحضارة المعاصرة، لأنه ظهر منهم عقول مفكرة أسهمت ولا تزال تسهم في العلوم والتكنولوجيا في الدول الغربية خصوصاً في أمريكا. وهذا القول لا يلغي ما قلناه عن السلبية والجمود وعدم الإسهام، وإن كان صحيحاً أن هناك علماء من العرب لهم نشاط حضاري وفكري بارز، ولكن ما يلفت النظر أن **هؤلاء العلماء نشأوا في مجتمعات أخرى غير**

المجتمع العربي، وهناك وجدوا فرصتهم فأبدعوا. **والنقطة الثانية المهمة هنا أننا نتكلم عن مجتمعات بكاملها وليس عن علماء أفراد محدودي العدد**، فوجودهم بصفتهم أفراداً، وبصفتهم خارج مجتمعهم العربي لا يناقض القول بأن مجتمعنا سلبي كما أوضحنا، **بل إن وجودهم في مجتمعات أخرى دليل قاطع على أن مجتمعنا العربي ليس فقط ذا ثقافة سلبية؛ بل هو أدهى من ذلك لأنه ذو ثقافة طاردة للعقول المفكرة ولأصحاب النبوغ من أبنائه، وإلا فلماذا هاجر هؤلاء من مجتمعهم العربي ولم يبرز فيه نبوغهم؟**

وكثيراً ما توصف العلوم الطبيعية والمادية بأنها عالمية ولا جنسية لها أو مذهب، بل هي موضوعية ومجردة ومحايدة قيمياً، وهي ملك لمن يتقنها، وهذه حقيقة لا شك فيها. ولكن يجب أن ننتبه إلى أن [**منتجات**] تلك العلوم من معدات وغيرها لا ينطبق عليها هذا الوصف (أي هي ليست مجردة ومحايدة قيمياً، بل **تحمل كل منها قيمة ثقافية معينة** من المجتمع الذي أنتجها) لأنه **إذا كان العلم شجرة مثمرة فإن ثمرة تلك الشجرة تختلف عن الشجرة ذاتها في أنها قد تكون حلوة المذاق أو مُرّة**. ولهذا فإن الذي يزيد الوضع خطورة وتعقيداً أن المعدات التكنولوجية التي تستوردها الدول العربية تحمل قيماً فكرية واجتماعية وربما مذهبية أو دينية تكون مرتبطة بها (بصفتها ناتجة عن تلك الأفكار أو بصفتها حاملة وناقلة لها)، سواء في الحياة المدنية أو العسكرية. ولهذا يقال دائماً بأن نقل ما ينتجه العلم من أدوات متطورة (أو نقل التكنولوجيا) من مجتمع إلى آخر يصاحبه بالضرورة نقل أفكار وقيم جديدة؛ فعلى سبيل المثال: هناك فرق كبير بين أن يركب الإنسان جملاً أو حصاناً وبين أن يركب سيارة فخمة، وبالموازاة مع ذلك فإن هناك فرقاً واسعاً بين الأفكار والقيم المصاحبة لركوب الجمل، وبين الأفكار المصاحبة لركوب السيارة، سواء استخدمنا تلك السيارة في الحياة المدنية أو في الأغراض العسكرية.

وهذا أيضاً باب من الأبواب التي تنفتح أمام الإنسان ليفكر في قيمه وعاداته وتقاليده ومعتقداته، ويقارن بينها وبين الآخرين القادرين على الإنتاج العلمي

والتكنولوجي المتنوع، وفي الابتكار والإبداع بشكل عام. وهـو أمـر لـيس مـن السـهل تجـاوزه نفسياً، ولهذا يؤدي إلى الحيرة وربما إلى التيه الثقافي أو إلى الاغتراب.

2 ـ أما في مجـالات الآداب والفنـون والفلسـفات: فـإن أحوالهـا لا تختلـف في شيء عـن أحوال العلوم والتكنولوجيا. ولا نريد أن نفصّل كثيراً في المقارنة بين ما يعيشه المجتمع العـربي في هذه المجالات وبين الواقـع العـالمي، ولكـن كـل إنسـان يعـرف كيـف أن الأدب العـربي في مجالاته كلها يلهـث خلـف نظريـات ومفـاهيم النقـد والأدب التـي تتعامـل بهـا المجتمعـات الأخرى مع آدابها، خصوصاً عند الأمريكيين والأوروبيين لأنهم هم الغـالبون ونحـن المغلوبـون الذين نقتدي بهم في كل شيء. والمؤسف أن عمليات التقليد الأعمى هي السائدة، وهو تقليد أعمى غير رشيد ولا عقلاني. وكذلك فإن ما يتجاوزه الغربيون من نظريات في هذا المجـال هـو الذي يبحث عنه مثقفونا ويتجادلون بشأنه دون الوصول إلى نتيجـة حاسـمة في أي موضـوع، ثم يتركونه ليلتقطوا غيره مما يرميه الأجانب، ويعيدوا الجدال من جديـد، وهكـذا باسـتمرار. وهذا هو الواقع الذي جرى وما زال يجري حول الإبداع بين الأصالة والتجديد، وبـين الحداثـة وما قبل الحداثة وما بعد الحداثة، وحـول نظريـات أدبيـة وفلسـفية ونقديـة متعلقـة بـذلك كالشكلانية والأسلوبية والبنيوية والتفكيك...إلخ. ونظريات ما بعد الحداثة المتوالية يوماً بعـد يوم وغيرها من كل ما هب ودب. والغريب أن مثقفينـا يتجـادلون باسـتمرار ـ كـما أسـلفنا ـ حول هذه النظريات بعد أن يتجاوزها الزمن عند أصحابها بسنوات طويلة قد تزيد على ربـع قرن. وكل هذا يدل على عدم التوازن في ثقافتنا وفي مفرداتها الفكريـة والسـلوكية، لأن هنـاك تفاوتاً ومفارقات أو تناقضات بين الأطراف المتجادلة، سواء في المذاهب الأدبية أو الفنيـة أو في الفلسفة أو في الأيديولوجيا والمذاهب المختلفة. وكل هذا ينعكس بصورة سلبية على السـلوك الفردي والجمعي، كما ينعكس على المستوى الفكري والإبداعي بصورة عامـة، فأصـبحنا نـرى مخرجـات إبداعيـة لا قيمـة لهـا، بـل هـي التفاهـة بعينهـا. كـما نـرى أن عـالم الأدب أصـبح مشاعاً وبابـه مفتـوح أمـام أدعيـاء ومتطفلـين لا حصر لهـم ولا علاقـة لهـم بـأدب ولا بلغـة.

والأخطر من ذلك أن الحدود بين الأجناس الأدبية تقلصت أو انهارت بشكل يكاد يكون تاماً في بعض الأحيان، خصوصاً بين الشعر الهجين أو الدعيّ وبين القصة القصيرة والمقالة والخاطرة والأقوال الحكيمة والتوقيعات، بل حتى أحياناً تصل فوضى الخلط إلى القصة والرواية. وكل هذه الفوضى والعمى الفكري نتجت بعد الخروج على القواعد والقوانين والمواصفات التي تخص كل جنس منها وتعطيه شخصيته المستقلة الواضحة والمحددة.

وليست الفنون بأسعد حالاً من الأدب من حيث تفاهة المضامين وتكنيك الأداء، فمن الأغاني الهابطة في كلماتها والمستعيرة لموسيقى لا علاقة لها بثقافتنا ولا بالكلمات التي ترافقها، إلى أشكال من النساء العاريات يعرضن مفاتنهن المكشوفة لتغنّي هي بدلاً من أصواتهن ومن الموسيقى، فتجذب عين المشاهد وتصرف انتباهه عما يقال في الأغنية من كلام ساقط أو ما يصاحبها من موسيقى طبل وزمر مزعجة!!

وأما الفلسفة وملحقاتها من مذاهب وأيديولوجيا، فإن الضحالة والتشرذم هو السائد، فأصبحنا نرى بعض الناس يتمسكون بأنهم يساريون وثوريون، وبعضهم الآخر ليبرالي أو علماني أو مسلم متشدد، وإذا ناقشت أيّاً من هؤلاء وجدته لا يكاد يفقه شيئاً مما جعله شعاراً له من فلسفة أو فكر استهواه أن يقتدي فيه بأحد الناس من أصدقائه أو أقاربه!!.

وكل هذا يحتاج إلى تفصيل وتحليلات طويلة ليس هذا هو المكان المناسب لها، ولكن نكتفي بالإشارة إليها بصفتها حقيقة موضوعية موجودة، وأن نشير إلى ما تدل عليه من تشرذم وتمزق فكري يؤدي إلى عنف وصراع فردي واجتماعي نرى آثاره على أرض الواقع. وبمعنى آخر؛ فإن ما نلاحظه من تشتت فكري يدل على أن هذا هو عينه التيه الثقافي الذي يعني الانحراف عن الثقافة الأصيلة للمجتمع والدخول في متاهات لا نهاية لها.

خامساً: تدل ملامح الثقافة المعاصرة على الانفصام والصراع، لأنها تفتقر إلى المثل الأعلى الواضح، أو (القدوة) الحديثة في كل مجالاتها، وهذا له دوره في تكريس ظاهرة التشظي الفكري وتشتت أبناء المجتمع الواحد بين متاهات كثيرة، وكل منهم يبحث عن مثله الأعلى أو قدوته التي يسترشد بها؛ فمنهم من يراه في القديم ومنهم من يراه في الحديث، ومنهم من يراه في الأصيل ومنهم من ينشده في الدخيل أو الواغل، سواء كان متفقاً مع ثقافتنا وقيمنا، أو منافياً لها. ومثل هذا التشتت يجعل عمليات الاختيار الواعي في حاجة ماسة إلى الرمز الثقافي أو القدوة أو المثل الأعلى الحديث الذي يمكن أن يشكل مَعْلماً هادياً، خصوصاً لأجيال الشباب، رغم أنه ضروري لكل الناس على اختلاف أعمارهم. ولكن غياب ذلك يجعلنا نقول بأن الثقافة المعاصرة فيها انفصام يصل إلى حد الصراع بين طرفين كل منهما له تأثيره، **فالأول حاضر بينما الثاني متوارٍ** عن الساحة ولكن له تأثيره وحضوره، وهذان الطرفان هما **(أنا وهو).** ولمعرفة ما نعنيه بذلك لا بد أن نتذكر بأن هناك عدم توازن في هذه الثقافة ـ كما أسلفنا في الفقرة السابقة (الرابعة). ومعنى عدم التوازن هنا أن أهل هذه الثقافة ـ المعاصرة ـ لا يلتزمون العمل بالقيم والمفاهيم التي نشأوا عليها في ظل الأسرة، والتي يحفظونها نظرياً، فهم لا يعملون حسب ما تتطلبه منهم لكي يتحقق لهم التوازن النفسي الناتج عن وضوح المنهج وتطبيقاته دون ريب أو مخالفة لما فيه من الإرشادات والتعليمات التي حفظوها في طفولتهم.

والاختلاف بين المنهج النظري وبين التطبيق العملي اليومي لهذا المنهج معناه أن هناك مفارقة أو ثغرة منها يدخل الصراع بين الجانبين ـ النظري والعملي ـ وهو في الحقيقة صراع **ميدانه داخل (وجدان وتفكير) الإنسان** الذي يمارس عملية التطبيق المذكورة، ويتحول هذا الصراع (الوجداني ـ الفكري) إلى صراع نفسي يدفع بصاحبه إلى الحيرة وإلى محاولة مراجعة منهجه النظري كله بما فيه من القيم والمفاهيم وغيرها، ويدفعه أيضاً إلى إعادة النظر في تطبيقه العملي لهذا المنهج، محاولاً أن يستقر على رأي واحد أو الاختيار بين عدة بدائل.

ومن هذا العرض نستطيع القول أن الصراع يحدث في ضميرالإنسان **بين (الأنا)** أي بين الذي يقوم بالعمل والتطبيق الآن، من جهة، **وبين (هو) أي ذلك (الإنسان ـ الطفل)، أو (الأنا) الأخرى المستترة** التي تحفظ تلك القيم والمفاهيم نظرياً، وتريد أن يتحقق تطبيقها كما كان من قبل، ولكن تحولت هذه (الأنا) إلى (هو)، لأن الطفل كبر وصارت له **(أنا) جديدة** حلت محل الأنا الأولى، وهي الفاعلة التي تقوم الآن بعملية **التطبيق الجديد** المختلف.

ونقول بكلام آخر: إن الثقافة المعاصرة فيها انفصام بين جانبين؛ الأول هو الجانب الموروث، والجانب الثاني هو الحديث الذي ولّدته الظروف الحضارية والحياتية في العصر الحديث، وفيه كثير من المفاهيم والممارسات التي لا تتفق مع المفاهيم والقيم الموروثة، وهذا هو الانفصام أو المفارقة بين الطرفين، وهو السبب في الصراع النفسي عند الفرد إذا أراد القيام بأي ممارسة، لأن الحاضر من المفاهيم يتجسد في (الأنا) الحاضرة التي تحاول فرض نفسها على الساحة العملية، ولكن المفاهيم التراثية التي استقرت في وجدان الفرد تستيقظ، وليس من السهل إلغاؤها أو تجاهلها أو تجاوزها، لأنها منغرسة فيه منذ الطفولة المبكرة، فيدور الصراع بين هذه (الأنا) الحاضرة الفاعلة وبين (هو) أي الذي استيقظ محتجاً، وهذا في الحقيقة يتحول إلى صراع نفسي سببه هذه المفارقة بين القديم والحديث.

خلاصة القول أن الصراع يدور داخل شخصية واحدة انقسمت إلى قسمين أو إلى تفكيرين وضميرين يصاحبانهما؛ فالشخصية الأولى (الأنا الفاعلة) تحاول القيام بتطبيق المنهج الثقافي على أرض الواقع بطريقة حديثة (حسب ما يمليه عليها تفكيرها الحديث، مع غياب القدوة العملية أو المثل الأعلى الحديث)، ولكن الشخصية الثانية تفكر بطريقة أخرى فتحتج على هذا التطبيق المخالف لما كان معروفاً من قبل، ويصرخ ضميرها محتجاً بقلق على ذلك، ومن هنا ينشأ الصراع بين (الأنا) الحالية الفاعلة وبين هذا الضمير (أو الوجدان) (وهو) الغائب أو المهمل الذي استيقظ محاولاً الحضور والبروز، وأن يكون هو القدوة أو الأنا الفاعلة من جديد.

ويمكننا أن نلاحظ الموازاة بين **الصراع النفسي الذاتي** (أي الذي يكون بين الإنسان ونفسه فقط) وبين الصراع (**الفردي ـ الفردي**)، أي عندما تحصل المفارقة والصراع بين اثنين (فردين فقط)، وكذلك الصراع (**الجماعي ـ الجماعي**)، أي أن تكون هناك مفارقة وصراع بين جماعة وجماعة أخرى، في نطاق المجتمع الواحد، كما يحدث بين الأحزاب ذات الأيديولوجيات المختلفة.

ولا نريد الاستطراد والإكثار من الأمثلة، ولكن نشير إلى بعضها؛ مثل الصراع بين من يؤيد سماع الأغاني وبين من يعتبر ذلك حراماً. وسواء كان هذا الصراع بين شخص يؤيد وبين آخر يعارض، أو كان صراعاً نفسياً عند شخص واحد يحتار بين التحليل والتحريم، فالموقف لا يختلف من حيث جوهره. وإنما المشكلة الحقيقية تتضح عندما نرى شخصاً يحرّم سماع الأغاني أمام الناس ثم إذا كان منفرداً أو بعيداً عنهم أباح لنفسه كل أنواع الأغاني... ومن الأمثلة أيضاً أن يكون هناك صراع حول مسألة حجاب المرأة وحدوده وحول حلق اللحية للرجال وحول مصافحة النساء وحول مسألة الاختلاط بين الرجال والنساء وحدوده، وحول مسألة اللباس الشرعي للمرأة والرجل على حد سواء...إلخ. كما أن هناك أنواعاً أخرى من الصراع في نطاق المعاملات المالية وغيرها، كمسألة الربا والفوائد البنكية، ومسألة البنوك الإسلامية ومدى مصداقيتها ـ كما أسلفنا ـ وحول موقف الموظف المحتاج الذي يكون في صراع بين قبوله لرشوة مغرية أو رفضه لها عندما يستيقظ ضميره ويستمع إليه (وهو) يأمره بالرفض، وهنا **تبدو المفارقة والانفصام بصورة حادة واضحة بين (الأنا) الفاعلة وبين (هو) المستيقظ الذي كان نائماً في أعماقه.** ونستطيع أن نقيس على ذلك مواقف كثيرة في الحياة، وهي مواقف عملية متجددة بطرق مختلفة حسب الظروف، وتؤسس عند الناس مفاهيم جديدة تخالف ما ألفوه نظرياً وعملياً في طفولتهم، وهذه هي الخطورة التي تبين لنا أهمية التربية السليمة للأطفال، وأهمية وجود القدوة العملية الصالحة والمثل الأعلى، لأن ذلك يغرس فيهم المبادئ الأخلاقية والقيم الإيجابية السامية كالصدق والأمانة والتفاني في العمل واحترام الآخرين وغيرها.

سادساً: وأخيراً وليس آخراً؛ فإن من ملامح ثقافتنا المعاصرة أنها ثقافة فقر ممجدة للدكتاتورية وطاردة للعقول:

ذكرنا من قبل أن من صفات ثقافتنا العربية إجمالاً أنها ثقافة فقر طبيعية أو بالفطرة، بسبب الظروف الإيكولوجية المناخية والطبيعية الشديدة في الوطن العربي، ولكنها في العصر الحديث اكتسبت ـ بالإضافة إلى ذلك ـ صفة جديدة مزدوجة تتمثل في كونها ممجدة للدكتاتورية وطاردة للعقول في آن واحد، والصفة الجديدة تأتي منطقية ومنسجمة مع صفة الفقر الأساسية في هذه الثقافة, وليس سراً أن الدكتاتورية والعقول الواعية أو المفكرة عدوّان لدودان لا يمكن أن يتعايشا، ولذلك فلا بد أن تتخلص الدكتاتورية من عدوها بأي شكل، فتبادر بالعمل لأنها هي الأقوى.

ومن استقرائنا لحياة كل الأمم وتاريخها نخرج بهذه الملاحظات العامة:

1 ـ لا بد أن يظهر في كل أمة زعماء أو نُخَبٌ (Elite) يقودون شعوبهم إلى الحرية والتقدم، على مدى التاريخ وفي كل زمن. وهناك من الزعماء من تجاوزت شهرتهم حدود بلادهم ومجتمعاتهم بسبب ما أبدوه من بسالة وما تحملوا من تضحيات؛ فمن هو الذي لا يعرف الزعيم الهندي الماهاتما غاندي، أو الزعيم الإفريقي نلسون مانديلا. كما يظهر في الأمم المختلفة أعلام أو نُخَبٌ في كل المجالات العلمية والأدبية والفنية وغيرها؛ ومن الذي لا يعرف المتنبي وشكسبير وابن سينا وديكارت وغيرهم وغيرهم...

2 ـ كل شعب في الدنيا يحب وطنه ويحرص على حمايته والدفاع عنه بكل ما يستطيع، لأنه بذلك يدافع عن نفسه وحياته. ولا فرق في ذلك بين أهل الشرق والغرب، كما لا يمكن أن نتخيل إنساناً سوياً لا يحب وطنه الذي يؤويه ويجد فيه كل ما يحتاجه ليستمر في الحياة.

3 ـ لكل أمة طريقة خاصة بها في ممارسة حياتها، وبذلك تكون لديها ثقافتها الخاصة. ولكل أمة حاكم بغض النظر عن اللقب الذي يطلقونه عليه إن كان الملك أو الرئيس أو الزعيم أو السلطان أو الأمير أو الشيخ أو أي لقب آخر، كما تتنوع طرق الحكم ما بين حكم فردي مستبد أوعادل، أو حكم جماعي بطريقة الديموقراطية أو الشورى أو مجلس للعشائر...إلخ.

نذكر هذه النقاط الثلاث بصفتها ثلاث حقائق في حياة المجتمعات على هذه الأرض، ونعيد صياغتها بالشكل التالي:

1 ـ **لكل أمة رموز وطنية أو قومية تشكل مُثُلاً عليا** مشتركة وعامة في كل المجالات السياسية والعسكرية والعلمية والأدبية والفنية أو أي مجال آخر تشعر الأمة بأنه يرفع رأسها عالياً.

2 ـ **محبة الأوطان والدفاع عنها دون تردد أو تقصير ودون مباهاة جوفاء**، صفة موجودة في كل شعوب العالم.

3 ـ **لا بد من مرور الأمة بظروف تاريخية متقلبة وتطورات متلاحقة** ما بين الاستقرار والقلق، وألوان من الحكم الرشيد العادل أو المستبد الظالم.

هذه حقائق تساعدنا على فهم التطورات الثقافية، أو ما يمكن أن يستجد على الثقافة العامة العملية في المجتمع تحت تأثير هذه التقلبات، علماً بأن الأسس الأولى تبقى كما هي، ولكنها تكون في بعض الظروف مدفونة تحت ركام الأحداث الجديدة التي لا تتفق مع تلك الأسس. ومثال ذلك ما ذكرناه عن اتصاف الثقافة المعاصرة بالصفة الجديدة المزدوجة وهي أنها ثقافة (موجَّهةٌ سياسياً) لأنها ممجدة للدكتاتورية وطاردة للعقول. فهي ممجدة للدكتاتوريات المتحللة من القيم ومن الانتماء التاريخي (سواء الديني أو القومي)، ولذلك فإن المثقفين المنتمين يشعرون أنه لا (مرجعية) لهم في هذه الثقافة (المُسَيَّسة) المنحرفة، أو في هذا المجتمع الذي يسيطر عليه حكم دكتاتوري ويوجهه في الوجهة التي يريدها طبقاً لأهوائه، وذلك لأن الدكتاتور يحرص أن يكون الإنتاج الفكري والمعرفي من الثقافة مصبوغاً بلون سياسي مسخّر لتمجيده ولخدمته وخدمة أعوانه وأسرته...إلخ، مع أنه ليس لأحد منهم أي فضل أو عمل يُحمَد به. وإزاء هذا الوضع المتخلف حضارياً والساقط أخلاقياً يتولد الاشمئزاز لدى أصحاب العقول المبدعة، ويشعر الواحد منهم بأنه (مغترب)[1] عن هذا المجتمع، فكأنه مطرود منه، وذلك لأنه يقع بين نارين؛ فهو إما أن يخون رسالته الثقافية

---

(1) لتعريف الاغتراب راجع: حسن عبدالرازق منصور ـ الانتماء والاغتراب ـ دراسة تحليلية، ط2 دار أمواج للنشر والتوزيع 2013م (ص 19 ـ20)

والقيمية والفكرية الحرة، ويمارس النفاق خضوعاً للاستبداد، أو أن يتحمل عبء الاضطهاد بألوانه المتعددة.

وفي حقيقة الأمر فإن أهل الفكر والإبداع (الذين يسمونهم المثقفين) ينقسمون إلى الأقسام التالية:

1 ـ قسم مهاجر أو مطرود داخلياً، أي هو منعزل عن الناس (أو مغترب)، رغم وجوده في البلاد، ولكن في ظل الدكتاتورية فعليه أن يختار بين أن يغرد خارج السرب (كما يقولون) وعندئذٍ فلا بد من السجن أو القتل؛ أو أن يسكت ويعتزل ويتوب عن الكتابة والكلام.

2 ـ قسم آخر مطرود خارج البلاد، إما بسبب ملاحقته فهو يفرّ حتى لا يُقبَضَ عليه، أو ربما يكون قد اختار العيش في المنفى، حيث يستطيع ممارسة حريته (خصوصاً حرية الرأي) في مكان خارج سلطة الدكتاتور.

3 ـ قسم ثالث تمَّ التخلص منهم، إما بالسجن الطويل أو باغتيالهم بطرق سرية أو غير سرية بتهم تتعلق بأمن الدولة أو بشخص الحاكم أو بأي اتهام أو تدبير مبيت.

4 ـ أما القسم الرابع فهم الذين استطاعت الدكتاتورية استقطابهم بوسائلها التي تتراوح بين استخدام الإغراءات المتنوعة من مال ومنصب وجنس وغيرها... وبين التهديد بالموت في حال الرفض.

ويبرز هنا سؤال لا بد منه، وهو: إن هذه هي الممارسات المعروفة للحكم الدكتاتوري، فما علاقة الثقافة بها حتى نصفها بأنها ثقافة فقر طاردة ؟

وجواباً على ذلك نقول: إن الفقر هو السمة الأكثر بروزاً في المجتمع العربي، ولذلك فإن نظام الحكم الدكتاتوري يستغل عادة هذه الحقيقة بصورة لا مزيد عليها في الابتزاز، حيث يوظف أمواله في سبيل ترويج الدعاية لشخصه ولما يريد من الأفكار والممارسات، ويستقطب بطانة من الأعوان المنتفعين الذين ينشرون بين الناس كل ما يريده، كما يستطيع أن يقدم المال للفقراء الذين يكونون على استعداد لتلبية أية مطالب يريدها، وهذا هو السبب الرئيسي في انتشار **(ثقافة النفاق والمداهنة)** للدكتاتورية، والسبب الآخر الذي لا يقل أهمية هو استخدامه للتهديد والتنكيل بالجماعات والأفراد

مما يضطرهم إلى إعلان ولائهم ومحبتهم لحاكمهم الظالم، مع أنهم يتمنون زواله وينتظرون ذلك بفارغ الصبر، وتسمعهم يرددون أن هذا الوضع لا يتفق مع العقل ولا مع الشرع ولا يرضى به الله، ولكن ماذا نفعل؟ لا قدرة لنا على فعل أي شيء، نحن فقراء وأحوالنا صعبة وهذا الحاكم في يديه المال والسلاح ومعه الجيش والشرطة والمخابرات وغيرها، وكيف سنقدر على كل هؤلاء؟ ولذلك تراهم يهتفون للحاكم أمامه وأمام أعوانه، ولكنهم في قلوبهم وفي مجالسهم المأمونة يمقتونه ويتمنون الخلاص منه في أسرع وقت. ومن هنا نبتت (ثقافة النفاق) التي تعني أن يتصرف الإنسان بوجهين وبأسلوبين مختلفين؛ فهم يظهرون الرضى والسرور ويخفون في نفوسهم السخط والألم، كما يظهرون المحبة ويخفون الكراهية والمقت. وهذا شبيه بما يمارسه الشيعة في حياتهم ويسمونه (التقية)، وهي بدون شك أقبح أنواع النفاق، ولا تؤدي إلا إلى نشوء جيل من الجبناء المراوغين لأن كل واحد منهم له وجهان كل منهما أقبح من الآخر. ولو سألت أحد الناس عن سبب ذلك فإنه يعطيك الجواب في فلسفة شعبية يلخصها قولهم المشهور: (اليد اللي ما بتقدر تعضها بوسها وادعي عليها بالقطع) أي (اليد التي لا تقدر أن تعضها قبّلها وادعُ عليها بالقطع).

وأين هذه الثقافة المعاصرة من الثقافة التي عرفنا أنها قامت على أسس تدعو إلى احترام إنسانية الإنسان ومراعاة حقوقه وكرامته؟ وهل يحظى أي مواطن بشيء من الكرامة أو الحقوق عند الدكتاتوريات ؟

من ذلك نرى أن خلاصة المشهد الثقافي كله كما يلي:

1 ـ على المستوى الشعبي العام: نلاحظ بروز صفات وعادات صارت شائعة في المجتمع تتعلق بالحياة العامة بألوانها المختلفة: السياسية والاقتصادية المعاشية والاجتماعية، ومجموع هذه الصفات والعادات والممارسات تشكل ألوان الطيف الثقافي العام في المجتمع العربي المعاصر كله، وهو طيف يبدو مختلفاً اختلافاً كبيراً عن الأسس والصفات الأصيلة التي كونت صلب الثقافة العربية وبنت كيانها الحقيقي التاريخي.

وأبرز ما في هذه الصفات أو الملامح أنها ملامح (الفقر والقهر السياسي والحقوقي) على يد دكتاتوريات متحكمة. وفي ظل هذه الظروف **أتيح للطرفين (الفقر والقهر) أن يتزاوجا بملامحهما القبيحة فنتج عن هذا التزاوج مولود له ملامح أشد قبحاً وتنفيراً، وهذا المولود هو (ثقافة النفاق)**، أو الثقافة ذات الشخصية المزدوجة، فهي تبدو بملامح وجه يدل على الرضى والسعادة ولكنها في الحقيقة ذات وجه كئيب تخفيه حتى لا تعاقبها الدكتاتورية الظالمة عليه.

2 ـ **أما على مستوى الشريحة الاجتماعية المثقفة،** فقد أسلفنا ما يتعرض له المنتمون إليها من ضغوط ومن ممارسات أدت إلى انقسامهم إلى أربع فئات، أوضحناها في الصفحات القليلة المتقدمة.



الفصل السادس

الازدواجية والصراع في تحديد الهوية الثقافية

تمهيد

أولاً: إشكالية العلاقة بين الثقافة والحضارة:

أ ـ علاقة الحضارة بالثقافة

ب ـ العلاقة الخاصة بين الثقافة الإسلامية والحضارة العربية الإسلامية

ثانياً: تحديد الهوية الثقافية:

1 ـ بين الاتجاه العروبي والاتجاه الإسلامي:

أ ـ الاتجاه العروبي: (ثقافتنا عربية)

ب ـ الاتجاه الإسلامي (ثقافتنا إسلامية)

2ـ بين الاتجاه القومي والاتجاه الوطني أو الإقليمي

أ ـ الاتجاه القومي: (ثقافتنا عربية قومية)

ب ـ الاتجاه الوطني أو الإقليمي: (ثقافتنا خاصة بجنسية دولتنا وحدودها السياسية). تأصيل ثقافي جديد في ثلاثة اتجاهات: 1ـ الاتجاه الواقعي (الآني الحاضر)، 2ـ الاتجاه المستقبلي 3ـ الاتجاه الارتجاعي.

3 ـ الهوية الثقافية بين (العربية الإسلامية) وثقافة (العولمة)

أ ـ الاتجاه العربي الإسلامي: (ثقافتنا عربية إسلامية)

ب ـ ثقافة العولمة: (ثقافتنا يحب أن تكون جزءاً من الثقافة العالمية السائدة)

الخلاصة.

الفصل السادس

الازدواجية والصراع في تحديد الهوية الثقافية

تمهيد: بعد هذه الجولة الطويلة مع الثقافة وأسسها وروافدها ومواصفات الثقافة العربية المعاصرة نرى أنفسنا أمام (حقيقة واقعية) لا مفر من مواجهتها والبحث فيها وتحليل مضامينها التي نراها أمام أعيننا مستندة إلى واقع تاريخي نعيشه الآن، وهو واقع بائس صنعه أعداء الأمة الذين تحكموا فيها وصنعوا هذا التاريخ الذي كانت هي الأَوْلى بصناعته بطريقة أخرى.

إن من ينظر إلى العرب بصفتهم يشكلون مجموعة بشرية وثقافية واحدة يجد نفسه أمام حالة فريدة من نوعها بين كل الأمم والمجتمعات، وهنا تكمن المشكلة؛ فالعرب أمة لها لغة واحدة ولديهم منظومة فكرية وقيمية وثقافية عامة فيها قدر كبير من التجانس لا يتوفر عند غيرهم من الأمم، ومع هذا نجد لهم عدة توجهات عندما يقف الواحد منهم ليعرّف الناس بنفسه، فمنهم من يقول: أنا عربي وهويتي قوميتي العربية، والآخر يقول: أنا مسلم، وكفى بالإسلام هوية، وهو يحارب القومية لأنها دعوة عنصرية، وثالث ينتسب إلى الدولة التي ينتمي إليها أو ربما إلى المكان الذي يعيش فيه، ويكتفي بذلك. وهكذا نرى أن أكثر هؤلاء لا يعرّف نفسه بقوله: (أنا عربي)، وهو الاسم الجامع لكل هذه الهويات (القومية والدينية والوطنية والإقليمية أو السياسية)، بينما لو سافر أي إنسان عربي (بغض النظر عن اسم الدولة التي ينتسب إليها) إلى أوروبا مثلاً فإنهم لا يعرفونه إلا بصفة واحدة هي أنه (عربي) أولاً. وبهذا فنحن بصفتنا عرباً نشكل وحدة واحدة في نظر الأجانب، فهويتنا وجنسيتنا واحدة هي كلمة (عربي)، بينما نحن نصارع بعضنا أفراداً وجماعات، وكل منا يحاول إبراز

هوية معينة (دينية أو وطنية أو سياسية إقليمية أو غيرها) على أنها هويته التي يؤمن بأولويتها، ويعادي الآخرين الذين يحاولون إبراز هوياتهم المخالفة.

وعلى أرض الواقع نحن مجتمع عربي واحد ثقافته واحدة، وتشد أجزاءَه وأفراده روابطُ قوية عديدة، أهمها اللغة والعقيدة الواحدة والمواطنة أو العيش معاً لمدة طويلة جداً في بقعة أرض واحدة، بالإضافة إلى روابط عديدة أخرى أفردنا لها مؤلفاً خاصاً(**). ولكن هذا لا ينفي أننا لسنا جميعاً مسلمين، ولسنا كلنا عرباً. أضف إلى ذلك أن الواقع الجيوبولوتيكي (أو الجغرافيا السياسية) تقول بأننا لسنا دولة واحدة بل نحن عدة دول، وقد أصبح هذا الواقع (كما أسلفنا) يجذب كثيراً من الناس إلى القول بأن ما يهمهم هو الولاء للدولة أو لحاكم الدولة التي يعيشون فيها، وأنهم يعتزون بكونهم يحملون جنسية الدولة التي ينتسبون إليها، وبذلك تراجعت كلمة (عربي) المشتركة وحلت محلها الجنسيات: (موريتاني، مغربي، جزائري، تونسي، ليبي، مصري، سوداني، فلسطيني، لبناني، سوري، أردني، عراقي، كويتي، سعودي، يمني، عماني، إماراتي، بحريني، قطري). وبسبب ذلك أصبحت الثقافة العربية تواجه إشكالات في هويتها بين من يعتز بها، وبين آخر يدعو إلى إطلاق أسماء جديدة على هذه الثقافة محاولاً قطعها عن الماضي العريق بحجة الحداثة أو بأية حجة أخرى، وبين ثالث يحاول تفتيتها والاكتفاء بثقافات وطنية وإقليمية.

وهكذا نرى أن هناك أربعة اتجاهات تتنازع هذه الهوية الثقافية فهل هي ثقافة (إسلامية أو عربية) أم هي (ثقافة وطنية وإقليمية أو ثقافة قومية شاملة)، أم هي تبحث عن اسم جديد يدل عليها ويتناسب مع واقعها العصري.

هذه هي (الحقيقة الواقعية) التي ذكرناها في بداية هذه السطور، وهي المشكلة التي لا نستطيع التغاضي عنها.

(**) هو كتاب فلسفة الثوابت العربية ـ العرب وصناعة التاريخ. ط1 دار أمواج 2013م

ولكن قبل أن نخوض فيها لا بد من البحث في إشكالية العلاقة بين مفهومي الثقافة والحضارة لكي نستطيع تحديد موقع ثقافتنا على خريطة الثقافة والحضارة الإنسانية الشاملة التي تسهم فيها كل أمة من أمم العالم بنصيب.

أولاً: إشكالية العلاقة بين الثقافة والحضارة:

سنحاول في الصفحات القادمة الإجابة على سؤالين محددين هما: أيهما **أسبق وأشمل** من الأخرى: الثقافة أم الحضارة؟ والسؤال الثاني: هل ينطبق هذا القانون على حضارتنا العربية الإسلامية بالذات؟

أ ـ علاقة الحضارة بالثقافة: هذه العلاقة حددناها في السؤال الأول، وهو: أيهما أسبق وأشمل الثقافة أم الحضارة؟

سبق أن وضعنا تعريفاً للثقافة، وقلنا ما خلاصته بأنها (أسلوب حياة بطريقة معينة)(**)، ليكون بحثنا محدداً وغير ملتبس أو تائه بين التعاريف العديدة للثقافة، وبناء على ذلك فإننا لا نستطيع الادعاء أن هناك مجموعة بشرية بدون ثقافة خاصة بها، لأن الثقافة في النهاية مرتبطة بالحياة ذاتها، بحكم كونها الأسلوب العام المشترك الذي يتبعه مجتمع ما أو جماعة بشرية تعيش في مكان واحد، وتمارس حياتها بشكل مستقر ودائم. وبهذا المفهوم فلا يحق لأحد أن ينفي الثقافة عن أي مجتمع مهما كان بدائياً أو متخلفاً، بسبب ارتباطها بالحياة ذاتها، ولكن يبرز أمامنا هذا السؤال: هل يمكن أن نقارن ثقافة سكان الغابات البدائيين بثقافة الشعوب المتحضرة التي وصلت إلى القمر، وأن نضعهما على المستوى ذاته؟.

لا شك أن هذه المقارنة لن تكون سهلة أبداً، بسبب اختلاف المقاييس المادية الموضوعية والمقاييس القيمية أو المعيارية، ولكن بالإجمال نقول بأن الناحية المعرفية الموضوعية (خصوصاً في النواحي المادية بكل أنواعها) تكون أوسع

(**) يمكن مراجعة الفصل الأول للاطّلاع على التعريف كاملاً.

وأرقى في ثقافة الأمم المتحضرة بدرجة كبيرة جداً لا يمكن أن نقارن بها ثقافة البدائيين.

ولكن الناحية المعيارية تبقى مجالاً واسعاً للاختلاف، فقد تتفوق الثقافة البدائية في بعض الجوانب أو تتفوق ثقافة الأمم المتحضرة. ومع هذا فنحن **نميل إلى القول بأن هناك درجات من الثقافة إجمالاً،** وبالتحديد هناك نوعان أو درجتان هما: **الثقافة البدائية غير القادرة على بناء حضارة، والثقافة المتقدمة القادرة على بناء حضارة.** ولا بد أن نتذكر بأنه لا يمكن تجاهل التأثير المتبادل بين الناحية المعرفية (المادية الموضوعية) في الثقافة وبين الناحية (المعيارية أو القيمية)، كما أوضحنا ذلك من قبل، حيث أوضحنا أن التقدم العلمي المادي لا بد أن تكون له آثار عميقة ونوعية على الناحية المعيارية، كما بينا في أكثر من موضع في هذا الكتاب، خصوصاً في الفصل الأول، وكما نشاهد على أرض الواقع الحيّ.

من هذا المنطلق نرى بأن كل مجتمع له ثقافته الخاصة مهما كان بدائياً، ولكن لا نستطيع القول بأن كل مجتمع ـ تبعاً لذلك ـ له حضارته الخاصة به، وعلى هذا الأساس الواضح فالثقافة أوسع مجالاً من الحضارة؛ لأن الحضارة تعني ما يستطيع الإنسان تحقيقه من الإنجازات في سبيل تحسين حياته والرقي بها، أو بمعنى آخر: ما يتركه من بصمات واضحة على بيئته. فمفهوم الثقافة أوسع دلالة من مفهوم الحضارة، وتطبيقاً على ذلك فنحن نقول بأن هناك ثقافة عند شعب الماساي أو النوير أو الدنكا (وهي من القبائل أو الشعوب الإفريقية الرعوية) ولكن لا يمكن أن يصح قولنا بأن هناك حضارة في التاريخ اسمها حضارة الماساي أو حضارة النوير أو حضارة الدنكا، بنوع من الخصوصية. ولهذا فإن علماء التاريخ والاجتماع والأنثروبولوجيا يحصون عدداً محدوداً من الحضارات المعروفة، وهي التي لها بصمة واضحة على مدى التاريخ البشري المكتوب بدءاً بالحضارات القديمة

كحضارات ما بين النهرين والنيل (المصريين القدماء) والحضارة في الصين والهند وبلاد حوض البحر المتوسط كالإغريقية والرومانية، وبلاد فارس، ومن ثم الحضارات التالية لذلك كالحضارة العربية الإسلامية وغيرها. ولكن الأمر مختلف بالنسبة للثقافة، إذ يمكننا القول بأن عدد الثقافات في العالم يطابق عدد الجماعات الاجتماعية التي تتخذ كل منها في حياتها أسلوباً معيناً طبقاً لأفكار سائدة بينهم وتوحدهم في ممارساتهم الحياتية العملية.

ولا شك أن العلاقة بين الثقافة والحضارة تشبه علاقة الأب بالابن؛ بمعنى أن تطور الثقافة في محتواها أو في مواد معينة من هذا المحتوى يؤدي في النهاية إلى نشوء الحضارة بمواصفاتها القيمية والعملية على أرض الواقع، فهي تنبثق من هذا التطور الثقافي أولاً. ولنا مثال من الحضارة الأوروبية الحديثة، إذ عندما تطورت (الناحية المعرفية) وتقدمت بالابتكار والإبداع أدى ذلك إلى حصول الثورات الاجتماعية والسياسية والصناعية وبالتالي قيام نهضة حضارية شاملة كانت بدايتها التذمر من الأوضاع الاجتماعية والسياسية المتخلفة السائدة في ظل تحكم الكهنوت ورجال الكنيسة في الحياة العلمية والمعرفية إجمالاً، بل حتى في الحياة الشخصية لكل إنسان.

ولأن العلاقة جدلية بين الثقافة والحضارة؛ فقد أدى قيام الحضارة الأوروبية ونموها بسرعة وقوة إلى توليد قيم ثقافية وحياتية جديدة قضت على الذي كان سائدا من قبل من قيم وعادات وتقاليد وعلاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية، بل يمكن القول بأن الحضارة التي انبثقت من الثقافة الأوروبية تجاوزت تلك الثقافة التي انبثقت منها وأدت إلى نشوء ثقافة جديدة تماماً بكل مواصفاتها، بل حتى الإنسان الأوروبي (إنسان الثقافة الجديدة) أصبح منقطعاً أو شبه منقطع عن جدوده الذين عاشوا قبل النهضة وقبل نشوء الحضارة الحديثة الحالية.

ب ـ العلاقة الخاصة بين الثقافة الإسلامية والحضارة العربية الإسلامية:

نجيب الآن على السؤال الثاني، وهو: هل ينطبق هـذا الوصـف عـلى الحضـارة والثقافـة العربية الإسلامية؟ أو بصيغة أخرى: **أيهما أسبق وأوسع مجالاً الثقافة الإسلامية أم الحضـارة الإسلامية؟**

يبدو لنا الأمر هنا مختلفاً تماماً عما أوردناه في الفقرة السابقة (أ)؛ بمعنى أننا لا نـتردد في عكس المقولة السابقة، والقول بأن الحضـارة هنـا ذات خصوصـية تجعلهـا أوسـع نطاقـاً مـن الثقافة، لأنها هي التي أنتجت ثقافات جديدة رغم مخالفة ذلك لمـا أوردنـاه مـن أن الثقافـة أسبق وأوسع مجالاً وأشـمل مـن الحضـارة، ولكـن هـذا لا ينطبـق عـلى الحالـة (الحضـارية ـ الثقافية العربية الإسلامية) بسبب التطور التـاريخي والـديموغرافي لأهـل هـذه الحضـارة كـما سنوضح فيما يلي:

عندما جاء الإسلام في القـرن السـابع المـيلادي كـان في العـالم حضـارتان تتصـارعان، هـما الحضارة الفارسية في الشرق والحضارة الرومانية في الغـرب. وكـان العـرب في جزيـرتهم قبائـل بدوية لا يستطيع أحد الادّعـاء أن عنـدهم حضـارة تـوازي أيـاً مـن الحضـارتين المـذكورتين أو تقترب منها في مستواها. ولهذا فإن الإسلام لم يكن حالة ثقافية عابرة مرت على العرب بسبب احتكاكهم بغيرهم فتغـيرت بعـض عـاداتهم أو بعـض قـيمهم، بـل كـان الإسـلام نقلـة نوعيـة حضارية شاملة لأنه استطاع بتعاليمه الجديدة أن يبني إنساناً جديداً وأن يبني كياناً حضـارياً شـامخاً، لم يتمثـل فقـط في الدولـة الإسـلامية عـلى اخـتلاف أسـمائها (أمويـة، عباسـية، فاطميـة...إلـخ)؛ بـل تمثـل بصـورة أكـثر وضـوحاً في خلـود مبادئـه ورسـوخها واسـتقرارها في مساحات واسعة من الأرض ومن نفوس البشر منذ ظهوره وعلى امتداد التاريخ.

وكان المجتمـع الإسـلامي الأول (في المدينـة المنـورة) مجتمعـاً صـغيراً عـربي الطـابع إسلامي الثقافة وأكثر أفراده من العرب، ولهذا فلم تكن هناك اختلافات ثقافية سواء في نـواحي الحيـاة العمليـة كالعـادات والتقاليـد والـنظم الاجتماعيـة ولا في النـواحي القيمية والفكرية خاصة بعد أن دخلوا كلهم في الـدين الإسـلامي، ومـن هنـا نسـتطيع

القول بأنه كان هناك تطابق تام بين الثقافة والحضارة؛ بمعنى أن التعاليم الإسلامية الحضارية كانت أحادية الفهم والتطبيق في المجتمع الإسلامي الأول بحكم وجود النبي عليه الصلاة والسلام وبحكم صغر المجتمع وكونه من عرق واحد (من العرب)، فكل هذه العوامل جعلت هناك وحدة فهم ووحدة تطبيق لكل القوانين والتعاليم، ولكن الأمر اختلف في مراحل تاريخية لاحقة عندما انتشر الإسلام ودخلت فيه أمم وأقوام مختلفة، لكل منهم لغته الخاصة به، وأسلوب حياة خاص به وحده، وبالتالي فلكل منهم ثقافته التي تختلف عن ثقافة الآخرين سواء قبل دخوله في الإسلام أو بعد ذلك، فقد أصبح الجميع مسلمين توحدهم المبادئ الحضارية الإسلامية الواحدة العامة، ولكن الناحية الثقافية التي تشمل العادات والتقاليد والمفاهيم والقيم والمنظومة المعرفية العامة المتصلة بتربية الإنسان منذ طفولته فلا يمكن الادّعاء بأنه يكون من السهل على كل فرد أن ينساها بسهولة ويستبدل بها ثقافة أخرى بين يوم وليلة؛ ولهذا صار المجتمع الإسلامي العالمي يضم عدة أمم لكل منها لغتها وثقافتها السابقة، وهذا يعني أن هناك ثقافات متعددة في نطاق ذلك المجتمع وأنه لن تكون هناك ثقافة واحدة وعادات وتقاليد واحدة، أو أن نظرتهم إلى الحياة واحدة، أو أن هناك أسلوب حياة واحداً بين كل المنتسبين إلى الإسلام في كل بقاع الأرض، لأن هذا الادعاء لا يقبله عقل ولا منطق سليم. واستمرت تلك الحقيقة حية وموجودة إلى أيامنا هذه وسوف تبقى على مدى الأيام؛ فمن هو الذي يستطيع الادّعاء أن العادات والتقاليد والقيم العملية والمثل العليا واحدة في السعودية ومصر وتركيا والأردن وباكستان وأندونيسيا وسوريا والمغرب والعراق...إلخ؟.

ولكن في المقابل نقول بثقة إن هؤلاء جميعاً مسلمون، وما في هذه البلاد من أسس وثوابت حضارية هو من الحضارة الإسلامية، أو ينضوي تحت مسمى (الحضارة الإسلامية الواحدة). وبذلك نلاحظ أن مفهوم الحضارة الإسلامية مفهوم واحد قائم على أسس ثابتة عند أهل كل هذه الثقافات المتنوعة. ومن هنا كان قولنا بأن مفهوم الحضارة الإسلامية أشمل من مفهوم (الثقافات الإسلامية)، لأنها كلها ثقافات

تعيش في ضوء الإسلام وتسترشد به في كل بلد من بلاد العرب والمسلمين على حد سواء؛ وبمعنى آخر يمكننا القول بأن الحضارة الإسلامية بمفاهيمها وقيمها الثابتة أنتجت ثقافات إسلامية متنوعة، وكان هذا التنوع بسبب التقائها بالعادات والتقاليد والمفاهيم والقيم السابقة المختلفة والخاصة بكل مجتمع من المجتمعات التي اعتنقت الإسلام، ولكنها كلها في النهاية تحت مظلة الحضارة الإسلامية الواحدة.

وقد شبهنا العلاقة (من ناحية عامة) بين الثقافة والحضارة في الفقرة السابقة بالعلاقة بين الأب والابن؛ فالثقافة هي الأب والحضارة هي الابن، بناء على قولنا بأن الثقافة أسبق وأوسع مجالاً من الحضارة، ولكن بالنسبة للحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية فالمعادلة تنعكس ليصبح مفهوم الحضارة الإسلامية هو الأب، لأنه أوسع من مفهوم الثقافات الإسلامية المتعددة التي تشبه أبناء الأب الواحد، وهي كلها ثقافات تعيش تحت مظلة الحضارة الإسلامية الواحدة كما أوضحنا سابقاً.

ثانياً: تحديد الهوية الثقافية:

ذكرنا فيما تقدم أن الهوية الثقافية المعاصرة واقعة بين أربعة اتجاهات **تتنازعها، وهي:**

1 ـ الاتجاه العروبي ويقابله الاتجاه الإسلامي.

2 ـ الاتجاه القومي الشامل ويقابله الاتجاه الوطني والإقليميّ.

3 ـ هناك اتجاه خامس آخر مختلف لأنه يعتبرها ثقافة مهجنة تبحث عن اسم جديد يدل عليها ويتناسب مع واقعها العصري.

وسوف نعرض فيما يلي ما عند كل فريق منهم من الحجج التي تبرر تحديد هذه الهوية بالاسم الذي يراه مناسباً أكثر من غيره:

1 ـ بين الاتجاه العروبي والاتجاه الإسلامي:

أ ـ الاتجاه العروبي (ثقافتنا عربية):

تعتبر اللغة العربية أهم رباط يوحد العرب في كل النواحي الفكرية والعملية، لأنها الواسطة التي يتم بها التفاهم، ولأنها الوعاء الذي يجمع تراثهم الفكري في شتى

مجالات العلم والأدب والفن والفلسفة والحياة العملية، ولهذا فهي المفتاح الذي به نفتح كل هذه الأبواب بنجاح.

وإذا كنا قد عرّفنا الثقافة بأنها (أسلوب حياة يقوم على أسس فكرية وقيمية معينـة بما تتضمن من قيم ومفاهيم وعادات وتقاليد)؛ فإن اللغة هي التي تستوعب ذلك كله وتعطيـه قالبه الثقافي النهائي الذي يظهر به، وتضفي عليـه طعمـه الخـاص ورائحتـه المميـزة ومظهـره الشامل الذي يميزه ويعطيه خصوصيته بين كل مجتمعات العالم. ولهذا فاللغـة ليسـت مجـرد وعاء جامد للثقافة، بل هي الوعاء الجامع القوي، والوعاء الشفاف الذي نرى من خلاله تلـك الثقافة بلونها وملامحها المتميزة.

ولو أردنا أن نتكلم عن ثقافة عربية خالصة وغير متأثرة بالدين أو بالأفكار الأيديولوجية والمذهبيات المختلفة؛ فإن ذلـك المطلـب صـعب إلا إذا رجعنـا إلى المرحلـة السـابقة للإسـلام، حيث كان العرب في جزيرتهم قبائل مشتتة ولم يكونوا مجتمعاً واحـداً لـه دولتـه ولـه نظمـه السياسية والقانونية والاجتماعية، ولكن ـ من ناحية أخرى ـ كانت لغتهم واحدة رغم اختلاف لهجاتها حسب القبائل، كما كانت لهم ظروف أيكولوجية واحدة لها الـدور البـارز في توحيـد أسلوب حياتهم وتفكيرهم، وبالتالي في توحيد ثقافاتهم الفردية والقبلية، وهو أمـر يـبرر قولنـا بأنه كانت لهـم ثقافـة واحـدة يمكـن أن نسـميها (ثقافـة عربيـة)، وهـي لا تـرتبط بالناحيـة السياسية أو بطريقة حكم الشيوخ أو سياستهم في إدارة شؤون قبـائلهم، وإنمـا هـي مرتبطـة بشكل واضح بالناحية الاجتماعيـة والديموغرافيـة وبـالظروف البيئيـة العامـة (أي مـن حيـث طبيعة الأرض الصحراوية ومناخها وما يترتب على ذلك من الآثار، وهـو مـا يسـمونه الناحيـة الإيكولوجية (Ecology. وبتعبير آخر نقول بأنه يمكننا الفصـل بـين الناحيـة الثقافيـة والناحيـة السياسية عند العرب قبل الإسـلام؛ بمعنـى أنـه يمكـن الـزعم بأنـه كانـت لهـم هويـة ثقافيـة واحـدة واضـحة المعـالم، **وقـد ارتبطـت هـذه الهويـة بوجـودهم الفطـري** ذاتـه وبظـروفهم

الحياتية، ولم ترتبط بالناحية السياسية أو (بالنظام السياسي) عندهم، **أي أنهم لم يصنعوا هذه الهوية الثقافية الواحدة عن وعي سياسي أو اجتماعي أو فكري مخطط بأي شكل من الأشكال، فهي هوية ثقافية بقدر ما هي هوية وجودية تماماً؛ أي أن ثقافتهم الواحدة مرتبطة تلقائياً بوجودهم الفطري ذاته.**

ولهذا فنحن لا نعتبرهم كانوا يشكلون مجتمعاً واحداً بالمعنى العلمي لكلمة مجتمع (أي الذي يتكون من قاعدة اجتماعية وقمة هي الصفوة أو النخبة الحاكمة Elite بأي شكل من الأشكال)، ويترتب على ذلك بالمفهوم السياسي أنه لم تكن لهم دولة تجمعهم، ولكن رغم ذلك فقد كانت لهم ثقافة عملية حياتية واحدة، وأبرز ما يوحدها هو اللغة الواحدة (وهي اللغة العربية) رغم اختلاف لهجات بعض القبائل.

ويدعم أصحاب هذا الرأي رأيهم بما كان عند العرب من إنتاج أدبي وفكري وغير ذلك على اعتبار أن هذا الإنتاج عنوان على الثقافة التي كانت قبل الإسلام وله دلالته على الحياة الاجتماعية وعلى أسلوب الحياة الذي كان متبعاً بشكل عام في تلك الحقبة من التاريخ.

ويعتقد بعض الباحثين أن تسمية ثقافتنا المعاصرة (ثقافة عربية) له أساس فكري آخر يتصل بتلك المرحلة الثقافية وبواقع (بنية العقل العربي) ذاته؛ فما نشاهده من نظام لغوي دقيق في الشعر الجاهلي وفي كل ما وصلنا من تراث فكري وثقافي، سواء المدون أو الشفهي، يدل دلالة واضحة على شيئين، أولهما: أن العقل العربي كان قد وصل إلى مرحلة متقدمة من دقة **التفكير** والقدرة على **التعبير** والمزاوجة بين الطرفين؛ أي بين الأفكار وبين وسيلة التعبير عنها بدقة. وثانيهما: أن هناك نضجاً لغوياً يدل على أن اللغة العربية مرت بمراحل متقدمة من التطور حتى أصبحت ذات نظام استطاع بجدارة أن يكوّن بناءات ثقافية تستوعب كل الأفكار وكل ما يدور من نشاطات على أرض الواقع اليومي. **بل لقد استطاعت أن تكون لغة الوحي والتنزيل القرآني الكريم بما فيه من دقة وإعجاز لفظي ومعنوي.**

وإذا كان الشيء يُعرف بملامحه الظاهرة للعيان وتتم تسميته طبقاً لتلك الملامح؛ فإن الملامح الثقافية البارزة عندنا هي الملامح اللغوية العربية منذ ما قبل الإسلام وإلى الآن، والدليل على ذلك أننا ما زلنا نرجع إلى المعاجم القديمة التي حفظت لنا مفردات اللغة بمعانيها منذ عصر البداوة الجاهلية وما بعدها، مع العلم أن ألفاظ اللغة تحمل دائماً المعاني والمفاهيم التي تكون سائدة عندما يتم تدوينها في المعاجم أو قبل ذلك التدوين، ولذلك فإن وجود مثل هذه المعاجم يؤكد أن هناك ثقافة عربية واحدة عريقة يزيد عمرها على ألفي عام، ولولا أن وعاءها كان وعاء جيداً وقوياً (وهو الوعاء اللغوي) لما كان ممكناً أن يحفظ محتواه الثقافي طيلة هذه السنوات الطويلة.

ومن الواضح أن أصحاب هذا الاتجاه (العروبي) هم فئة من الذين يطلق عليهم اسم (القوميين العرب)، أي الذين يعتزون بعروبتهم، بغض النظر عن أماكن تواجدهم أو انتمائهم إلى حزب سياسي أو عدم انتمائهم.

ومن جهة أخرى فهناك شريحة أو فئة أخرى العرب المعاصرين ترى أن إطلاق اسم (ثقافة عربية) هو الأنسب والأصح، وهذه الفئة قسمان:

الأول: هم فئة من العرب غير المسلمين (أي من المسيحيين)، فهم يرون أن هذه الثقافة يشترك فيها كل من يتكلم العربية بغض النظر عن ديانته، فيمكن أن يكون مسلماً أو مسيحياً أو ملحداً أو يهودياً، ولكنه عربي ما دام يتكلم ويكتب بالعربية. ومعروف لدينا جميعاً أن هناك مسيحيين علماء في العربية ولهم معاجم في هذه اللغة ولهم مؤلفات في شتى ميادينها، كما أن لهم باعاً طويلاً في الدفاع عنها وفي خدمتها. فكيف يمكن تجاهل هذا كله أو تجاهل استقلاله عن الأديان وعن أية مذاهب أخرى؟ ولذلك فإن اسم الثقافة العربية هو الذي يعبر عن (هوية هذه الثقافة) في أوضح صورة.

وجدير بالذكر أن دعاة القومية العربية في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين كانوا من أصحاب هذا الاتجاه (العروبي)، وأكثرهم من مسيحيي بلاد الشام، كما هو معروف في نشأة فكرة القومية العربية وتاريخها. وقد كانت سياسة الدولة

العثمانية وأسلوب حكمها الظالم والمتخلف هو السبب الأساسي في نشوء الاتجاه القومي بتشجيع ودعم من دول الاستعمار الأوروبي التي كانت تسعى بكل وسيلة إلى القضاء على الدولة العثمانية واستعمار البلاد التي كانت تحكمها. وكان دعاة القومية المذكورون يتجهون اتجاهاً علمانياً أو غربياً بسبب كراهيتهم للحكم العثماني الذي اتخذ الدين وسيلة للضبط الاجتماعي ولتبرير الظلم وكبت حرية الناس وأكل حقوقهم، بل من أجل القضاء على كل من يحاول المطالبة بحريته أو بحقوقه.

أما القسم الثاني من هذه الفئة: فهم جماعة من العلمانيين والليبراليين (بغض النظر عن ديانتهم الأصلية)، وهم قسمان، الأول منهما (متطرف) يرى أنه ليس للدين أو للأيديولوجيات المتعلقة بالدين أي دور في الثقافة، بل يرون أنه لا بد من الفصل بين الثقافة بصفتها أسلوب حياة حرة وبين الدين إجمالاً بصفته ميتافيزيقا لا علاقة لها بالواقع الحسي الذي نتعامل معه مباشرة حسب حاجتنا إليه وحسب إمكانياتنا المتاحة لاستغلاله والاستفادة منه. ومع هذا فهؤلاء يقفون في تطرفهم عند نفي دور الدين في الثقافة، ويريدون المحافظة على هويتها العربية تحت اسم (الثقافة العربية). **بينما يرى القسم الثاني (المعتدل) أنه لا يجوز أن ننكر دور الدين في الثقافة،** ولكن لا يجوز أن نجعل ثقافتنا رهينة بالدين وحده، ولهذا فليكن اسمها (الثقافة العربية)، وهويتها هي الهوية العربية، كما يحافظ هذا القسم على كثير من قيمها ومضامينها الحالية.

ومن ناحية إجمالية عامة نستطيع القول أن هناك الآن قسمين داخل هذا الاتجاه (العروبي)، يبقي كل منهما على اسم الثقافة العربية: **القسم الأول:** قومي علماني ينادي بقطع الصلة مع الدين واعتبار أن الثقافة شيء والدين شيء آخر وأنه ليس أكثر من قناعة شخصية في موضوع عام لا يستطيع أحد إلزام الآخر بوجهة نظره فيه، وهو في النهاية (علاقة خاصة بين الإنسان وعالم الميتافيزيقا إذا آمن بوجوده) على حد تعبير أحدهم. ويدّعون أن اللغة وحدها تحدد هوية الثقافة، فيقولون هناك

ثقافـة إنكليزيـة وثقافـة فرنسـية وثقافـة ألمانيـة وثقافـة صـينية وثقافـة يابانيـة وثقافـة هندية...إلخ، حسب المجتمعات ولغاتها السائدة، ولا دخل للـدين فيهـا. ويقـول بهـذا الـرأي فريق من المثقفين أو أشباه المثقفين بغض النظر عن دينهم؛ فمـنهم مـن هـو محسـوب عـلى المسلمين، ومنهم المحسوب على المسيحيين، ولكنهم لا يخجلون من إعلانهـم أنهـم لا يؤمنـون بالأديان ولا بالرسل ولا بإله ورد ذكره في الأديان. وهذه حقائق ميدانيـة، ويمكـن أن نجـد مـا يدعمها في مؤلفات بعض هؤلاء الذين يحترفون الكتابة.

ومن ذلك نرى أن هذا القسم ينصب اهتمامه على (التنظير الثقافي) ضمن إطار القوميـة العربية غير المرتبطة بالدين، فهم بـذلك يفرغـون الثقافـة العربيـة مـن مضامينها التاريخيـة ويريـدونها ثقافـة حـائرة بـين العديـد مـن الـنظم والأيـديولوجيات الفكريـة والسياسـية والاقتصادية الحديثة، ولذلك فهم ينادون بالتقدم والنهوض من منطلقات يسارية مـرة ومـن منطلقات ليبرالية وعلمانية مرة أخرى، حيث يلتقـي أقصى اليسـار عنـدهم بـأقصى اليمـين في عدم الإيمان بالأديان أو بدورها في بناء الثقافة.

أما القسم الثاني فهو الاتجاه الذي يؤمن بأن الثقافة العربية ذات ملامح محددة ومظهر واضح، ويعود الفضل في وضوحه إلى اللغة التي بها نتداول هذه الثقافة. ولكن هـذه الثقافـة أيضاً ذات مضـمون لا يمكـن فصـله عـن الـدين، ولهـذا فهـي عربيـة الوجـه إسـلامية القلـب والمضمون، ولكن علينا أن نسميها باسم (الثقافة العربية) فقط. وهذا القول يقبله كـل عـربي بغض النظر إن كان مسيحياً أو مسلماً، بل لقد سمعنا بعض رجال الـدين في إحـدى النـدوات الثقافية يقولون: (نحن مسـيحيون ديانـةً ومسـلمون ثقافـةً). ولا عجـب في ذلـك فقـد رأينـا الشاعر القروي وغيره من الشعراء يمدحون النبي عليه الصلاة والسلام ويعتزون بـه وبالإسـلام وهم باقون على مسيحيتهم.

وهذا القسم من أصحاب الاتجـاه الثقـافي القـومي يـؤمن أيضـاً بأنـه لا مجـال لتجاهـل العلاقة الأبدية الوثيقة بين اللغة العربية وبـين الـدين الإسـلامي وكتابـه الكـريم الـذي حفـظ

اللغة العربية على مدى العصور التاريخية بما فيها من ازدهار وانحطاط ومخاطر لم تستطع تغيير حرف واحد من ذلك الكتاب ولا من أهمية وجوده في حياة المسلمين عامة والعرب خاصة.

ب ـ الاتجاه الإسلامي، (ثقافتنا إسلامية):

لكل مجتمع ثقافته، مهما كان مستواه من التخلف أو التقدم. وقد ذكرنا في أكثر من مناسبة أن هناك تنوعاً ثقافياً على امتداد العالم يقترن بعدد المجتمعات، ولهذا فنحن نقول بأنه لا بد لكل مجتمع من ثقافة هي ثقافته المحلية الخاصة به وحده؛ هذا من حيث المبدإ وبغض النظر عن مسألة التخلف أو التقدم الحضاري، لأن **(وجود الثقافة) مسألة موضوعية وجودية لا بد منها**، وهي مصاحبة لوجود المجتمع وحياته ذاتها، ولأن الثقافة في النهاية أسلوب حياة خاص. ولكن التخلف والتقدم مسألة (قيمية أو معيارية) متغيرة يمكن قياسها، وهي تدل على مدى تخلف المجتمع أو تقدمه حضارياً. ومن هنا يتضح لنا خطأ بعض علماء الاجتماع الأمريكيين الذين يسوّون بين الثقافة والحضارة، لأن **الثقافة تدل على (وجود) موضوعي، بينما الحضارة تدل على (فعل معياري)**؛ فأوجبرن مثلاً يعتبر أن الثقافة والحضارة متساويتان، وبذلك يقسم الثقافة إلى ثقافة معنوية (أو فكرية) وثقافة مادية، ويقول بأن الحضارة كذلك قسمان فكرية ومادية. ولكن الذي فات (أوجبرن) أن القسمين الموجودين في الثقافة لا يوازيان القسمين الموجودين في الحضارة (أي الفكري والمادي)، لأن (القسمين الثقافيين) موجودان وجوداً فطرياً مبدئياً وعامّاً في كل الثقافات، ولذلك فهو وجود (ستاتيكي) ثابت، بينما القسمان الحضاريان (الفكري والمادي) معياريان ناتجان عن حسن استخدام وتوظيف القسمين الثقافيين الأولين.

وبكلام آخر نقول: هناك ثابتان عامّان في كل ثقافة هما النظرية (أو الفكرة) وتطبيقها العملي بصورة آلية لا تتغير، وهما موجودان مهما كانت الثقافة بدائية أو

متقدمة. ولكن الحضارة هي النتائج أو الآثار الناتجة عن استخدام وتوظيف الثابتين الثقافيين المذكورين بشكل مبتكر ومتقدم بمعنى أنه ليس بصورة آلية متكررة ومعتادة؛ فكلما نجح الإنسان في الاستخدام الجيد واستطاع الابتكار والإبداع (أي الإتيان بالجديد) فإنه ينتج الحضارة.

ونعطي مثالاً بسيطاً على ما نعنيه لتوضيح الفرق بين الثقافة والحضارة (في أحد جوانبها)؛ إذ من المعروف أن الجمل أقدر الحيوانات على تحمل السفر الطويل، ولذلك كان الناس يحجون قديماً في قوافل من الجمال، وكانت هذه الحقيقة بمثابة مفهوم ثقافي متداول ومعروف بين كل المسلمين، وخلاصته أن الحجاج يصلون إلى مكة مستخدمين الجمال ويحتاجون زمناً طويلاً لأداء فريضة الحج. وظل الأمر كما هو حتى حدثت التطورات العلمية واخترعت وسائل المواصلات الحديثة السريعة، فأصبح الحجاج يصلون بسرعة ودون مشقة ويؤدون الحج في أسبوع من الزمن أو أكثر قليلاً، ومن المقارنة بين الجمل (بصفته وسيلة مواصلات لها مكانتها في المفردات الثقافية الموروثة) من جهة، وبين الطائرة والسيارة وغيرهما من الوسائل الحديثة، من جهة أخرى، نستطيع أن ندرك بوضوح الفرق بين الثقافة بصورتها الطبيعية، وبين الحضارة التي أنتجها الإبداع والابتكارات لتحقيق حاجات الإنسان بيسر وتوفير الراحة له، وهذا تطور يشمل كل نواحي الحياة بما فيها ثقافة المجتمع التي تتخذ منحى جديداً يتخطى الحالة الثقافية (الروتينية) الأولى.

وبهذا المقياس تكون المسألة الحضارية (مسألة معيارية)، وأما المسألة الثقافية فهي (مسألة وجودية) كما أسلفنا، وهذا هو الفرق الأهم والحاسم بين المفهومين اللذين رأينا كثيرين من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا يحارون في رسم الخط الدقيق الفاصل بينهما بطريقة منطقية مقبولة.

خلاصة القول أن كل ثقافة تقوم على أساسين هما (الفكرة وتطبيقها أي العمل بها مباشرة بصورة آلية)، بغض النظر إن كانت الثقافة بدائية أو متطورة، ولكن

الحضارة تعني ما يتركه الإنسان من بصماته الواضحة التي تشهد له أنه أنجز مبتكرات ومنجزات فكرية وعملية أدت وتؤدي إلى تحسين حياته وجعلها أكثر يسراً ورخاء وطمأنينة وهذا معناه ـ بصورة تلقائية ـ أنه وظف أدواته الثقافية بشكل جيد واستخدمها استخداماً واعياً لم يكتف بالموجود منها (من الأفكار والنظريات)، بل أضاف إليها بالتوليد الجديد والابتكار والإبداع (فكرياً وتطبيقياً)، فأنتج (الحضارة) التي تؤدي بدورها إلى تحسين ظروف حياته وبيئته، وبالتالي تؤدي إلى ارتقاء مفاهيمه وعاداته ومثله ، أي تؤدي ـ بكلمة واحدة ـ إلى ارتقاء ثقافته من جديد بصورة عامة. وفي المثال الذي أوردناه عن الحج، نرى أن الفكرة هي (كيفية الوصول إلى مكة)، والتطبيق هو إما استخدام (الجمل) أو استخدام الطائرة والسيارة. فالحضارة هي التوليد والابتكار والإبداع الذي يضيفه الإنسان إلى الموجود من الأطر الثقافية الأصلية. ومن هنا نرى أن **العلاقة بين الثقافة والحضارة علاقة جدلية ذات تأثير متبادل** في حركة دائرية متصلة ما دام الإنسان يتمتع بالقدرة على الابتكار وتوليد الجديد نظرياً وتطبيقه عملياً فيؤثر في ثقافته الأولى تأثيراً إيجابياً يجعلها ترتقي دائماً وتتجاوز ذاتها التي كانت في البداية.

بعد هذا التوضيح لا بد أن نلتفت إلى واقع ثقافتنا المعاصرة لنرى مدى استحقاقها لهوية من الهويات التي تتنازعها، ولكي نقيسها بمقياس الوعي الذي يعطي كل الأمور حقها دون نقص أو زيادة.

وبناء على ما قدمنا فإنه لا يمكن القول بأن المجتمع العربي قبل الإسلام كان بدون ثقافة، بل كانت له ثقافة كأي مجتمع آخر، وكان له نظامه الاجتماعي، وله قوانينه المتعارف عليها شفهياً وعملياً كعادات وتقاليد وأعراف يحكم بها شيوخ القبائل أو غيرهم، وكل ذلك كان يشكل موجوداً ثقافياً بصرف النظر عن مدى كونه متخلفاً أو متقدماً من الناحية الحضارية (حسب مقاييسنا). ولا نريد أن نعود إلى البحث في

عاداتهم وتقاليدهم ونظمهم وحياتهم من ناحية عامة، لأن هذا الموضوع خارج نطاق بحثنا الحالي، ولا مكان له هنا.

ورغم هذا يبقى السؤال الأهم، وهو: متى بدأ المجتمع العربي يأخذ وضعه وشكله الصحيح ويتجه إلى الظهور بالمظهر الحضاري كمجتمع واحد مكتمل الأركان والشروط التي يجب توفرها في أي مجتمع؟

لا شك أن الجواب معروف تماماً، وهو أنه عندما جاء الإسلام واعتنقه العرب بدأوا يشكلون مجتمعاً واحداً بالمعنى الصحيح، ومن ثم بدأ تحريك وتفعيل الثوابت الثقافية (الفكرية والعملية)، وهذا التفعيل يعني الإبداع والابتكار والعمل الجاد والدائب، ومن هذا ولدت الحضارة الإسلامية.

ولهذا فقد كان ظهور **الإسلام هو (الفكرة الخلاقة)** التي دفعت إلى الإبداع والابتكار والتجديد الذي يعني بدء مرحلة جديدة في حياة الإنسان وفي مسيرته كلها وليس فقط في ثقافته. ولكن دور هذه الفكرة الخلاقة لم يكن مقصوراً على فتح الباب، بل هي فكرة ذات عمق وتفاصيل تحتاج إلى تفهم وعمل دائب، وبالتالي إلى المواكبة العملية التي لا يمكن أن تتم إلا بالإبداع والابتكار المستمر وتوليد المفاهيم والتطبيقات العملية والسلوكية المرافقة. وهذا هو التطور الذي حدث مع ظهور الإسلام وامتداده ورسوخه.

ومن ذلك نرى أن هناك حجة واضحة وضوح الشمس أن هذه الحضارة ذات هوية إسلامية لأنها نشأت نتيجة لتطبيق تعاليم الإسلام، ومع رسوخها وامتدادها على مساحات جغرافية جديدة واسعة كانت ترسخ وتستقر في النفوس على شكل مبادئ وقيم ومفاهيم وعادات وتقاليد ومثل عليا جديدة, وهذا معناه أن هذه الحضارة ولّدت ثقافة جديدة صاحبت بناءها للإنسان الجديد المسلم وبناءها للمجتمع الجديد الواحد، بعد أن كان العرب مجتمعات قبلية محلية مفككة ومتنازعة. **ومن هذا الواقع كان**

قولنا بأن هناك علاقة جدلية بين الثقافة العربية الأولى وبين مبادئ الإسلام حيث كان لتلك الثقافة دور واضح في انتشار مبادئ الإسلام (عن طريق اللغة العربية الناضجة)، وكان لمبادئ الإسلام ـ في المقابل ـ أثر عظيم في نشوء تطور ثقافي جديد أدى إلى تجاوز الثقافة الأولى ونشوء وتبلور ثقافة جديدة روحها تعاليم الإسلام النظرية وتطبيقها العملي. وهكذا نرى أن العلاقة الجدلية تسير في حركة دائرية بين الثقافة والحضارة.

دخلت في الإسلام شعوب وأمم مختلفة، وامتدت رقعة المجتمع الإسلامي في آسيا وأفريقيا وأوروبا، وكان العرب أحد الأجناس البشرية التي كونت نسيج ذلك المجتمع، ولكنهم لم يكونوا الأكثر عدداً رغم أن الحكام والخلفاء كانوا من العرب. وقد أسهمت كل أمة من الأمم المسلمة في صياغة وبناء الحضارة والثقافة تحت المظلة الإسلامية الواحدة الجامعة، ومن هذا المنطلق نستطيع القول بأن الثقافة التي سادت بعد مجيء الإسلام وانتشاره كانت ثقافة إسلامية أسهمت فيها عناصر بشرية عديدة من فارسية وتركية ورومية وبربرية وكردية وهندية وغيرها، هذا بالإضافة إلى شرائح اجتماعية أخرى من غير المسلمين كالمسيحيين واليهود والمجوس والبوذيين وغيرهم من أصحاب المذاهب والديانات المتنوعة، ولكن الجميع كانوا يمارسون نشاطهم في ظل البناء السياسي والاجتماعي الذي شادته الدولة الإسلامية. ولهذا فإن الجانب المعرفي والعلمي من الثقافة اشتركت في صياغته وابتكاره أعداد كبيرة من المفكرين والكتاب والأدباء والشعراء والفلاسفة والمتكلمين وأهل الفن من غير العرب بشكل أساسي ومن العرب على نطاق أضيق. كما أن الجانب العملي من الثقافة، كالعادات والتقاليد والممارسات الحياتية عامة في كل المجالات، انتقل إلى مجتمع الدولة الإسلامية مع الذين اعتنقوا الإسلام وأصبحوا يشكلون شرائح من ذلك المجتمع، وخصوصاً من الفرس. ونجد أمثلة كثيرة على ذلك في أسماء المأكولات (كالفالوذج

والسكباج) وأسماء كثير من الخضار (كالباذنجان) والأزهار (كالياسمين) وفي الأعياد (كعيد النيروز)، وكذلك في طراز اللباس وغير ذلك من شؤون الحياة. وقد تلاقت ثقافات تلك الأمم بما فيها الثقافة العربية، وامتزجت ببعضها وكانت لها تأثيرات متبادلة، ولكنها لم تفقد شخصياتها المتميزة، ومعنى ذلك أن الثقافة العامة في ظل الدولة الإسلامية كانت ذات أطياف وألوان تساوي عدد تلك الأمم التي دخلت في الإسلام. وقد كان لهذا التنوع الثقافي دور كبير في الصراعات الاجتماعية والسياسية المستمرة (خصوصاً في العصر العباسي) بين طوائف المجتمع وشرائحه المختلفة المنتمية إلى أمم متباينة كالفرس (ومنهم البويهيون) والعرب والأتراك (ومنهم السلاجقة) والبربر والزنج والأكراد وغيرهم.

كما ظهرت تلك الصراعات في مذاهب كلامية وفلسفية، وأخرى خارجة عن الدين وعن قيم المجتمع في حركات (الزندقة)، وفي حركات مشابهة معروفة أشهرها (الشعوبية)، وفي ثورة الزنج وغيرهم.

والآن إذا نظرنا إلى واقع ثقافتنا المعاصرة فإننا نجد أن هناك فئتين من الناس يعتبرون أن من الإنصاف أن نسمي ثقافتنا المعاصرة (الثقافة الإسلامية) لأنها كانت إسلامية على مدى التاريخ، ورغم أنها في نطاق مجتمع عربي ينطق بالعربية إلا أن الشيء لا يُعرف أو يُسمى بمظهره وإنما بمضمونه وبمحتواه، وهاتان الفئتان هما:

1 ـ **الفئة الأولى:** هم الإسلاميون الأصوليون (أو الحرفيون)، ويرى هؤلاء أن الإسلام ساوى بين المسلمين جميعاً فلا أبيض ولا أسود، ولا عربي ولا عجمي، بل الكل إخوة في الإسلام، ولذلك فإن القول بأن الثقافة ذات هوية عربية فقط هو قول مخالف للحقيقة وظالم، لأن الهوية الحقيقية أنها إسلامية وكل محتواها مستمد من الإسلام. وأما الاحتجاج باللغة العربية فهو لا يعني شيئاً سوى الرجوع إلى الجاهلية (قبل الإسلام)، ولكن الإسلام (يَجُبُّ ما قبله) ولذلك فلا رجوع ولا مفاهيم جاهلية ولا

تعصب للقبيلة، ولو نظرنا إلى الصحابة رضي الـلـه عنهم لرأينا فيهم العربي والفارسي والرومي والحبشي على قدم المساواة، إذ لا فرق بين عـربي وأعجمـي، ولا بـين شريـف ووضـيع ولا بـين أسود وأبيض إلا بالتقوى. وهذا هو مجتمع المساواة التامة والأخوة الصادقة في ظـل العقيـدة الواحدة، كما أنه هو النموذج والقدوة التي يجب أن نسير على خطاها.

2 ـ **أما الفئة الثانية فهم من المسلمين غير العرب** كالفرس والترك والكرد وغيرهم، ويـرى هؤلاء أن لهم دوراً كبيراً في بناء الحضارة والثقافة الإسلامية، وأن تسـمية الحضـارة أو الثقافـة باسم (العربية) فيه تجاهل لدورهم البارز في هذا البناء لأنهم ليسوا عرباً ولكـنهم مسـلمون، فالإسلام هو الرابط القوي الذي جمعهم بالعرب، ولكن من حق كل إنسان أن يتمسك بأصـله ويعتز به، وهذه فطرة كل البشر ما دام لا يتعصب لعرقه ضد الآخرين ولا ينتقص منهم.

كـما لاحظنـا أن هنـاك دولاً إسـلامية تحتفـل بـذكرى بعـض العلـماء المسـلمين القـدماء المشهورين لأنهم عاشوا على الأرض التي تحكمها الآن، مـع أن إنتـاج هـؤلاء العلـماء مكتـوب باللغة العربية ويفتخر بهم العرب، كالبيروني وابن سينا والفارابي وابن رشد وغيرهم.

وبذلك نرى أن هذه الفئة في الحقيقة تشمل قسمين:

أ ـ الأول منهما يشكل شريحة من المجتمع العربي ويعيش مع العرب في مجتمـع واحـد (أو دولة واحدة) كالأمازيغ (البربر) والأكراد، وهؤلاء بشكل خـاص يعتـبرون أن لهـم تميـزهم وقوميتهم التي يعتزون بها، وهم يجتمعون مع العرب في نطاق المجتمع الواحد تحت مظلـة الإسلام الذي يعتنقونه جميعاً، وفي ظل قوانين الدولة التـي ينتمـون إليهـا، ويـرون أن الثقافـة التي تسود المجتمع هي ثقافة نابعة من الإسلام، ولهذا السبب فهي أيضـاً ثقافـة واحـدة بـين كل شرائح المجتمع إلى حد كبير.

ب ـ وأما القسم الآخر فهو المجتمعات الإسلامية في الدول التي تدين بالإسلام، ويرون أن ثقافتهم وثقافة العرب ترجع إلى العقيدة الواحدة، ولهذا فلا بد من القول بأن هناك حضارة إسلامية واحدة وثقافات إسلامية تلتقي كلها في ظل العقيدة الواحدة فكأنها في النهاية ثقافة واحدة عند كل المسلمين سواءً كانوا من العرب أو من غير العرب.

2 ـ بين الاتجاه القومي العربي، والاتجاه (الوطني ـ الإقليمي):

أ ـ الاتجاه القومي (ثقافتنا عربية قوميّة):

ومعنى ذلك أنها ثقافة عربية واحدة شاملة للأمة العربية كلها، وهي ثقافة قائمة على أسس ومبادئ يؤمن بها جميع العرب، وتحدد للجميع أسلوب حياة عملية واحدة. كما أن هذه الأسس ليست وليدة العصر الحديث، بل هي **أسس تاريخية** ابتدأ نشوؤها مع نشوء المجتمع العربي، مما يجعلها ثقافة عريقة متأصلة راسخة الجذور في المجتمع كله. ونقصد (بالأسس التاريخية) ناحيتين:

1 ـ الناحية الأولى: نعني بها شيئين، أولهما: [الأسس الأولى] التي قامت عليها الثقافة؛ وهي عبارة عن المرتكزات والمبادئ والمضامين الفكرية والمذهبية (الدينية) والقيم التي نتج عن امتزاجها الثقافة العربية بصفاتها الأولى المميزة، **والشيء الثاني:** هو ما تمت إضافته لاحقاً من مفاهيم جديدة كانت بمثابة **[روافد رئيسية]** تمدّ الأسس والمبادئ الأولى بالقوة، ثم أصبحت جزءاً لا يتجزأ من تلك الأسس، وهذه (الروافد الرئيسية) هي الموروث التاريخي الناتج عن التطبيق العملي لتلك المبادئ والأفكار والقناعات والقيم (أي هي العادات والتقاليد العريقة الموروثة)، كما أنها تشمل أيضاً سِيَرَ الصحابة والخلفاء والفقهاء وأبطال الفتوحات والمدافعين عن الأوطان وغيرهم وغيرهم، لأن كل هؤلاء ومسيرات حياتهم ما كانت إلا تطبيقاً عملياً للأسس والمبادئ الأولى التي ذكرناها، وبذلك فهم يشكلون القدوة والمثل الأعلى للأجيال التي تتوارث

الثقافة جيلاً عن جيل. وبهذا كله تبقى الأمة متميزة بطابعها الثقافي والحضاري الفريد بين كل الأمم.

2 ـ أما الناحية الثانية من الأسس التاريخية فالمقصود بها هو المنهج العملي الذي ساروا بموجبه عبر التاريخ في علاقاتهم ومعاملاتهم العامة تطبيقاً للمبادئ سواء فيما بينهم أو مع أبناء المجتمعات الأخرى، وهو منهج معروف عموماً بالانضباط الأخلاقي واحترام إنسانية الإنسان ومعاملة الآخرين معاملة حسنة خصوصاً في أيام الحرب.

ولا بد من الانتباه إلى نقطة في غاية الأهمية، وهي اعتقاد كثير من الناس أن ما يرويه التاريخ عن فساد بعض الحكام أو ظلمهم يعني أن هذا هو نهج كل المجتمع، وأن كل الناس فاسدون أو ظالمون لبعضهم. وقد تعودنا أن يكون التاريخ مكتوباً عن الحكام وسيرهم وتصرفاتهم، وأن يهمل ما عداهم من الناس وما بينهم من العلاقات والتعامل الراقي والمنصف داخل المجتمع؛ ولكن الحقيقة أن تاريخ العرب والمسلمين يشهد بأنهم كانوا أكثر الناس رقياً ورحمة في تعاملهم فيما بينهم أو مع غيرهم سواء في السلم أو في الحروب. وليس هنا مجال الإتيان بأمثلة تفصيلية أو بشهادات المؤرخين المنصفين من الأوروبيين وغيرهم على ما ذكرناه من رقيهم وتعاملهم الحضاري، خصوصاً مع أعدائهم. ولكن نكتفي بالإشارة إلى بعض هؤلاء الكتاب والمؤرخين، ولعل هذه الإشارة تكون حافزاً لكل من يريد الاستزادة لكي يرجع ـ إن شاء ـ إلى توينبي وفيشر ورانسيمان وغوستاف لوبون وول ديورانت وجيبون وزيغريدهونكه وغيرهم.

وقد تكلمنا في فقرة سابقة عن (**الاتجاه العروبي الشامل**) الذي يقول بأن هوية ثقافتنا هي أنها (ثقافة عربية)، وذكرنا الأسباب والحجج التي يستند إليها أصحاب ذلك الاتجاه، ولا شك أن هناك التقاءً في كثير من النقاط بين أصحاب (**الاتجاه القومي**)

الذي نتكلم عنه الآن وبين أصحاب ذلك الاتجاه العروبي، كما أن هناك فروقاً لا يمكن إغفالها. ولو بدأنا بنقاط التلاقي فسوف نجد أن **أولها اهتمام الجانبين بإبراز اسم (العرب)** ونسبة الثقافة اليهم، وصبغها بصبغتهم لأن هذا يعطيها الهوية الصحيحة فهي (ثقافة عربية)، هذا من ناحية أولى. ومن ناحية ثانية فالاتجاهان يشتركان في كثير من منطلقاتهما الفكرية، خصوصاً في فكرتهما الأساسية المشتركة التي تقول بأن **اللغة العربية كانت ولا تزال هي الأداة الأولى الثقافية والحضارية الحيّة**, كما أنها الوعاء الذي يختزن تراثنا المتنوع والعريق.

ولكن هناك مفاهيم أخرى يفترق فيها الاتجاهان المذكوران؛ **فالاتجاه الأول** (وهو الاتجاه العروبي الشامل) **ينصبّ اهتمامه على الناحية الفكرية المعرفية من الثقافة وما فيها من إنتاج فكري مُدوّن، وما فيها أيضاً من جانب عملي شفهي**؛ فالمدوَّن يشمل العلوم والآداب والفنون وكل ما هو مكتوب باللغة العربية كالفقه والتعاليم الدينية وغيرها. وهم يعتبرون أن كل ما تم ويتم إبداعه وتدوينه باللغة العربية فهو من الثقافة العربية بغض النظر عن الأصل العرقي لمن يساهم فيه، ولهذا فإن **مفهوم العروبة عندهم مفهوم ثقافي وليس مفهوماً عرقياً**، أو بمعنىً آخر: نرى أن أصحاب هذا الاتجاه **يتجهون إلى الناحية الثقافية والحضارية الخالصة ولا يعيرون كبير اهتمام للإنسان الذي ساهم فيها ما دامت لغته هي العربية**، وكأني بهم **يُعرّفون العربيّ بأنه كل من نطق بالعربية** كما جاء في الأثر؛ بمعنى أنه يستخدم لغة العرب في حياته وفي شؤونه المختلفة.

والمهم أيضاً أن هذا الاتجاه (العروبي الشامل) لا يتعامل بالسياسة من منطلق عرقي أو ثقافي، ولذلك فهو لا يؤسس أحزاباً سياسية للعرب فقط، وإنما هو اتجاه عامة الناس المعتزين بدينهم والمنتسبين إلى العرب.

وأما الناحية الشفهية من الثقافة فيهتم بها هذا الاتجاه على اعتبار أنها تعني الناحية العملية التي تشمل العلاقات الاجتماعية وأساليب التعامل وما يحكمها من الأفكار والقيم والعادات والتقاليد، التي تحدد وتوجه طرق التواصل الاجتماعي.

أما الاتجاه الآخر (القومي العربي) فهو اتجاه أضيق رحاباً من الاتجاه الأول (العروبي الشامل)، **ولذلك فإن اهتمامهم لا يتجه إلى الثقافة مباشرة، وإنما إلى صانع الثقافة المتعامل بها، أي إلى الإنسان ونسبه العرقي هل هو عربي الدم والانتماء أم لا.** وهكذا نرى أن مفهوم (القومية) عند هؤلاء مفهوم (عرقي) في المقام الأول، ومن هذا المنطلق نسمع بعض هؤلاء يصرح بأن الدولة الأموية مثلاً هي الأفضل وهي التي لها الاحترام الكبير لأنها دولة عربية صميمة لم يكن لغير العرب فيها مكانة كما حدث في الدولة العباسية فيما بعد.

ومن صفات هذا التيار أنه يمزج بين الناحية العرقية والثقافية والسياسة؛ بمعنى أنه يشكل أحزاباً سياسية تتخذ من القومية العربية عنوانها الضخم والمغلق أيضاً على المؤمنين بأفكارهم. ولهم أحزاب معروفة تولت الحكم في بعض البلاد العربية فكان لها أخطاء عديدة قاتلة، بل لم تلبث الخلافات أن دبت بينهم لينقسموا إلى أقسام تعادي بعضها وتتصارع صراعاً مراً.

ومعنى هذه المفاهيم القومية الضيقة أنه لا مجال هنا لأحد من قومية أخرى غير العربية أن ينمو وأن يعترف به هؤلاء، وبذلك فإن أبناء المجتمعات العربية من الأكراد والأقباط والأمازيغ والسريان والآشوريين وغيرهم سيكونون على هامش الحياة من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية، وربما يجري التضييق عليهم أو مراقبتهم. ولكن مثل هذه السياسة لا يمكن أن تكون مقبولة عند كل من ينتمون إلى التيار القومي العربي، ولذلك نرى أن هذا الاتجاه القومي العربي فيه تياران أحدهما شوفيني متشدد، والآخر معتدل يقبل بوجود التعدد العرقي والثقافي والمذهبي في نطاق المجتمع الذي توحده أرضه ودولته وثقافته الواحدة بما فيها اللغة ومصالحه المشتركة. ويمكن القول بأن هذا القسم من التيار القومي يلتقي مع (الاتجاه العروبي الشامل) الذي يتسع لكل أبناء المجتمع العربي ويحترم خصوصياتهم الثقافية والقومية ويتعايش معهم.

وقد ظهرت أحزاب قومية مختلفة سياسية واجتماعية في أنحاء من الوطن العربي تجسد هذه المبادئ والقناعات، منها المعتدل ومنها المتطرف في مسألة فهم وتفسير معنى القومية ومضامينها المختلفة بدءاً من الناحية الأيديولوجية وانتهاء بنواحي القيم الأخلاقية وحتى السياسية، من ناحية عامة. وليس سراً أن هذه الأحزاب تتصارع بمرارة وعداوة شديدة في كثير من الأحيان إلى حد الاشتباك المسلح فيما بينهم. وهذا الواقع يدل على مدى التمزق والتيه وعدم القدرة على الالتقاء حول مبادئ أساسية واحدة تراعي مصلحة الأوطان ومكانة الأمة التي أصبحت عنواناً على التخلف الحضاري وقابعة في ذيل قائمة الأمم الحية في هذا العصر.

ب ـ الاتجاه الإقليمي ـ الوطني: (ثقافتنا خاصة بجنسية دولتنا وحدودها):

لا شك أن الثقافة في كل مجتمعات العالم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأحداث وتطوراتها على مدى الزمن. ومن الصحيح أن نقول بأن هناك ثوابت ثقافية عصيّة على التبدل أو الاندثار، ولكن من الصحيح أيضاً أن تأثير تلك الثوابت (وهي في الغالب ثوابت قيمية وعقائدية ورموز ومثل عليا) لا يمكن أن يبقى متوهجاً بنفس القوة رغم طول الزمن ورغم كل الضباب والظلام الذي قد يغشى الأمة في مراحل التاريخ المختلفة، هذا من ناحية، كما أنه من – ناحية أخرى - لا يمكن أن يبقى تطبيق المبادئ الثقافية أو غيرها تطبيقاً أحادياً على مدى حقب التاريخ؛ بمعنى أننا لو افترضنا بقاء أسماء المبادئ والقيم والأسس الثقافية الأولى إلا أن عملية فهم وتطبيق تلك الأسس والمبادئ في عصرنا الحالي لا بد أن تختلف عن عملية فهمها وتطبيقها في العصور السابقة كالعصر الأموي مثلاً أو العباسي أو غيرهما. ويعلمنا التاريخ أيضاً أن فيه أحداثاً مصيرية فاصلة كثيرة تمتاز بأن ما يأتي بعدها يكون بداية مرحلة جديدة مختلفة عما كان قبلها، ومعنى ذلك أن هذه الأحداث (التاريخية) يمكن أن تؤدي إلى تغييرات نوعية ذات وجه جديد في كل شيء، كنشوء الدول وسقوطها، أو زوال

أمم واندثارها، وبروز أمم جديدة وازدهارها، أو قيام مبادئ جديدة أو ثقافات جديدة ...إلخ. وبهذا المقياس نستطيع اعتبار الحرب العالمية الأولى (1914 ـ 1918م) نقطة فاصلة بين مرحلتين في تاريخ الوطن العربي، بسبب ما جرى قبل وأثناء هذه الحرب, وبسبب النتائج المصيرية التي ترتبت عليها. وأهم هذه النتائج سقوط الدولة العثمانية وانتهاء حكمها، وتمزيق الوطن العربي طبقاً لاتفاقية (سايكس بيكو)، وطبقاً لوعد بلفور للصهاينة بخلق كيان يهودي صهيوني في قلب هذا الوطن ليكون سرطاناً ينهشه باستمرار.

وقد كان تنفيذ كلتا الجريمتين (سايكس بيكو وبلفور) تنفيذاً عاجلاً أدى إلى قيام مجموعة من الدويلات العربية الهزيلة التابعة لدول الاستعمار الأوروبي المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، كما أدى ذلك التنفيذ إلى قيام دولة صهيونية في فلسطين على جماجم وأشلاء شعبها الذي حدثت جريمة تهجيره عام 1948م تحت حراب المذابح والمجازر التي ما زالت متواصلة إلى يومنا هذا.

دام حكم العثمانيين للوطن العربي أربعمائة عام (من 1517- 1918م)، حيث بدأ بانتصار السلطان سليم الأول العثماني على المماليك (حكام مصر والشام) في معركة مرج دابق، وانتهى حكمهم بنهاية الحرب العالمية الأولى التي انتصر فيها الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وحلفاؤهم) على الألمان والأتراك وحلفائهم. وقد كان الوطن العربي متخلفاً وضعيفاً قبل الحرب، ولكنه خرج من غبار هذه الحرب التي لا مصلحة له فيها وهو محطم لا يقوى على شيء نتيجة لتفاقم الثالوث الأسود عليه (وهو الجهل والفقر والمرض) مع ويلات الحرب التي زادت الطين بلة؛ فلا علم ولا معاهد للتعليم ولا متعلمين، بل قلّ من يعرف المبادئ الأولى للقراءة والكتابة (أو يستطيع فك الحرف كما يقولون)، كما أن الفقر كان وباء عاماً، ولا يكاد معظم الناس يجدون الخبز، وهم ينوءون تحت عبء الضرائب والالتزامات التي لا ترحم، هذا

بالإضافة إلى الأمراض المستعصية والأمراض الوبائية، خصوصاً الطاعون أو الكوليرا التي كانت تجتاح البلاد كلها وتحصد الناس بالآلاف على فترات زمنية متفاوتة. وكان كل هذا ناتجاً عن ضعف الدولة العثمانية الحاكمة وعن إهمالها المشهور لأحوال رعاياها على مدى سنين طويلة من حكمها. وبقيام الحرب العالمية الأولى ازدادت الأحوال سوءاً على سوء - كما أسلفنا - حتى انجلت عن هزيمة العثمانيين وحلفائهم ليقع الوطن العربي في قبضة الاستعمار الأوروبي الذي تقاسمت دوله الغنائم وقامت بإنشاء مناطق نفوذ لها تحكمها حكماً مباشراً عن طريق إنشاء القواعد العسكرية وإرسال حاكم أو مندوب سامٍ بريطاني أو فرنسي يشرف على حكم البلاد ويصدر أوامره ونواهيه لحاكمها العربي الذي عينته مهما كان لقبه (ملكاً أو سلطاناً أو رئيساً أو أميراً) وعليه أن يسمع ويطيع وينفذ الأوامر. وتلك المناطق - بطبيعة الحال - هي الدول العربية التي أنشئت طبقاً لسايكس بيكو. ثم صار الحكم الاستعماري حكماً غير مباشر عن طريق استمرار خضوع حكومات الدول العربية وموالاتها للدول الاستعمارية دون وجود المندوب السامي، بل تحت إشراف السفير البريطاني أو الفرنسي، وذلك لكي يضمنوا استمرار المحافظة على مصالحهم الاستعمارية.

ومن المعروف أن الدولة الاستعمارية المهيمنة كانت تشرف على تأسيس الدولة العربية الإقليمية التابعة لها وتقدم لها المساعدات المالية السنوية لكي تؤسس لها اقتصاداً وميزانية، وتستمر في متابعتها حيث تقوم بتنظيم أجهزة الدولة بدءاً بالجهاز الإداري (كالوزارات وتوزيع مهامها واختصاصاتها)، وتضع لها القوانين والدساتير في نهاية الأمر، وانتهاء بالتنظيم الأمني والعسكري لكي تستقر الأمور للحاكم الذي تعينه وترعاه.

وبعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية (من عام 1939 - 1945م)، اشتدت قبضة الاستعمار، ولم تقف الأمور عند هذه الحدود، بل امتد نفوذ الدول

المهيمنة إلى تنظيم علاقات الدول العربية الناشئة مع العالم الخارجي، حيث وجّهتها إلى الانضمام إلى عصبة الأمم ثم إلى هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة لكي تعطيها الصفة القانونية إذ تعترف دول العالم بها بصفة كل منها دولة مستقلة وذات سيادة على قدم المساواة مع شقيقاتها ومع بقية دول العالم. كما حددت الدول الاستعمارية المهيمنة لكل دولة من الدول العربية الناشئة علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى؛ فعلى سبيل المثال: تمنع أي دولة عربية من إقامة علاقات من أي نوع (دبلوماسية أو اقتصادية أو غيرها) مع الدول الشيوعية والاشتراكية في المعسكر الشرقي، وذلك بسبب الخلاف بين هذا المعسكر وبين المعسكر الاستعماري الرأسمالي الغربي. وهذا أمر مشهور عايشناه منذ ما قبل منتصف القرن العشرين وطوال مدة الحرب الباردة بين المعسكرين.

يتضح لنا مما سبق أن الوطن العربي لم يجد فرصة ليلتقط أنفاسه ويعي ذاته؛ حيث خرج من تحت عبء الحكم العثماني إلى قبضة أشد ضرراً وأذىً هي قبضة الاستعمار الأوروبي بكل ما اتصف به من حقد تاريخي ووحشية متعطشة للانتقام والاستيلاء على كل شيء حتى على عقول الناس وحياتهم ذاتها، وليس فقط على بلادهم بما فيها من ثروات طبيعية وخيرات متنوعة ثمينة، وبما لها من موقع استراتيجي مهيمن.

ومن طبيعة كل إنسان - مهما كان وضعه أو مستواه من العلم أو العقل - أن يحاول فهم شيئين هما (مكانه وزمانه)، لأنهما الوعاءان اللذان يحتويان الإنسان ويعيش فيهما معاً، فهو بطبيعته يكون حريصاً على فهم المكان الذي يمارس فيه نشاطاته الحياتية لكي يطمئن إلى عدم وجود ما يهدد حياته، كما أنه حريص في الوقت نفسه أن يستوعب سير الزمن خصوصاً في حالات فقدانه لأحد أقاربه أو بسبب شعوره بالشيخوخة أو بولادة مولود جديد ونموه بسرعة وتغير ملامحه الجسدية، فيدرك عندئذٍ وطأة الزمن الجاري وقيمة الساعات والدقائق.

ومن هذا الواقع ذاته بدأ المواطن العربي يتساءل وينظر إلى كل الاتجاهات فنظر إلى الاتجاه الزماني (أي التاريخ) وإلى الاتجاه المكاني حيث يعيش في واقع فرضته عليه قوى لا طاقة له بمقاومتها. ومن هنا بدأت المشكلة عند كل مواطن عربي: فهل هويّته تدل على أنه (عربي) له إخوة في كل هذا الوطن الممتد بين المحيط والخليج، أم أن هويته هي فقط جنسيته التي ينتسب بها إلى دولة معينة؟ ولسان حاله يقول: هل أنا عربي (والعروبة هويتي التي تجمعني مع إخواني في هذا الوطن الممتد بين المحيط والخليج أم أن (هويتي) هي فقط جنسيتي التي أنتسب بها إلى هذه الدولة الإقليمية: (مصري سوري أردني عراقي تونسي ... إلخ)؟، وهل أنا فقط أنتمي إلى هذه الدولة الإقليمية أم أن لي انتماءً عربياً إلى أمة العرب، كما أن لي انتماء آخر إلى أمة المسلمين؟ وهل أحد هذه الانتماءات يكفي ويغني عن الأخرى؟ أو: هل هذه الانتماءات الثلاثة متعارضة أو ينفي بعضها البعض الآخر؟ وكل هذه التساؤلات وأمثالها كانت ولا تزال تدل على الحيرة وعلى الحالة النفسية والواقعية التي يعيشها المواطن العربي وهو يرى أن ثقافته الأصيلة وتربيته المنزلية تجعله يحس بأنه جزء من أمة عظيمة سواء كانت الأمة العربية أو الأمة الإسلامية، بينما واقع الدولة الإقليمية يحاول أن يقطعه عن امتدادات جذوره الفكرية والثقافية والقيمية، وأن يحصره في دائرة صغيرة هي مساحة الدولة التي ينتمي إليها فقط.

وفي وسط هذه الفوضى برز الدور الثقافي للدولة؛ فكل دولة إقليمية تريد أن تكرس وجودها بصفتها أمراً واقعاً وحقيقة لا مفر منها، خصوصاً أن حكام هذه الدول (أو أكثرهم) تم تفصيل الدولة لهم وتعيينهم حكاماً وراثيين في الغالب، فكان من الطبيعي والمؤكد أن يسعوا باستماتة لتثبيت أنفسهم وأسرهم على رأس هذه الكيانات السياسية، **ومن هنا بدأت عملية تأصيل ثقافي جديدة موجهة سياسياً ومتزامنة مع بناء كيان الدولة الجديدة**، ونستطيع القول بأن عملية التأصيل المذكورة لا تزال إلى

الآن ناشطة في ثلاثة اتجاهات هي: الاتجاه الآني الحاضر والاتجاه المستقبلي والاتجاه الارتجاعي، كما سنوضح ذلك فيما يلي:

1ـ الاتجاه الواقعي (أو الآني الحاضر): وجد المواطن العربي نفسه ضمن دائرة ضيقة هي الدولة الإقليمية الجديدة التي حصرته في مساحة جغرافية لا يستطيع تجاوزها إلا بشروط وقوانين انتقال مريرة، كما أنه محصور ضمن دائرة فكرية ومعنوية جديدة ضيقة أيضاً هي دائرة الجنسية التي فرضتها عليه الدولة الجديدة، وهو الذي يعرف نفسه بأنه العربي المنتمي إلى أمة واحدة كبيرة هي أمة العرب، وإلى دائرة أوسع هي أمة المسلمين أصحاب العقيدة الواحدة والحضارة الجامعة الواحدة. وكان هذا شعوراً محزناً لدى المواطن العادي، باعتباره شيئاً غير طبيعي فرضه عليه عدو ظالم قاهر هو الاستعمار الذي لا تهمه إلا مصالحه. ولذلك كان من الطبيعي أن تتولد ردّات فعل ومقاومة نفسية ومادية مستمرة إلى الآن على درجات متفاوتة من العنف.

وفي الطرف الآخر وجدت الطبقة الحاكمة نفسها تقف في مواجهة رغبة مجتمع الدولة التي تحكمها بأن يظل متواصلاً مع إخوانه العرب كما كانوا من قبل مجتمعاً كبيراً واحداً في دولة واحدة. ولم يكن أمام الحكام مفرّ من الإقرار بهذه الحقيقة، كما أنه لا بد لهم من مواجهتها، أو بمعنى آخر مواجهة الواقع الحالي من أجل ترويضه أولاً ومن أجل محاولة طيه وإحلال الواقع الإقليمي الجديد مكانه. وقد كان المجتمع العربي ضعيفاً لا يملك القوة اللازمة لمقاومة تنفيذ اتفاقية سايكس بيكو، ولا يملك من أمر نفسه شيئاً، لأن الدولة العثمانية المهزومة تركت البلاد العربية بلا اقتصاد ولا قوة عسكرية أو شبه عسكرية، فلا جيش ولا ميليشيا ولا أية جماعة مسلحة، هذا بالإضافة إلى الجهل والتخلف كما أسلفنا. فخلاصة القول أنه كان هناك فراغ هائل في الوطن العربي، وكان لا بد من ملء هذا الفراغ، فتولى المستعمرون المهمة بطريقتهم

التي تهدف إلى فرض سيطرتهم المطلقة لحماية مصالحهم على المدى الحاضر والمستقبلي.

وبناء على ذلك التقت مصلحة الحكام مع مصلحة المستعمرين في بقاء الوطن العربي ممزقاً على شكل دولٍ مستقلة؛ فالأولون يريدون البقاء في قمة الهرم (أي في السلطة وما فيها من مجدٍ لهم) والآخرون يريدون استمرار تأمين مصالحهم الحيوية، ولهذا بدأت منذ وقت مبكر عملية ترويض المواطنين العرب في كل دولة بواسطة هذين الشريكين؛ حيث اتخذ كل منهما مساراً يخدم هدفه:

أ - **فالحكام اتبعوا أساليب مختلفة ولكن تحت شعار ثقافة واحدة جديدة هي ثقافة الانتماء والولاء الجديدين**؛ فالانتماء إلى بقعة الأرض التي تحكمها الدولة الإقليمية بدلاً من الانتماء إلى الوطن العربي الكبير أو إلى الأمة العربية أو الإسلامية، والولاء لحاكم الدولة الإقليمية بدلاً من الولاء لخليفة المسلمين (العثماني) أو لله ورسوله، أو لأمة عربية أو إسلامية. ومنذ البداية كانت هناك عمليات **توجيه ثقافي** واضحة تحاول أن تلغي من أذهان أبناء المجتمعات المحلية العربية شيئاً عريقاً ومستمراً، وأن تثبت مكانه في الواجهة مفاهيم جديدة لكي تؤسس توجهات ثقافية وفكرية جديدة. وبذلك نرى أن هذا (التوجيه الثقافي) يعمل في اتجاهين:

1 – فهو يعمل على (صرف أو تحويل) نظر المواطن العربي عن حقيقتين متلازمتين هما حقيقة الوضع الجغرافي وحقيقة الوضع الديموغرافي الحاضر للعرب؛ **فالوضع الجغرافي** يشير إلى أن الدول العربية كلها متجاورة ولا حدود تفصل الواحدة عن الأخرى، بل كان العرب متصلين ببعضهم على مدى تاريخهم الطويل دون عوائق طبيعية رغم الطبيعة القاسية ووجود الصحارى الواسعة. **والوضع الديموغرافي** يشير إلى أن العرب متشابهون في أكثر صفاتهم سواء الجسدية أو العقلية أو النفسية أو اللغوية أو الفكرية أو المزاجية، بالإضافة إلى ما

بينهم من علاقات متشابكة لا حصر لها، مما يجعلهم أمة واحدة شديدة التجانس، وذات ثقافة واحدة راسخة الأسس والمبادئ، هذا من ناحية، كما أن بينهم – من ناحية ثانية – مصاهراتٍ ونسباً وقرابةً متداخلة تشكل شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية القوية وتوحد نشاطاتهم الاجتماعية وتوجهاتهم الثقافية والفكرية العامة، كما كانوا يتنقلون داخل وطنهم الكبير بكل حريتهم ودون وجود حواجز الحدود السياسية التي فرضها المستعمر.

2 – وفي الوقت ذاته كانت عمليات التوجيه الثقافي تسعى في الاتجاه الثاني وهو استبدال أو (إحلال) مفاهيم جديدة بدلاً من المفاهيم الأولى، بعد أن يتم صرف نظر المواطنين عنها: (**فالانتماء الجديد**) يجب أن يكون لاسم الدولة وللبقعة الجغرافية التي تحتلها، وأما (**الولاء**) فهو للحاكم، وهما المفهومان اللذان يجب أن يحلا محل أية مفاهيم أخرى سابقة، وأن يتم تثبيتهما بشكل دائم وقوي في عقل المواطن العربي وفي ذهنه وأمام عينيه بكل وسيلة متاحة مادياً وفكرياً، خصوصاً وسائل الإعلام المتنوعة لكي يصبح هذان المفهومان من صلب ثقافته الجديدة وأساسياتها الثابتة.

أ – فالنقطة الأولى أو الأكثر أهمية هنا هي الولاء للحاكم، وقد اتخذ التوجيه إليها وتركيز الأضواء عليها صوراً عديدة تتراوح بين الجدية وبين الإسفاف والتفاهة؛ فكل شيء في الدولة يحدث على الأرض لا بد من إيراد اسم الحاكم فيه سواء كان نشاطاً سياسياً أو إدارياً أو عسكرياً أو اقتصادياً أو عمرانياً أو اجتماعياً أو تعاونياً أو تطوعياً (في أي مجال) أو تربوياً أو صحياً أو علمياً أو فكرياً أو دينياً أو ثقافياً أو فنياً أو رياضياً. كما أن وسائل الإعلام لا تمل من وصف بركات وحركات الحاكم في طول دولته وعرضها، حتى قال بعض الناس معلقاً بسخرية: (لم يظل إلا أن يتابعوا الحكام بالكاميرا حتى دخول الواحد منهم الحمّام لقضاء حاجته!!) وذلك من

شدة الملل والاشمئزاز من هذه الممارسات التافهة. ولكن مَنْ يفكر في ظروف الحكام وكيفية توليهم الحكم ربما يكون قادراً على إدراك العلة وراء ذلك، وهي أن هؤلاء حكام عيّنهم المستعمر ولم تنتخبهم الشعوب، ولذلك يريدون إثبات وجودهم بالطريقة التي يظنونها تقنع الآخرين بهم، خصوصاً أنهم يحكمون حكماً دكتاتورياً فردياً مطلقاً ربما يجعلهم غير قادرين على التفكير إلا في كيفية إبراز وجودهم وحضورهم بأي وسيلة كانت، وهم بذلك لا يقلقون أو يفكرون في أي رأي غير موافق لأهوائهم وتصوراتهم، ولا يسمعون أي صوت غير متملق لهم ولأمجادهم الوهمية.

ومهما بذل حكام الدول الإقليمية أو أنفقوا من الأموال الطائلة في وجوهٍ وفي طرقٍ عديدة، أو بذلوا من جهود كبيرة متنوعة أو سخّروا من الوسائل من أجل تلميع أنفسهم وأعمالهم، فمن المؤكد أن كل هذه الوسائل مهما تعددت لا يمكنها أن تجعل الناس ينسون قيمهم الثقافية العريقة أو قناعاتهم الراسخة منذ مئات عديدة من السنين بأنهم جزء من مجتمع عربي كبير.

ب - أما النقطة الثانية (وهي الانتماء المكاني أو الجغرافي إلى بقعة الأرض التي تحكمها الدولة الإقليمية)، فالمقصود به أن يُؤْمِنَ المواطن العربي بأن ما يقع خارج حدود هذه الدولة لا يعنيه في شيء، ولذلك فعليه أن يدافع عن تلك الحدود. وقد جرى وما زال يجري الربط بين الحاكم وبين حدود الدولة الإقليمية، حيث تعتبر كل دولةٍ حاكمَها الأول هو المؤسس لهذه الدولة، ولذلك فهو البطل الوطني وهو الرمز والمثل الأعلى لأنه ضحى وعمل وبذل جهوده وبنى. بالإضافة إلى ذلك يتم الربط بين الأشخاص (أو الرموز الوطنية) وبين المكان، عن طريق تسمية معالم معينة باسم هؤلاء الرموز، كأسماء الشوارع والمساجد وأحياء المدن، وإقامة التماثيل والنصب التذكارية لهم. وهذا - كما هو واضح - عمل سياسي ثقافي أساسي يحاول أن يؤسس أركاناً وثوابت (ثقافية سياسية) تتصدر الواجهة ويذكرها الناس لكي تكون بمثابة (قيم

221

ثقافية) أو رموزٍ ثقافية تحل محل أبطال الفتوحات والحروب التاريخيين، أو على الأقل تقف معهم على قدم المساواة.

ب ـ وفي سياق ثقافي آخر يوازي نشاط الحكام: بدأت دول الاستعمار تعمل على تسويق عقائدها وثقافاتها في البلاد العربية، حيث كثر المبشرون والمستشرقون، تحت سمع وبصر الحكام الذين كانوا يشجعون ذلك لأن أهدافه تلتقي مع أهدافهم. وقد كانت حركتا التبشير والاستشرلق موجودتين من قبل، ولكن وجودهما تعزز بتدفق المبشرين والمستشرقين الذين نشطوا بسبب خضوع الوطن العربي للأوروبيين، وبدأت عملية تعليم واسعة للغات الأوروبية لسكان الوطن العربي (خصوصاً الإنكليزية والفرنسية)، بالتزامن مع ما يقوم به حكام الدول الإقليمية من تنمية ثقافة الانتماء والولاء (ثقافة الانتماء للدولة الإقليمية الجديدة وضمن حدودها الواقعية، والولاء لحاكم الدولة، كما أسلفنا). ومع تعليم اللغات والآداب تنتقل القيم الثقافية والفكرية والاجتماعية والعادات والتقاليد وغيرها مما يمتّ إلى أسلوب الحياة الأوروبية بسبب، في محاولة منهم لإحلال ثقافتهم محل الثقافة العربية الإسلامية بعد تشكيك الناس فيها وتصويرها متخلفة وغير عصرية أو لا تلبي طموحات إنسان هذا العصر.

وتطورت هذه المحاولات حتى أصبحت غزواً ثقافياً بشكل لا تخطئه العين، وقد تنبه إلى ذلك كثيرون من أهل العلم والسياسة وصدرت كتب منذ وقت مبكر تصفه وتحذر منه، حتى من بعض الكتاب الغربيين مثل السويسري (شاتلييه) الذي أصدر كتابه (الغارة على العالم الإسلامي). وما زالت الأمور تتطور إلى درجة خطيرة من أجل القضاء على القيم الثقافية والدينية والأخلاقية ولكي تحلّ محلها قيم الحضارة الغربية والثقافات الأوروبية المادية الاستهلاكية في الوطن العربي وفي العالم الإسلامي. وهي ثقافة استهلاكية ليس فقط للمنتجات المادية بل تستهلك البعد الروحي والإنساني بكامله في كل من تستحوذ على تفكيره.

2 – **الاتجاه المستقبلي:** كانت الدولة الإقليمية العربية منذ تأسيسها تحاول أن تؤصل الثقافة الوطنية، ليس فقط بأن تمجد الحاكم وتعلي من شأنه وتصوره بطلاً

وطنياً أسس دولة جديدة عظيمة، وأنه هو القدوة والمثل الأعلى الذي ينبثق عنه كل خير وتقدم وازدهار؛ بل إن هذه الدولة تحاول أيضاً إقناع مجتمعها بأن مستقبلهم المزدهر لا يتحقق إلا في ظل النظام الذي تمثله الدولة الوطنية الفتيّة. وهذا التأصيل الإقليمي تقوم به الأنظمة الحاكمة حرصاً منهم جميعاً على مناصبهم ومكاسبهم التي تجعلهم طبقة متميزة تعيش حياة ترف باذخ لا علاقة لها بالفقر الشديد الذي تعاني منه مجتمعاتهم وشرائحها المختلفة خاصة الطبقة الفقيرة التي لا يكاد أفرادها يجدون أقل ضروريات الحياة.

وإذا نظرنا إلى واقع المجتمعات العربية بعين محايدة في ظل الدول الإقليمية، فإننا نلاحظ أنه ليس هناك ما يدل على أنها مجتمعات مبدعة ونشيطة في أي مجال من مجالات الحياة المختلفة؛ بمعنى أن ما نشاهده هو انتشار ثقافات التفاهة والمظاهر الحديثة الزائفة التي لا تتوافق مع التاريخ الثقافي والاجتماعي لأمة عريقة معروفة بحضارتها السابقة العظيمة ذات القيم السامية والمبادئ الداعية إلى السعي في الأرض وعمارتها وطلب العلم والجد فيه، بل إن المظاهر المادية التي تبدو في المجتمع العربي كله تدل على أنه مجتمع استهلاكي متخلف، لأنه يستورد كل شيء من الخارج، ولو كان أتفه المصنوعات أو المنتجات الزراعية التي يستطيع إنتاج ملايين الأطنان منها بأقل الجهود.

وفي ظل الدول الإقليمية أيضاً نشاهد ثقافة الانحلال والتيه الأخلاقي والسلوكي تغزو عقول كثيرين من الناس وقلوبهم، وتنعكس عند فئات (من الشباب خاصة) على شكل أفكار ومبادئ شاذة وغريبة عن قيم مجتمعنا وثقافته، كما نشاهدها أيضاً تترجمها (**سلوكياتهم بأشكال مادية وعملية**) غريبة، مثل قصّ الشعر بصور ونماذج ذات إيحاءات مذهبية معينة شاذة، وموديلات متنوعة من الأزياء ذات الغرابة المذهلة، سواء للشباب أو للفتيات اللواتي تمتاز أزياؤهنَّ بأنها فاضحة تكشف عن

أجزاء كبيرة من الجسد الأنثوي، إلى غير ذلك من التصرفات الفردية المتحررة من قواعد الأخلاق وقوانينها كما نعهدها، بل أحياناً تكون هناك تصرفات جماعية شاذة، خصوصاً في المناسبات، كالأعراس مثلاً، أو في اختراع مهرجانات واحتفالات تمتاز بالاختلاط بين الجنسين والظهور بثياب فاضحة أو غريبة وبتصرفات غير أخلاقية منحلة لا يقرها ذوق ولا دين. ويزيد الطين بلة أن الأشياء المستوردة ليست مجردة من قيم المجتمعات التي أنتجتها، والتي لا بد أن تنتقل معها إلى المجتمع الذي يستوردها، هذا بالإضافة إلى أنماط أخرى من السلوك تتولد من استخدام تلك المستوردات.

أما **(الناحية المعرفية)** في الثقافة المعاصرة (أي الإنتاج الأدبي والفني ومجال العلوم الإنسانية والعلوم عامة) في ظل الدول الإقليمية، فأبرز صفاتها هو الهبوط المزري في مستوياتها بصورة إجمالية، خصوصاً في مجالات الفنون والآداب بصفتها أقرب الأنواع إلى التداول الشعبي العام؛ ففي مجال الفن نرى انحداراً في أنواع الغناء بصورة إجمالية، وتفاهة تصل بالإنسان إلى الاشمئزاز حيث سادت نوبات وموجات من الغناء الرقيع الذي لا صلة له بأي ذوق رفيع أو بقيم جمالية أو فنية، خصوصاً لدى فئات من النساء عارضات اللحوم البشرية الأنثوية بأشكال وأوضاع مخزية. وأما الأعمال الشعرية والأدبية الأخرى فهي تعوم مختلطة ببعضها في بحر متلاطم ضاعت فيه الهوية الفنية للشعر وللنثر وفنونهما، وسلك بعضها الآخر طريق الأدب التجاري الرخيص المكشوف.

ولا شك أن هناك القليل من الفنون والآداب والعلوم أيضاً مما لا ينطبق عليه الوصف السابق، ولكنه في هذا الزمن الأغبر بضاعة كاسدة، وأصحابه ومنتجوه غرباء في زمن التفاهات الغريب!

وكلنا يعلم ما هي التوجهات السلوكية التي تنجم عن شيوع مثل هذه المواد الثقافية الهابطة سواء الكتابات الأدبية أو التفاهات التي أطلقوا عليها افتراءً اسم (الفنون)، لا سيما الأغاني لأنها هي الأكثر انتشاراً وتأثيراً.

وأما البحث العلمي فليس أسعد حالاً من الآداب والفنون، بل هو الأسوأ من عدة نواح أهمها قلة المتخصصين في هذه المجالات، وذلك لانصراف طلبة العلم عن مجالات العلوم التطبيقية أو البحتة كالرياضيات والفيزياء والكيمياء وغيرها، وضعف مخصصات البحث العلمي لدى وزارات الدول العربية المختلفة، مما يسبب هجرة العقول المتعطشة للعلم لتجد فرصتها عند الدول الغربية في أوروبا أو أمريكا.

وكل ما وصفناه من حقائق واقعية يدل على تيه واضطراب في المنهج الثقافي والأخلاقي، بالإضافة إلى دلالته على التخلف الفكري والتربوي، وهو ـ من ناحية ـ ليس إلا تقليداً أعمى لما يحدث في المجتمعات الأوروبية والأمريكية من انحلال وتفاهات، كما أنه ـ من ناحية أخرى ـ مؤشرٌ على مدى الشعور بالتبعية الكاملة والخضوع المطلق لتلك الدول، نتيجة للفراغ الذي تعيشه المجتمعات المحلية العربية في ظل الدول الإقليمية، تاركة وراء ظهرها ذلك التراث الثقافي الأصيل بما فيه من القيم السامية والمثل العليا العظيمة.

ولا يشك أحد في أن المحافظة على الطابع الثقافي المتميز للأمة هو من أول المسئوليات التي تقع تبعتها على عاتق الحكام وحكوماتهم، فهم الذين في يدهم السلطة والقدرة على فعل ما يشاءون، ولهذا فقد كان يجب عليهم أن يغاروا على تراث أمتهم وأن يحموه ويحافظوا عليه تماماً مثلما هم يدّعون أنهم الأمناء على حياة مواطنيهم وعلى أمنهم ومستقبلهم، لأن هذا التراث الثقافي بما فيه من قيم ومبادئ ومُثل هو الهوية الخالدة للأمة وذاكرتها الحية وشرفها.

وقد يتساءل من يقرأ هذا الكلام قائلاً: **ما علاقة كل ذلك بموضوعنا وهو: الاتجاه إلى المستقبل المشرق بما فيه من الازدهار والرخاء؟ وكيف يمكن ان يتناقض الطرفان؟**

والجواب لا يحتاج إلى عناء كبير، وهو أن ما أوردناه من وصف يبين أن وعود المستقبل المشرق في ظل الدولة الإقليمية ليست إلا وعود السراب المخادع لا أكثر ولا أقل. والسبب واضح أيضاً وهو أن **أهم شروط النهضة أن نبني ونربي الإنسان**

المسئول المؤهل للنهوض منذ أن يولد. أما أن نَعِدَ الأجيال بالازدهار وبالجنة، وفي الوقت نفسه لا نحقق الاكتفاء الذاتي حتى في لقمة الخبز، ولا نضع أي تخطيط جادّ ولا نتبنّى أي منهج تربوي وتنموي واضح وشامل (للإنسان أولاً ثم للإمكانيات ثانياً) فهذا دليل على أن الوعود مجرد كلام لا معنى له، أو ربما خداع، أو في أحسن الأحوال ربما يكون نوعاً من الأحلام أو الأمنيات.

وما سبق يؤكد تماماً أن الدولة الإقليمية أو الوطنية بعد عقود عديدة من إنشائها لم تستطع تحقيق شيء، بل فشلت فشلاً ذريعاً في خططها المستقبلية، هذا لو افترضنا أنه كان عندها خطط من الأصل، ومعنى ذلك أنها دول مهددة بالتخلف الدائم، وفي النهاية سيفضي بها الأمر إلى الزوال المؤكد. وأما ما نشاهده في بعض الدول العربية (خصوصاً المنتجة للنفط) من مظاهر العمران كالأبراج العالية والشوارع العريضة الملأى بالسيارات الفارهة والأسواق الضخمة المليئة بكل أنواع السلع المستوردة من شتى دول العالم؛ فهي (كما أسلفنا) كلها مظاهر لا فضل فيها لأهل البلاد لا حكاماً ولا محكومين، لأنه ليس فيها سلعة واحدة مصنوعة أو مزروعة من إنتاج تلك الدولة، وبذلك فهي لا تعني إلا شيئاً واحداً هو أن الدول البترولية تحتكم على مبالغ طائلة من الأموال (هي ثمن البترول الخام)، وتقوم بإنفاقها في شراء هذه المنتجات المتنوعة وتكدسها في البلاد على شكل سلع استهلاكية، كما تبني بها أبراجاً شامخة وعقارات متنوعة كل ما فيها مستورد من أول مسمار إلى آخر لبنة تدخل في بناء جدار، بل إن المهندس والعامل في معظم البلدان ليس من أهل البلاد، بل ربما ليس من العرب كلهم.

خلاصة القول أن الدولة العربية الإقليمية فشلت فشلاً تاماً في وضع أي برنامج تنموي بشري أو اقتصادي أو سياسي أو غير ذلك، كما فشلت في تحقيق أي تقدم أو إنجاز خلال ما يقرب من قرن مضى على إنشاء كثير منها، وبالتالي فشلت في بناء مستقبل مشرق لأبنائها، أو في تحقيق أي نوع من الاستقرار المبني على ثقافة راسخة

ذات مبادئ واضحة التوجهات في أي مجال كالمجال السياسي والاقتصادي ومجال مستقبل علاقاتها مع الدول العربية الأخرى. وعلى مدى هذه السنين استمر الوضع الدكتاتوري واستمر معه التخلف في كافة النواحي، فكان هذا الوضع المزري هو السبب الأهم في تفجير سخط الجماهير وثورتها عام 2011م في كل الأقطار العربية.

3 ـ **الاتجاه الارتجاعي:** ذكرنا أن الدولة الإقليمية (أو الوطنية) العربية عملت في ثلاثة اتجاهات، كان أهمها الاتجاه الواقعي أو اتجاهها إلى حاضرها، وذلك من أجل تثبيت أركان وجودها، والاتجاه الثاني هو الاتجاه المستقبلي في محاولة لإعطاء أبناء مجتمعها الأمل في مستقبلهم، ولكي تقنعهم أنها هي قارب النجاة الوحيد الذي سيحملهم إلى شواطئ الازدهار والحياة السعيدة.

أما الاتجاه الثالث فهو الاتجاه الارتجاعي الذي يحاول استغلال ثقافة المجتمع الأصيلة وتوظيفها لخدمة أهدافه المذكورة من أجل بناء ثقافة وطنية (أو إقليمية) جديدة. ومعنى ذلك أن الدولة العربية الإقليمية أرادت أن تغرس في أذهان مواطنيها أنها كيان أصيل له ماضٍ عريقٌ وله مستقبل مبشر بالازدهار؛ أي أن لها جذوراً ثقافية وحضارية ممتدةً إلى الخلف في أرضية تاريخية عميقة، كما أن لها آفاقاً مستقبلية ـ كما أسلفنا ـ وبذلك ربطت تلك الدولة بين الماضي وبين المستقبل عن طريق حاضرها الذي يمثله حاكمها المطلق، بمعنى أن الحاكم وحكومته يملكون خيوط الماضي وخيوط المستقبل ويجمعونها في واقعهم الحاضر (بين أيديهم وحدهم) لكي يصلوا بين ثقافة الماضي العريق وبين آمال المستقبل المشرق ويجعلونها كلها تلتقي في حاضر دولتهم العتيدة التي يريدون تأصيلها وإقناع مجتمعهم بها وكأنها هي القدر المقدور وهي وحدها بوابة المستقبل السعيد.

ولكن يحق لكل إنسان أن يتساءل: كيف يكون لدولة تم إنشاؤها الآن لأول مرة أن تدّعي بأن لها عمقاً تاريخياً، ولها ثقافة قديمة عريقة المجد والأصالة؟ ويتصدى

أصحاب السلطة والمؤيدون لهم (من بعض الببغاوات وأشباه المثقفين والمتعلمين) للإجابة قائلين: إن تاريخنا العربي الإسلامي يشهد أنه يوجد في تراثنا شعراء وأدباء وكتاب ومفكرون وفلاسفة وفنانون...إلخ، ويشهد التاريخ أن (دولتنا) لها فيهم نصيب؛ ففلان من الشعراء عاش هنا في أرض دولتنا، ولذلك فجنسيته مثل جنسيتنا، فطرفة بن العبد بحريني وامرؤ القيس سعودي والنابغة عراقي أو كويتي والإمام الشافعي فلسطيني والمتنبي عراقي وديك الجن سوري وكذلك جرير والفرزدق والأخطل كلهم سوريون، بل ربما أعطى بعض المغالين الجنسية للخلفاء فقال مثلاً بأن معاوية سوري وكذلك كل الخلفاء الأمويين من بعده، بينما أبو جعفر المنصور عراقي وكذلك كل الخلفاء العباسيين...وهكذا، فكل كاتب أو شاعر أو فيلسوف بل حتى الخليفة نفسه تكون جنسيته الجديدة حسب موقع الأرض التي عاش عليها!!.

وبذلك نراهم يقسّمون التراث العام المشترك ويعطون جنسيات (سايكس بيكو) للذين عاشوا قبل أكثر من ألف أو ألفي عام!! بل حتى إن بعض الناس وصلت بهم السفاهة إلى القول بأن النبي عليه الصلاة والسلام سعودي الجنسية لأنه عاش في مكة والمدينة الموجودتين في السعودية!! وقد سمعنا مثل هذا الكلام من الناطقين به مباشرة ولا نروي عن أحد أنه سمع بذلك.

وفي السياق ذاته تتردد عبارات معينة على ألسنة بعض الناس في محاولة لتأصيل مفاهيم ومصطلحات ثقافية جديدة ذات توجهات انفصالية إقليمية كقولهم مثلاً: كان الإنسان الكويتي القديم ماهراً في ركوب البحر، أو قولهم: كان الإنسان الأردني منذ فجر التاريخ ماهراً في الزراعة، أو قولهم: كان الإنسان السعودي منذ آلاف السنين يجوب صحارى شبه جزيرة العرب ...إلخ. هكذا في عملية واضحة الهدف، وكأن أسماء هذه الدول هي الأصل الأصيل، وكأنها ليست هي الطارئة والواغلة على تاريخ العرب وهويتهم العريقة، وعلى المسلمين أيضاً.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نفرق بين جانبين هما: الاسماء الجغرافية القديمة العريقة لبعض بقاع الوطن العربي، مثل: مصر والعراق والشام واليمن والحجاز ونجد وتونس والبحرين وعمان وغيرها، وبين الأسماء السياسية الطارئة أو الموضوعة حديثاً للدول العربية الإقليمية مثل السعودية والكويت والأردن وغيرها. فالأولى أسماء غير سياسية لأمكنة أو بقاع اشتهرت بها منذ زمن قديم، **فهي ذات مدلول جغرافي؛** فمصر مثلاً اسم عريق تاريخياً، ولذلك إذا قلنا (الإنسان المصري القديم عمل كذا وكذا) فلا غبار على هذا القول، لأننا لا نقصد أن نعطيه جنسية حديثة طارئة ذات مدلول سياسي، بل إن كلمة (مصري) تعني أنه منتسب إلى مكان اسمه مصر منذ آلاف السنين. كما لو قلنا فلان النجدي أو الحجازي أو العسيرى أو اليمني أو الحضرمي أو التونسي...إلخ. وهذا يختلف تماماً من ناحية أخرى عن قولهم: (الإنسان السعودي القديم كان يفعل كذا وكذا...) أو قولهم: (كان الإنسان الكويتي كذا وكذا) أو قولهم: (كان الإنسان الأردني القديم...)، إلخ. فمثل هذا القول ليس له مدلول أو مضمون لأن اسم السعودية أو الكويت أو الأردن وغيرها أسماء حديثة طارئة **(تحمل مدلولاً سياسياً لدولة وجنسية)**، وليست أسماء قديمة متداولة بمدلولها الجغرافي، بل هي ـ كما نعرف تاريخياً وواقعياً ـ ذات مدلول سياسي متعلق بحدود دول أقيمت حديثاً، ولا عمق لها في التاريخ، ولذلك فليس من حقها أن تعطي جنسيتها لمن عاشوا وفنوا قبل تأسيسها بمئات عديدة من السنين.

وبهذا فإن ما عرضناه يدل على أن محاولة بناء ثقافة إقليمية (أو وطنية) عند بعض الدول العربية تعني في الحقيقة محاولة واضحة لتفتيت الثقافة العربية الإسلامية الواحدة الأصيلة، وكأنّ الثقافة العربية عبارة عن تركة يريد أن يتقاسمها الوارثون بطريقة اعتباطية فكل واحد منهم يستحوذ على قسم منها، متناسين أن هذه الثقافة هي ملك لكل عربي ولكل مسلم أينما كان موقعه من هذا الوطن الواحد من المحيط إلى الخليج، لأنها راسخة في وجدانه بل أكثر من ذلك هي راسخة في قلوب

وعقول المسلمين في كل أنحاء العالم الإسلامي، لأنها مرتبطة بعقيدتهم وتاريخهم الماضي وبواقعهم الحاضر، بالإضافة إلى كونها من التراث الحضاري العالمي.

3 ـ الهوية الثقافية بين (العربية الإسلامية) وبين ثقافة (العولمة):

أ ـ الاتجاه العربي الإسلامي: (ثقافتنا عربية إسلامية عريقة):

بعد أن أوضحنا الاتجاهات الأربعة السابقة أصبح من السهل علينا أن نختصر الكلام ولا نعيد ما سبق إيضاحه، فنقول: إن الشواهد كلها ـ العقلية والواقعية ـ تدل على أن الموضوع الثقافي له هوية واحدة لا يمكن أن يستوي وجوده إلا بها، وهي الهوية العربية الإسلامية، وهذه الهوية تشبه الإنسان الحي الذي يقف على رجليه الاثنتين بقوة ويسير دون أي تعثر أو اهتزاز أو تلكؤ. فثقافتنا عربية الوجه إسلامية القلب، أو هي عربية الشكل والمظهر، إسلامية المضمون والجوهر. وهذه حقيقة لا تحتاج إلى إعادة الكلام عن أي شيء بعد أن سوّدنا كل هذه الصفحات السابقة بتحليلات واقعية وموضوعية سواء في هذا الكتاب أو في غيره. وهذه الهوية ـ كما قدمنا ـ لا تقوم إلا على قائمتين معاً، ولا تستوي إلا بوجودهما معاً، كما لا يستطيع الإنسان الوقوف والسير إلا بقائمتيه، وهذا يظهر لنا عبث القول بأن هناك ثقافة عربية خارج نطاق الإسلام، أو ثقافة عربية إقليمية خارج نطاق الثقافة العربية الإسلامية الشاملة، يشهد بذلك هذا التواصل بين الشعوب العربية في كل أقطارها سواء بواسطة وسائل الاتصالات الحديثة المتطورة التي جعلت التفاهم بين أرجاء الوطن العربي ميسوراً وأكثر وضوحاً، أو بواسطة التواصل الديموغرافي والمادي كالقيام برحلات وتنقلات وزيارات وأعمال مشتركة ومصاهرات متبادلة وغير ذلك من الأمور الحياتية. وهذا كله يؤكد أن المجتمع العربي الواحد قادر على حماية ثقافته الأصيلة، وتزداد قدرته على هذه الحماية كلما ازداد وعيه وتقدمه ثقافياً وعلمياً في المقبل من الأيام، مهما تكالبت عليه ذئاب الاستعمار والذئاب الداخلية التي لا يهمها

إلا مصالحها وامتيازاتها وأمجادها الشخصية. كما أن هذا الواقع يؤكد أن اللغة العربية ـ وعاء الثقافة وأداتها ـ لن تموت ما دام هناك ألسنة تنطق بها وأقلام تكتبها، وما دام كتاب الله بيننا يتلوه صباحَ مساءَ ملايينُ المسلمين في كل أنحاء المعمورة.

وإذا كانت الطبيعة الصحراوية القاسية لم تمنع الاتصال الدائم بين كل أرجاء الوطن العربي بما فيه من سكان، ولا منعت ذلك الاتصال التضاريس الوعرة منذ آلاف السنين؛ فهل يمكن أن يتصور أحد أن هناك أي شك في الهوية الثقافية لهذا الوطن، أو هل يستطيع أحد كائنا من كان أن يغرس ثقافات دخيلة تلغي ثقافته الأصيلة القائمة على (العروبة والإسلام) معاً في تمازج وتآلف يشبه تآلف الجسد والروح، خصوصاً في ظل ثورة المعلومات والاتصالات الحديثة التي سهلت تلاقي وتفاهم كل أطياف المجتمع العربي الكبير من المحيط إلى الخليج؟

ب ـ ثقافة العولمة: (ثقافتنا جزء من الثقافة العالمية السائدة):

يوجد في العالم تنوع ثقافي كبير، ومعنى التنوع الثقافي أن لكل أمة ثقافة خاصة بها لا تشبه ثقافة أي مجتمع آخر في لونها ومذاقها العام وفي خصائصها الدقيقة. ولكن في العصر الذي نعيشه نرى أن انفتاح الشعوب على بعضها قد جعل الثقافات تحتك ببعضها فتأخذ وتعطي، مما يعني تقارب المفاهيم وتأثرها ببعضها. ومن المعروف أن هناك تفاوتاً بين ثقافة حضارية لها صفات جاذبة أو مغرية وبين ثقافة متخلفة منفرة، كما أن هناك مجتمعات ضعيفة تابعة لغيرها وأخرى مهيمنة من ناحية عامة كما هو الحال في العالم المعاصر، والمعروف أن الضعيف أو المغلوب يقلد الغالب دائماً في كل شيء. وكل هذه العوامل وغيرها تجعل عملية التبادل الثقافي (تأثيراً وتأثراً) تتحول إلى نوع من الانتشار أو الغزو الثقافي يتجه من الأقوى إلى الأضعف (كما ذكرنا في مناسبة سابقة)، بما يشبه نظام الأواني المستطرقة.

وهذه المقدمة تفسر لنا أحلام دعاة العولمة الذين يريدون أن تقوم الثقافة الغربية بملء ما يعتبرونه فراغاً حضارياً وثقافياً في الثقافة العربية بصورة شاملة، إذ توجد

فئات معينة من الناس (اللامنتمين) الذين بهرتهم الحضارة المادية الغربية بمنجزاتها التكنولوجية المذهلة، فجنّدوا أنفسهم ليبشروا بثقافة عالمية جديدة تحت الشعار الذي ترفعه الرأسمالية والصهيونية العالمية في أمريكا خاصةً ودول الغرب عموماً وهو (شعار العولمة Globalization) التي من أهم أهدافها بسط الهيمنة الامبريالية الأمريكية الصهيونية على العالم ثقافياً وفكرياً، خصوصاً العالم الإسلامي بما فيه الوطن العربي، لكي تستطيع إخضاعه بأقل التكاليف المادية والعسكرية، وبذلك تضمن السيطرة على كل الثروات والموارد الاقتصادية في هذا الوطن أولاً، وفي العالم كله ثانياً، كما تضمن نشر قيم الحضارة الغربية دون أن تخسر شيئاً، وتنقاد لها الأمور وتؤسس الامبراطورية الاستعمارية التي تحلم بها. وبذلك فثقافة العولمة تريد استباحة الخصوصيات الثقافية والفكرية والمذهبية من ناحية عامة والقضاء عليها وإحلال العلمانية محلها، وشطب قوانين الأخلاق وإلغاء المنظومات الأخلاقية المبنية على أساس الإيمان بالله وبالأديان، لكي تربط الإنسان ببعد واحد هو البعد المادي البراغماتي وتجرده من البعد الروحي والإنساني الذي يوقظ فيه شعوره بكرامته ويدفعه إلى الجهاد ومقاومة ظلم المستعمرين وطغيانهم.

والغريب في الأمر أن يكون هناك من أبناء الثقافات الوطنية أو القومية الخاصة العريقة من يستجيبون لهذه الدعوات المدمرة دون أن يهتموا بدراسة المخاطر المترتبة على محاولات إحلال الثقافة الأجنبية الامبريالية محل ثقافات مجتمعاتهم، بحجة أن الرموز والقيم الثقافية الدارجة أصبحت مستهلكة وتجاوزها الزمن، وأنه لا بد من مجاراة العالم المتقدم سواء في الثقافة أو في التكنولوجيا، وهذه المجاراة لإي رأيهم ـ لا تتم أو تتحقق إلا أذا اعتنقنا أفكاراً جديدة ونبذنا وراء ظهورنا كل ما عندنا من ثوابت ثقافية أو فكرية هي سبب تخلفنا الحضاري، لأنها قديمة وغير صالحة للعصر الذي نعيش فيه. وهؤلاء هم المتطرفون الذين تبنوا أفكار الحداثة بحماس

أهوج منذ أن اطلعوا عليها، فبعضهم نادى بحرق المكتبات بما فيها من التراث الفكري القديم، وخرجوا على القوانين اللغوية والفكرية والدينية بحجة التحديث والتقدم...إلخ. وهم أنفسهم المروجون لأفكار العولمة دون اعتبار للمخاطر والمحاذير التي فيها أو النتائج التي يمكن أن تترتب عليها.

ولكن العولمة تلاقي المقاومة العنيفة من كل شعوب العالم على اختلاف منظوماتها الثقافية والدينية والفكرية، لأنه ليس من السهل على أي إنسان أن يجرد نفسه من كل قيمه ومبادئه وينطلق هائماً على وجهه وتائهاً عن طريقه القويم، مهما كانت التهديدات أو الإغراءات التي يتبعها شياطين المستعمرين والصهاينة في سبيل تحقيق أهدافهم الشريرة والساقطة أخلاقياً.



الفصل السابع

أسباب التيه الثقافي

تمهيد.

1ـ توظيف الدين بصورة موجهة لخدمة أهداف محددة.

2 ـ أسباب تاريخية موروثة (التخلف الحضاري العام).

3 ـ الاستعمار ودوره في محاربة الوعي الثقافي العربي، وقمع الحريات.

4 ـ أسباب سياسية داخلية أدت إلى تمزيق الوحدة الثقافية العربية التاريخية على يد أنظمة الدول العربية الوطنية (أو الإقليمية) الدكتاتورية المعاصرة.

5ـ غياب القدوة والمثل العليا والرموز الثقافية والاجتماعية والسياسية، ونسيان الماضي منها خصوصاً في مجال الفكر والأدب والسياسة، وعدم وجود القدوة العملية أو المثل العليا الحية.

6 ـ عدم وجود خطط للتنمية الشامله، خصوصاً تنمية الإنسان من ناحية عامة، بل قمع حريته.

الفصل السابع

أسباب التيه الثقافي

تمهيد: ربما كان بحث الأسباب التي أدت وتؤدي إلى التيه الثقافي المعاصر، يستلزم منا أن نبحث في تاريخ التيه وتطوراته، وهو بحث لا مفر منه لو أردنا أن نعرض بالتفصيل أسباب ذلك التيه. ولكن كان الهدف من هذا الكتاب أن نتناول الواقع الثقافي كما هو ونحلل الأوجه العديدة لهذا الواقع لكي نستطيع أن نفهمه، وبالتالي يكون عندنا مجال للكلام عن الأسباب العميقة الفاعلة، سواء كانت أسباباً حديثة، أو تاريخية قديمة ، وهي التي نشاهد آثارها أو بعض ملامحها الدالة على أنها ما زالت ناشطة في عملها على تدمير ثقافتنا. وسواء كانت أسباب التيه داخلية أو خارجية فإن ذلك لا يعني اختلافاً كبيراً بين الجانبين بسبب التقائهما في المصالح والوسائل، وإن كثيراً من الأسباب معروفة تماماً للقاصي والداني، ولا أعتقد أنها بحاجة إلى بحث أو تحليل أو استقصاء تاريخي طويل يتحول فيه بحثنا إلى بحث في التاريخ السياسي والاجتماعي نظراً للارتباط الوثيق بين الثقافة وبين هذه الجوانب في حياة البشر. وعلى سبيل المثال، فإن من هذه الأسباب التدخل الأجنبي في كل نواحي حياتنا وليس فقط في الناحية الثقافية، وقد أشرنا إليه في مناسبة سابقة، ولا حاجة بنا إلى دراسة تاريخ الاستعمار العسكري والسياسي والثقافي من أجل التأكيد على هذا الدور المحوري الساعي إلى تدمير ثقافتنا والقضاء على مقوماتها الفكرية والقيمية والعملية. وفي هذا الفصل سنعرض بإيجاز أهم الأسباب التي نعتقد أنها تقف وراء التيه الثقافي الذي يعيشه كل من ثقافتنا ومثقفينا.

ولا شك أن الفصول السابقة تدل بصورة مباشرة أحياناً، وبصورة غير مباشرة أحياناً أخرى على الأسباب الكامنة وراء هذا التيه؛ فمثلاً: يستطيع القارئ منذ الفصل

الأول أن يتوصل بصورة غير مباشرة إلى بعض أسباب التيه من خلال قراءته للفقرة التي عنوانها (أنواع التيه)، ومن خلال الفقرة التي عنوانها (متى يمكن أن يكون هناك تيه؟)، وذلك بإسقاط ما يقرأه أو بتطبيقه على أحوالنا الثقافية التي لا تخفى عليه. كما أن الفصل الثالث يضم فقرة بعنوان (الروافد السلبية للثقافة)، وهذه لا شك أنها من الأسباب التي يمكن أن تصب في المجرى ذاته، أي أنها من الأسباب أو العوامل التي تقود إلى التيه، بل إن العوامل الإيجابية ذاتها (كعملية التبادل الثقافي أو التثاقف) يمكن أن تؤدي إلى التيه ما لم تكن تجري بين ثقافات في مستوى واحد من الرقيّ والثراء المعرفي والقيمي والعملي، أو على الأقل يجب أن تكون ثقافات متقاربة حتى لا تبتلع إحداها الأخرى أو تلحقها بها أو تهمشها أو تلغيها. وكذلك نقول في الفصلين الرابع والخامس، إذ يمكن لمن يقرأهما أن يخرج بنتائج عامة تدله على أسباب التيه من خلال معرفته بالملامح أو الصفات التاريخية الأصيلة للثقافة العربية ومقارنتها بالملامح التي تبدو بها ثقافتنا المعاصرة. وأما الفصل السادس فهو بكامله يقدم صورة كاملة لسبب من أهم أسباب التيه الثقافي وهو الصراع حول تحديد الهوية الصحيحة والمناسبة لهذه الثقافة.

ويجب أن لا ننسى بأن وجود التيه الثقافي في أي مجتمع لا يعني أنه لا توجد ثقافة في ذلك المجتمع؛ وقد سبق أن أوضحنا في تعريفنا للثقافة بأنها (أسلوب حياة طبقاً لأفكار وقيم ومعايير معينة)، ولذلك فهي (حتمية) تلازم كل المجتمعات البشرية، ولكن عندما يكون هناك تيه ثقافي فإن معنى ذلك أن السائد هو (ثقافة التخلف) التي تدل على عدم الوضوح في الهوية وفي المنهج وفي الأهداف، وقد سبق لنا أن أوضحنا الفرق بين ثقافة التخلف والثقافة الحضارية المتقدمة، ولعل الفرق الجوهري بينهما من ناحية عامة يكمن في (الجانب المعرفي) الذي يشمل أولاً تحديد الهوية والمنهج والأهداف ومعرفتها بشكل واضح، كما أن الثقافة الحضارية المتقدمة تكون

غنية بإبداعاتها وابتكاراتها وبمعارفها (أي بعلومها وآدابها وفنونها)، بالإضافة إلى الجانب القيمي والروحي، ولكن ثقافة التخلف تفتقر إلى الجانب المعرفي إذ يكون ضعيفاً ومتخلفاً سواء من حيث الكم أو الكيف، بالإضافة إلى انعكاس هذا التخلف على الجانب القيمي والسلوكي بسبب الجهل. على أننا نلاحظ بأن الجانب المعرفي المتقدم في الثقافة الحضارية يمكن أن ينحرف عن الموازنة بين الناحية المعرفية المادية إجمالاً (في العلوم والفنون والآداب) من جهة، وبين الناحية القيمية والروحية في الثقافة من جهة أخرى، فينتج نوع آخر من التيه يؤدي إلى ميوعة منظومة القيم الروحية والأخلاقية أو تلاشيها، كما نشاهد ذلك في عصرنا عند كثير من المجتمعات المتحضرة المتفوقة مادياً وتكنولوجياً، إذ تعيش الحياة ببعد واحد هو بعدها المادي وتنغمس فيه، وأما البعد الروحي فكثير منها لا يؤمن به، وإنما يعتبرونه من (الميتافيزيقا) التي لا تعني لهم أكثر من خرافة أو مجرد وهم.

وبعد أن عرضنا في الفصول السابقة تحليلات متنوعة، سنحاول في هذا الفصل (تركيب) أو تجميع شيء منها بصورة موجزة، فنعرض الأسباب التي نظن بأنها هي الأهم في الدفع باتجاه التيه، وفي تغذيته سواء على أرض الواقع أو في الأذهان.

ولهذا فقد حددنا أهم أسباب التيه الثقافي في النقاط التالية:

1ـ توظيف الدين بصورة موجهة لخدمة أهداف محددة.

2 ـ أسباب تاريخية موروثة (التخلف الحضاري العام).

3 ـ الاستعمار ودوره في محاربة الوعي الثقافي العربي، وقمع الحريات.

4 ـ أسباب سياسية داخلية أدت إلى تمزيق الوحدة الثقافية العربية التاريخية على يد أنظمة الدول العربية الوطنية (أو الإقليمية) الدكتاتورية المعاصرة.

5ـ غياب القدوة والمثل العليا والرموز الثقافية والاجتماعية والسياسية، ونسيان الماضي منها خصوصاً في مجال الفكر والأدب والسياسة، وعدم وجود القدوة العملية أو المثل العليا الحية.

6 ـ عدم وجود خطط للتنمية الشامله، خصوصاً تنمية الإنسان من ناحية عامة، بل قمع حريته.

وسيجري بحث هذه النقاط بإيجاز فيما يلي:

أولاً: ـ توظيف الدين بصورة موجهة لخدمة أهداف محددة:

التدين صفة فطرية في الإنسان بغض النظر عن موقعه على سطح الكرة الأرضية، ولذلك فلا تجد مجتمعاً أو جماعة بشرية إلا كان لعقيدتها الدينية الحظ الأوفر في بنائها الفكري والثقافي العام وفي حياتها اليومية ومجرياتها. وكان التدين وما زال يظهر عند المجتمعات المختلفة بصور عديدة تبدأ من الحسية إلى الطوطمية إلى التجرد والتسامي. ومحور الدين يقوم على الاعتقاد بأن هناك قوة مسيطرة على هذا الكون يشعر الإنسان بعجزه إزاءها، وأن مصيره بيدها، ولذلك فلا بد من التواؤم معها وأن لا يغضبها في أي شيء. وليس يعنينا أن نبحث في تطور التدين أو الشعور الديني عند الإنسان سواء كانت بدايته تتجه إلى الأشياء الحسية مباشرة أو إلى الطوطمية بما لها من رمزية وصولاً إلى القدرة على التجريد والقناعة العقلية بأن هذه القوة المهيمنة هي (الربّ) أو هي الإله الذي لا بد من عبادته والتقرب إليه؛ لأن هذا الموضوع من اختصاص علماء الأنثروبولوجيا، ويحتاج إلى جهد فكري وإلى بحث مستقل، كما أن لعلماء الاجتماع والنفس مجالاً ليدلوا بدلوهم فيه. ويهمنا أن نصل إلى الإقرار بما كان للدين من أثر حاسم في بناء المجتمعات البشرية وفي تطورها وصبغ كل منها بصبغة ثقافية معينة. ونظراً لما للدين من سلطة على نفوس الناس، فقد حاولت مراكز القوى في المجتمع أن تستخدمه كوسيلة فعالة في تحقيق أهدافها لبسط سيطرتها، وكسلاح فعال تشهره في وجه خصومها أو معارضيها. ولم تكن ظاهرة استخدام الدين بهذه الصفة مقتصرة على الحكام وحدهم؛ بل لقد مارست ذلك الاستخدام مراكز قوى مختلفة داخل المجتمع العربي: كأتباع الفرق الإسلامية

المتعددة ورجال الدين أنفسهم، بالإضافة إلى أهل الفكر والعلم والفلسفة على مختلف توجهاتهم وأطيافهم الفكرية وانتماءاتهم العرقية. وجدير بالذكر أن العرب في تاريخهم الطويل لم يكونوا الوحيدين الذين عندهم مثل هذه الممارسات، بل لقد ظهرت بشكل أشد وضوحاً عند الأوروبيين في الصراع التاريخي الطويل المشهور بين السلطتين الدينية والزمنية (أي بين البابا والكنيسة من جهة والحكام من جهة أخرى). وظلم الكنيسة وتسلطها على الناس ومصائرهم ـ بما فيهم الحكام ـ له في التاريخ الأوروبي فصول طويلة. وأما أهم مراكز القوة التي تتسلح بالدين في مجتمعنا، وتستخدمه عادةً لتعزيز نفوذها وللمحافظة على امتيازاتها، فيمكن أن نرصد منها الفئات التالية:

1 ـ أصحاب السلطة السياسية والحكم.

2 ـ أصحاب السلطة الدينية وتشمل هذه الشريحة قسماً كبيراً من الفقهاء وعلماء الدين والقضاة وحفظة القرآن الكريم وشيوخ السلاطين.

3 ـ الفِرَق والمذاهب والأحزاب الإسلامية المختلفة.

4 ـ قسم من المفكرين والمتفلسفين والمتكلمين وأهل القلم (الذين لهم توجهات فكرية أو أيديولوجية معينة أو لهم ارتباط بالسلطة السياسية والانتفاع منها).

5 ـ شريحة أخرى من المجتمع تتضمن العلماء (في العلوم العامة) والأدباء والشعراء وأهل الفن.

ولا شك أن الدين هو المكون الرئيسي لأي ثقافة بما له من عمق التأثير في حياة الإنسان وفي شخصيته، وبالتالي في رسم الخطوط العامة لتفكيره ولسلوكه العملي. وإن استخدام الدين بشكل موجّه لتحقيق أغراض تخدم فئة واحدة من الناس هو إخراج له عن وظيفته الأساسية في حياة البشر واختزال له لمصالح شخصية ستكون بالضرورة غير مشروعة وبالتالي غير أخلاقية. وهذا فيه توجيه لثقافة الناس إلى التيه لأنه يقوم على تزييف أهم أساس من أسس ثقافتهم بطريقة تشوه هذا الأساس وتسيء إليه.

وفيما يلي نقدم نبذة عن كل فئة من هذه الفئات، لتوضيح كيفية قيامها بتوجيه الـدين لخدمة أهدافها مستغلةً نزعة التدين الطبيعية عند الإنسان:

1 ـ أصحاب السلطة السياسية:

لا يمكن الحديث عن الظروف الثقافية والفكرية في المجتمع العربي المعاصر دون التطرق إلى شيء من الماضي الذي تشكلت فيه جذور الحاضر قبـل أن يمتـد عـبر الـزمن ويصـل إلينـا، ولذلك فنحن نتذكر جيداً نشـأة الدولـة الإسـلامية الأولى في المدينـة، وكيـف كـان الـدين هـو السياسة أو هو القوانين السياسية والحياتية عامة التي يسير ذلـك المجتمـع بموجبهـا، فـالنبي عليه الصلاة والسلام هو رئيس تلك (الجماعة ـ الدولة)، وهـو صـاحب الرسـالة الدينيـة التـي يحكم بمقتضى أحكامها وتعاليمها؛ فالدين والسياسة هنا وجهان لعملة واحدة، حيـث يشـكل الدين الوجه لنظري وتشكل السياسة الوجه العملي التطبيقي. وعلى هذا النحو سـارت دولـة الخلافة في زمن الخلفاء الراشدين وصولاً إلى ما سمي في التاريخ الإسلامي (بالمُلْكِ العَضـوض)، وهو الوصف الذي يشار به إلى ما بعد الخلافة الراشدة، أي مع بدء الدولة الأموية. ومع هـذا فقد بقي للدين شأن كبير في الدولة الأموية على الرغم من كونها دولـة وراثيـة بامتيـاز، لأنـه جرى العرف على اعتبار الخليفة إمام المسلمين الأول. واستمر الشأن ذاته في زمـن العباسـيين، ولكن مع وجود نوع من الفصل بين شؤون الدولة والحكم وبين الدين بسبب ضعف الخلفـاء وسيطرة عناصر بشرية أخرى على الحكم كالفرس والترك والبربر وغيرهم، فصار الخليفـة رمـزاً دينياً أكثر من كونه حاكماً سياسياً، كما هو معروف في تاريخ الدولـة العباسـية الطويـل الـذي امتد من سنة 132هـ إلى سنة 656هـ (1258م) وهي السنة التي هاجم فيهـا هولاكـو بغـداد وأسقط الخلافة العباسية، والتي اسـتمرت أيضـاً (بصـورة رمزيـة أو شـكلية) بعـد أن أحياهـا السلطان المملوكي (الظاهر بيبرس) ونقل مقرّ الخليفة العباسي إلى القاهرة ...

ومن ذلك نرى أنه من الصعب القول بأن الدين والسياسة ظلا مترافقين أو متلازمين كما كانا في السابق، وإن كان صحيحاً أنه كان يوجد بينهما ارتباط قوي حيث كان الحاكم الفعلي (سواء كان من البويهيين الفرس أو من الأتراك) يحرص على رضى الخليفة ومباركته له في كثير من الأحوال. وفي عهد العثمانيين أعيد تجديد وإحياء الارتباط بين السياسة وبين الدين، أو بين الخلفاء العثمانيين الأقوياء وبين الدين، حيث قامت علاقتهم مع المجتمع العربي من هذه الزاوية التي توحد الجميع عرباً وأتراكاً. والذي يهمنا هنا أن نلاحظ بأن الارتباط بين الدين والسياسة كان يبدو قوياً وواضحاً كل الوضوح في الأزمات وفي أوقات الحروب حيث الدعوة إلى الجهاد ضد الأعداء، وكذلك في تنفيذ الأحكام ضد الخارجين على سلطة الدولة. وأما على المستوى الشخصي عند الحكام فهذا موضوع آخر؛ حيث يروي التاريخ كثيراً من القصص عن مجون الحكام وعن مخالفاتهم لأخلاقيات الإسلام وتعاليمه وانقيادهم للملذات والمتعة، وقيامهم بتصرفات تدل على مدى الفساد الذي كان في كثير من الأحيان من أهم أسباب سقوط دولهم. ولذلك يحق لنا أن نتساءل:

كيف وجّه الحكام الدين واستخدموه لخدمة مصالحهم؟

يحتج الحكام على مدى تاريخهم بقوله تعالى: (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) [النساء:59]، ويطالبون رعاياهم بالطاعة المطلقة، فطاعة ولي الأمر واجبة، بل هي أمر إلهي واضح، فهي من صلب ثقافتنا، ولذلك يحق للحاكم أن يعاقب من يخرج عليها، ويدعم الحكام حجتهم هذه بآيات أخرى وبأحاديث شريفة، كقوله عليه الصلاة والسلام: (من أراد أن يشق جماعتكم ويفرق شملكم فاقتلوه)، ويأخذون هذه الأوامر بشكل مطلق دون تقييدها بقيود أو بشروط من أهمها أن يكون الحاكم متصفاً بالعدل وبإقامة حدود الدين على نفسه أولاً ليكون القدوة الصالحة لأبناء مجتمعه. ومن هذه الحقيقة فإن الحاكم يتخذ من الدين **وسيلة (ضبط اجتماعي) فعالة،**

يلجأ إليها وقت الحاجة بغض النظر عن تقصيره أو ظلمه لمحكوميه، وعن سلوكه الشخصي وأخلاقه، وبغض النظر عن الطريقة التي وصل بها إلى الحكم، فهو إما أن يكون قد استولى على الحكم بالقوة أو بالمؤامرة والغدر أو بأي أسلوب آخر. ولم تكن هناك مراعاة لضرورة أن يكتسب الحاكم شرعيته من انتخاب أهل الحل والعقد له (بالطريقة المعروفة في التاريخ الإسلامي عند اختيار الخليفة أو ولي الأمر) أو من إجماع الناس على اختياره بالانتخاب أو التصويت، كما هو المعروف في العصر الحديث. ومن المعروف أن من ثقافتنا الراسخة أن يكون أمر المسلمين شورى بينهم، ولكن هذه (الشورى) أصبحت (قيمة) ثقافية معطلة عن الفعل منذ أن أصبح معاويةُ بن أبي سفيان صاحبَ (المُلك العضوض) الذي ورد ذكره في الحديث الشريف.

ولا يقف الأمر عند هذه الحدود؛ بل إن الحكام يستخدمون الدين لقهر أعدائهم في أي مجال، فقد كان دائماً وسيلة فعالة للاحتجاج به ضد الخصوم من طوائف المجتمع أو شرائحه أو الأعراق المنتمية إليه، فيحاربهم الحاكم باسم الدين لأنهم على الباطل ولأنهم شقوا عصا الطاعة كما يقال، أو لأنهم يدْعون بدعوة شعوبية أو إلحادية أو يناهضون الإسلام ، سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي. كما يمكن للحاكم أن يدعو للنفير العام (أو للجهاد) باسم الدين إذا رأى أن يقاتل عدواً من أعدائه، ولو كان هو المعتدي أو كان على الباطل. وكثيراً ما تكون مثل هذه الدعوات لصرف انتباه الناس عن انتقاد الحاكم وفساده، ولتوجيه اهتمامهم إلى الخارج وإشغالهم بمواضيع يستجيبون لها عندما يتم تغليفها بالدين.

2 ـ **أصحاب السلطة الدينية:** عندما كان الخلفاء والسلاطين يحكمون طبقاً لتعاليم الإسلام ويعملون بها، كان علماء الدين يتواصلون معهم ويسدون إليهم النصح، بل كان كثيرون من الحكام فقهاء في الدين، كما كان كثيرون منهم يطلبون مشورة العلماء ويأخذون بآرائهم وينزلونهم منازل رفيعة، ولكن الحكام المبتعدين عن الإسلام

كانوا ولا يزالون يتخذون بطانة من العلماء الذين يُسَمَّوْن باسم (شيوخ الحكام أو شيوخ السلاطين)، تكون وظيفتهم الوحيدة هي (التبرير)، وليس الإرشاد أو النصح أو إبداء الرأي؛ بمعنى أن الحاكم يفعل ما يشاء ثم يطلب من شيوخه (كالمفتي الرسمي مثلاً) أن يصدر بياناً (يبرّر) فيه ما فعله الحاكم ولو كان من السبع الموبقات، وأن يفتي بأن هذا الفعل يتفق مع تعاليم الدين وأنه في صالح الأمة.

ونظراً لما للدين من احترام وهيبة في نفوس الناس فقد كان لرجال الدين من الشيوخ والفقهاء والقضاة وحفظة القرآن الكريم منزلة كبيرة في المجتمع، وهم يُحسَبون من النخبة ، وفي الغالب يكونون من المقربين إلى الحكام أكثر من غيرهم، ولهم امتيازاتهم المادية التي لا يشاركهم فيها أحد من شرائح المجتمع الأخرى، ولهذا فهم حريصون على المحافظة على استقرار هذه الأوضاع. ومن هنا يتضح لنا سبب مهم من أسباب تحويل الدين إلى عائق من عوائق التطور الاجتماعي والثقافي، مع أن العائق الحقيقي هم هؤلاء الذين يتزلفون إلى الحكام ويساعدونهم على أن يطبقوا تعاليم الدين بصورة ملتوية خوفاً من وعي الناس ومطالبتهم بحقوقهم السياسية، الأمر الذي يعني تجريد الحكام من سلطاتهم المطلقة ومن امتيازاتهم. وكما يستخدم الحكام الدين لخدمة أهدافهم بطرق مختلفة ـ كما أوضحنا في الصفحات السابقة ـ فكذلك تستخدمه المؤسسة الدينية في المجتمع بالأساليب التالية:

١ ـ **نشر فكرة أن كل جديد بدعة، وكل بدعة ضلالة خارجة عن الدين**، وهذه عبارات يرددها الخطباء في كثير من المساجد في الصلوات الجماعية، خصوصاً صلاة الجمعة والعيدين، وهي مأخوذة من حديث شريف تم تحريف ما فيه بهذا المعنى المطلق المشوّه؛ حيث يقول الخطيب يوم الجمعة مثلاً: (وعليكم بالجماعة فإن يد الله مع الجماعة ومن شذ شذ في النار. وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار إلخ). ولا يفهم العامة من الناس أنه

يجب التفريق بين الثوابت التي لا بدعة (أي لا جديد) فيها كأركان الإسلام والعقيدة بصورة عامة، وبين المعاملات المتغيرة التي لا بد أن (يبتدع) الناس فيها طرقاً وأساليب جديدة حسب الظروف المتغيرة أو التي لم تكن معروفة من قبل. والمصيبة أن يقوم بالإرشاد وتوعية الناس شيوخ غير مؤهلين ولا يفهمون كيف يجب ربط الدين بالحياة العملية بصورة عامة تتجلى في المعاملات وفي الأخلاق، حتى لقد وصل الأمر ببعضهم أن يقول بأن العلوم (الدنيوية كما سماها) حرام أن يتعلمها الطلاب في مدارسهم لأنها كلها (بدع ضالة مضلة) تصرف الناس عن الصلاة وعن الاهتمام بعلوم الدين!! وهذا الكلام سمعناه في يوم من الأيام من موعظة لرجل دين (في جزيرة العرب) كان يتكلم في طلاب إحدى المدارس!! والعلوم الدنيوية المقصودة هي كل العلوم التي لا تبحث في الدين: كالتاريخ والجغرافيا والرياضيات والكيمياء...إلخ.

والمؤسف أنه لا يزال على أرض الواقع كثيرون من هؤلاء الأدعياء بهذه الآفاق الضيقة والجهل المطبق الذي ينشرونه بين عوام الناس. بل الأنكى من ذلك أن نجد بعض المتعلمين ممن يحملون شهادات تدل على أنهم متعلمون، ما زالوا يؤمنون بمثل هذه السخافات التي ترفضها أدنى العقول احتراماً لنفسها. وبسبب وجود مثل هؤلاء يبدو الدين كأنه عقبة كأداء في طريق التغير والتطور الطبيعي أو في طريق أية محاولة للتغيير يقوم بها المصلحون أو الثوريون، ليس في المجال الثقافي فقط؛ بل في كل مجالات الحياة التي لا بد منها.

2 ـ **قفل باب الاجتهاد:** كثيراً ما كنا نسمع أو نقرأ هذه العبارة الغريبة وهي (قفل باب الاجتهاد!)، ويستغرب الإنسان من ورودها في أمة قام دينها على الدعوة إلى التفكير والتأمل في قدرة الله وفي خلق السماوات والأرض وما فيهما؛ هذا من ناحية، كما أنه ـ من ناحية أخرى ـ يحق للمرء أن يتساءل باستغراب: ومن هو الذي يملك

القدرة والحق في أن يحجر على العقول وأن يمنعها مـن التفكـير الحـر المتواصـل في أي شيء تريده؟ وهل الاجتهاد عبارة عن بيت يمتلكه مالك من البشر فيقوم بقفل بابه متى شاء بقفل لا مفتاح له؟ إن مجرد ورود مثل هـذه العبـارة يـدل دلالـة واضـحة عـلى أن الأمـور ليسـت طبيعية ولا صحية في هذه الأمة، لأن قفل باب الاجتهاد معنـاه ببسـاطة ووضـوح: رفـض كـل جديد والجمود وعدم السماح لأحد بأن يواكب بفكره التطورات والمستجدات التي تتوالد كل يوم مع الأحداث الجديدة التي لم يكن لها مثيل، بل عليه أن يواجهها بعقليـة السـابقين مـن الأجيال الغابرة، دون الاختيار بين أية بدائل، وكـأن هناك حظراً على استخدام العقل في حيـاة الإنسان بما يشبه (التابوه Taboo) الديني الصادر في فتوى مـن جهـة مجهولـة باسـم الإسـلام، وهو منها وممن أفتاهـا بـريء، لأن هـذا يسيء إلى الإسـلام ويجعلـه يبـدو كأنـه ديـن جامـد متزمت، والإسلام بالطبع ليس هكذا، ولن يكون. وكيف يمكن لأمة أن تنهض وأن تتطـور عـلى كل صُعُد الحياة دون استخدام العقل؟ والمؤسف أن الذين يدعون إلى قفل باب الاجتهاد هـم المؤتمنون على العقول وعلى الدين معاً، وهم علماء الدين وأصحاب السلطة السياسية، حيـث يشكلون حلفاً غير مقدس هدفه الإبقاء على استقرار الأوضاع كما هي حفاظاً على مصـالحهم ونفوذهم وامتيازاتهم. ومن ذلك نـرى أن تحـالف رجـال السياسـة مع رجـال الـدين يعطـي الطرفين اليد العليا في المجتمع ويؤدي إلى قيام حكم ثيوقراطي عـلى ركنـين يقـدم كـل مـنهما دعمه للآخر في عملية تشبه التعاون المتبادل بين (النمل والمنّ)، أو تشبه تعـاون (الفطـر مـع الطحلب)؛ إذ يقدم رجال الدين بضاعتهم التي تـدعو إلى طاعـة (أولي الأمـر) وتأييـدهم، وفي المقابل يقدم أولو الأمر دعمهم المادي القـوي لرجـال الـدين. وينظـر أبنـاء المجتمـع إلى هـذا التحالف بريبة تسبب لهم الإحباط والمـرارة وتقـودهم إلى التيـه وإلى محاولـة الخـروج عـلى الواقع وعلى الأسس التي يقوم عليها هذا الواقع، وهـو الأمـر الـذي يعنـي الخلـط بـين (تلك

الأسس الدينية) وهي في الحقيقة محايدة، وبين تطبيقها على يد أناس غير أمناء هم طرفا الحلف غير المقدس المذكور، وهذه الممارسات غير المسئولة هي التي تولد الاعتقاد الخاطئ بأن الدين هو الذي يأمر بهذا الظلم والتخلف، وهذا بدوره يرسي أساساً ثقافياً معادياً للدين بجملته خصوصاً عند أجيال الشباب التي لم تتعرف على حقيقة الدين من مصادره الأصلية المدونة.

3 ـ الفرق والمذاهب والأحزاب المختلفة:

أ ـ من أبرز صفات الثقافة أنها تنتقل من جيل إلى جيل بمفاهيمها العديدة المتراكمة في المجتمع، ولذلك فلا يمكن لأي باحث في الثقافة أو دارس لها أن يستطيع إغفال هذه الحقيقة إلا إذا كان يريد أن يحصي مجرد إحصاء العناصر أو المفردات التي تدخل في نسيج ثقافة معاصرة على أرض الواقع دون التطرق إلى تاريخها أو إلى تحليلها لإرجاعها إلى المنشإ الذي نبتت منه. وعلى هذا الأساس فنحن لا نستطيع أن نتجاهل الدور التاريخي والمعاصر الذي كان للفرق الإسلامية في تفتيت ثقافة المجتمع العربي المسلم الواحدة منذ فجر الإسلام حيث تفجرت الخلافات المشهورة بين المسلمين حول الخلافة واستحقاق علي بن أبي طالب لها دون باقي الصحابة أو عدم استحقاقه في أن يتقدم على أبي بكر وعمر وعثمان، وهذه النقطة كانت هي محور قيام الفتنة الكبرى المعروفة في التاريخ العربي الإسلامي حيث يقول الشيعة بأن علياً رضي الله عنه أولى بالخلافة من كل الناس بسبب قرابته من النبي عليه الصلاة والسلام، وهذا ادعاء نشتمُّ منه رائحة الأفكار الفارسية الكسروية، إذ كان حكم الأكاسرة ملكياً وراثياً، وكأن النبي كان ملكاً أو سلطاناً وله ولي عهد هو علي بن أبي طالب، وهو الفهم المرفوض لدى عامة المسلمين الذين كان أمرهم شورى بينهم، وليس النبي عليه الصلاة والسلام ملكاً أو امبراطوراً مثل كسرى أو قيصر، وبالتالي ليس لأحد أن يدعي وراثته في هذا المجال. ولا عبرة في ما ابتدعه

معاوية بن أبي سفيان من ملكية وراثية ليست في الإسلام أساساً. ولا نريد أن نبحث في نشوء الفرق الإسلامية على أثر هذه الخلافات وما تلاها من أحداث، حيث بحثنا ذلك في أكثر من كتاب.(*)

وقد كان ظهور تلك الفرق سبباً أساسياً في الاختلافات المذهبية والفكرية وفي الاقتتال في معارك عديدة، وفي قيام دول وسقوط أخرى، وكل ذلك يحدث في نطاق ادعاء كل طرف أنه على الحق، وأن الفرق الأخرى على ضلال وباطل. وامتد الصراع الفكري والمذهبي عبر الأجيال والسنين المتعاقبة إلى العصر الحديث بعد أن تفكك واختفى معظم الفرق الإسلامية، وانحصر الخلاف في العصر الحديث في فريقين هما (السنة والشيعة). والأكثرية هم السنة الذين يحترمون ويُجِلّون كل صحابة رسول الله ويؤمنون بأن لكل منهم مكانته وحرمته، وهذا الإيمان من صميم عقيدة أهل السنة جميعاً، ويقرنونه بإيمانهم بالله وبرسوله وبكتابه، بينما الطرف الآخر هم الأقلية الشيعية، وهم من الإمامية الاثني عشرية، ويتركز وجودهم في إيران (فهم من الفرس لا من العرب)، وفي العراق وجزيرة العرب حول شواطئ الخليج. كما توجد مجموعات متفرقة منهم في لبنان وفي بعض أجزاء من وسط آسيا كباكستان وأفغانستان بأعداد قليلة. وهم بالإجمال لا يزيدون بأية حال على مئة مليون نسمة مقابل مليار ونصف المليار من أهل السنة والجماعة، أي أنهم يشكلون أقل من جزء واحد مقابل خمسة عشر جزءاً من مجموع مسلمي العالم. ولا نريد أن نعرض بالتفصيل معتقدات وأفكار الشيعة، فقد باتت معروفة عن طريق وسائل الإعلام بما فيها من محطات فضائية وغيرها، وبألْسِنَةِ شيوخهم ومرجعياتهم الدينية التي لم تعد تهتم كثيراً باصطناع (التقية)، وهي عملية النفاق التي يُظهرون فيها المسالمة والمودة لغيرهم في حين أنهم يخفون الكراهية والعداوة ويتحينون الفرص للانتقام من أهل

(*) في كتاب (أزمة الضمير) ط2 ـ دار أمواج 2014م وكتاب (المجتمع العربي بين التاريخ والواقع) ـ ط2 دار أمواج 2013م

السنة لما يعتتبرونه (ثأر الحسين المظلوم). والشيعة الحاليون يتصفون بغلبة أفكار التشيع الصفوي المتطرف عليهم، فهم ناقمون على كل أهل السنة، وهم يسبون كل الصحابة باستثاء عدد قليل جداً منهم، بل يصفون الخلفاء الراشدين الثلاثة بأبشع وأقذر الأوصاف (خصوصاً أبا بكر وعمر رضي الله عنهما) ولا يتورعون عن الطعن في أعراض بعض أمهات المؤمنين (ولا سيما عائشة رضي الله عنها). ولهم طقوس وعادات غريبة لا علاقة لها بالإسلام منها (التطبير) وهو عادة جَلدِ الواحد منهم لنفسه بالسلاسل الحديدية وضرب نفسه بالسيف أو بأية آلات حادة حتى يصطبغ بدمه وتبتل به ثيابه... ومنها الزنى المعلن فيما يسمونه زواج المتعة، ومنها ولاية الفقيه ومنها تأليه علي بن أبي طالب رضي الله عنه....إلخ. وغير ذلك من هذه الأباطيل والتصرفات الخارجة عن نطاق الدين والعقل معاً، بالإضافة إلى تحريفهم لبعض آيات من القرآن الكريم، بل إن بعضهم يؤمن بوجود مصحف غير المتداول بيننا يسمونه (مصحف فاطمة)، وهم دائمو النياحة والعويل والبكاء والصراخ في طقوس بدائية مخزية تسيء إلى صورة الإسلام المحسوبين عليه، بل تثير الاشمئزاز وتدعو إلى التساؤل: هل من المعقول أن يكون الإسلام العظيم هكذا بهذه البشاعة؟ وهل هؤلاء صورة مشرفة للإسلام؟ ويطول بنا الكلام لو أردنا أن نورد كل ما يتصفون به من أوصاف غريبة، ولا عجب أن يكون اسمهم التاريخي هو (الروافض)، لأنهم فعلاً لم يرفضوا فقط أن يتركوا سب الصحابة، بل رفضوا أن يتخلوا عن أفكارهم ومعتقداتهم وطقوسهم التي يستحيل أن تجتمع مع تعاليم الإسلام الصحيحة.

ولا شك أنه يستحيل أن تكون هناك ثقافة واحدة جامعة لأهل السنة والجماعة مع هؤلاء الروافض الخارجين على كل منطق سليم وعلى تعاليم الإسلام السمحة، ولا عجب في ذلك؛ إذ كيف يمكن أن تجتمع ثقافة المسلمين القائلة: (ادع إلى سبيل ربك

بالحكمة والموعظة الحسنة) والقائلة: (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن)، مع ثقافة اللعن والشتم والقذف وثقافة الثأر والانتقام والقتل والتحريف وثقافة النياحة الدائمة وقتل النفس بالتطبير وثقافة المتعة وغير ذلك من هذه السلسلة (الذهبية)؟!!

وكل هذا يصب في مجرى التمزيق المستمر للثقافة العربية الإسلامية وبالتالي في تعميق التيه الثقافي في المجتمع خصوصاً إذا وجد هؤلاء الروافض حاكماً مستبداً يؤازرهم ويطلق يدهم ويشجعهم على قتل أهل السنة بحجة أنهم ينتقمون للحسين المظلوم، كما حدث في العراق بعد الاحتلال الأمريكي في عام 2003م.

ب ـ وهناك فرق إسلامية لا تزال موجودة منذ ظهورها في مراحل سابقة من التاريخ، ولكن أتباعها أقل عدداً وتأثيراً من الشيعة الإمامية، وأهم هذه الفرق هم الدروز والنصيرية والاسماعيلية، وغيرها. وهم أقليات لكل منهم خصوصيتها المذهبية والثقافية، ولا شك أن هذه الخصوصية تساعد على زيادة التشظي أو التشرذم الثقافي.

ج ـ هذا بالإضافة إلى الطوائف الدينية المنحرفة عن مسار أهل السنة والجماعة والتي ظهرت في التاريخ الحديث مثل البهائية والقادرية والقاديانية والأحمدية وما شابهها من الفرق والمذاهب، وهي كلها حرب على الدين لأنهم يحرفون مبادئه وعقائده ويفسرونها طبقاً لأهوائهم المنحرفة. كما ظهرت أحزاب سياسية وأيديولوجية تقف ضد الأديان عامة، انضم إليها كثيرون من الناس الذين ظنوا أن فيها الخلاص من الاستعمار وأشهرها الماركسية التي انتشرت منذ الربع الأول من القرن العشرين وما بعد ذلك. ومنها الفلسفة الوجودية وغيرها حتى وصلنا إلى العلمانية والليبرالية التي تسير نحو العولمة وتؤمن بدمج الثقافات في ثقافة مهيمنة واحدة هي ثقافة الرأسمالية الغربية. ومن نافلة القول أن نحاول إثبات الأثر العميق لهذا التشظي في نفوس أبناء المجتمع العربي الواحد، وفي كونه أمراً واقعاً يشكل أحد أهم أسباب

الحيرة والتيه الثقافي الذي يتجدد بتجدد الخلافات بين أتباع هذه الفرق والأحزاب والمذاهب المختلفة والفلسفات المتباينة المتعادية. بل ربما لا نجاوز الحقيقة إذا قلنا بأن هذا هو أهم الأسباب وأكثرها تأثيراً على الإطلاق في هذا الزمن.

4 ـ أما مركز القوة الرابع الذي يستخدم الدين بصورة موجهة لخدمة أهدافه أو يقف معادياً له؛ فهو يتمثل في بعض المفكرين وأصحاب المواقف خصوصاً من الفلاسفة (أو المتفلسفين) ومن علماء الكلام ومن هو في حكمهم: من المعروف أن العلاقة بين الدين والفلسفة كانت علاقة الحذر والتشكك منذ زمن طويل، ولعل ذلك راجع إلى ارتباط الفلسفة بالفكر اليوناني الوثني الذي يؤمن بتعدد الآلهة ويتخذ لها مجسمات هي عبارة عن تماثيل وأيقونات يقدسونها، بالإضافة إلى اعتماد الفلسفة على قدرة العقل البشري على التعامل مع ما يحيط بالإنسان وكأنه لا يعجز عن شيء، بينما يقوم الدين على الإيمان بالله وبالتسليم بما يجيء به الرسل عن عالم الغيب (أو ما وراء الطبيعة Metaphysics) بلغة الفلاسفة. فمجال (ما وراء الطبيعة) يكاد يكون مغلقاً أمام العقل، إلا ما يدور حول ذلك العالم وعلاقته بالعالم المحسوس، ولكن دون أن يستطيع العقل البشري تحليل أو معرفة شيء عن كنه ذلك العالم الميتافيزيقي، ولهذا نرى أن محاولة بعض الفلاسفة البحث في الذات الإلهية وفي أمور أخرى مشابهة لا تلاقي استحساناً من الفقهاء وعلماء الدين، لأن مثل تلك البحوث فوق طاقة العقل البشري، وليست واقعة ضمن قدراته التي تصلح لفهم العالم المحسوس، أي الطبيعة وليس ما وراء الطبيعة. ومن هنا كانت المقولة المشهورة: (من تمنطق فقد تزندق)، أي أن من يبحث في هذه الأمور بالمنطق (الفلسفي) فإنه يقع في الزندقة، أي الخروج على الدين أو الكفر بالله، ولعل أوضح مثال على موقف علماء الدين وموقف الفلاسفة هو ما جرى بالنسبة لمسألة خلق القرآن التي قال بها المعتزلة والتي ينفيها الفقهاء وعلماء الدين إجمالاً ويقولون بقدم القرآن لأنه كلام الله

والكلام صفة من صفات الله فهي إذن قديمة وليست مخلوقة، وهذه المسألة مشهورة في التاريخ بتحولها إلى (محنة خلق القرآن) بسبب ما أصاب العلماء فيها من عنت معروف على يد الخلفاء العباسيين. وهناك مثال واضح آخر على الموقف المتأزم بين الدين والفلسفة وهو ما جرى بين الإمام الغزالي والفيلسوف ابن رشد، حيث كتب الأول كتابه المشهور (تهافت الفلاسفة)، فرد عليه ابن رشد بكتابه (تهافت التهافت). ومن ناحية ثانية فقد كانت هذه الأجواء الخلافية هي التي أدت إلى نشوء (علم الكلام)، الذي استخدمه بعض العلماء والفقهاء وأهل الفكر المنتسبين إلى الفرق الإسلامية وغيرها للدفاع عن وجهات نظرهم الإسلامية ضد الشعوبيين وضد بعضهم البعض وضد كل من يتعرض للإسلام. وبعد العصر العباسي استمر الوضع، ولكن في العصر الحديث تغيرت الأسماء التي كانت معروفة في ذلك التاريخ، فأصبح عندنا بدل الفلاسفة جماعات من العلمانيين والليبراليين، ومن قبلهم كان هناك الشيوعيون وغيرهم، وكذلك لم يظل شيء اسمه علم الكلام، بل أصبح هناك متخصصون في الدفاع عن الدين تحت عناوين مختلفة مثل: (المفكرين الإسلاميين) أو أهل الفتوى من الشيوخ ومن الدعاة. كما ظهرت مجامع البحوث الإسلامية وهيئات كبار العلماء في كثير من الدول العربية والإسلامية. ولكن الملفت للنظر أن كثيراً من هذه الفئات تنطلق من مواقف مسبقة أو تعمل لحساب جهات معينة تجعل كثيراً من فتاواها ومن أفكارها ذات توجهات تخدم تلك الجهات المهيمنة عليها؛ فعلى سبيل المثال هناك أحزاب إسلامية ينتسب إليها مفكرون إسلاميون تحس أن كل واحد منهم يدعو إلى اتباع برنامج حزبه دون حزب غيره، بينما كلهم يدّعون أنهم على الإسلام الصحيح في الوقت الذي تحتدم فيه المنافسة بينهم، كما نلاحظ ذلك بين الإخوان المسلمين وحزب التحريرمثلاً. وهناك مثال آخر نجده في شيوخ السلاطين من المفتين الرسميين الذين يؤيدون الحاكم مهما كان منحرفاً، حيث لا نجد أيَّ مُفْتٍ منهم يمكن

أن يجرؤ على أن يقول للحاكم الظالم: (عملك هذا مخالف للدين) أو أن يخبره بأن عمله ظلم ، مع أن الحديث الشريف المعروف لديهم يقول: (إن من أعظم الجهاد كلمة حق أمام سلطان جائر). على أنه لا بد في معرض هذا الكلام أن نفرق بين شيئين بالنسبة لموقف شيوخ الدين؛ فالشيء الأول هو إفتاؤهم في الأمور الشخصية للمسلم، أي ما يتعلق بالعبادات والطقوس الدينية المختلفة (في علاقة المسلم بربه)، وكذلك في علاقاته الأسرية والاجتماعية عامة وحقوقه وواجباته في هذا المجال وفيما يتعلق بالحلال والحرام. أما الشيء الثاني فهو حقوقه السياسية والإدارية بصفته مواطناً في دولة له عليها حقوق يجب على الحاكم احترامها، كما أن عليه واجبات يؤديها للدولة. ولا شك أن علماء الدين يفتون ويرشدون في الناحية الأولى طبقاً لتعاليم الدين بصدق وأمانة، إلا ما يمكن أن يكون خطأ غير مقصود أو سهواً، بينما في الناحية الثانية نرى أن كثيرين منهم يمالئون الحكام وتكون الفتاوى التي يصدرونها لتبرير أفعال الحاكم أو لتسويغ تلك الأفعال التي تكون ضد إرادة المواطن وضد تعاليم الدين على طول الخط. ولا شك أن كل هذا يشكل (ثقافة خاطئة) عن الدين ـ كما أسلفنا ـ وهو من أهم أسباب استخفاف الناس بالدين عبر استخفافهم بالشيوخ وبمن يدّعون النيابة عن الله في الأرض والوصاية على عقول الناس. وهذا كله يكون عاملاً مهماً من عوامل الحيرة والتيه ومثار شكوك وأسئلة عديدة.

5ـ وأخيراً: هناك مركز قوة أو بؤرة ممن يحاولون استخدام الدين بصورة موجهة لتبرير أعمالهم أو ربما يحاولون تهميش الدين وإقصاءه.

وهؤلاء خليط من العلماء في العلوم المختلفة المادية والإنسانية (كعلم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ وغيرها)، وكذلك قسم من الأدباء والشعراء وقسم كبير من أهل الفن خصوصاً الغناء والتمثيل والرقص وغيرها. ولكل فئة من هذه الفئات فلسفتها وقناعاتهاالتي تلتف على الدين بطريقة من الطرق أو تقصيه تماماً من حياتها وتتخذه هدفاً لهجومها.

كما أن الأمر ذاته ينطبق على بعض الشرائح الاجتماعية سواء من الفقراء أو من الأغنياء الذين يهاجمون الدين من منطلقين مختلفين، حيث يهاجمه الأغنياء لاعتقادهم بأنه يمنعهم من التمتع الكامل بحياتهم وثرواتهم بما يفرضه من محرمات، بينما بعض الفقراء يهاجمون الدين لأنهم (ناقمون) على ربهم وعلى تعاليم الدين لأنهم محرومون من الرزق ومن الأمنيات التي يحلمون بتحقيقها.

وأما عامة الناس فإن موقفهم في العادة هو الذي يشكل التيار العام الصامت الساكن، وكل طبقة منهم تتبع زعماءها المباشرين في الغالب وتمارس حياتها وطقوسها الثقافية والدينية بصورة عامة ضمن توجهات المجتمع الذي تشكل جزءاً كبيراً منه.

خلاصة القول: من استعراضنا السابق لدور الدين المهم في حياة الإنسان، ولأهميته في كونه أهم العناصر التي يتكون منها نسيج الثقافة، فقد رأينا أن تطبيقاته في حياة شرائح المجتمع المختلفة ليس تطبيقاً واحداً موضوعياً، بل إن كل شريحة أو طائفة أو مذهب يحاول أتباعه أن يطبقوا تعاليم الدين ومبادئه بطريقة (موجهة) تخدم أهدافهم؛ فالسياسيون (يسيّسون) الدين حسب هواهم، ويستخدمونه في عملية (الضبط الاجتماعي) وإعلاء شأن الحاكم ووجوب طاعته، وأهل الفقه ورجال الدين إجمالاً يحاولون إثبات وجودهم ووجوب احترامهم لأنهم (علماء الأمة وحملة القرآن والأمناء على تفسير أحكامه)، ويتعاونون (في غالب الأحيان) مع الحكام في تحالف يكون مريباً وغير مقدس لأنه من أجل إعلاء شأن أنفسهم ومن أجل هضم حقوق الناس في المشاركة في الحياة السياسية. وأما أتباع الفرق والمذاهب والأيديولوجيات والأحزاب (في القديم وفي الحديث) فإن كلاً منهم يحاول (أدلجة) الدين وتعاليمه وتوجيهها لخدمة مبادئهم وأيديولوجياتهم المختلفة، وما تنازُعُ تلك الفرقِ والأحزاب وغيرها إلا شاهدٌ على ما نقول.

وبالمقياس ذاته نستطيع أن نرى عبر التاريخ الصراع الفكري والتنابذ بين الفقهاء ورجال الدين من جهة وبين طائفة من الفلاسفة وغيرهم (كالمتكلمين أو علماء الكلام في عصور سابقة، أو كأصحاب التنظيرات والفلسفات الحديثة في مجالات الفكر المختلفة) ويصل الأمر إلى فئات من الأدباء والفنانين المحترفين لألوان من الغناء والتمثيل وغير ذلك.

وكما ذكرنا آنفاً؛ فإن لكل شريحة اجتماعية موقفاً من الدين في داخل المجتمع على مستوى القاعدة العريضة للهرم الاجتماعي، ولاحظنا أيضاً أن علاقة الفئات والشرائح الاجتماعية والطوائف والفرق والأحزاب مع الدين تتفاوت بين اتخاذ الدين ملاذاً لهم ومرجعية، وبين اتخاذه (وسيلة يوجهونها) كما يشاءون في خدمة أهدافهم المتنوعة، كما يصل الأمر ببعضهم إلى مهاجمة الدين والتدين واستنكاره ومحاولة نفي أهميته أو تحميله وزر خطاياهم وفشلهم في أي مجال من مجالات حياتهم.

وكل هذا التباين والتضارب ـ خصوصاً في أوقات الشدائد بأنواعها ـ لا يدل على التيه الثقافي فقط؛ وإنما على التيه الفكري الكامل وعلى التخبط في مجال الحياة العملية بكاملها بما فيها الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، بل على تخلف حضاري وضياع كامل للبوصلة كما هو حاصل الآن في المجتمع العربي بكامله.

ثانياً: ـ الأسباب التاريخية الموروثة (التخلف الحضاري العام):

ورث العثمانيون حكم الوطن العربي عن المماليك بعد هزيمتهم لهم في مرج دابق، كما أسلفنا، ودام حكمهم للوطن العربي 400 عام.

وقد تكلمنا في كتاب سابق بالتفصيل عن هذا الحكم وصفاته وعن حالة الوطن العربي في ظله، وعن علاقة العرب والأتراك على مدى تلك السنوات الطويلة[**].

ولا نريد أن نكرر ما كتبناه لأن الهدف ليس كتابة معلومات تاريخية سياسية أو عسكرية عن تلك الحقبة الزمنية، ولكن بالإجمال، تشهد المصادر والمراجع

(**) هو كتاب المجتمع العربي بين التاريخ والواقع. (ط2) دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع ـ 2013م (الفصل الرابع عشر بعنوان: عرب وأتراك ص379 ـ 413)

التاريخية(***) أن الدولة العثمانية كانت في سنوات طويلة من حكمها دولة متخلفة في كل النواحي، سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، وبالتالي في النواحي العلمية والثقافية (وقد ذكرنا شيئاً من ذلك بإيجاز في صفحات سابقة من هذا الكتاب، عن الثالوث الأسود وهو الجهل والفقر والمرض). هذا في الوقت الذي كانت فيه الدول الأوروبية كل منها تسابق الزمن وتتنافس فيما بينها على امتلاك أسباب القوة من أجل القضاء على الدولة العثمانية والسيطرة على ممتلكاتها وعلى البلاد الواقعة تحت حكمها، وكذلك من أجل استعمار ما تستطيع الوصول إليه في قارات العالم كلها. وكانت الدولة العثمانية تسمى في المرحلة الأخيرة باسم (الرجل المريض)، وكان الأوروبيون يعدون العدة ويتحينون الفرصة المناسبة للانقضاض على ذلك الرجل المريض والإجهاز عليه والاستيلاء على تركته الثمينة التي كانت تضم كل الوطن العربي بصورة رئيسية، حيث كانت معظم البلدان الأخرى (في شرق أوروبا خاصة) قد تخلصت من الحكم العثماني. وبعد هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى استولى الأوروبيون على الوطن العربي وتقاسموه ووضعوا له خريطته الجديدة المعروفة، ولا داعي لتكرار ما ذكرناه في فصل سابق عن التركة الثقيلة التي تحملها العرب على مدى أجيالهم التالية، بالإضافة إلى الحكم الاستعماري كما بينا في موضعه من هذا الكتاب. ولعل التخلف العام في نواحي الحياة كلها أشد ما يكون ظهوراً في الثقافة، وهذا هو الذي حصل فعلاً في ثقافتنا العربية بسبب هذه الظروف التاريخية المريرة المتوالية، والتي كانت كقطعة من الغيم الأسود ظللت الوطن العربي وحجبت عنه أنوار العلوم والمعارف وجعلته لا يرى الطرق التي تؤدي إلى تداول المعرفة والعلوم والمبادئ والمفاهيم التي تسمو بالإنسان وتعطيه حقه بصفته كائناً عزيزاً يجب أن تصان حقوقه ومكانته دائماً في القمة العليا بالنسبة لكل المخلوقات.

(***) نذكر من المصادر: محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية - تحقيق إحسان حقي (ط2) دار النفائس1983م . ومن المراجع: جورج انطونيوس: يقظة العرب - تعريب علي حيدر الركابي - مطبعة الترقي بدمشق 1984م. عبدالعزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها (ط1) مكتبة الأنجلو مصرية 1980م - 4 مجلدات. وهناك كثير من المراجع لمن شاء أن يبحث.

ثالثاً ـ السبب الثالث من أسباب التخلف والتيه الثقافي هو الاستعمار ودوره في محاربة الوعي الثقافي العربي:

أوضحنا في الفصول السابقة أن الوطن العربي سقط في يد المستعمرين الأوروبيين بعد أن أنهكته سنوات طويلة من الحكم الاستبدادي المتخلف، وبعد أن صارت الأرض العربية ميداناً للصراع في الحرب العالمية الأولى، حيث شارك العرب في هذا الصراع إلى جانب الأوروبيين ودفعوا ثمناً باهظاً نتيجة لذلك من أنفسهم ومن أولادهم وأموالهم وفي النهاية من كرامة أوطانهم التي استباحها الغدر الاستعماري المنعدم ضميره. وبدلاً من أن يكافئهم المستعمرون ـ على الأقل ـ بتركهم يبنون بلادهم ويلحقوا بركب الأمم المتقدمة، فقد عملوا كل جهدهم على أن لا يجني العرب شيئاً من ثمار مشاركتهم في صنع النصر، بل جنوا الاحتلال والتجزئة وفقدان السيطرة على مصائرهم والإذعان لأحكام وقوانين أجنبية ليس لها إلا هدف واحد هو نهب خيرات بلادهم والإبقاء عليهم فريسة للجهل والتخلف بصورة أشد بكثير مما كانوا عليه في آخر العهد العثماني، فلم تشهد أية دولة عربية نهضة شاملة بمساعدة من دول الاستعمار أو حتى بمجرد التشجيع أو السماح للعرب بأن يعملوا بحريتهم على أن يتعلموا ويرفعوا شأن بلادهم لتلتحق بركب الأمم الناهضة، بل كان المستعمرون وما زالوا يمنعون قيام أية مشروعات نهضوية في مجالات التعليم أومجالات التطبيق العملي لمخرجات العلوم، بل يجهضون كل محاولة للخروج من حالة التخلف والتبعية بكل شدة. وهم بهذا كله ليس لهم سوى هدف واحد ـ كما ذكرنا ـ هو أن يظل العرب فاقدين لحريتهم كأنهم العبيد، وأن يظلوا متخلفين، وتظل بلادهم نهباً للمستعمرين وسوقاً مفتوحة يتحكّمون فيها كما يشاءون دون أي اعتراض أو منافسة من أحد، وأن يظل العرب شراذم متعادية بعقلياتٍ ذات مفاهيم طائفية وعشائرية وقبلية ومذهبية وعرقية لا متسع لديها ولا مساحة لكي تحاول التعايش مع

غيرها، لكي يسهل على المستعمرين أن يسيطروا عليهم جميعاً ويتحكموا فيهم، وهذه هي سياسة الاستعمار الأبدية المعروفة (فرّق تسُد).

ولا يستطيع المرء منع نفسه من التفكير في الخلفية التاريخية للعقلية الأوروبية وأن لا يتذكر الحروب الصليبية التي لا تزال آثارها في النفوس وفي العمق الثقافي الأوروبي، بدليل أنهم لم يكفوا عن محاولات الغزو على مدى قرون بعد أن تم طردهم من بلاد العرب، إلى أن تمكنوا من الانتصار في الحرب العالمية الأولى واحتلوا الوطن العربي كله وما زالوا إلى الآن يعملون على تفتيته وإذلاله بغير حدود يقفون عندها.

ولذلك فلا غرابة في أن نشاهد الآن حظراً على الدول العربية أن تقوم بتصنيع الأسلحة أو أية أدوات قتالية أو حتى أية صناعات تتعدى إنتاج بعض المواد الاستهلاكية في حدود معينة هم يسمحون بها، في الوقت الذي يتعاونون فيه مع دولة العدوان الصهيوني على إنتاج أحدث أنواع الأسلحة وأشدها تدميراً وفتكاً. هذا عدا عن نشاطاتهم في مجال تدمير القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية في المجتمع العربي ـ كما سبق أن ذكرنا ذلك ـ فيما كان يسمى الغزو الثقافي ثم صار يعرف باسم الانتشار الثقافي الغربي وأخيراً أصبح الآن معروفاً باسم ثقافة العولمة. ولا يخفى على أحد ما تعنيه العولمة أو ما هي الوسائل التي تتبعها دول الاستعمار لتحقيق أهدافها سواء الوسائل الناعمة السرية والعلنية أو الوسائل الخشنة التي تتراوح بين التهديدات للشعوب وللدول التي تحاول المقاومة وبين الغزو العسكري والتدمير الكامل لكل مظاهر العمران والتحضر والعمل على إعادة تلك الدول إلى العصور الوسطى أو ما قبلها من حيث التخلف. وهذا هو ما نفذته أمريكا فعلاً في كثير من البلدان العربية والإسلامية سواء في أفغانستان أو في العراق أو في فلسطين أو سوريا أو في الصومال أو في السودان أو ليبيا أو لبنان وغيرها... وكل هذا الدمار

غير الأخلاقي يتم ارتكابه على مذبح الأطماع الصهيونية الأمريكية التي تجردت من الإيمان بأي قانون أخلاقي أو معيار أو قيمة غير المعيار البراغماتي الذي يعني باختصار (تحقيق المصالح المباشرة) بغض النظر عن الوسائل المتبعة.

ففي ظل هذا الواقع وهذه الحقائق المرتبطة به رأينا كيف أن السياسيين من الحكام وبعض حَمَلة الثقافة العربية الواحدة المتفرقين من حيث الواقع السياسي والجغرافي أخذوا يبحثون عن هوية جديدة وتسمية جديدة لثقافتهم، فكان هذا التمزّق والتمزيق هو السبب التالي في التيه الثقافي العربي المعاصر، كما سنبين في الفقرة التالية.

رابعاً: 4 ـ أسباب سياسية داخلية أدت إلى تمزيق الوحدة الثقافية العربية التاريخية على يد أنظمة الدول العربية الوطنية (أو الإقليمية) الدكتاتورية المعاصرة:

قدمنا في الفصل السادس توضيحاً عن الصراعات التي كانت وما زالت تجري في الوطن العربي حول تحديد الهوية الثقافية، ذلك التحديد الذي يتجلى أوضح ما يكون في الاسم الذي يمكن أن تحمله هذه الثقافة، وأوضحنا أنه توجد هناك ثنائيات، وكل ثنائية منها تضم طرفين متناقضين أو متعاديين؛ فالثنائية الأولى تضم الاتجاهين العروبي والإسلامي، والثانية تضم القومي والإقليمي، والثالثة تضم العربي الإسلامي من جهة واتجاه العولمة من جهة أخرى.

وكان من البديهي أن تحاول كل جهة من الجهات المذكورة طبع الثقافة العربية الإسلامية بطابعها ودمغها باسمها محاولة طمس أو إبعاد التسميات الأخرى، ومن بين هذه الاتجاهات يبرز الاتجاه الإقليمي (أو اتجاه الدولة الوطنية) الذي يمكن اعتباره سبباً خطيراً كان وما زال يلعب دوراً فعالاً في تأسيس التيه الثقافي. وقد أوضحنا في الفصل المذكور السبل التي سلكتها الدولة الإقليمية لتحقيق أهدافها، ممثلة

في الصفوة الحاكمة في كل دولة، وذلك تشبثاً منها بالبقاء ومن أجل المحافظة على مكتسباتها الشخصية في الحكم ونيل الامتيازات التي من طبيعة النفس البشرية أن تطمح إليها. ورأينا كيف عمل حكام الدول العربية الإقليمية في ثلاثة اتجاهات من أجل ترسيخ استقرار دولهم الإقليمية بصفتها هي الطريق الوحيد السليم والأكيد الذي يوصل إلى السعادة والرخاء والتقدم، وهذه الاتجاهات هي الاتجاه الواقعي الحاضر بشكل خاص، والاتجاه المستقبلي والاتجاه الارتجاعي الذي يستنجد بالماضي لتدعيم نفسه وإقناع الناس به.

ولا نضيف جديداً إذا قلنا بأن الحاكم العربي في الدول الحديثة التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الأولى كان ولا يزال لا يؤمن بالحرية لشعبه الذي يحكمه بدليل أن المشاركة الشعبية في الحكم لا تزال شيئاً بعيد المنال، سواء تحت شعار الديموقراطية أو الشورى أو أية تسمية أخرى، بل إن مسألة تزوير الانتخابات الصورية التي تجرى في الدول العربية بين حين وآخر أصبحت مسألة عادية ومفضوحة تثير اشمئزاز العالم كله. ولا شك أن ازدهار الثقافة وتطورها يعتمد على أجواء الحرية التي يستطيع فيها كل إنسان أن يمارس عمله وهو يشعر بأنه غير مهدد بسيف الاستبداد والمحاسبة والقمع أو القتل، سواء كان القتل الفكري التام أو كان التصفية الجسدية، خصوصاً حملة الأقلام في كل المجالات الفكرية والإبداعية.

ولهذا كله كانت سياسة الدولة الإقليمية سبباً بارزاً من أسباب تخلف الثقافة العربية الواحدة ووقوعها في قبضة التشرذم والتيه الثقافي.

ويمكننا أن نتحدث عن البيئة السياسية مثلما نتحدث عن بيئات أخرى، كالبيئة الجغرافية والطبيعية والاجتماعية والثقافية.

وتوحي لنا كلمة (البيئة) بنوع من المشاركة، وبأن هنالك مجموعة من الأشياء أو الأفراد يضمها مكان واحد ولها فيه تاريخ صنعته ظروف واحدة، فالبيئة بمعناها

الجغرافي والطبيعي مثلاً، تعني مكاناً واحداً له خصائص معينة (طبيعية ومناخية)، وله تضاريس متميزة ويضم مجموعة من الكائنات الحية من نبات وحيوان وإنسان، ولهذا المكان في أذهاننا صورة معينة واضحة المعالم تميزه عن غيره من الأمكنة على سطح الكرة الأرضية. وكذلك البيئة الاجتماعية تعني وجود مجتمع مكون من شرائح اجتماعية ومن أسر وأفراد، وله مواصفات محددة خاصة تظهر في العلاقات الاجتماعية، وكذلك تكون لهذا المجتمع بيئته الثقافية التي تتنوع عناصرها ومفرداتها ما بين عادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات وقيم ومثل وغيرها، وله خصوصية ثقافية تميزه وتحدد شخصيته بين كل مجتمعات العالم. وكذلك يمكن أن نتحدث عن بيئة سياسية لكل مجتمع، على اعتبار أن السياسة لا تعني فقط نوع الحكم هل هو ملكي أو جمهوري، أو توجهاته نحو اليمين أو نحو اليسار، بل الأهم من ذلك كله طبيعة هذا الحكم وكيفية تعامله مع مجتمعه؛ فهل هو حكم ديموقراطي يتسع لكل أطياف الأفكار ولكل الشرائح الاجتماعية ويسمح بالمشاركة ويعطي الناس حقوقهم ويحترم حريتهم في التعبير عن أنفسهم وأفكارهم، ويكون لهم دور في إدارة شؤونهم وفي تحديد مصير بلادهم ورسم مستقبلها، وهل يوفر للناس العمل الذي يجد الإنسان فيه نفسه ويستطيع تحقيق إبداعاته بحريته الكاملة وبدون أوامر وتوجيهات تختزله وتحتكر جهوده وتسخرها في خدمة الحكام. أم إنه حكم دكتاتوري انعزالي متسلط يقمع الحريات؟ وكلمة (انعزالي) تعني أنه منعزل عن المجتمع الذي يحكمه، ولا يسمح لأحد أن يشاركه المسئوليات، بل يستبد بالرأي وبالقرار. ولهذا فإنه يصعب علينا أن نقول بأن هناك (بيئة سياسية) في الدول الدكتاتورية، لأن كلمة (بيئة) تعني وجود مشاركة بين من كانوا شركاء في مكان واحد، كما أسلفنا. بل الأفضل أن نقول بأن تلك الدول فيها حكم (أحادي أو فردي) انتفت منه المشاركة البيئية، فهو حكم يفرض خطاً واحداً ضيقاً تسير فيه إدارة شؤون البلاد ولا يشترك فيه أحد. فهذا إذن لا يشكل ـ من الناحية السياسية ـ بيئة يعيش في ظلها الجميع، بل هو حكم يشبه (الحارس المسلح) الذي يقف متحصناً في برج مراقبة، وإذا شاهد أية حركة على الأرض فإنه يطلق عليها النار ليقمعها دون تردد. **والحكم الدكتاتوري يفزع من ذكر (التغيير أو**

التطوير) ولذلك فهو لا يسمح بأي تحرك في اتجاه التغيير ولا يستجيب لنداءات مجتمعه، كما لا يسمح بأي احتجاج أو تحرك للتعبير عن هذه المطالب. وهذا ليس سراً، بل هو العرف الجاري في كل الدول العربية، فهم ـ على سبيل المثال ـ يسنون القوانين الجائرة التي لا تسمح بخروج أية مظاهرة أو تجمعات تزيد على عدد محدد من الأشخاص إلا بترخيص مسبق، وهو الترخيص المستحيل دائماً، مما يؤدي إلى الاعتداء على المتظاهرين بالضرب المبرح والتكسير والسجن وربما بالقتل أحياناً، لأنهم خالفوا قانون منع التجمع والتظاهر.

ومثل هذه البيئة التي لا تعرف معنى الحرية، لا تؤدي إلى تيه ثقافي فقط؛ بل أيضاً تؤدي إلى التخلف الثقافي العام وانتشار (ثقافة التفاهات) ذات المستويات الهابطة، كما تشكل عامل طرد وإبعاد لأصحاب الإبداعات المختلفة في كل المجالات العلمية والأدبية والفنية، لأنهم لا يستطيعون العمل في ظل الكبت الدائم، كما لا يمكنهم بيع أنفسهم للدكتاتور الذي يختزلهم ويختزل كل ما يقومون به ويجعلهم مجرد أدوات يحركها كما يريد وحسب مصلحته لكي يدعم حكمه المغتصب لحقوق شعبه الطبيعية في المشاركة السياسية. ويمكننا القول بأن الحكم الدكتاتوري يعني غياب الشعور بالأمن أو بالأمان عند أفراد المجتمع عامة، ويصل الأمر إلى الشعور بالاضطهاد والإرهاب عند أصحاب الفكر والإبداع عندما يصادر الحاكم حريتهم ويمنعهم من التعبير إلا من خلال المنافذ والقنوات التي يفتحها لهم.

ومن ناحية أخرى فإن الأسباب السياسية يمكن أن تؤدي إلى نشوب الحرب بين آن وآخر في أي جزء من الوطن العربي، سواء بين العرب أنفسهم أو بأن يغزوهم معتدٍ خارجي، كما جرى في مراحل تاريخية سابقة، وكما لا يزال يجري أمام أعيننا.

ويمكننا القول بأن كل الظروف السياسية التي ذكرناها في هذا الفصل كانت تشكل أسباباً قاتلة لكل التطلعات المتفائلة بمستقبل ثقافي متطور، وهذا الواقع المزري لا يدفع فقط إلى الحيرة وإلى التيه الثقافي؛ بل إنه يدفع أيضاً إلى قتل كل العقول الواعية أو المفكرة إن لم يستطع طردها.

خامساً- غياب القدوة والمثل العليا والرموز الثقافية والاجتماعية والسياسية:

يقع بعض الناس في خطإ جسيم لاعتقادهم بأنه يمكن الفصل بين الثقافة وبين نواحي الحياة الأخرى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية وغيرها، ويربطون بين كلمة (ثقافة) وكلمة (معرفة) بطريقة توحي بأن هناك وحدة في المعنى، وبعضهم يربط بين الثقافة والفكر أو العلم بصورة إجمالية. والخطأ ليس في عملية الربط، لأن العلاقة موجودة بدون شك، **وإنما الخطأ في الاعتقاد بأنها هي العلاقة الكاملة والوحيدة إلى درجة توحي بأنهما موضوع واحد، أو أن الثقافة تدين بوجودها كله للناحية المعرفية المتقدمة عند الإنسان، وهذا مخالف لحقيقة كونها أسلوب حياة يقوم على أفكار ومعتقدات ومفاهيم وقيم خاصة بمجتمع من المجتمعات البشرية بغض النظر عن درجة تقدمه حضارياً أو تخلفه.**

وانطلاقاً من هذا، فالثقافة لا يمكن أن تنفصل عن نشاطات الإنسان في المجالات العديدة التي يمارس فيها نشاطه، ويتبع ذلك أن الإنسان الفرد من الأجيال المتجددة في المجتمع يولد فيجد أمامه قدوته الحية المباشرة التي يتلقى منها الأفكار والمعتقدات بأشكالها وأنواعها، ويقلد تلك القدوة في سلوكه العملي في البيت وفي المدرسة وفي الشارع وفي كل مكان يعيش فيه هذا الناشئ. ومن الطبيعي أن تكون القدوة في هذه المرحلة العمرية من داخل الأسرة، خصوصاً أحد الوالدين أو مَن في مقامهما.

وأثناء تلقي الطالب للعلم في المدرسة وفي الجامعة يكون في طور بناء الناحية المعرفية من نسيج ثقافته العامة، وهو أحوج ما يكون إلى المثل العليا التي يقتدي بها في كل الميادين، وغالباً ما يكون المثل الأعلى في هذه المرحلة مكوناً من قسمين: الأول هو القسم الحي المتحرك ويتمثل في أستاذه الذي يتلقى على يديه العلم، والقسم الثاني هو المثل الأعلى النظري أو التاريخي، ويكون في العادة مثلاً أعلى مركباً؛

بمعنى أنه يتكون من عدة أشخاص كل منهم رمز في موضوع معين: فحاتم الطائي مثلاً رمز الكرم وعنترة بن شداد رمز الشجاعة، والأحنف بن قيس رمز الحلم...إلخ. ولا شك أن اختيار الإنسان لمثله الأعلى له أهمية كبيرة في مساعدته على بناء شخصيته بشكل سوي، لأنه يضع في ذهنه نموذجاً يحاول الارتقاء إليه بالعمل الجاد. ومن هذا كله يبرز أمامنا دور المناهج التربوية والتعليمية التي تتم تنشئة الأجيال طبقاً لها، كما تبرز المسئولية الجسيمة التي تقع على عاتق كل دولة عربية في توجيه أجيال مجتمعها توجيهاً سليماً منفتحاً على المثل العليا المشتركه بين كل العرب والمسلمين، ومراعياً لمنظومة القيم الأخلاقية والدينية التي تعمل على تعميق إيمانهم بقيمتها في مساعدتهم على اختيار النموذج الأمثل من السلوك العملي ليعيشوا الحياة المعتدلة المتوازنة بين ما يصادفونه من المتناقضات.

والسؤال الذي يبرز أمامنا هو: ماذا يحدث عندما لا يستطيع الطفل أن يجد القدوة العملية الصالحة؟ وماذا يحدث للطفل عندما لا يستطيع أن يجد المثل الأعلى أو الرمز الذي يوحي إليه بالطمأنينة ويجعله يختار طريقه بسهولة؟

لا شك أن الجواب واضح؛ فمن كان يسير في طريق لا يرى في نهايته نوراً واضحاً فسوف يظل حائراً ومتخوفاً من عثرات هذا الطريق ومن مفاجآته التي هي آتية لا محالة، وهل التيه شيء آخر غير هذا؟.

ولو نظرنا اليوم إلى شبابنا، فسوف نجد أن المثل الأعلى عند كثيرين منهم هو المطرب والممثل ولاعب كرة القدم والملاكم والمصارع وبطل كمال الأجسام. وعند الفتيات نجد المثل الأعلى ـ بالإضافة إلى ما ذكرنا ـ: المطربة أو المغنية العارية والممثلة الجميلة أو الفاقدة لأبسط معاني الحياء وعارضة الأزياء ومقدمة البرامج في التلفزيون وملكة الجمال وزوجة الرئيس...إلخ.

وليس خافياً أن هذه النماذج من المثل العليا بضاعة أجنبية مستوردة بما فيها من أفكار وممارسات منافية لقيمنا الأخلاقية وعاداتنا وتاريخنا كله.

هذا هو الواقع الذي يعيش فيه المجتمع، ونلاحظ أن اختيار هذا المثل الأعلى ليس إلا انحداراً وسقوطاً في هاوية، ثم يلي السقوط سَيرٌ في متاهة مظلمة ليس لها معالم أبواب للدخول أو للخروج. ونظراً للتخلف الحضاري الشامل الذي عاشه المجتمع العربي وما زال يعيشه، فقد قل وجود الناس المتفوقين والمبدعين من العلماء والأدباء وأهل الفن الجيد الذين يمكن أن يكونوا مُثلاً عليا ورموزاً متجددة في المجالات المذكورة أو في غيرها. وبالمقياس ذاته لا نستطيع القول بأن هناك [من القادة السياسيين أو العسكريين أو من المصلحين الاجتماعيين أو علماء الدين أو في أي مجال من المجالات العملية] نخبةً متميزةً يوجد إجماع حولهم وحول منجزاتهم، وبالتالي يمكن اتخاذ أيٍّ واحد منهم مثلاً أعلى تلتقي حوله القلوب والعقول لتكون (**أعماله ومنجزاته**) **بمثابة (قيمة) ثقافية** عند الجميع، وبالتالي **يكون (هو) مثلاً أعلى** للأجيال الباحثة عن طريقها مسترشدة بهذا المثل الأعلى الذي تقتنع به. ونلاحظ أن **المنجزات** يمكن أن تكون بمنزلة القيم أو المفاهيم الهادية، بينما **صاحبها** بسيرته وسلوكه العملي **يكون هو المثل الأعلى الذي نسترشد به عملياً** لكي نصل إلى تحقيق تلك القيم والمفاهيم التي أنجزها. ولكن بسبب أحوال التخلف المذكورة، فقد اتجهت الأنظار إلى استعارة المثل العليا من مصدرين:

1 ـ أولهما: مصدر خارجي، من الثقافات الأجنبية وهي ثقافات الدول المستعمِرة التي سيطرت على الوطن العربي، وهذه حقيقة معروفة منذ زمن قديم يمتد من أرسطو إلى ابن خلدون، وهي تقول بأن المغلوب يقتدي بالغالب في كل شيء، بمعنى أنه يحاول تقليده لشعوره بالعجز أمامه أولاً، وربما لانبهاره به أيضاً، ولاعتقاده ـ ثانياً ـ أن هذا الغالب متفوق عليه، ولذلك فهو يريد أن يتبنى أفكاره وأن يعمل عمله لكي يتفوق مثله فيتساوى معه. بالإضافة إلى أن الاستعمار بطبيعته يعمل في الاتجاه ذاته بأسلوبين معاً؛ إذ يحارب الثقافات الوطنية أو القومية ويحاول القضاء عليها وفي الوقت ذاته يحاول إحلال ثقافته وتكريسها محلها في عملية تعويضية.

وهذا يفسر لنا ما نراه من تهافت كثيرين من أهل الفكر والعلم والأدب والفن على تقليد النماذج التي تصدر عن الغربيين مهما كانت مخالفة لثقافتنا وخارجة عن حدود قيمها ومفاهيمها، بسبب قوة الآلة الإعلانية والدعائية عند الغربيين وقدرتهم على الترويج وعلى التفنن في تسويق بضاعتهم الغثة، وإظهارها براقةً لامعةً تخطف أبصار كثيرين من المصابين بالرمد أو بالعشى مهما كانت حدقات أعينهم كبيرة أو واسعة ومفتوحة. وينطبق هذا الكلام أيضاً على المثل الأعلى في المجالات الأخرى كالمجال الاجتماعي والسياسي والعسكري والاقتصادي وغيرها.

2 ـ وأما المصدر الثاني فهو محلّي أو عربي من داخل الوطن العربي:

ومن صفات المثل الأعلى هنا أنه غالباً ما يكون محلياً إقليمياً في المجالات العملية كالمجال السياسي والاجتماعي والعسكري وغيرها، وإن كان الميدان لا يخلو من بعض الرموز القومية العامة في هذه المجالات، ولكنها ليست محل إجماع كل الناس في الوطن العربي، كإجماعهم على الرموز القديمة التاريخية في أي مجال.

وأما في المجالات الأخرى (أي في العلوم والفنون والآداب) فهو مثل أعلى منقسم إلى نوعين، **فالنوع الأول هو المثل الأعلى العربي الصميم**، وهو في الغالب يكون محصوراً في شريحة اجتماعية ذات ثقافة عربية ولديها اطلاع واسع على لغة العرب وقيمهم وتاريخهم وأفكارهم وإنتاجهم في مجالات العلوم الدينية، فيكون المثل الأعلى عند الفرد من هؤلاء مثلاً أعلى تاريخياً، ولكنه حيّ في ضمير وعقل هذا الفرد المحبّ لما عند قومه العرب. وبعض الباحثين والسياسيين المتصهينين وغير المؤمنين بالأديان أو الناحين نحو منهج الحياة الغربية يطلقون على هذا الاتجاه اسم (الاتجاه الأصولي أو السلفي) بنوع من الاتهام بالجمود والتخلف عن مواكبة العصر بمقاييسهم الفاسدة التي تعني نبذ الثقافة والقيم العربية الإسلامية والاتجاه إلى الثقافة الغربية دون أي تحفظ أو تردد. ونحن لا ننكر أن هناك فئة محدودة من التيار

الأصولي أو السلفي متزمتة ومتشددة في نظرتها تجاه المجتمع وتجاه الاتجاهات الثقافية الحديثة كلها، وهي فئة مسيئة إلى الإسلام بدون شك، ولكن هؤلاء قلة لا يمثلون إلا أنفسهم، وهم شريحة ضئيلة العدد من المتدينين، المتزمتين أو الحرفيين ذوي العقول المغلقة.

أما النوع الثاني من المثل الأعلى المحلي، فهو مثل أعلى يتجسد في الجيل الأول الذي آمن بقيم الغربيين وحضارتهم ودعا إلى تقليدهم تماماً، وقد ظهر ذلك منذ جيل طه حسين ومن جاء بعده وتبعه، فقد أصبح هؤلاء بصورة من الصور المثل الأعلى للأجيال التالية.

ولا شك أن هذا الاتجاه الأخير تطور إلى ما يشبه الخروج التام على كثير من القيم والمفاهيم والعادات والتقاليد العربية والإسلامية، وظهر فيه تيار من التطرف الذي يتنكر لكثير من المعتقدات الدينية والأخلاقية وانطلق المنتسبون إلى هذا التيار في شتى مجالات النشاط العلمي والأدبي والفني لا يتوقفون أمام شيء مما اعتبروه ماضياً مستهلكاً بكل ما فيه، مما أدى ويؤدي إلى نوع من ثقافة الانحلال الأخلاقي والديني والتفسخ الاجتماعي داخل الأسرة والمجتمع. **وهذا بدون شك، ما لم يكن يريده دعاة التنوير الذين اشتهر منهم طه حسين وبعض أبناء جيله.**

سادساً ـ عدم وجود خطط للتنمية الشامله: تنمية الإنسان من ناحية عامة، وفشل الخطط التي وضعتها بعض الدول العربية(**):

ليس الهدف أن نكتب بحثاً في التنمية أو في علم اجتماع التنمية، أو في التربية وفي كيفية (بناء الإنسان) السوي القادر على الفعل الخلاق، وإنما هدفنا أن نشير إلى أن التقدم والتخلف يمكن أن تكون مفاهيم نسبية في مجالات معينة، وإن كان كل منهما يبدو بمثابة (حكم عام) أو مفهوم نهائي نطلقه على مجتمع من المجتمعات، أو ربما على شخص بمفرده.

(**) هناك كتاب بعنوان (بناء الإنسان ـ بين النظر والعمل) هو الكتاب الرابع من (سلسلة الحضارة والفكر) ـ ط2 ـ دار أمواج الطباعة والنشر والتوزيع 2013م تناولنا فيه بالتفصيل كل هذه القضايا وما هو أكثر منها، وبينا أهمية إعداد الإنسان المؤهل لتحمل المسئولية وبناء الحضارة.

وبهذا المقياس فنحن نقول بأن المجتمع العربي متخلف عن المجتمعات العالمية المتقدمة كالمجتمع الأمريكي والياباني والأوروبي إجمالاً، وهذا (حكم عام) وصفنا به المجتمع العربي، رغم أن مجتمعنا العربي أرقى بكثير من كل هذه المجتمعات في مبادئه وقيمه الثقافية النظرية، ولكن كثيراً منها معطل في حياتنا العملية. ولو دققنا النظر في أسباب القول بأن مجتمعنا متخلف؛ لوجدنا أن أهم سبب هو الناحية الاقتصادية ومستوى المعيشة المتفاوت بيننا وبين هذه المجتمعات التي يقوم اقتصادها على التخطيط المنظم في مجالات الصناعة والتكنولوجيا والزراعة المتقدمة والتجارة، وتظهر فيه قدرة الإنسان على الإبداع والابتكار. وكل ذلك قائم في الأصل على أساس وحيد هو (العلم) أو هو (التقدم العلمي العام) سواء في العلوم النظرية أو في العلوم التطبيقية. والعلوم النظرية تقابل العلوم المادية التطبيقية، وهي تشمل طائفة كبيرة من **العلوم الإنسانية والعلوم السياسية والإدارية** التي لا تقل أهمية وتأثيراً عن **العلوم التطبيقية** في حياة المواطن، إن لم تكن أهم منها. ولا يجهل أحد من الناس الارتباط بين هذين الجانبين في حياة الإنسان والتأثير المتبادل بينهما، لأنهما يلتقيان في بؤرة واحدة هي المجتمع الموحَّد، وكذلك في (الإنسان الفرد) في نهاية المطاف. ومن هنا كان قولنا بأنه لا بد أن تكون التنمية الشاملة هي (تنمية الإنسان، أو تنشئة إنسان المسئولية)؛ بمعنى أن تكون الدولة واعية تماماً بأهمية كل فرد من مواطنيها، وأن تحترم حياته وتحاول بكل جهودها أن توفر له أسباب الحياة الكريمة وأن لا تحرمه من حقوقه الطبيعية الكاملة في أن يعبّر عن رأيه وأن يكون قادراً على تحمل المسئولية في إدارة شؤون بلاده ومجتمعه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. ومعنى ذلك باختصار أن تقوم التنمية على أسس واضحة وفي مجالات محددة يمكن أن نذكر منها ما يلي:

1 ـ التنمية في المجال السياسي والإداري:

تعتبر التنمية في هذا المجال المزدوج من أهم الأسس التي يقوم عليها بناء الإنسان الحضاري وتربيته وإعداده لكي يكون قادراً على تحمل المسئولية، ومن أجل تحفيز إبداعاته التي تسهم في البناء الحضاري والثقافي المتقدم، فكأننا بذلك نضع القاعدة الأساسية لأي انطلاق نحو البناء، لأن الإنسان هو الأهم في هذا المجال.

وتقوم التنمية السياسية والإدارية على مبدإ أساسي واحد هو احترام حرية الإنسان، والإصغاء إلى رأيه. ويجب تركه يمارس حريته ضمن ضوابط لا تقمعه أو تضيق عليه الخناق. وأول نوع من الحرية هو (حرية التعبير) بالوسائل التي يتقنها الفرد (سواء بالكلمة أو بوسائل أخرى حضارية كالتعبير بالفن وغيره). ويجب أن تكون هذه المبادئ من المواد الدراسية التي تتضمنها مناهج التعليم منذ مرحلة رياض الأطفال وإلى أن يتخرج الطالب في الجامعة. ولا تنفصل حرية التعبير عن ضرورة احترام الرأي الآخر، وهذه هي القاعدة الأولى من قواعد بناء الديموقراطية التي يتغنى كثيرون بها ولكنهم يعملون عكسها تماماً. ولا يمكن لمجتمع يعيش أفراده تحت الكبت والقمع أن يتطور باتجاه رفع المستوى الثقافي والحضاري عنده بصورة إجمالية. وعلى هذا الأساس الطبيعي المتين يمكن أن يتم تدريب المواطن على المشاركة في الحياة السياسية والإدارية، حيث تكون عنده الخبرة في إدارة شؤون بلاده وإبداء رأيه الحصيف واحترام آراء الآخرين والتعامل معها بطريقة عقلانية حضارية دون تعصب مقيت بعقلية عشائرية أو طائفية أو مذهبية. كما يجب تعليم الفرد منذ الصغر كيف يمكنه أن يدافع عن حقوقه وحقوق الآخرين في وجه الظلم، في الوقت الذي يتم فيه تعليمه كيف ومتى عليه أن يؤدي واجباته كمواطن صالح يحس بالمسئولية، وذلك ليكتمل عنده الميزان بكفتيه، أي الحقوق مقابل الواجبات. وكل هذا وغيره يجب أن يكون متضمناً في المناهج التعليمية لتتم تربية الأجيال عليه تربية تؤدي إلى غرس ثقافة ومفاهيم الديموقراطية في عقولهم وقلوبهم. وبدون ذلك فلا يمكن أن يكون هناك أي نوع من المشاركة الشعبية في السياسة والحكم وإدارة شؤون البلاد تحت أي مسمى سواء كان (الديموقراطية أو الشورى أو غير ذلك). ولكن في البلاد العربية لا توجد أية خطط من هذا النوع، ولا يسمح لمواطن أن يمارس السياسة أو أن يتكلم فيها مجرد كلام، وكما ذكرنا في معرض أحد فصول هذا

الكتاب فهناك ثلاثة محرمات (Taboo) هي الدين والسياسة والجنس، وقد أصبح الحديث عن الدين متاحاً إلى حد كبير، وأصبح متاحاًعن الجنس إلى درجة مقرفة وخارجة عن الذوق والحياء؛ إلا أن السياسة لا يجوز الكلام فيها إلا بإرادة الحاكم أو بتصريح منه أو من الجهة المسئولة عن هذا الموضوع أو ذاك. والسؤال الذي لا بد منه هو: هل هناك أي بلد عربي يطبق التنمية بهذا المضمون؟ وهل هم يؤمنون بضرورتها؟ وكيف يؤمنون بشيء يمكن أن يهدد حكمهم الدكتاتوري المطلق؟

هذا هو الشيء المفقود من المجتمع العربي رغم أنه من أهم ركائز الديموقراطية، وليت الأمور تقف عند هذا الحد، بل بدلاً من ذلك فهم يعلمون الأجيال عبادة الحاكم وأنه فوق القانون، وأنه نائب عن الله في الأرض، ولذلك فالمطلوب هو الطاعة العمياء المطلقة، وأن يظل المواطن في رهبة وخوف من هذا الإله الأرضي المباشر الذي يسمونه الحاكم مهما كان لقبه ونوع حكمه. ولا شك أن هذا الواقع من أهم أسباب التخلف، تماماً كما هو من أهم أسباب التيه الثقافي والفكري، وليس في هذا الكلام أدنى مبالغة لأن الإنسان الحضاري المؤهل هو عماد الحضارة والتقدم والثقافة الراقية، وليس الإنسان المسحوق المغلوب على أمره وعلى حقوقه والذي يكون مرغماً على السير في تيه مظلم ولا يشعر بأن له أي مستقبل.

2 ـ **التنمية في المجال الاقتصادي:** والمقصود بالتنمية في هذا المجال أن تكون هناك خطط لإقامة المشاريع المنتجة في كل المجالات، خصوصاً مجال الصناعة والزراعة والتجارة، وذلك لتوفير فرص العمل التي يتم فيها توظيف كفاءات القوى العاملة في المجتمع، مما يؤدي إلى قيام إنتاج يكفي حاجة الناس ويرفع من مستوى معيشتهم، وربما يكون هناك فرصة لتصدير الفائض عن الحاجة.

ومن المعروف أن كل المجتمعات تسعى إلى تحقيق التقدم والاكتفاء الذاتي ورفع مستوى حياة أفرادها بأساليب مختلفة تعتمد على ثقافة كل مجتمع وعلى ما يحمله من

أفكار وعقائد، وما يعتقد أنه الأسلوب الأنجع الذي يتفق مع ظروفه. ولـذلك نـرى أن هنـاك عدة توجهات ومنطلقات للتنمية بعضها يعتمد على التطور التدريجي، وعلى حركة رأس المال والسوق، كما أن بعضها الآخـر ينطلـق مـن منطلقـات ثوريـة للتنميـة الشـاملة، خصوصاً في البلدان ذات التوجهات اليسارية التـي كانـت تتبنـى وضـع الخطـط المختلفـة كالخمسـية أو العشرية. ولكن تطورت مسألة التخطيط وأصبح متـداولاً في معظـم دول العـالم السـاعية إلى إقامة المشاريع التنموية، فأنشأوا وزاراتٍ للتخطيط ووضعوا البرامج للتنمية الاقتصـادية عـلى اعتبار أن المال عصب الحياة، وأن كل تنمية لا بد لها من تمويل سـواء مـن الناحيـة الماليـة أو المعدات اللازمة لتنفيذ المشاريع. وجدير بالذكر أن بعض الـدول العربيـة كانـت قـد قطعـت بعـض الأشـواط في طريـق التخطـيط والتنميـة، وكـان أشـهرها مصر التـي يقـارنون تجربتهـا التنموية بالتجربة اليابانية، منذ أيام محمد علي باشا، ولكن التجربة اليابانيـة نجحـت نجاحـاً ساحقاً في الوقت الـذي فشـلت فيـه التجربـة المصريـة لأسـباب معروفـة يكمـن معظمهـا في محاربة الدول الاستعمارية لها، لأن مصر (ومعها الوطن العربي كله) تقع في منطقـة نفـوذهم ولا يسمحون لها بـالخروج مـن دائـرة الضـعف والتبعيـة إلى دائـرة القـوة والاسـتقلال، هـذا بالإضافة إلى أسباب أخرى لا يعنينا إيرادها الآن.

ولا توجد طريقة أخرى عند الحكومات الوطنية غير التنمية، لزيـادة دخلهـا وللحفـاظ عـلى كرامتها وكرامة مواطنيها، أما ما تلجأ إليه بعـض الحكومـات غـير المنتميـة إلى أوطانهـا مـن رفـع الضرائب المستمر حتى تكاد تعصر دم المواطن الفقير وتحرمه من أدنى مقومات الحياة باستنزاف جيبه تماماً، فهو عمل غير مسئول كما أنه غير أخلاقي لأنه يخطـف لقمـة الخبـز مـن يـد الفقـير ويدل على أن هناك أهدافاً سياسية مشبوهة تهدف إلى تجويـع النـاس والتضـييق علـيهم، وهـي المحرك لهذه الحكومات التي غالباً ما تكون منفذة لأوامر خارجيـة، ومنهـا ـ عـلى سـبيل المثـال ـ

أوامر صندوق النقد الدولي المعروف بمعاداته للشعوب واشتراطه تخفيض العملة وزيادة فرض الضرائب، فهذا هو صندوق المافيا الدولية! وهناك مَنْ هو أشد قسوة من صندوق النقد، وهي الدول التي تتصدق على تلك الدويلات المهترئة.

3- التنمية في المجال الثقافي:

ربما كان موضوع التنمية الثقافية بحاجة إلى تحديد نقاط نستطيع الحديث عنها بشكل واضح ودقيق، وانطلاقاً من هذه القاعدة نرى أن هذه التنمية تشمل جوانب عديدة فيها شيء من التعقيد، ولكن سنقسم موضوعنا إلى قسمين أحدهما الجانب النظري المعرفي من الثقافة، والآخر هو الجانب العملي التطبيقي:

أ - **فالجانب النظري المعرفي** يعني الجانب المعلوماتي الذي يعتبر الأساس الراسخ للثقافة، إذ لا يمكن بناء أية ثقافة إيجابية دون توفر المعلومات اللازمة التي تعتبر القاعدة النظرية أو الدستور الذي يطبقه الإنسان على مستوى حياته الشخصية وحياته الاجتماعية. كما أن هذا الجانب هو الدستور الذي يستند إليه كيان المجتمع ذاته بصفته مجتمعاً واحداً له خصائصه المعروفة والمتميزة. وعلى هذا الأساس فلا بد من برامج تعليمية وتربوية تمد الإنسان بالمعلومات اللازمة في كل المجالات العلمية والحياتية لكي يتم تأهيله للحياة المناسبة بصفته الفردية وبصفته الاجتماعية على حد سواء؛ أو بمعنى آخر تؤهله أخلاقياً وسلوكياً وتبني شخصيته السوية، كما تعمل على تطبيعه اجتماعياً بشكل سليم يجعله قادراً على الاندماج في مجتمعه بسلاسة وبوعي كامل بالمتطلبات التي يجب عليه أن يراعيها، في نطاق الحقوق والواجبات. كما تجعله قادراً في الوقت نفسه على تجاوز ذاته وواقعه، وعلى التجاوب مع متطلبات عصره ومؤهلاً للسلوك الحضاري وقادراً على أن يكون إنساناً إيجابياً منتجاً ومبدعاً، وليس مجرد إنسان سلبي مستهلك لما ينتجه الآخرون. وكل ذلك - كما أسلفنا - لا بد من تضمينه في المناهج التربوية والتعليمية منذ رياض

الأطفال وحتى أعلى مراحل التعليم الجامعي لكي يصبح ثقافة راسخة في أذهان الأجيال، وبالتالي تظهر ترجمته العملية على الجوارح في النطاقين الشخصي والاجتماعي.

ب - **أما الجانب العملي (التطبيقي)** فيعني أن يتم تدريب أبناء المجتمع على العمل بمخزونهم المعرفي سواء في مجال العلوم التطبيقية المادية أو في مجال القيم والمفاهيم والمثل والعادات والتقاليد المتعلقة بأساليب السلوك السوي أو في مجال الواجبات التي يجب تأديتها أو الحقوق التي لا بد من المطالبة بها، ولا بد أن يقوم بالتدريب في كل هذه المجالات مربون ومرشدون أكفاء يكونون هم القدوة للناشئين من أبناء المجتمع، ومن المعلوم أن القدوة يمكن أيضا أن يجتمع فيه المثل الأعلى المتخيل أو المطلوب للناشئين؛ بالإضافة إلى كونه قدوة عملية حية متحركة.

وعندما يكون المجتمع عصرياً وناهضاً فإنه يحرص كل الحرص على أن لا يهتم بجانب دون الآخر حتى لا تنشأ الأجيال ذات ثقافة عرجاء تعتمد على أحد شقيها (المادي التطبيقي) أو (النظري المعرفي)، بل لا بد من المزاوجة بين الشقين أو الجانبين مع جعل كل منهما في مكانه الصحيح من الآخر؛ بمعنى أن يكون الجانب النظري المعرفي هو الموجّه والمهيمن على الجانب التطبيقي سواء كان في مجالات السلوك والمعاملات أو في مجال التطبيقات العلمية والتكنولوجية العصرية المتعددة.

بهذا المنطق المتوازن والمراعي لظروف المجتمع يمكن أن ينشأ الإنسان السويّ الذي يحس بالانتماء الصادق إلى مجتمعه، وبالتالي يكون هذا الشعور محفزاً له على الإخلاص في كل أعماله وعلى أن يبدع ويبتكر ويكون عنصراً فاعلاً في رفع شأن مجتمعه.

ولو رجعنا إلى البداية وتساءلنا: هل هناك شيء من مثل هذه الخطط التنموية في البلاد العربية؟ فإن الجواب الواضح أنه لا يوجد أدنى اهتمام بالتنمية الثقافية،

تماماً مثلما هو الشأن في المجالات الأخرى، بل بصورة أكثر إهمالاً وتهميشاً للثقافة ودورها في الحياة العامة للأفراد وللمجتمع، ولا أدل على ذلك من ملاحظة المخصصات المالية لوزارات الثقافة وللبحوث العلمية والآداب والفنون، فهي شيء مخجل في كل البلاد العربية، وليس في بلد دون آخر. وهذا سبب كاف ومهم من أسباب التيه الثقافي بمقدار ما هو مؤشر أو دليل على هذا التيه وعلى التخلف الحضاري العام الذي ترقد في رحابه حكومات العرب مصطحبة معها مجتمعاتها في سبات طويل يبدو بأنه لن ينتهي قريباً.

4 - التنمية في المجال الاجتماعي:

الهدف من خطط التنمية المتعددة الجوانب (أي السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها كالصحية والتربوية والنفسية ...إلخ) أن ننهض بالمجتمع ليكون على قدم المساواة مع المجتمعات المتقدمة التي تستطيع أن تساهم في بناء الحضارة الإنسانية. ونظراً لتعدد حاجات الإنسان المادية وغير المادية فإن كل مجال من مجالات التنمية يلبي مجموعة من تلك الحاجات. ولهذا فإن مفهوم التنمية الاجتماعية (أو تنمية المجتمع) هو مفهوم مركّب يضم عدة مجالات تتضافر كلها وتظهر آثارها على جسد المجتمع بصفته ملتقى هذه المجالات كلها. ونستطيع تشبيه [البناء الاجتماعي] بالبيت الذي يكون مبنياً ولكنه يحتاج إلى أعمال متنوعة لكي يصبح صالحاً للسكن؛ فهو بعد بنائه يحتاج إلى عمل النجار والحداد والدهان والكهربائي والسباك (أو المواسرجي)...إلخ، وفي النهاية تتكامل هذه الأعمال والجهود فيصبح البيت جاهزاً وصالحاً للسكن وله منظر جميل. وهكذا فالمجتمع هو هذا البيت، وجهود هؤلاء الناس هي عمليات (تنمية البيت - المجتمع)، أو هي عمليات دفع البيت باتجاه الكمال المطلوب. **وبذلك فإن مصطلح (التنمية الاجتماعية) بهذا المفهوم الشامل لا بد أن يوحي بكل تنميةٍ يمكن أن ترفع من شأن المجتمع، كالتي ذكرناها في بداية كلامنا.**

ولكن مصطلح (التنمية الاجتماعية) على المستوى الشعبي يأخذ معنى آخر تتبناه بعض الحكومات؛ إذ يحصرون معناه في الاهتمام بأعمال ونشاطات تتعلق بالأسرة وقضاء حاجات أفرادها وبأصحاب الحاجات الخاصة (أصحاب الإعاقة في أي مجال) وكيفية رعايتهم، وبالفقراء وبإيجاد مصادر دخل لهم، وكذلك بالأيتام والوصاية عليهم، وباللقطاء وتربيتهم، وربما بالمتقاعدين ومعاشاتهم وبالعجزة، وربما بأشياء أخرى من هذا القبيل كالإشراف على مراكز الإصلاح والتأهيل التابعة للجمعيات الخيرية وغيرها (وليس السجون التي يطلقون عليها أحياناً أنها مراكز إصلاح وتأهيل، بينما هي مراكز عقاب وتعذيب في كثير من بلاد العرب). ونلاحظ أن الأعمال والنشاطات التي تتم ممارستها في هذه المجالات كلها ليست واحدة، ولا يمكن أن تتم إلا بمشاركة عدة جهات وتآزرها في توفير أسباب نجاحها من مرشدين ومعلمين وأطباء وعلماء نفس واجتماع وغيرهم. وأياً كان مفهوم التنمية الاجتماعية فإنها في النهاية تعني النهوض بالمجتمع من كل النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية بالإضافة إلى رعاية الأفراد والأسر ومحاربة الجهل والفقر والمرض من أجل توفير أسباب الحياة المناسبة التي تليق بالإنسان وتجعله مؤهلاً وقادراً على مساعدة نفسه والسير بها في الطريق السوي موازياً بذلك المجتمعات المتقدمة وقادراً على تحقيق نوع من السعادة والرضى وحفظ الكرامة والشخصية المستقلة.

خلاصة القول: إن ما أوردناه من أسباب التيه الثقافي حاولنا فيه أن نوجز قدر الإمكان تجنباً للإطالة أو تكرار ما سبق ذكره، ولكن لا بد من التنويه بأنه في الدراسات التحليلية لا بد من حدوث التكرار أحياناً، بسبب تداخل الموضوعات أولاً، وبسبب وجود عوامل مشتركة بينها، وكذلك لأنها تصب كلها في مجرى واحد، ولنا من هذه النقاط دليل واضح على ذلك؛ فنحن فرغنا الآن من عرض أهم أسباب التيه الثقافي، وفي الفصل التالي نعرض أهم الدلائل التي تشير إلى وجود هذا التيه، وهنا

سنجد أن كثيراً مما ذكرناه في الأسباب يتكرر بصورة من الصور في الدلائل التي سنذكرها في الفصل التالي (الثامن)، خصوصاً لأن في هذا الفصل تجميعاً وتركيباً لكثير مما سبق تحليله ونثره على مساحة من الفصول السابقة، كما كان الأمر مع الفصل الحالي (السابع). ومن هنا لا يمكن تفادي التكرار بصورة كاملة.



الفصل الثامن

دلائل وجود التيه الثقافي

تمهيد

1 ـ المفارقة بين الواقع والمثل العليا، وعدم القدرة على حسم الاختيار

2 ـ غياب المصطلحات الحديثة والمفردات المبتكرة في ثقافتنا، واللجوء إلى استعارتها من الأجانب.

3 ـ ضحالة الإنتاج الثقافي المكتوب في مجال العلم والأدب والفن.

4 ـ الاختزال الثقافي والتعميم (أي اختزال كل صفات الثقافة في صفة واحدة وتعميمها، مثل وصفنا لمجتمع ما بأنه شجاع أو جبان أو كريم...إلخ، أو توجيه الإنتاج المعرفي في الثقافة إلى وجهة واحدة، مثل تسخير الأقلام في مدح سياسات دولة ما أو مدح زعيم ما)

5 ـ هروب العقول المفكرة والمبدعين وهجرتهم إلى دول أجنبية.

الفصل الثامن

دلائل وجود التيه الثقافي المعاصر

تمهيد: تُعتبر دلائل وجود التيه الثقافي ذات أهمية كبيرة، لأنها هي المؤشرات التي تدلناعلى وجود الداء؛ أو هي المظاهر التي تدلنا بوضوح على أن التيه المذكور يفعل فعله في الجسد الثقافي المعاصر. وكان لا بد من القيام بالتحليلات التي عرضناها في الفصول السابقة من أجل الوقوف على أماكن الخلل أو على الأجزاء المصابة (بسرطان التيه) من هذا الجسد الثقافي، وإن شئنا الدقة فهذا التيه هو الذي يسير فيه حاملو الثقافة سواء كانوا من العاملين بها أو القائمين عليها؛ لأن الثقافة في الحقيقة يبنيها المجتمع ويطورها المثقفون من حيث المبدإ، وإن كان من الصحيح أيضاً أنها تصبح في المجتمع بمثابة قوانين جاهزة متعارف عليها، يجدها الإنسان أمامه منذ ولادته، ويلتزم بها كل أبناء المجتمع ولا يخرجون عنها في تصرفاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية وسلوكهم بصورة عامة، أو في اتجاهات تفكيرهم، أي أنها تكون (أسلوب حياة كما ذكرنا في أكثر من موضع).

وقد ذكرنا على مدى الفصول السابقة ما نعنيه بالتيه الثقافي وأشرنا أثناء التحليلات كلها إلى مظاهر هذا التيه وإلى دلائل وجوده، لأن الهدف المقصود هو أن نثبت وجود التيه المذكور بالمنطق السليم وفي اللحظات التي نقبض فيها عليه في مكانه أثناء تحليل موضوع من المواضيع:

ففي الفصل الأول كانت هناك فقرة بعنوان (متى يمكن أن يكون هناك تيه؟). وفي الفصل الثالث أوضحنا أن من روافد الثقافة ما هو إيجابي، كما أن منها ما هو

سلبي. ومعنى ذلك أن السلبي يمكن أن يؤدي إلى ظهور نوع من التيه الثقافي لأنه مخالف أو ربما مناقض لثقافتنا ومضامينها، وهنا يمكننا القبض على هذا التيه بكل تأكيد، ولذلك كانت هناك فقرة في الفصل ذاته بعنوان (معيار المنهج الثقافي السليم)، كان الهدف منها هو أن نحاول وضع معيار أو مقياس نقيس به أو نفحص بواسطته ثقافتنا ونلقي الضوء على مسيرتها لنرى ما إذا كانت تسير في الطريق السويّ أم في الحيرة والتيه، وهو معيار مكوّن من ثلاث قواعد، الأولى: قاعدة تحليل المضمون الثقافي، والثانية: قاعدة المقارنة بين ثقافتنا والثقافات الرئيسية السائدة. والثالثة: قاعدة معيارية نقدية (بين الأصالة والمعاصرة). وقد أوضحنا في ذلك المكان من الفصل الثالث ما قيمة كل قاعدة من القواعد الثلاث وما هي ضرورتها بالتفصيل.

وتعميقاً لفكرة الكتاب عن التيه الثقافي أوردنا في الفصل الرابع وفي الفصل الخامس على التوالي كلاً من الملامح التاريخية الأصيلة للثقافة العربية، ثم الملامح العامة للثقافة العربية المعاصرة، وذلك لأن الاطلاع على ملامح الثقافة وصفاتها في الوضعين (التاريخي والمعاصر) يعطي فكرة عن الاتجاه الذي اتجهت إليه الثقافة، كما يعطي إيحاء قوياً بالمقصود وهو تتبع التيه الثقافي والقبض عليه أينما وجده الإنسان.

وأما في الفصل السادس فقد كشفنا وجهاً سافراً من أوجه التيه الثقافي، لأنه وجه يلتقي فيه التيه مع الصراع بين أطراف متقابلة في ثنائيات عديدة، يحاول كل طرف فيها أن يثبت وجوده على حساب وجود الآخر، بغض النظر عن وجود عداوة حقيقية أو عدم وجودها بين طرفي كل ثنائية ثقافية في صراعهما حول تحديد هوية الثقافة المعاصرة؛ فعلى سبيل المثال: يعادي الاتجاهان العروبي والإسلامي بعضهما ويتشاحنان بمرارة، مع أن كلاً منهما في الحقيقة لا يمكنه الاستغناء عن الآخر. وكذلك نقول عن العلاقة العدائية بين كل طرف وخصيمه في تلك الثنائيات.

وفي الفصل السابع ذكرنا أهم الأسباب التي أدت إلى التيه الثقافي، وهـي أسـباب لا يـزال معظمها قائماً، بل لا نجاوز الحقيقة إذا قلنا بأنه ازداد ضراوة وتـأثيراً في تعميـق التيـه الثقـافي خصوصاً في ظل الظروف العصيبة التي تعيشها أمتنا سياسياً واقتصادياً وعسـكرياً واجتماعيـاً، وهذا ليس سراً، بل هو واقع مرير نعيشه يوميّاً، مـما جعـل الأمـور تتفـاقم عنـد أمـة يشـعر أبناؤها بالإحباط والهزيمة، في ظل أنظمة عاجزة عن فعل أي شيء من أجل تغيير هذا الواقـع المرير، إلا أن هذه الأنظمة قادرة على قمع حرية شعوبها وكتم أنفاسـها، والتضـييق عليهـا في كل شيء بدءاً بلقمة الخبز وامتداداً إلى عدم توفير فرص العمل وانتهاء بتكميم الأفـواه ومنـع حرية الكلمة ولو بقوة الحديد والنار.

وبعد أن فرغنا من كل تلك التحليلات كان لا بد من التقاط الأنفاس في هذا الفصل لـكي نكمل الطريق إلى نهايته. ولهذا كان من المناسب أن نجمّـع مـا حللنـاه، ونثرنـاه عـلى امتـداد الفصول السابقة لكي نعيد تركيبه وتقديمه متكاملاً في هذا الفصـل، الـذي نعـرض فيـه دلائـل وجود هذا التيه الذي وصفناه، حتى يخرج المسافر عبر هذا الكتاب بنتيجـة واضـحة الحـدود والأبعاد والمظهر، ولها عمق تحليلي واضح المرتكزات والأسس ولـيس مجـرد رأي عـابر، فالتيـه الثقـافي العـربي المعـاصر **لـه أسـباب متعـددة، قمنـا بعرضـها في فصـول الكتـاب** عـلى مـدى التحليلات التي أجريناها في كل فصل، **ثم جمعنا أهمها وعرضناه في الفصـل السـابع**. كـما أن التيه الثقافي يتجلى بوضوح لعين الناقد للمسيرة الثقافيـة العربيـة، **وهنـاك دلائـل تـدل عـلى وجوده، جمعنا أهمها أيضاً في هذا الفصل بعـد أن كانـت منشـورة في فصـول الكتـاب ـ كـما ذكرنا ـ ونستطيع أن نحصي منها ما يلي:**

1 ـ المفارقة بين الواقع والمثل العليا، وعدم القدرة على حسم الاختيار.

2 ـ غياب المصطلحات الحديثة والمفردات المبتكرة في ثقافتنا، واللجوء إلى استعارتها مـن الأجانب.

3 ـ ضحالة الإنتاج الثقافي المكتوب في مجال العلم والأدب والفن.

4 ـ الاختزال الثقافي والتعميم (أي اختزال كل صفات الثقافة في صفة واحدة وتعميمها، مثل وصفنا لمجتمع ما بأنه شجاع أو جبان أو كريم...إلخ، أو توجيه الإنتاج المعرفي في الثقافة إلى وجهة واحدة، مثل تسخير الأقلام في مدح سياسات دولة ما أو مدح زعيم ما).

5 ـ هروب العقول المفكرة والمبدعين وهجرتهم إلى دول أجنبية.

وفيما يلي توضيح لكل نقطة من النقاط المذكورة بشيء من الإيجاز:

أولاً: المفارقة بين القيم والمثل العليا من جهة وبين الواقع العملي من جهة أخرى، وعدم القدرة على حسم الاختيار:

المفارقة تقع في العادة بين شيئين، ربما يكونان في الظاهر متفقين أو يظن فيهما الاتفاق، ولكنهما في الحقيقة مختلفان، ولذلك فلا يعنينا أن ندخل في متاهة تعريف المفارقة بشيء من التفلسف الزائد كما لاحظناه عند بعض من اعتبروها تقابل كلمة (paradox) التي تعني التناقض الظاهري، أو عند آخرين اعتبروها تقابل كلمة (Irony) التي في الحقيقة تعني (التهكم أو السخرية) المقصودة التي تقوم على التناقض أو المفارقة، ومنها السخرية السقراطية Socratic Irony، حيث كان سقراط يدعي أو يتظاهر بالجهل ويطلب من المخاطب أن يقوم بتوضيح الأمور له[1]. ومنها (Bitter Irony) أي السخرية المرّة.

لا يعنينا مثل هؤلاء الذين يضعون أنفسهم وأفكارهم رهن مصطلحات أجنبية يحرصون على مناقشتها، كما يبدو، أكثر من حرصهم على تحديد أفكارهم وتأصيلها كما هو المفروض، منطلقين من إيمانهم بمقدرتهم الفكرية واللغوية، وإيماناً منهم بأن اللغة العربية فيها من المرونة والدقة ما يكفي ويغني عن رهن أفكارهم لمصطلحات أجنبية تحكمهم بما لكل منها من معنى خاص وتاريخ لغوي لا يتناسب مع وضعنا ولا مع مقاصدنا في كثير من الأحيان.

---

(1)W.H.Peters – Handbook For The Study Of Literature – United University Press.[no date]. Page (50 - 51)

ونعود إلى موضوعنا وهو (المفارقة) فنقول بكل بساطة: **إن المقصود هنا بالتحديد هو ما نشاهده من فروق بين النظرية وبين التطبيق أو التطبيقات العملية لهذه النظرية**، أو بين القول والفعل. وهذا المعنى جسده القرآن الكريم منذ مئات السنين في قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون، كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون). ونرى هنا المفارقة الواضحة بين القول، وهو شيء نظري، وبين الفعل، وهو تطبيق أو تنفيذ عملي للقول.

والمفارقة في المعتاد يمكن أن تكون على أحد ثلاثة أوجه:

أ ـ الأول هو وجه سلبي؛ بمعنى الامتناع عن تنفيذ القول أو ترجمته إلى فعل. وهذا لا شك أنه نوع من المفارقة التي يبدو واضحاً فيها التفاوت بين جانبين هما القول والفعل أو النظرية وتطبيقها.

ب ـ الوجه الثاني: وهو وجه إيجابي فاعل، بمعنى أنه ليس ممتنعاً عن الفعل، ولكنها (إيجابية مدمرة)، وهي أن يقول الإنسان شيئاً ولكنه يفعل عكسه، أي شيئاً آخر مخالفاً لقوله تماماً، **وهو يعي وعياً تاماً ما يفعله،** وبالتالي يعي المخالفة التي يرتكبها. **وهذه هي الخيانة، وهي المفارقة الحادة أو التامة التي تعني التناقض**. وأمثلتها في الحياة العملية تكون بين الأفراد أو بين الدول على المستوى العسكري والسياسي. فعلى المستوى الفردي يمكن أن يصادق شخص شخصاً آخر ويُظهر له المودة فيكسب ثقة هذا الآخر واطمئنانه إليه، ولكن هذا الصديق (الأول) يخونه ويغدر به وينزل به ضرراً فادحاً، وصدق المثل القائل: (من مأمنه يؤتى الحذر). وهذه هي الخيانة الواضحة كما ذكرنا، أو الغدر وهي من أحط الصفات في بعض الناس. وهي قمة المفارقة بين ما كان يظهره هذا الصديق (الظاهري) وبين ما كان يخفيه أو يضمره في نفسه، وهذا هو العدو المبين (الخفي). وبكلمة واضحة: هذا هو التناقض التام.

وبالمقياس ذاته يمكن أن تحصل المفارقة (الخيانة) بين الدول على المستوى العسكري في المعارك، حيث تتنكر بعض الدول للأخرى عند الشدة مع أنها كانت صديقة لها وقت السلم فنجدها تشترك في شن الحرب أو العدوان على الدولة التي كانت تصادقها في الظاهر. وكذلك على المستوى السياسي خصوصاً في المحافل الدولية عند التصويت على مشاريع قرارات معينة، حيث نرى انقلاب دولة من الدول الصديقة وانضمامها إلى صفوف الأعداء المعارضين، وهذا شيء معروف وعانى منه العرب كثيراً في قضاياهم العادلة مع الاستعمار والدول الحليفة له، سواء من الناحية العسكرية والغزوات، أو من الناحية السياسية ومجلس الأمن الأمريكي الصهيوني، ومن الواضح أن هذه الصفة (من ناحية الحكم القيمي) تعتبر من أحقر وأرذل الصفات في الإنسان، وهي صفة الغدر والخيانة سواء من الأفراد أو الجماعات.

ج ـ **أما الوجه الثالث من أوجه حدوث المفارقة على مستوى الحياة الاجتماعية،** سواء عند الأفراد أو عند الجماعات فهو أيضاً وجه إيجابي، بمعنى أنه يقوم بفعل ولا يلتزم السلبية أو عدم الفعل ـ كما في الوجه الأول ـ ويظهر هذا الوجه من المفارقة في اختلاط المفاهيم وظهور ممارسات شاذة مثل اختلاط مفهوم الحرية بمفهوم الفوضى، أو مفهوم الأخلاق والآداب العامة من جهة ومفهوم حقوق الإنسان وحريته في ممارسة ما يشاء من جهة أخرى، حيث تضيع الحدود بين هذا وذاك.

والفرق بين الوجه الثاني من المفارقة (الذي تقدّم ذكره) وبين هذا الوجه: أن المفارقة **هنا تتم دون وعي كامل بأبعادها، بل هي نتيجة للتقليد الأعمى لكل ما يروج في المجتمعات الأخرى**، ولذلك فهي لا تصل إلى حد خيانة المبادئ رغم أن فيها مخالفة لشيء من تلك المبادئ، لكنها ليست كما في المفارقة الثانية التي تكون عن وعي وسابق تخطيط وإصرار متعمد.

وبعد أن أوضحنا هذه الحقائق نتساءل: إذا انتقلنا إلى حياتنا الثقافية والاجتماعية فهل نشاهد مثل هذه المفارقات؟

من المفروغ منه أن نؤكد وجودها بشكل ملفت للنظر بل مزعج أيضاً، ولا بد لتوضيح الصورة بشكل جلي من أن نتذكر بأن الثقافة (أسلوب حياة طبقاً لأفكار وقيم ومثل ومبادئ..إلخ) كما سبق تعريفنا لها، وهذا يشمل الجانب النظري والجانب العملي:

أ ـ **فالجانب النظري** هو الذي يعرفه أفراد المجتمع على شكل معلومات وقوانين نظرية سواء كانت مكتوبة أو شفهية، وتلك المعلومات تشتمل على أنواع من المعارف المتنوعة سواء في الناحية الوجودية المحايدة أو الناحية المعيارية (أي ناحية القيم والمثل والمفاهيم والمعايير المختلفة التي تشكل منظومة الأخلاق والتربية وضوابط السلوك)

ب ـ أما الجانب العملي (من الثقافة) فهو التطبيق الذي يظهر في عادات المجتمع وعلاقاته المختلفة؛ أي أن الناحية النظرية لا تظهر في المجتمع إلا من خلال الممارسات العملية التي تكون تطبيقاً للناحية النظرية وعملاً بها. خلاصة الكلام أنه لا يمكن الفصل بين ما هو ثقافي وما هو اجتماعي، لأن الأول (الثقافي) لا يتجلى ويصبح ملموساً ومرئياً إلا في الاجتماعي؛ أي بوجود مجتمع يمارس حياته طبقاً للأفكار التي يحملها ويؤمن بها بصورة عامة.

ونحن نشاهد بوضوح الفجوة الواسعة بين الثقافة النظرية (سواء المكتوبة أو الشفهية) في مجتمعنا من جهة، وبين الممارسات العملية في كافة نواحي الحياة الفردية أو الجماعية من جهة ثانية. فالمفارقة بالمعنى الأول السلبي (وهو الامتناع عن تنفيذ المبادئ وتجميدها) تظهر واضحة في إهمال العمل بعادة معينة أو بعدم القيام بطقوس دينية متعارف عليها في المجتمع كله (كبعض العبادات أو الواجبات الاجتماعية وغيرها كالمجاملات).

كما أن المفارقة بالمعنى الثاني (وهو التناقض بين النظرية والتطبيق، أو العمل بعكس ما هو معتاد طبقاً لمفاهيم ثقافية معينة) موجودة بشكل واضح في مجتمعنا العربي، وهذا المعنى هو ما قلنا عنه بأنه (الخيانة للمبادئ)

وأكثر ما تكون المفارقة وضوحاً في الممارسة العملية بالوجه (أو بـالمعنى) الثالـث، حيـث نرى الخلط الواضح بين مفهوم الحرية ومفهوم الفوضى في ممارسة الإنسـان لحريتـه متخطيـاً حدود الحرية المنضبطة التي تسمح بها عادات المجتمع وقوانينـه الأخلاقيـة غـير المكتوبـة أو المكتوبة. وكذلك مسألة الخلط بين حقوق الإنسان وبين الحرية المطلقة وحقوق الآخرين.

ولا نستطيع أن نحصي كل الأفعال التي يمارسها أفراد المجتمع، أو نصنف منها ما تنطبـق عليه الحالة الأولى وما تنطبق عليه الحالة الثانية والحالة الثالثـة، ولكـن نعطـي مثـالاً واحـداً للمقارنة بين الحالتين الأوليين، ومن ثم الحالة الثالثة، وهو (أداء الصـلوات الخمـس)، إذ نجـد هناك فئتين من الناس بموقفين مختلفين؛ الأولى فئة تقر بأن الصلاة واجبة على المسلم وتـؤمن بذلك **وتعترف بأنها مقصرة في واجبها**، ولكن الفرد من هذه الفئة يمتنع عن الصلاة ولا يعرف باب المسجد. وهكذا فهذه فئة ذات موقف سلبي، لأنها تعطل تطبيق المبدإ الـذي تـؤمن بـه تطبيقاً عملياً، ولا تتعدى هذه الحدود بأي فعل آخر.

أما الفئة الثانية فهي لا تكتفي فقط بعدم تطبيق المبدإ عملياً بالامتناع عن الصـلاة؛ بـل تذهب أبعد من ذلك خطوة حيث **يعلن الواحد منهم أنه لا يؤمن بوجوب الصـلاة**، وربمـا لا يكتفي بالإعلان الصريح، بل **تراه يحاول منع الآخرين** من أداء الصلاة بغض النظر عن وسيلته التي يتبعها لتحقيق ذلك. وهذه خيانة واضحة للمبادئ.

وأما الفئة الثالثة فتقف موقفاً وسطاً بين الجانبين؛ فالفرد منهـا يقـر بـأن الصـلاة واجبـة عليه ويرى أنه لا بد أن يؤديها، ولكنه في الغالب يتأرجح بين تأديـة الصـلاة أحيانـاً والانقطـاع عنها أحياناً أخرى متأثراً في ذلك بالظروف التي يمر بها كتقليده لأحد أصدقائه، أو ربما لخلطه بين مفهوم الواجب ومفهوم الحرية، وتغليب معنى الحرية على معنى الواجب.

ويمكن أن نأتي بأمثلة أخرى نقارن من خلالها بين الحالتين أو الوجهين : أي بين مجرد الامتناع عن العمل طبقاً لما تقتضيه (التعاليم)، وهي حالة سلبية تجمّد أو تعطل تلك (التعاليم)، وبين العمل (بوعي وإصرار) بعكس ما تدعو إليه هذه (التعاليم)، وهذه حالة إيجابية فاعلة، ولكنها مدمرة أكثر بكثير من الحالة الأولى، فهي (إيجابية التدمير) بصورة مباشرة. والحالة الثالثة لها المواصفات ذاتها ولكن ربما بشكل أقل حدة، لأنها ـ كما أسلفنا ـ حالة المقلدين أو المتابعين لما يفعل الآخرون، وفي الغالب ليسوا أصحاب إصرار ووعي كامل بأبعاد الأمور.

ولا يمكننا أن نحدد كل المفارقات الموجودة لأن ذلك يجعل موضوعنا طويلاً جداً، ولذلك نذكر نماذج منها في المجالات التالية:

1 ـ العلاقات الاجتماعية: أ ـ في الأسرة. ب ـ في المجتمع

2 ـ بعض العادات: في الأعراس، في الاختلاط بين الجنسين (كالمدارس والجامعات والنوادي والوظائف).

3 ـ حقوق المرأة بين المفهوم الإسلامي في التكامل الطبيعي بين الجنسين، ومفهوم المنافسة والمزاحمة على الطريقة الغربية.

4 ـ المظهر العام للرجال والنساء: (كالأزياء وطريقة قص الشعر وتسريحه...إلخ).

وسنتناول بإيجاز بعض جوانب كل نقطة من هذه النقاط فيما يلي:

1 ـ العلاقات الاجتماعية:

أ ـ العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة:

نلاحظ أن هناك مفارقة واضحة بين ما يحفظه أفراد الأسرة من تعاليم وأفكار وثقافة نظرية بصورة عامة عن علاقاتهم، وبين ما يمارسونه على أرض الواقع تجاه بعضهم؛ فانتشار ظاهرة العقوق لا ينكره أحد، وأكل حقوق النساء في الميراث شيء معروف، هذا بالإضافة إلى العنف والخشونة في التعامل حتى في العلاقات العادية في كثير من الأسر وفي كل الظروف، بالإضافة إلى الجفوة التي تحصل بمجرد

زواج الأبناء والبنات، وتبدو هذه الجفوة في قلة تواصلهم فيما بينهم ومع والـديهم، خصوصـاً إذا ابتعدوا عن بعضهم في مساكنهم الجديدة. كما أن العلاقات فاترة بين الأسر التـي تجمعهـا قرابة الدم والنسب. وقد يتساءل المرء: كيف يمكن التوفيق بـين هـذا الفتـور وبـين العقليـات والعادات العشائرية والطائفية الموجودة في أنحاء كثيرة من الوطن العربي، وهي التـي تـوحي بالترابط بين الأقـارب؟ والجـواب واضـح وهـو باختصـار: أن الأفـراد يكونـون متفـرقين بحكـم انصراف كل منهم إلى أعماله أو وظيفته في الأحوال العادية، ولكـن عنـدما يطـرأ طـارئ عـلى أسرته الأولى (أسرة والديه) أو على عشيرته فإنـه يسرع إلى الوقـوف معهـم في السراء والضراء، لأنه لا يستطيع التنصل من واجبه تحت ضغط التقاليد والعادات الاجتماعيـة، التـي تحتقـره وتعتبره مقصراً ـ إذ ذاك ـ ولا نخوة أو شيمة عنده، وقـد يصـل الأمـر إلى نبـذه أو مقاطعتـه، وهذا في حد ذاته عقاب مرير له لا يقوى على تحمله. ولذلك فهو سيقف مـع عشـيرته حتـى لو كان كارهاً لتلك التقاليد.

وكل ذلك بطبيعة الحال يدل على المفارقة بين قيم ومفـاهيم الثقافـة العربيـة المعروفـة وبين الممارسة الواقعية لما تدعو إليه تلك الثقافة التي نجد في عمـق نسـيجها تعـاليم الإسـلام الداعية إلى صلة الرحم والجيران والأصدقاء.

ولو شئنا أن نبحث عن أسباب ذلك لوجدنا أن للظروف الحياتية المعـاصرة دوراً كبـيراً في هذه المفارقة؛ فأفراد الأسرة يعملون في أعمال ووظـائف مختلفـة تسـتغرق كـل وقـتهم، كـما أنهم مضطرون إلى السكن قريبين من أمـاكن العمـل. يضـاف إلى ذلـك أن التـأثيرات الثقافيـة الأجنبية لها دورها في إضعاف سلطة القيم والمفاهيم الثقافية العربية الإسـلامية التـي تحـث على التواصل مع ذوي الرحم، وتضع لكل منهم حقاً على الآخر،لا بدّ أن يؤديه.

ولو قارنا بين هـذا الوضـع المفكـك وبـين الوضـع الـذي كـان يسـود في المجتمعـات الزراعيــة لرأينــا فرقــاً شاســعاً، حيــث كــان أفــراد الأسرة يعملــون في زراعــة أرضــهم المشتركة، وبذلك فهم متعاونون متضـامنون في هـذا العمـل، عـدا عـن كـونهم يعيشـون

في بيت واحد أو في منازل متجاورة، وتكون الأسر في الغالب أسراً ممتدة prolonged (or extended) families ، ربما نجد فيها ثلاثة أجيال هم جيل الآباء (الجدود) والأبناء وأبناء الأبناء. وبذلك فإن تقسيم العمل الذي قال به دوركهايم منذ زمن طويل يبدو واضح الآثار في المجتمعات بصورة لا شك فيها، ولكنه بالتأكيد ليس العامل الوحيد في تحديد شكل العلاقات الاجتماعية ومتانتها وأنواعها.

مما قدمنا يمكن أن نلاحظ المفارقة بين القيم والمثل والأفكار التي تتضمنها ثقافتنا النظرية التي تدعو إلى صلة الرحم، وبين الواقع العملي الاجتماعي المعاصر الذي لا يجعل من السهل العمل بمتطلبات هذه الثقافة داخل الأسرة الواحدة التي يتبعثر أفرادها على مساحات شاسعة من البعد الذي يتولد الجفاء منه ومن عوامل أخرى ألمحنا إليها.

ولو شئنا الاستطراد قليلاً لقلنا بأن عدم صلة الرحم وخاصة (الوالدين) تأخذ الشكلين اللذين ذكرناهما من المفارقة، وهما الشكل السلبي وهو تعطيل المبدأ، أي عدم الزيارة فقط. والشكل الثاني الإيجابي المدمر؛ وهو أن لا يكتفي الأبناء بعدم الزيارة بل يقومون بخيانة المبادئ والعمل عكس ما تأمر به، وذلك بالإساءة إلى الوالدين في أسلوب من العقوق المعروف بقلة الأدب معهما وعدم القيام برعايتهما ومحاولة ابتزازهما إن كانا يملكان شيئاً من المال أو غيره.

ب ـ **العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع:** تقوم هذه العلاقات بين شرائح المجتمع المختلفة في الغالب على المصالح وليس على المبادئ، وإن كانت هذه المبادئ موجودة ومعروفة، ولكن العمل بها محدود جداً، وربما يكون محصوراً في شرائح ضيقة ومتفرقة من المجتمع. وعلى ذلك فالمبادئ تكاد تضيع أو تفقد تأثيرها الإيجابي بين الحالتين المذكورتين وهما حالة التعطيل أو التهميش، وحالة المناقضة (أو خيانة المبادئ). ولا نستطيع أن نعيب على الناس الذين يقيمون علاقاتهم على أساس

المصالح، لأن هذا وضع طبيعي حيث يبحث كل إنسان عن مصالحه وعن الأعمال التي يمكن أن توفر له أسباب الحياة المناسبة، **ولكن هناك فرق كبير بين أن تكون مصالحه هي مبادئه التي لا يؤمن إلا بها، وبين من يراعي مصالح الآخرين ويسلك الطرق المشروعة لكي يحقق مصالحه.** ولا شك أن ما يمارسه كثير من الناس من ممارسات شاذة لتحقيق الأرباح المالية أو للوصول إلى وظيفة عن طريق التزوير أو الرشوة أو الوساطة والوجاهة أو الاختلاس أو أكل حقوق الآخرين بأي طريقة من الطرق غير المشروعة تدخل كلها في باب خيانة المبادئ، أو على أقل تقدير تدل على أن منظومة القيم الأخلاقية والدينية التي تشكل ضمير الفرد قد أصابها شيء من الخلل والضعف ففقدت تأثيرها القوي عليه تحت تأثير عوامل خارجة عن نطاق تلك المنظومة وما تسمح به من الممارسات. وقد تكون هذه العوامل من خارج نطاق المجتمع، أي بتأثير من ثقافات الحضارة المادية الأجنبية الاستهلاكية، أو من داخل المجتمع كتأثير ضغط الظروف الاقتصادية الصعبة أو غيرها. ويجب أن يكون واضحاً في الأذهان أن التيه الثقافي الذي نتكلم عنه في هذا الكتاب ليس خاصاً بطبقة أو بشريحة اجتماعية معينة كالشريحة المثقفة (من حملة الأقلام فقط) وإنما هو تيه عام يطال كل شريحة من شرائح المجتمع عندما تخرج عن مبادئ ومضامين ثقافته وتسلك في تعاملاتها وفي تفكيرها سلوكاً غير منسجم مع مبادئ تلك الثقافة من ناحية عامة، وذلك التزاماً منا بتعريف الثقافة على أنها (أسلوب حياة أي مجتمع بطريقة معينة خاصة به...)، كما سبق إيضاحه أكثر من مرة. وبناء على ذلك فإن التيه الذي يقع فيه (حملة الأقلام) ليس إلا جزءاً من التيه الثقافي العام في مجتمعهم.

2 ـ **ظهور بعض العادات الاجتماعية الجديدة الغريبة**، والتي أصبحت بمثابة تقاليد يتبعها معظم الناس: يمكن اعتبار العادات والتقاليد جزءاً من العلاقات الاجتماعية، لأن العلاقات عبارة عن شبكة واسعة من التواصل القائم على المصالح

والمبادئ بنسب متفاوتة ـ كما أسلفنا ـ ويتم هذا التواصل طبقاً لعادات وتقاليد معينة متبعة في كل مجالات الحياة، ولا ينفصل فيها الفردي عن الجماعي كما هو معروف. ولهذا فالعادات عبارة عن ممارسات معينة تتم في نطاق مناسبات محددة؛ بمعنى أن كل عادة من هذه العادات تناسب وضعاً معيناً من العلاقات الاجتماعية، فالزواج على سبيل المثال نوع من العلاقات الاجتماعية تلازمها عادات محددة، كل عادة منها تناسب مرحلة من مراحل تلك العلاقة الاجتماعية (وهي الزواج): فمرحلة الخِطبة لها عاداتها المحددة ومرحلة العرس لها أيضاً عادات محددة يتبعها الناس... وهكذا. وكذلك ارتباط اثنين بعلاقة صداقة ترافقه عادات معينة خلال تلك الصداقة في مناسبات أو في فواصل معينة في حياة الطرفين الصديقين.

ولو نظرنا إلى العادات الموجودة الآن في بعض المناسبات الاجتماعية وحاولنا أن نقارنها بالعادات السابقة لعرفنا مدى الابتعاد عن الأصالة والسير في طريق التيه، ولنأخذ مثالاً واحداً وهو العادات في الأعراس؛ فبعد أن كان العرس يقام في البيت أو في الساحات العامة أصبح الآن وسيلة لأنواع من التجارة وللنفاق الاجتماعي أو المباهاة، إذ يقام في صالات خاصة وتمارس فيه طقوس شاذة وعادات غريبة جديدة لم تكن موجودة من قبل، وإنما هي تقليد أعمى لما يشاهده الناس على شاشات التلفزيون عند الأجانب، من الاختلاط الصاخب بين الجنسين وظهور النساء شبه عاريات في حركات رقص جنسي، هذا بالإضافة إلى ظهور العروس بمثل هذه السمات المذكورة. بالإضافة إلى ذلك أصبح العرس مجالاً للدلالة على المكانة الاجتماعية والتباهي بكثرة التكاليف، كما أسلفنا. هذا عدا عن تفاصيل سير العلاقة بين العروسين قبل خطبتهما وأثناءها وبعدها، والعلاقة بين أسرتيهما، وهي علاقة تبقى في الغالب فاترة ومحدودة جداً إذا لم يكن بينهما تعارف قديم أو صلة قرابة أو جيرة.

ويمكننا أن نأخذ مثالاً آخر نستطيع من خلاله أن نرى المفارقة واضحة بين المبادئ والقيم والمفاهيم في ثقافتنا وبين ما نشاهده من علاقات عملية اتخذت شكل

عادات وتقاليد متبعة على أرض الواقع في المدارس والجامعات والنوادي ذات الأنشطة المختلفة وفي الوظائف الحكومية والمؤسسات والشركات الخاصة فيما يتعلق بمركز المرأة في المجتمع، حيث نرى أن الاختلاط بين الجنسين في هذه الأماكن وغيرها صار شائعاً ومباحاً بدون حدود أو رقيب، كما أن هناك حقيقة موجودة أمامنا وهي أن كثيراً من الجهات (ولاسيما المؤسسات الخاصة بأنواعها) تفضل توظيف النساء جذباً للعملاء. وهذه حقيقة قائمة في المجتمع العربي كله بدرجات متفاوتة، مما يؤدي إلى ظهور كثير من المشاكل الاجتماعية العامة والفردية؛ أما المشاكل العامة فمنها: انتشار البطالة بين الشباب لحلول النساء محلهم، وتأخر سن الزواج بين الجنسين بسبب فقر الشباب الراغبين في الزواج وعدم قدرتهم على تكاليفه، وكذلك بسبب تمسك الفتيات بوظائفهن وشعور كثير منهن بالاستقلالية وعدم الرغبة في الارتباط.

كما أن من المشاكل الاجتماعية ما تتعرض له الأسرة من تفكك بابتعاد الأم عن أطفالها وعدم قيامها برعايتهم فلا ينشأون نشأة سوية، لا من الناحية النفسية ولا من الناحية الصحية ولا من ناحية القدرة على التكيف الاجتماعي السليم، لأنهم ينشأون تحت وصاية الخادمات ويتقمصون شخصياتهن وأخلاقهن وسلوكهن ومثلهن التربوية المتدنّية، بالإضافة إلى ما يمكن أن يكون لديهن من الأمراض والخلفيات النفسية المعقدة والصفات القبيحة المجهولة بالنسبة للأمهات الموكلات إليهنّ أمورَ أطفالهن.

وأما المشاكل الفردية الناتجة عن الاختلاط العشوائي، سواء كان في المجال الوظيفي أو في غيره: فمنها ما يتم اكتشافه على شكل فضائح جنسية وأخلاقية سمعنا ورأينا منها نماذج كثيرة في وسائل الإعلام وفي غيرها، ومنها فضائح تظل طي الكتمان. وهذه حقائق لا يماري فيها أحد إلا إنسان مكابر مات ضميره، أو إنسان ليست ثقافته عربية إسلامية، أو كان أعمى البصر والبصيرة لا يؤمن بقانون خلقي ولا ديني.

وربما قرأ هذا الكلام بعض أدعياء الرقي والتحضر الداعين إلى العيش بمنطق هذا العصر بكل ما فيه وذلك بمجاراة الأجانب (أي أصحاب الحضارة الغربية)، فيبدأ في توجيه التهم ـ كالعادة ـ بأن من يخالفهم الرأي يكون إنساناً جامداً، أو لا يعرف ما يدور في العالم من حولنا...إلخ، وربما قال غير ذلك من مثل هذه الكلمات والأحكام الغبية التي لا تدل إلا على التيه المبني على الجهل المركب ـ كما يقال ـ وهو أن يكون الإنسان جاهلاً ولا يعلم بأنه جاهل، لأن هذا (الدعيّ المتحضر العصري) يعتقد أن الحضارة والرقي تكمن في تقليد الآخرين من المجتمعات الغربية بصورة عشوائية عمياء، وليس في محاولة ابتكار أو تطوير أساليب ونماذج وقوانين تحافظ على قيمنا الثقافية وتراعي خصوصية المرأة وكرامتها وحقوق الأطفال في التربية السليمة نفسياً وجسمياً وعقلياً واجتماعياً في أحضان أمهاتهم الدافئة، وليس في أحضان فئات الخدم المتدنية أو مراكز الحضانة الأوتوماتيكية التي تعتبر الكائن البشري مجرد (كائن حي توفر له بعض الغذاء!!). وهذا سبب من أهم أسباب نشوء أجيال تائهة ضعيفة العلاقة بالأسرة ودفئها، بل ربما فاقدة للشعور بالانتماء الحقيقي للأسرة وأيضاً للمجتمع، وبالتالي فاقدة للشعور بضرورة التقيد بما فيه من مبادئ وقيم وعادات وغيرها.

وما هذا التقليد الأعمى الذي يسير فيه المجتمع العربي إلا دليل صارخ على فقدان الهوية الثقافية العربية الإسلامية واللهاث وراء ثقافات ذات مفاهيم وقيم لا علاقة لها بمعتقداتنا ولا بقيمنا التي نؤمن بها ولا بموروثنا الثقافي التاريخي.

3 ـ حقوق المرأة بين المفهوم الإسلامي عن التكامل الطبيعي بين الجنسين، وبين المفهوم الغربي في المزاحمة والمنافسة بين الجنسين:

من أبسط مفاهيم العدل والإنصاف أن نحترم طبيعة الأشياء بصورة إجمالية وأن نراعيها، وهذه حقيقة نحتاج بشدة إلى الاعتراف بها بشأن الإنسان، حيث يكون

ضرورياً بأن لا نحاول تغيير طبيعة الرجل وفطرته التي فطره اللـه عليها، ولا أن نحاول تغيير فطرة المرأة أيضاً. فمن أسس العدل والحق أن نحترم خصوصية الإنسان بصفته ذكـراً أو أنثـى فلا نحاول تجاهل هذه الخصوصية أو قمعها أو تحويلها إلى شيء آخـر. ومـن هـذه الحقيقـة تبرز أمامنا المفارقة بين شيئين هما (العدل والمساواة)، **فلـيس كـل عـدل يجـب بـالضرورة أن يكون مساواة تامة، كما أن العكس صحيح إذ لا تكون كل مساواة تامة عدلاً.** ولكن لا ينكـر أحد أن هناك مواقف معينة تكون فيها مطابقة لا شك فيها بين العدل وبين المساواة بدلاً من المفارقة، كما في فرض العقاب أو الثواب مثلاً على كل إنسان يقوم بالعمل ذاته سواء كـان شراً أو كان خيراً، وسواء كان من يقوم بالعمل ذكراً أو أنثى.

ومن هذا المنطلق يتبين لنا ما تتصف به النظرة إلى حقـوق المـرأة في الثقافـة العربيـة الإسلامية، حيث تحترم هذه الثقافة حقوق المرأة كاملة وتحترم خصوصية الأنوثـة وتعطيهـا حقها في الاستقلال عن مجالات الرجولة وصفاتها وخصوصياتها، وهي بذلك ثقافـة متوازنـة تحفظ كرامة الأنوثة أيـنما كـان موقـع المـرأة في المجتمـع، ولا تـرضى لهـا أن تكـون عرضـة للامتهان ولا وسيلة مباحة للمتعة العامة ولا للاتجار بها تحت أي ظرف من الظـروف، كـما لا ترضى لها أن تمارس من الأعـمال أو الوظـائف مـا يعرضـها للخطـر أو الإهانـة أو انتهـاك عرضها أو تشويه سمعتها. وهدف ثقافتنا من كل ذلك صيانة المرأة معـززةً مكرمـةً، بغـض النظر عن مساواتها بالرجل في كل شيء أو عدم مساواتها، لأن هذه المساواة ستفقدها كثيراً مـن خصوصـيتها المعروفـة. **فالعـدل إذن هـو احـترام الخصوصـية، وهـو توظيـف هـذه الخصوصية في المجالات التي تتناسب معها ولا تحاول إلغاءها أو تحويلها إلى صفات أخرى جديدة أو تمتهنها.** ومعنى ذلك أن هناك مجالات للرجال لا يمكن أن تكون صالحة للنسـاء، وبالمقابل فإن مجالات نشـاط النسـاء لا يمكـن أن تكـون صـالحة للرجـال، والحيـاة العامـة

بكل تعقيداتها ـ بما فيها الحياة الاجتماعية ـ تتسع إلى الرجل وإلى المرأة ليسيرا معاً جنباً إلى جنب في مسارين متلاصقين ومتوازيين دون أن يتنافسا على المكان نفسه، أو أن يحاول أحدهما سبق الآخر أو إزاحته من طريقه، بل يكمل كل منهما الآخر في الاتجاه ذاته؛ فالمرأة داخل بيتها ملكة تعمل على بناء مملكتها بما تستطيعه من إنجاب الأولاد وتربيتهم التربية المناسبة، وهذه مهمة ليست سهلة، بل بقدر ما هي مسئولية وأمانة فهي أيضاً مهمة مقدسة لا يستهين بها إلا جاهل أو غبي أو فاقد لضميره وقلبه. كما أن المرأة تسوس أمور بيتها (مملكتها) بما يحقق للأسرة الأمان والكفاية بحسن تدبيرها، فهي بمثابة حكومة فيها وزير للداخلية والصحة والمالية والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية والثقافة. وبالإضافة إلى ذلك كله فهي الأم الرءوم الساهرة على أسرتها لينشأ الأولاد النشأة السليمة نفسياً وجسمياً وعقلياً واجتماعياً.

وبهذه الحقائق الحياتية القاطعة والخالدة تبقى الأسرة هي خلية النحل التي تُخرِج للمجتمع كله عسلاً صافياً شافياً، وتبقى الأسرة هي المرجعية النفسية والتربوية للبنين والبنات، وتتحقق فيها للمرأة معاني أمومتها التي لا تتنازل عنها أي امرأة سويّة في العالم كله، لأنها تعتبرها أعزّ ما تفخر به عندما تكون زوجة وأماً لها زوجها وأولادها وكيانها المكتمل بوجودهم.

ولكن الذي يجري الآن في المجتمع العربي هو أن التقليد الأعمى للغربيين هو السائد، وفي مجال حقوق المرأة تقوم المطالبة بهذه الحقوق على هدي من هذا التقليد، ولذلك يقولون لا بد من المساواة التامة بين المرأة والرجل، واعتنقت كثيرات من النساء مبدأ المساواة دون أدنى تفكير أو محاولة لفهم معنى المساواة ومعنى العدالة، وصارت عمليات المطالبة بالمساواة تلهث وراء الرجل ومجالات نشاطه وتقتفي آثارها وتزج بالمرأة في منافسات محمومة معه، بحجة أن الحقوق تنتزع انتزاعاً ولا تعطى منحة من الرجال، في مناكفات ومحاولات غبية لا تدل على مراعاةِ شيءٍ من

الخصوصية لكل طرف من الجنسين، بل الهدف هو تحقيق المساواة وأن تكون نسبة النساء في كل الأعمال والوظائف معادلة لنسبة الرجال، وكأن الأمر أصبح عبارة عن دولة فيها عرقيتان تتنافسان؛ إحداهما ظالمة والأخرى مظلومة مقهورة، ولذلك فهي تناضل لنيل حقوقها في المساواة التامة بينهما، وهذا بطبيعة الحال فهم منحرف تماماً عن الحقيقة الفطرية الصارخة التي تأبى المساواة بين الرجل والمرأة بيولوجياً وفسيولوجياً (أي في تركيب أعضاء الجسم ووظائفها العامة)، ونفسياً وعقلياً، ومن حيث مركز كل منهما ودوره في الحياة الاجتماعية العامة. هذه هي الحقيقة مهما مهما حاول أدعياء المساواة التامة من محاولات فاشلة، ومهما اخترعوا من فلسفات بائسة وحجج تافهة للقفز على هذه الحقائق الوجودية الثابتة من الأزل إلى الأبد. إن المرأة إنسان مكرّم، وهي مساوية للرجل في الحقوق والواجبات، وفي تحمّل المسئولية في نطاق فطرتها الخاصة، وهي مساوية للرجل أيضاً في الأفعال المعيارية (أي التي تخضع للتقييم والثواب والعقاب) في الدين الإسلامي، والرجل والمرأة متكاملان وبهما معاً تسير الحياة وتستمر دون أن ينافس أحدهما الآخر على مكانته أو دوره في الحياة في مجالاتها المختلفة.

ولم يقف دعاة المساواة العشوائية مع أنفسهم لمراجعتها حول معقولية مطالبتهم بهذه المساواة التامة وهل هي معقولة أم تأباها طبيعة الحياة والفطرة البشرية، ولم يحاولوا أن يسألوا أنفسهم هذه الأسئلة المباشرة البسيطة أو ما يشبهها، وهي: إذا كان من الطبيعي أو من دواعي الفطرة البشرية أن تكون هناك مساواة تامة تلغي الحدود والفوارق بين الرجل والمرأة؛ فلماذا خلق الله ذكراً وأنثى بطبيعتين مختلفتين؟ وإذا أردنا المساواة التامة فلماذا لا نلغي من لغتنا ومن حياتنا هاتين الكلمتين، ولنعتبر البشر جنساً واحداً لا جنسين؟ ولماذا لا نخترع لهم اسماً واحداً ينطبق على الذكر وعلى الأنثى، ونقوم بإلغاء كل الكلمات التي تتعلق بالذكورة والأنوثة أو تدل عليهما؟

وليبدأ أدعياء المساواة التامة حياتهم الجديدة بعقليات أحادية وثقافات أحادية مبنية على هذا الأساس، إذا كان عندهم أي إمكانية لبدء هذه المحاولات الخيالية المستحيلة استحالة خَلْقِ كائن بشري واحد يشبه الأزهار المزدوجة الجنس وذاتية التلقيح، أي فيها أعضاء الذكورة وأعضاء الأنوثة معاً.

وهكذا، فالنموذج النباتي أمامهم ويتحداهم أن يطبقوه على البشر لأنه بدونه لا يمكن أن تكون هناك مساواة تامة، وإلا فليخسأوا وليربضوا أو يُقعوا إقعاء أمثالهم من المخلوقات. والغريب أن أكثر من يطالبون بالمساواة التامة هم من الرجال وليس من النساء، وإنه لشيء مقزز ومُنفِّر ما نسمعه من بعضهم من نفاق وتملق للمرأة في طلبهم للمساواة بين النساء والرجال في كل شيء حتى في الميراث وفي كل ما يتصل بالزواج والعصمة، والمساواة في ما يتعلق بالحرية الشخصية التامة في العيش المنفرد أو السهر في أي مكان خارج البيت دون تدخل أي إنسان من الأهل كالأب أو الأم أو الإخوة. وهذه المطالبات وغيرها تؤدي إلى تفكيك منظومة القيم الأخلاقية والدينية وتفكيك الأسرة وترك الحبل على الغارب لكل أفرادها وأولهم النساء!!. ومن المفروغ منه أن تصدر هذه المطالبات عن أناس ليسوا على دين ولا على خلق قويم، وليسوا رجالاً بمعنى الرجولة الأبيّة ذات الصفات المعروفة، بل هم مجرد ذكور من عبدة الإناث الساقطات أمثالهم وممن لا ضوابط لهن. وإذا كان بعضهم يحاول أن يبدو (متذاكياً أو عنده منطق)؛ فإن الشيطان ذكي وعنده منطق، ولكنه الشيطان، وكفى بهذه الكلمة دليلاً!!

إن مثل هذه الحركات والمطالبات لا تنبع من داخل ثقافتنا ولا من تاريخ مجتمعنا، وهي تدل دلالة لا لبس فيها على التيه المظلم الذي تحاول بعض الشرائح الاجتماعية أن تزج فيه ثقافتنا ومثقفينا، بل مجتمعنا كله.

وهذه الشريحة مكونة من أعداد من (اللامنتمين) الذين لا يؤمنون بالثقافة العربية الإسلامية ولا يعرفونها، وبالتالي فلا يملكون ديناً ولا خلقاً قويماً ولا فكراً يمكن أن يكسبهم احترام أحد، بل شعارهم أن يقلدوا الثقافة الغربية وأن ينشروا قيمها الساقطة، بحجة واهية حمقاء وهي أن هذا هو الطريق الوحيد للنهوض والتقدم، وهم في الحقيقة

إنما يخدمون الصهيونية العالمية وحلفاءها من قوى الشر حيث يسهلون عليها اختراق المجتمع العربي فكرياً وثقافياً وخلقياً سواء عرفوا ذلك أم لم يعرفوه. وما عرف هؤلاء (التائهون) أن النهوض والتقدم لا يكون إلا عن طريق طلب العلم بكل جد واجتهاد، وبالعمل المخلص على تطبيق ما يتعلمه الإنسان تطبيقاً عملياً، به تتغير حياة الإنسان، سواء كانت العلوم المادية أو غيرها، ولكن لا يمكن أن يكون التقدم الحضاري في تفكيك الأسرة وإهمال تربية الأولاد والخروج على قيم الأخلاق وتعاليم الدين ومحاربتها.

من العرض السابق نرى أين تكمن المفارقة التي يقف فيها طرفان مقابل بعضهما: فالطرف الأول هو الطرف الأصيل المتمسك بالثقافة العربية الإسلامية وقيمها ومنطقها السليم المنسجم مع الطبيعة البشرية ومع احترام تلك الطبيعة وإعطائها حقوقها المتناسبة معها، سواء كانت الذكورة أو الأنوثة. وأما الطرف المقابل (أو النقيض) فهو مفارق لهذه المفاهيم، ويريد أن تكون هناك (المساواة الفوضوية التامة) أي التي لا حدود لها، والتي لا تعترف بالفروق الطبيعية بين الجنسين. **ولا يخفى على أحد أيضاً أن المنطق السليم يكمن في الاعتدال أو (وسطية الأمور) التي لا تتطرف ذات اليمين أو ذات الشمال، ولذلك فنحن أيضاً لا يمكن أن نتفق مع أصحاب التزمّت الذين يريدون أن يرجعوا بالمرأة إلى عصر الحريم، وأن يضربوا حول النساء سوراً يعزلهن عن الحياة الاجتماعية العامة، كما لا يمكن أن نتفق مع دعاة تحرر المرأة المطلق إلى درجة التحلل من قيود القوانين والضوابط الاجتماعية والأخلاقية وممارسة أنواع من السلوكيات أو الوظائف غير اللائقة، وكأن كل شيء مباح لها بحجة الحرية الشخصية مرة وبحجة حقها في المساواة مع الرجل مرة أخرى.**

4 ـ أما المظهر الرابع من مظاهر المفارقة التي تدل على التيه، فهو المظهر الشخصي العام للرجال والنساء، (أي الأزياء وما يتبعها من استخدام المكياج أو قص الشعر وما أشبه ذلك):

تعتبر الثياب أهم عنصر من العناصر التي ترسم صورة الإنسان في أعين الناس، وملابس الإنسان عادة تؤدي عدة وظائف سبق لنا أن تكلمنا عنها بالتفصيل في كتاب آخر سابق، ولكن نذكرها باختصار؛ فمنها أن الملابس ستر لجسم الإنسان

العادي أولاً بخصوصيته وبما فيه، كما أن فيها تجميلاً له وإعطاءه منظراً لا تنفر منه العين والنفس، وهي أيضاً حماية له من الحر والبرد والحشرات وغيرها. ومن الملابس ما يدل على الرتبة الاجتماعية أو على الوظيفة (كملابس الجنود مثلاً).

وتختلف أنواع الملابس وألوانها وأشكالها باختلاف الأمم والمجتمعات، ومن هذا الاختلاف نشأ تعدد الأزياء وطرق صنعها والمواصفات الخاصة بكل مجتمع في استخدامه للملابس بصورة عامة، ولكن في العصر الحديث أصبح هناك شيئان بارزان هما: الزيّ العالميّ الموحَّد للرجال، والزي المحلي أو الوطني الخاص بكل مجتمع. والزي الموحد هو الزي الأوروبي الذي ينتشر الآن في كل العالم، ويتكون من (البدلة) بصفتها المعروفة وهي البنطلون (أو السروالTrousers والجكيت أو المعطف Jacket) وتحت الجكيت يرتدي الرجل القميص، بالإضافة إلى ربطة العنق. وأما الزي المحلي أو الوطني أو العربي فهو إجمالاً الثوب العربي المعروف والذي له أشكال وأسماء مختلفة حسب كل دولة عربية.

وأما بالنسبة للنساء فهناك مجال واسع جداً لتنوع الملابس وأشكالها وألوانها، وعلاقتها بالمناسبات الاجتماعية والحفلات والعلاقات بين المرأة ومحيطها بصورة عامة، مما يجعل أمامها فرصاً كثيرة للتنويع في الاختيار وكذلك نرى أن المظهر العام للنساء يعتمد على ما تستعمله من المكياج ومن قص الشعر وتسريحه بطرق مختلفة، وعلى كونها تلبس غطاء للرأس أو لا تلبس، أو تتحجب حجاباً كاملاً.

ولا نريد أن نطيل في هذا الموضوع، وإنما تأتي المفارقة بين القيم والمفاهيم المتعارف عليها في ثقافتنا العربية الإسلامية وبين الممارسات على أرض الواقع، خصوصاً بالنسبة للنساء وما يلبسنه من أزياء تخرج عن حدود تلك القيم والمفاهيم التي تدعو إلى الاحتشام وإلى أن تصون المرأة مفاتنها وأعضاء جسمها من الظهور بشكل ملفت للنظر، بالإضافة إلى ما تقوم به كثير من النساء من استخدام غير متزن لأساليب المكياج أو الزينة والتبرج واستخدام العطور، بطريقة توحي للإنسان بأنها

تتعمد إثارة الرجال وليس فقط كسب إعجابهم. وكل هذه التصرفات المعروفة والتي نشاهدها بشكل يومي دائم تدل على أن هناك ابتعاداً عن الثقافة العربية الإسلامية واعتناقاً لأفكار ومبادئ وقيم ومفاهيم ثقافية أخرى هي من الثقافة الغربية التي لا تربط بين مظهر الإنسان وتصرفاته من جهة وبين مفهوم الأخلاق والإيمان بدين سماوي من جهة أخرى، بل تؤمن بالحرية المطلقة في أن يظهر الإنسان (رجلاً كان أو امرأة) بأي مظهر يشاء، وأن يتصرف كما يشاء ما دام في حدود نفسه حتى لو كان يتعرى تماماً، ما دام لا يؤذي غيره. وهذا لا شك أنه مغالطة واضحة تتناسى أن الإنسان لا يعيش منفرداً في صحراء قاحلة بل في مجتمع فيه آخرون تؤذيهم المناظر القبيحة الشاذة وتستفزهم بدون حدود، وتنتهك استقرار حياتهم بل تدمر نفسياتهم.

ويجب أن ننتبه إلى أن الزيّ العالمي الذي ينتشر على نطاق واسع في كل المجتمعات فيما يخص الرجال قد صار تقليدياً، ولكن المهم أن هناك طرزاً جديدة أو موديلات تخرج عن الشكل التقليدي وتثير الاشمئزاز خصوصاً فيما يرتديه بعض الشباب المراهقين والتائهين الذين لا يشعرون بالمسئولية تجاه ثقافتهم وعادات مجتمعهم وتقاليده وقيمه المقبولة. وأما عن النساء فالأمر أوسع نطاقاً كما أسلفنا، خصوصاً لأن الأزياء أصبحت هي ولحوم النساء سلعة واحدة تجاريّةً رائجة تقام لها الحفلات وعروض التعرّي، وتدر على أصحابها أموالاً طائلة، بالإضافة إلى تعدد الموديلات والأشكال التي تتراوح بين الأزياء الشرعية عند شريحة من المجتمع وبين الألبسة التي تقتفي أثار دور الأزياء العالمية المشهورة بإنتاج موديلات التعري والإغراء الأنثوي، التي تتجدد دوماً بهدف استمرار التجارة وكسب المال.

ولا شك أن الارتباط وثيق بين تصرفات الإنسان ومظهره من جهة، وبين أفكاره وثقافته وقيمه من جهة أخرى، وما نشاهده من تردد وحيرة عند الشباب خاصة بين أمرين هما متابعة الموديلات الحديثة الفاضحة من الملابس واختيارها، وبين توخي

الثياب الساترة والمحتشمة، هو دليل واضح على التيه الثقافي الذي يعني في الحقيقة الصراع بين ثقافتنا بما فيها من المضامين وبين الثقافة الغربية الغازية.

ثانياً: من دلائل التيه الثقافي غياب المصطلحات الحديثة والمفردات المبتكرة في ثقافتنا واللجوء إلى استعارتها من الأجانب:

تعتبر الناحية المعرفية مكوناً أساسياً من مكونات الثقافة، وهي الناحية القائمة على العلوم والآداب والفنون التي تتسع معها آفاق الإنسان الفكرية وتنمو مداركه العقلية. ولا يمكن الفصل بين الثقافة المتقدمة البنّاءة وبين التطورات في المجالات المعرفية المذكورة؛ بمعنى أن التقدم في العلوم والآداب والفنون له آثاره الإيجابية على ثقافة المجتمع بطريقة مباشرة وفعالة، لأن هذا التقدم ـ كما ذكرناـ يجعل الإنسان أوسع آفاقاً وبالتالي يصبح أقدر على فهم الأمور، وأكثر مرونة وثقة في تعامله مع المستجدات سواء كانت فكرية أو مادية أو عملية. كما أن التقدم في المجالات المذكورة يثري الثقافة بمصطلحات ومفردات ومفاهيم جديدة تضخ في الثقافة دماء جديدة، وهذا يعني أنها ثقافة مجتمع ديناميكي غير جامد ولا متخلف عن مستوى الأمم الأخرى المعاصرة.

ولا شك أن ما نشاهده في مجتمعنا هو الاعتماد على الآخرين في كل احتياجاتنا بسبب ما نعانيه من تخلف حضاري هو السبب الأول والأهم في جعلنا نجري وراء ما عند الآخرين ونحاول التقاط ما يجودون به أو ما يمكن أن نستعيره منهم، وينطبق ذلك على المواد التموينية وعلى المصنوعات وعلى الأفكار وعلى المصطلحات العلمية وأسماء الأشياء. وهذا كله دليل واضح على الجمود والتيه الثقافي، بمقدار ما هو دليل على التخلف الحضاري.

والمشكلة الأخرى هي أننا نأخذ عن الآخرين الشيء الواحد سواء كان من المصطلحات العلمية أو من أسماء الأشياء ونختلف في كيفية التعامل معه؛ فهل نبقيه

كما هو؟ أم نضعه في ثوب لغوي جديد؟ بمعنى: هل نعرِّبه أم نترجمه؟ وإذا ترجمناه فما هو اللفظ المناسب والمقابل له بدقة من مجموعة ألفاظ عربية مترادفة؟ وقد أخذ العرب أسماء المخترعات الحديثة مثل (Radio) فعربوها (راديو) وترجموها (مذياع)، وأخذوا كلمة (Cinema) فعربوها (سينما) وترجموها (خيالة، أو صور متحركة) وكلمة (Computer) فعربوها (كمبيوتر) وترجموها (حاسوب، أو حاسب آلي). وكذلك كلمة (Telephone) عربوها (تلفون) وترجموها (هاتف، أو مِسَرَّة) وكلمة (Television) عربوها (تلفزيون)، وترجموها (الرائي، أو الإذاعة المرئية). وكلمة (Empirical) عربوها (إمبريقي) وترجموها (تجريبي، أو ميداني)..إلخ. ولا يخفى أن هناك عدم دقة أو عدم استساغة للترجمة في أحيان كثيرة مما يجعل المفردات الأصلية الأجنبية هي المنتشرة بين الناس. ولم يقتصر الأمر على ناحية واحدة من المعارف، بل شمل ذلك مجالات التكنولوجيا (Technology) وهي الكلمة التي ترجموها أيضاً بكلمة (التقنية)، كما شمل العلوم والفنون والآداب وامتد حتى المجالات العملية. وهناك حقيقة تغيب عن بال كثيرين رغم بساطتها المباشرة، وهي أنه لا أحد يستطيع أن يسمي المولود الجديد إلا والداه، والمقصود أن هذه المخترعات لو كانت مولودة عندنا لكنا نحن من يسمّيها بالاسم الذي نختاره من لغتنا ومن واقعنا دون تردد ولا تكلف، ولكن التخلف الحضاري الشامل جعل تفكيرنا وقناعاتنا أسيرة لتفكير غيرنا ولنظرياتهم العلمية والعقلية في كافة مجالات النشاط الفكري والمعرفي، كما مكّن للغاتهم أن تنتشر بيننا وتنافس لغتنا على مكانتها في حياتنا الفكرية والعملية، وهذا بدوره أفقدنا الثقة في أنفسنا وفي قدرتنا على الإبداع والابتكار إلا ضمن دوائر التفكير التي حصرنا فيها أنفسنا كتابعين لغيرنا في كل مجال، كما هو واضح في التيارات الفكرية التي تصلنا، وفي المجال العلمي المحض (في العلوم التطبيقية وغيرها) وفي مجال العلوم الإنسانية كعلم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا

وغيرها، وفي مجال الفلسفة ومذاهبها المتنوعة والمتناقضة، وفي مجال الآداب والفنون والنقد الأدبي والفني بنظرياته المتعددة ذات الألوان الباهتة والقاتمة والمتقلبة.

ومن تحصيل الحاصل أن نخلص إلى نتيجة تقول بأن **أصحاب الثقافة التابعين لغيرهم** كأنهم جماعة تعيش في منطقة على الحدود بين دولتين، وبالتالي فهم بدون هوية واضحة، فلا هم من مجتمع هذه الدولة، ولا هم من مجتمع تلك؛ وهذا هو وضع الحيرة والتيه معاً. وهكذا فالتابعون لغيرهم يعيشون بين موروثهم الثقافي الأصيل، وبين ما يجدونه مختلفاً عنه في واقعهم الذي يعيشونه، والمسألة أمامهم معقدة ولا يمكنهم أن يحسموا اختيارهم بسهولة بين أن يتخلوا في يوم وليلة عن ثقافتهم، وبين أن يغمضوا عيونهم ويصموا آذانهم عما يجري في الدنيا من حولهم.

ثالثاً: الدليل الثالث من دلائل التيه الثقافي هو ضحالة الإنتاج الثقافي في مجال العلم والأدب والفن:

يسعى كل مجتمع في هذا العالم إلى التقدم، وإلى أن يعيش أفراده حياة سعيدة، أو على الأقل حياة توفر لهم الاستقرار والطمأنينة. ولا شك أن التقدم المذكور يعتمد على أسس أهمها ثقافة هذا المجتمع، وما فيها من الثوابت، وما فيها من المرونة والوعي الكافي الذي يسمح بالتجاوب مع المستجدات وإجراء عمليات انتقائية لاختيار ما يتناسب مع تلك الثوابت دون أن يهزها أو يحاول إلغاءها. ومعروف أن الإبداع والابتكار باب واسع ومضمون للدخول إلى عوالم جديدة من التقدم، ويتصل الإبداع بما يسمى (الخيال المبدع)، الذي يعتبر مرحلة أساسية يمر بها الإبداع بصورة عامة قبل أن تتم ترجمته إلى الواقع الملموس. ومن هذا نلاحظ أن هناك عمقاً ميتافيزيقياً يرتبط به الإنسان المبدع والمبتكر عن طريق التفكير الواعي، وبصورة أوضح عن طريق اللاشعور وربما عن طريق الأحلام أيضاً. ولكن الثقافة الغربية التي نحَتْ منحىً مادياً علمانياً في العلوم كلها، حتى في العلوم الإنسانية، جرّدت هذه العلوم من

أي عمق ميتافيزيقي يمكن للخيال المبدع أن يعمل فيه بحريته، ويكون بمثابة العمق الروحي الذي يرتبط به الإنسان أيضاً إضافة إلى ارتباطه بالبعد المادي. وقد أدى هذا التفكير المادي إلى قطع العلاقة بين الإنسان وبين (عالم الميتافيزيقا) الذي هو في الحقيقة العالم الروحي الذي تربطنا به الأديان السماوية بوضوح لا يقبل الشك، وهذا هو سبب الفراغ الروحي والديني الذي تعاني منه المجتمعات الغربية التي وضعت مسألة الدين جانباً دون أن تستطيع إيجاد البديل المكافئ له والقادر على سد ذلك الفراغ الروحي الهائل.

وقد انتبه سدنة الرأسمالية واللادينيون الغربيون من سياسيين وغيرهم إلى أن الإسلام يشكل منظومة ثقافية حضارية أخلاقية متماسكة لدى شعوب كثيرة تعتنقه ديانة وثقافة في كل أرجاء العالم، فخافوا أن تنصرف إليه شعوبهم الباحثة عن عقائد دينية مقنعة. ولذلك وجهوا حربهم ضد الإسلام ومعتنقيه إلى جبهتين، أولاهما: الإسلام بصفته ديناً ومعتقدات وتعاليم. والثانية: جبهة الثقافة العربية الإسلامية بصفتها ثقافة تتضمن قيماً ومفاهيم ومبادئ نظرية وعملية تخالف ما هو موجود في ثقافتهم المادية العلمانية الاستهلاكية.

وفي ظل الضعف العربي العام والهزيمة السياسية والعسكرية، بل الهزيمة الحضارية الشاملة أمام الغربيين فقد رأينا أن ردود الفعل كانت مائعة عند العرب فيما يتصل باتهام دينهم بالإرهاب، بل لقد وصل الأمر بالدول العربية الإقليمية أن قامت بتعديل المناهج الدراسية فيها وفقاً للرؤية الغربية، فألغت منها أي إشارة للجهاد أو الكفر والكفار حتى رأينا وسائل الإعلام تنشر خبراً عن بعض الدول العربية أنها تسمي كفار قريش باسم (المعارضة)!! وأي تيه هذا الذي تسير فيه هذه الأمة وأي ذلّ؟!

هذا من ناحية الدين، وأما من ناحية الثقافة العربية الإسلامية، فقد عجز حملتها عن المواجهة نظراً للتخلف الحضاري الذي يعيشونه، وبدلاً من المجابهة واستخدام

السلاح الفكري والعلمي ذاته، رأينا التخاذل والانكفاء على الذات لا من أجل المراجعة وتنظيم خطوط الدفاع والهجوم المعاكس، بل استسلاماً وإعلاناً للاعتراف بالهزيمة، وهذا هو بالضبط ما أدى إلى التيه الثقافي الشامل حيث تولّد في نفوس كثيرين من الناس الالتباس والشك الكبير في جدوى التمسك بثقافتنا وثوابتها.

وانعكس هذا الشك على كثير من الإنتاج الفكري والمعرفي عند مفكرينا وكتابنا، فجعله يتّسم بالضبابية أحياناً ويوحي بعدم الثقة في النفس، وبالتالي بعدم القدرة على القول الفصل في كثير من القضايا المصيرية، خصوصاً قضايا الأفكار والمبادئ، بل الأسوأ من ذلك هو ظهور الانحياز إلى الثقافة الغربية أحياناً أخرى حيث نلمس في إنتاج هؤلاء كثيراً من الأفكار التي تروّجها مبادئ الرأسمالية ومذاهبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعقائدية إجمالاً، أو نلمس أفكاراً كان اليسار الماركسي يروجها، وما زال بعض الناس من المراهقين فكرياً يعتنقونها حتى الآن بعد غروب شمس الماركسية، سواء كانوا من القوميين العلمانيين أو من الماركسيين المتهالكين. ولا يعنينا أن نأتي بأمثلة أو بأسماء أشخاص أو عناوين مؤلفات بعينها مع أنها موجودة بكثرة بدون شك، بين باحث عن الحداثة وفضلها وأساليب ترويجها بشكل عشوائي، وبين باحث عن مفاهيم الديموقراطية بالمفهوم الغربي، وعن حقوق الإنسان وعن دور المرأة وحقوقها وحريتها وباحث ثالث يتكلم عن تطور أو عدم تطور الثقافة العربية وعن عقلية العرب ومواصفاتها. وغير ذلك كثير من موضوعات يتم تناولها بأسلوب يدل على تيه ثقافي، بل أحياناً على تيه فكري وأخلاقي، إذ يجري التعميم أحياناً بأسلوب يدل على عدم الدقة أو الموضوعية المطلوبة في مثل هذه الأبحاث، بما يوحي للقارئ بأن الكاتب كان ينطلق في كتابته من شعوره (بالفوقية) أو من شعوره (بدونية) مَنْ يصفهم، وهم العرب، أو من يوجه خطابه إليهم، وهم القراء العرب بطبيعة الحال، وهذا استعلاء بغيض مرفوض. وتتجلى ضحالة الإنتاج المعرفيّ والفكريّ في مظهرين:

1 ـ **الأول: هو ما ذكرناه من إنتاج حملة الأقلام الذين اعترفوا بالهزيمة** أمام ثقافة الغربيين وعجزوا عن مقارعتهم بمثل سلاحهم، فإنتاجهم يبدو ـ في قسم منه ـ

ضبابياً مهزوز الشخصية والأفكار ويتذبذب بين التسليم للثقافة الغربية الغازية وبين الدفاع الخجول أو الهيّن الليّن عن الثقافة العربية الإسلامية. بينما يتسم ـ قسم آخر ـ بالانصياع لمبادئ وتعاليم تلك الثقافة، فهو يروّج أسوأ ما فيها من مفاهيم ويستقوي بها على قومه وعلى تحطيم ما يتفيأون ظلاله من ثقافتهم الأصيلة. وهذا يكون في الغالب من باب الخيانة الفكرية والأخلاقية والتعاون مع الغزاة لتحقيق أهدافهم. **2- أما المظهر الثاني لضحالة الإنتاج الفكري والمعرفي إجمالاً فنراه بوضوح في الإنتاج الفكري** لكثير من المتمسكين بالثقافة العربية الإسلامية، حيث يلجأون إلى المحاججة باستخدام أساليب وأدوات فكرية عتيقة من ترديد ببغاوي لمبادئ ثقافتهم مع تمجيدها ومدحها ومهاجمة كل ما عداها من ثقافات دون تمحيص أو مستندات من فكر تحليلي قادر على التعمق وعلى استخدام أدوات متطورة من أساليب الجدل أو المحاورة. وعلى سبيل المثال ـ وبدون ذكر أسماء ـ : تأخذ بين يديك كتاباً (لأحد الكتاب) جذبك عنوانه، لأنه من المواضيع المهمة التي هي حديث الناس، وتأمل أن تجد فيه معالجة عقلانية منطقية مقنعة أو معالجة تحليلية تبين لك الملابسات أو تضيء بعض الجوانب هنا أو هناك، ولكن تفاجئك العبارات الخطابية والاستشهادات المتكررة بكلام كُتّاب آخرين أو بآيات من القرآن الكريم أو من الحديث الشريف أو من أقوال الزعماء والحكام ...إلخ. فتجد نفسك غير قادر على الاستمرار، لأن ما بين يديك لا يستحق إضاعة دقيقة واحدة في قراءته. وتنسحب ظاهرة الضحالة، بل التفاهة أحياناً، **بشكل واضح** على كثير من الإنتاج العلمي، **وبصورة أوضح** على الإنتاج الأدبي، **وبصورة أشد وضوحاً** على الإنتاج الفني في مجالات الفنون كلها خصوصاً الفنون التي تعتمد على الكلمة واستخداماتها المتنوعة. وبطبيعة الحال فلكلّ موضوع من هذه الموضوعات خصوصيته ومقياسه الذي نقيس به قيمته، فنحكم عليه بأنه ذو قيمة عالية أو متدنية (أي ضحلاً أو تافهاً).

رابعاً ـ ومن دلائل التيه الثقافي الاختزال الثقافي والتعميم:

يبدو أن هذا العنوان يضم طرفين متناقضين؛ فاختزال الشيء يعني تقليصه إلى حد كبير، بينما التعميم يوحي بتوسيع هذا الشيء أو نشره على نطاق واسع أو عام. فماذا نقصد بالجمع بين هذين الطرفين في مجال الثقافة؟

تعتبر حرية الكلمة أو حرية تعبير الإنسان عن نفسه أهم أساس من أسس التقدم في أي مجال، وأما بالنسبة للثقافة، فإنها كما نعلم منظومة عامة شاملة لكل نواحي حياة الإنسان، وأكثر مفرداتها أو عناصرها المكونة لها قوانين غير مكتوبة يجدها الإنسان جاهزة في مجتمعه عندما يولد فينشأ مقيداً بها، بل يرضعها مع حليب أمه ويتنفسها مع هواء بلاده فيعتادها ويتطبع بها، وبذلك تستمر الثقافة وتتوارثها الأجيال.

وقد بينا في الفصول السابقة أن للثقافة أسساً أو ثوابت تقوم عليها، ولها روافد متجددة حسب الظروف العديدة التي يمر بها المجتمع عبر الزمن، ومعنى ذلك أن هناك ديناميكية أو حراكاً ثقافياً في كل مجتمع بصورة من الصور. والسؤال الذي لا بد منه هو: **كيف يمكننا التوفيق بين حرية الإنسان في أن يفكر ويبدع دون قيود معيقة، وبين القيود التي تضعها أمامه الأطر الثقافية الجاهزة في مجتمعه منذ ولادته؟.**

يكمن جواب هذا السؤال في قدرة الإنسان على أن يستوعب المفردات التي تشكل نسيج ثقافة مجتمعه أولاً، ثم في قدرته على أن يتجاوزها ويضيف إليها بالإبداع والابتكار في أي مجال سواء كان إبداعه أو ابتكاره شيئاً فكرياً أو على شكل عادات جديدة بناءة، أو بشكل عملي يدخل في باب الاختراع والإنجاز المادي. وهو في الحقيقة إنما يتجاوز واقعه ونفسه بإبداعه أو ابتكاراته الجديدة.

إن الحرية المطلوبة في الدرجة الأولى هي حرية التفكير والتعبير، وليست الحرية الشخصية المتصلة بأفعال الإنسان وعدم الاعتراض عليه حتى لو خرج على

قواعد الأخلاق والدين، وعلى ما تعارف عليه المجتمع من عادات وتقاليد. والمشكلة هنا تبدو في الخلط بين الجانبين من الحرية؛ **وأولاهما: الجانب الموضوعي** المتمثل **في الفكر وفي العمل معاً**، وهو جانب واضح المعالم، ومنضبط (بشقيه الاثنين) بقوانين المجتمع أخلاقياً ومذهبياً، وهذا الجانب هو الذي يمكننا تسميته باسم (الحرية المسئولة).

وأما الجانب الثاني: فهو ما يمكن تسميته الجانب الشخصي، وهو المتعلق بأفعال الإنسان ـ كما أسلفنا ـ وبحريته الشخصية المطلقة التي لا يقيدها مقياس أو قانون من خلق أو عرف أو دين، فهي ليست لها حدود واضحة تقف عندها، لأن مقياسها هو الإنسان نفسه. وهي تنتهي عادة إلى (الفوضوية الأخلاقية)، لأن كل شيء في الدنيا بدون سقف معين لا بد أن ينتهي إلى فوضى حتمية شاملة وإلى تيه غير واضح المعالم أو الحدود.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما علاقة هذين النوعين من الحرية (المسئولة والمطلقة) بالاختزال والتعميم الثقافي؟

إن عملية اختزال الثقافة تعني أن تظهر صفة من صفاتها بشكل يوحي بأن هذه الثقافة لا تملك غير هذه الصفة، أي أنها (مختزلة) في هذه الصفة بصورة من الصور المعروفة: فهناك من يأخذ من الثقافة العربية الإسلامية صفة (الثوب واللحية)، فكأن هذا المظهر المادي هو كل الثقافة المذكورة، وهناك من يتخذ من ظاهرة (التعرّي) علامة على الحداثة أو الثقافة المتقدمة، فكأن هذه الثقافة الحداثية محصورة في الأزياء وبالذات في تعرّي النساء (خصوصاً طبقة الصفوة أو الطبقة الغنية من المجتمع).

تعريف الاختزال الثقافي: مما تقدم يمكننا أن نعرف الاختزال الثقافي بأنه أخذ مفردة واحدة من مفردات الثقافة وتضخيمها وتسليط الضوء عليها لكي تبدو هذه

المفردة وكأنها هي الثقافة كلها، أو كأنها اخْتَزَلَتِ الثقافةَ فيها وحدها. **فالاختزال** عملية توجيه للثقافة في اتجاه معين من أجل خدمة ذلك الاتجاه سواء كان دينياً أو سياسياً أو أيديولوجياً في اليسار أو في اليمين أو غير ذلك. **وأما التعميم** فهو أن يقوم أصحاب المصلحة بنشر تلك المفردة الثقافية والدعاية لها من أجل تعميمها وإقناع الناس بها لكي تصبح عادة اجتماعية سائدة، أو لكي تصبح هي الفكرة الثقافية المسيطرة؛ فالمستعمرون الغربيون مثلاً صوّروا الإسلام على أنه مختزل في حجاب المرأة وفي حب العنف وفي ما ابتدعوه من مصطلحات ذميمة أشهرها (الإرهاب). وهم يستخدمون كل وسائل دعايتهم ليجعلوا مثل هذه الأفكار هي التي تسود، وكأن الإسلام بتعاليمه العظيمة مختزل بكامله في مثل هذه الترهات من الأفكار المفتراة والتي اخترعوها وعَمّموها ظلماً وزوراً بكل ما يستطيعون من وسائل لا تدل إلا على حقدهم وعداوتهم.

ومن ناحية أخرى يمكن أن نسأل: **كيف يمكن أن يتم هذا الاختزال وهذا التعميم على المستوى المحلي، ومن هو القادر على ذلك؟**

وهنا لا بد من الربط بين شيئين هما: المفردة الثقافية (أي الصفة أو العادة أو الفكرة...إلخ.) وبين الصفوة الحاكمة في المجتمع، وهي في الغالب ذات سلطة دكتاتورية، لأن عمليتي الاختزال والتعميم يمكن اختصارهما في كلمة واحدة هي **(التوجيه الثقافي)**، وهذا التوجيه يشمل أنواعاً أو اتجاهات كثيرة ـ كما أسلفنا ـ وهدفه النهائي هو توجيه الثقافة لتكون في خدمة اتجاه معين أو شخص معين: فتسييس الثقافة مثال على ذلك، وهو يعني أن نجعلها في خدمة اتجاه سياسي مقصود. ومثل ذلك (أدلجة) الثقافة أي جعلها في خدمة أيديولوجيا معينة. ولعل أقبح أنواع التوجيه هو ذلك الذي يجعل الثقافة مسخرة لتمجيد شخص بذاته هو (الدكتاتور) المتربّع على صدور الناس يكتم أنفاسهم ويصادر حرياتهم وينتهك حقوقهم، ومع هذا

يكون تمجيده طاغياً على كل المفردات الثقافية الأخرى، وتصفق له كل المنابر الثقافية وكأنها تسبّح بحمده! فهذا هو الاختزال الثقافي الأشد قذارة والأكثر تقزيماً للثقافة، ويمكننا تسميته (شخصنة الثقافة)، بمعنى اختزالها وتوجيهها لخدمة شخص واحد، هو في العادة الدكتاتور المتسلط.

وهناك أمثلة مشهورة في العالم كله في مجال التوجيه الثقافي السياسي والأيديولوجي والدكتاتوري؛ ففي المجال الأيديولوجي تبرز (الصين)، حيث كان هناك ما سموه (الثورة الثقافية) التي قادها ماوتسي تونغ، وهي عملية توجيه ثقافي أيديولوجي قامت به وساندته الدكتاتورية الماركسية (الشيوعية)، ويمكننا القول بأن عملية (الاختزال والتعميم) في الصين كانت عبارة عن عملية (توجيه أيديولوجي ـ سياسي)، حيث ترافق المفهومان معاً وسعت السلطة الدكتاتورية إلى (اختزال) ثقافة (أو ثقافات) الصين العريقة في المفهوم الماركسي الشامل، وعملت على تعميمه، بل (فرضه) على سكان الصين الذين تجاوز تعدادهم المليار. ولعل ما حدث في الصين كان يتجاوز عملية (الاختزال والتعميم) ويرقى إلى كونه عملية استبدال وإحلال ثقافي.

ولنا أمثلة أخرى عديدة يمكن أن نوردها تدل على عملية الاختزال والتعميم (أو التوجيه الثقافي) تحت تأثير نظريات بعينها، سواء كانت دينية أو سياسية أو أيديولوجية أو اقتصادية أو غير ذلك.

وبذلك فالذي يلفت النظر أن أصحاب هذا العمل (أي الاختزال والتعميم أو التوجيه الثقافي) يحولون الجانب (الموضوعي) إلى (الشخصنة) لأنهم يوجهونه بطريقة شخصية لا علاقة لها بالموضوعية التي ترتبط بالقوانين الأخلاقية المطلقة وبقوانين العدالة والحيادية التي يكون هدفها وضع الجميع تحت القانون بما فيهم الحاكم نفسه. **في الوقت الذي يهملون فيه تماماً الناحية المعيارية (الأخلاقية) من الثقافة ويتركون الحبل على الغارب للحرية الشخصية الفوضوية، ولا يحاولون وضع معايير عامة وموضوعية لها، فنرى أن هذا الإهمال يؤدي إلى الانحلال وإلى**

ضياع أو سقوط المنظومة الأخلاقية في المجتمع، فكأن الدكتاتورية تختزل الثقافة وتوجهها إلى ما يخدم مصالحها بضبط وحزم كبير يصل إلى عقاب المخالفين بلا رحمة، وفي نفس الوقت تترك للناس أن يمارسوا حريتهم الشخصية في علاقاتهم ومعاملاتهم في غياب القوانين والضوابط الأخلاقية لكي تصرف نظرهم عن انتقادها أو عصيانها، ولكي يجدوا متنفسهم في الممارسات الشخصية ذات الحرية المطلقة. ونفهم من ذلك أن الأنظمة **الدكتاتورية تقلب المعادلة فتحول الأمور الموضوعية العامة ذات القوانين الواضحة إلى أمور شخصية تخدم مصالحها في الوقت الذي تحول فيه الأمور المعيارية الشخصية إلى أمور موضوعية مطلقة ليس لها حدود إلا رغبات الإنسان وغرائزه.** ولا شك أن كل هذه الممارسات سواء على المستوى المحلي (أي داخل البلاد) أو على المستوى الخارجي تجعل أبناء المجتمع في حيرة من أمرهم وتفقدهم الكثير من القدرة على أن يكونوا من المبدعين أو المبتكرين في كل النواحي، سواء في النواحي المتعلقة بحياتهم الفكرية والمعرفية أو حياتهم العملية، ويبعث في نفوسهم الإحباط عندما يرون أن إنتاجهم الفكري في العلوم وفي الآداب والفنون (مُوَجَّهٌ) بالقوة والإكراه في اتجاه أيديولوجي معين (كما في الشيوعية أو غيرها)، أو مسخر لتمجيد دكتاتور معين والتغزل فيه وفي حكمته وعظمته الزائفة البائسة. وأين هذا الوضع من الوضع الذي يكون فيه الإنسان حر التفكير، ويشعر بانتمائه إلى مجتمع فيه قانونه الأخلاقي وفيه عقيدته المستقرة وحقوقه المصونة المحترمة، وله صوته ورأيه في تسيير شؤون بلاده وحياته؟!.

خامساً: هروب العقول المفكرة أو هجرتها:

لو رجعنا إلى التاريخ القديم فسوف يطالعنا موضوع الهجرات الساميّة التي حدثت عبر الزمن من شبه جزيرة العرب إلى الشمال (أي إلى العراق وبلاد الشام وربما إلى البلاد التي حولها إلى حد ما)، حتى إن بعض الآراء تذهب إلى أن

الفتوحات الإسلامية (في القرن السابع الميلادي) تندرج في إطار الهجرات المذكورة، وإن كان هذا الرأي يجانبه الصواب والدقة، لأنه يهمل أهم دافع إلى تلك الفتوحات وهو العقيدة الإسلامية والرسالة التبليغية التي تحملها، ويهتم فقط بالنواحي المتصلة بالبيئة الجغرافية والطبيعية والاقتصادية. ولا شك أن الهجرات تعني أن هناك بلاداً (طاردة) لسكانها لأنها تعجز ـ بمواردها الفقيرة ـ عن توفير أسباب الحياة المناسبة لهم، بينما تكون البلاد (المستقبلة) لأولئك المهاجرين قادرة على توفير تلك الحاجات.

ولا نخرج عن الحقيقة إذا قلنا بأن السبب الأساسي لهجرة الإنسان من بلاد إلى بلاد لم يتغير منذ أقدم العصور وإلى الآن، وإن كان يظهر في أشكال وصور متنوعة؛ فالإنسان لا يحتاج إلى الطعام فقط، بل يحتاج مع الطعام إلى الحرية والأمن؛ والحرية تعني عدم التضييق عليه أو منعه من التعبير عما في نفسه أو منعه من التحرك إلى حيث يريد. أما الأمن فمعناه أن يعيش الإنسان غير مهدد في حياته أو في ممتلكاته وحقوقه ومورد رزقه.

وإذا افتقد الإنسان أياً من هذه الأشياء الثلاثة الأساسية (وهي الحاجات الأساسية أو الضرورية والحرية والأمن) فإنه لا يستطيع العيش في مكانه، بل يسعى إلى استكمال ما ينقصه في مكان آخر ليستمر في حياته.

وتنطبق هذه القاعدة على كل البشر، ولكنها تكون أكثر إلحاحاً وضرورة عند بعض الناس حيث تكون حاجتهم إليها أكبر من غيرهم، وهم أصحاب الوعي من المثقفين وأصحاب الفكر والقادرين على الإبداع والابتكار في شتى المجالات، لأن مجال نشاطهم وتحركهم يكون أوسع من الإنسان العادي البسيط، كما أن تأثيرهم في بيئتهم أكبر بكثير من غيرهم.

وتتصف البيئة العربية بأنها بيئة طاردة للعقول لأسباب كثيرة يمكن وضعها كلها تحت سبب واحد أساسي هو (التخلف الحضاري الشامل) الذي لا يتوفر في ظله

المستوى المناسب من الحياة الكريمة التي تجعل الناس يتمسكون بوجودهم في بلادهم وبين أهليهم. وبالإجمال يمكننا أن نذكر أسباباً كثيرة تتضافر كلها لينتج عنها طرد أصحاب العقول من المجتمع العربي، ولكن تقف الأسباب السياسية والأسباب الاقتصادية على رأس القائمة كما أوضحنا في الفصل السابع.

ولو رجعنا قليلاً إلى التاريخ لوجدنا أن القرن التاسع عشر شهد هجرة كثيرين من أصحاب الفكر والإبداع ومن المثقفين إجمالاً إلى أوروبا وغيرها فراراً من اضطهاد الحكم العثماني الذي لم يكن يسمح بأي نوع من النشاط السياسي والفكري ولا يرحم كل من يطالب بشيء من الحقوق السياسية أو غيرها. وكان أكثر المهاجرين من بلاد الشام (من سوريا ولبنان وفلسطين)، وكان بعض المهاجرين يتوجهون إلى مصر لأنها كانت قد استقلت عن حكم العثمانيين بعد أن تولى محمد علي باشا الحكم هناك بعد فشل حملة نابوليون عام 1798م وما بعدها. ولا شك أن هجرة العقول المفكرة تشكل خسارة فادحة للمجتمع الطارد، ولذلك لا عجب أن تسمى هذه الهجرة باسم (نزيف العقولBrain Drain) تشبيهاً لها بنزيف الدم من الجسم. وليس من شأننا إيراد إحصائيات تبين الأعداد الهائلة من أصحاب العقول المتميزة الذين يهاجرون من البلاد العربية إلى دول الغرب خصوصاً من حملة الشهادات والخبرات في مجال الطب والهندسة والعلوم المختلفة وحتى من الكتّاب والأدباء والفنانين الذين يكونون مطاردين من قبل حكام بلادهم أو الذين لا يجدون فرصتهم في بلادهم أو يكونون من طلاب العلم الذين يلتحقون بالجامعات الأجنبية ولا يعودون إلى بلادهم. وتوجد دراسات حول موضوع هجرة العقول العربية إلى دول الغرب المتقدمة، وأهمها أمريكا وكندا والدول الأوروبية واستراليا، كما تقام الندوات لبحث خطورة هذا الموضوع، سواء على الفضائيات التلفزيونية أو على مستويات محلية، وقد أجريت بعض الدراسات الميدانية لهذه الظاهرة، كما يمكن أن تجرى باستمرار،

رغم صعوبتها وتعقيداتها الكثيرة التي تجعل النتائج تقريبيـة وغـير دقيقـة تمامـاً، ويـتم نشر ذلك كله أو معظمه على الشبكة الدولية للمعلومات. وليس هدفنا في هـذا الكتـاب أن نـورد إحصائيات لأن هذا من اختصاص الأبحاث التفصيلية في الموضـوع، ولكـن يكفـي نشـير إلى أن كل ذلك يدل على الخسارة الفادحة المتواصلة مع تواصل (نزيف العقـول) التـي تكـون دائمـاً هي رائـدة التقـدم في كـل مجـالات الحيـاة ولـيس مجـال الثقافـة فقـط، وذلـك لأن الإبـداع والابتكار في مجالات العلوم والآداب والفنون هي أحد أهم أسباب التغير الاجتماعي الشـامل. ومن هنا ندرك أن نزيف العقول مـن أكـبر دلائـل التيـه الثقـافي والجمـود السـائد في الـوطن العربي.



الفصل التاسع

الثقافة بين التيه والرشاد

(نظرة مستقبلية)

تمهيد

1 ـ حدود التيه الذي وصلته ثقافتنا

أ ـ اللغة العربية ووضعها بين أهلها

ب ـ اتجاهات التفكير في المجالات المعرفية من الثقافة

2 ـ إلى أين يريدنا أعداؤنا أن نصل؟

3 ـ رد الفعل على مخططاتهم وأحلامهم

4 ـ ما هي المحصلة المرئية والمستقبلية؟

أ ـ المحصلة المرئية في الواقع الراهن

1 ـ الثقافة الجنسية

2 ـ ثقافة الاستهلاك بأنواعه المتعددة

ب ـ المحصلة المستقبلية:

1 ـ الباب الأول

2 ـ الباب الثاني.

الفصل التاسع

الثقافة بين التيه والرشاد

(نظرة مستقبلية)

تمهيد: بعد أن فرغنا من عرض ما رأيناه من أحوال الثقافة ومن ظروفها كان من الطبيعي أن يخطر بالبال سؤال بسيط وملحّ، هو: وماذا بعد؟ أي ماذا عن المستقبل؟ وجواب هذا السؤال يعني أن نحاول التنبؤ بما سيئول إليه أمر ثقافتنا؛ فهل ستبقى في تيهٍ وفقدانٍ للاتجاه الواضح، أم ستخرج من هذا التيه عندما يسترد أصحابها وعيهم الكامل وثقتهم بأنفسهم، ويتبين لهم الخيط الأبيض من الخيط الأسود في منهج حياتهم وبالتالي في نسيج ثقافتهم؟. إن عملية التنبؤ ليست عملية سهلة أو تتم بيسر لا عسر فيه، لأنها تتعامل مع شيء غير منظور للعين، كما أنه غير واضح المعالم الحسية أو الفكرية بصورة مؤكدة، ولذلك فلا ندري كيف سيكون شكله بكامله ولا ندري بما فيه من مفاجآت أو مستحدثات تكون غير منتظرة، رغم أنه قد تكون هناك بعض الملامح أو الومضات التي تجعل المشاهد يحاول الاسترشاد بها في اكتشاف الطريق الذي يحتمل أن تسير فيه الأحداث أو مجريات الأمور.

وبطبيعة الحال هناك فرق كبير بين عملية التنبؤ في مجال العلوم المادية والتطبيقية وبين العلوم الإنسانية؛ إذ من الممكن أن يكون التنبؤ دقيقاً في الأولى بينما هو عسير وغير محدد بدقة في الثانية، والسبب في ذلك أن العلوم المادية محددة المواضيع ولها قوانين تجري بحسابات دقيقة وهي قابلة للاختبار، فالتنبؤ فيها يتخذ شكل الفروض العلمية القابلة للاختبار الذي تظهر من خلاله إمكانية تحققها أو عدم إمكانية ذلك التحقق.

أما في العلوم الإنسانية (كعلم الاجتماع بفروعه والأنثروبولوجيا وعلم النفس والتربية وغيرها) فإن الوضع أصعب بكثير من العلوم المادية لأنه لا يمكن إخضاعها لحسابات عقلية أو قوانين دقيقة بحسابات رياضية، لأنها تتعلق بالكائن البشري الذي يمتاز بتقلب ظروفه العقلية والنفسية والعملية. ففي مجال علم الاجتماع مثلاً يصعب التنبؤ بما ستئول إليه أحوال مجتمع معين بعد عقد أو اثنين من الزمن. ولهذا السبب تظل عملية التنبؤ في هذا المجال مجرد وجهة نظر، كما نجد أن التنبؤات تتعدد في الموضوع الواحد حسب قناعات أصحابها وكيفية فهم كل منهم وتفسيره للأحداث المختلفة. بل من الممكن أن يصل تعدد التنبؤات إلى درجة أن تتعارض مع بعضها لأنها ليست أكثر من احتمالات ربما يصدق أحدها ويخيب الباقي كله. ولهذا لا يستطيع أحد أن يدّعي بأن ما يتنبأ به هو الشيء اليقيني الذي سيحدث حتماً أو الذي ستئول إليه الأمور، وحتى لو تحقق ما تنبأ به أحدهم فإن هذا لا يعطيه الحق في ذلك الادعاء لسبب بسيط هو أنه لو تحقق تنبؤ أي شخص آخر فإنه سيدعي الادعاء ذاته وهو أن تنبؤه كان هو اليقيني الوحيد، وهذا ادعاء مرفوض من ناحية منطقية وعقلانية، لأن المستجدات التي تطرأ يكون من الممكن أن تتجه إلى أي اتجاه آخر غير محكوم سلفاً بقوانين رياضية دقيقة تؤدي إلى نتيجة محسوبة.

ورغم ذلك فإن موضوع هذا الكتاب بما فيه من تعقيدات لن يمنعنا من إبداء الرأي فيما ستئول إليه الأمور المستقبلية، وذلك من خلال ما عرضناه فيه من تحليلات، وبناء على الظروف التاريخية والواقعية، ولهذا سنضع أولاً بعض المقدمات الضرورية لعلها تضيف شيئاً من التوضيح والتبرير لما نعتقد أنه المسار الذي سوف تتخذه أمور الثقافة في المستقبل.

1 - حدود التيه الذي وصلته ثقافتنا:

في الفصل السابق (الثامن) عرضنا أهم الدلائل التي تشير بوضوح إلى وجود التيه الثقافي، ومن خلال قراءتها يستطيع الإنسان أن يتبين الحدود التي وصل إليها

هذا التيه، ولذلك فإنه لا يجدينا نفعاً أن نعود إليها لنكرر ما ذكرناه، ولكن يمكن أن نضيف جديداً إذا استعرضنا بعض المجالات الثقافية العامة الحيّة التي يظهر فيها مدى توغل سيرنا في صحراء التيه الثقافي، ومنها اثنان، هما: كيفية استخدام اللغة العربية ومدى إتقانها، واتجاهات التفكير في المجالات المعرفية من الثقافة، وفي المجالات العملية، وعلاقة هذين المجالين بالثقافة الأجنبية.

أ - اللغة العربية ووضعها بين أهلها:

لا يستطيع أحد أن يزعم بأن وضع اللغة العربية مريح أو يبعث على الطمأنينة، خصوصاً عندما يدقق في المجالات التي تستخدم فيها سواء في المجال الشفهي أو الكتابي، أو في المجالات التكنولوجية الجديدة ووسائل الاتصالات المتطورة على شبكة الإنترنت أو غيرها مما بات القوم يسمونها (وسائل التواصل الاجتماعي)، أو أية تسمية من هذا القبيل، أو في مجالات الكتابة الأدبية والعلمية والفنية، فقلما نجد من يتقن العربية بضبط إعرابها وبإعطائها حقها من ناحية المباني (أي في النحو والصرف)، وهما العمود الفقري في هذه اللغة، ويدعي كثيرون منهم أنها لغة صعبة. ولذلك فاللغة العربية تجد على الساحة منافسين كثيرين بعضهم قديم وبعضهم الآخر جديد؛ أما القديم فهو اللهجات المحلية المعروفة في كل بلد، بالإضافة إلى لغة الشارع (الوسط بين اللهجة والفصحى) التي لا تراعي الانضباط اللغوي نحواً وصرفاً، والتي يعمد إليها بعض المتأدبين والمتشاعرين. كما أن اللغات الأجنبية (خاصة اللغة الإنكليزية، وإلى حد ما اللغة الفرنسية) تعد من المنافسين القدامى والمتجددين (خصوصاً من أوائل القرن العشرين وما بعده). غير أن المنافسة الحادة الآن تقوم بشكل رئيسي بين اللغة العربية والإنكليزية، وقد ذكرنا في الفصل السابق كيف أن المد أو الانتشار اللغوي للغات الأجنبية (خاصة الإنكليزية) قد طغى بمفرداته ومصطلحاته في كافة المجالات العلمية والتكنولوجية، إذ يجري تدريس المواد العلمية (كالطب مثلاً باللغة الإنكليزية)، كما أن النظريات والأفكار في الساحات العلمية

والأدبية بأنواعها وفي المجالات الفنية يجري تداولها بالإنكليزية، حتى وصلت كثير من المفردات والمصطلحات إلى كل بيت وأصبحت متداولة على ألسنة الناس عندنا، نظراً للتخلف الحضاري والثقافي الذي جعلنا غير قادرين على الابتكار وتوليد الألفاظ الجديدة التي تكون في العادة مصاحبة للمبتكرات والمخترعات الجديدة، ولكن لا ابتكارات ولا اختراعات وبالتالي لا توجد اشتقاقات لأسماء جديدة. كما أن المنافسة أيضاً قائمة بين العربية وبعض اللغات الجديدة التي تحاول أن تكون وسطاً بين الطرفين (أي بين العربية والإنكليزية) في وسائل الاتصال الإلكترونية عن طريق الشبكة الدولية، وهي لغة جديدة للكتابة لا يدري أحد من هو الذي اخترعها أو يرعاها ويروجها خصوصاً بين فئات من الشباب الذين تنقصهم الثقافة اللغوية وينقصهم الوعي العقلي والنضج الفكري، هذا بالإضافة إلى المنافسة الدائمة بين العربية والإنكليزية في كثير من المجالات العلمية ومجالات الاستخدام سواء الكتابي أو الشفهي المتداول، وكذلك في المجالات العملية كما في الصناعة والتجارة وإدارة المؤسسات والشركات، فقد بات من المعتاد أن نرى كل شيء مكتوباً بالإنكليزية سواء على المنتجات الصناعية والزراعية أو في السجلات، وحتى الكلام المتداول في هذه المجالات العملية، ومعظم الشركات تشترط في المتقدم إلى وظيفة فيها أن يكون متقناً للإنكليزية. والذي يزيد الطين بلة أن كثيراً من وسائل الإعلام تستخدم اللغة العربية بطريقة تظهر فيها أخطاؤهم واضحة بالإضافة إلى اعتمادها في البرامج الحوارية على اللهجات المحلية المحكية في غالب الأحيان، وإن كانت نشرات الأخبار تلتزم بالعربية الفصحى، ولكنها محدودة الزمن والمجال والتأثير.

ب- اتجاهات التفكير في المجالات المعرفية من الثقافة:

اللغة وعاء الفكر، وما دام أن لهذا الوعاء شكلاً معيناً؛ فإن محتواه لا بد له من التأثر بهذا الشكل. وبما أن اللغة العربية واقعة تحت تاثير اللغات الأجنبية فإنه من المنطق السليم أن نقول بأن اتجاهات التفكير تنحرف عن مسارها الأصلي لكي تتجه

الاتجاه ذاته تحت تأثير تلك اللغات، سواء كان ذلك الانحراف قليلاً أو كثيراً. وعلى كل حال، فإنه لا يمكننا أن نطلق حكماً عاماً في مثل هذا الموضوع كأن نقول: إن اتجاه التفكير في مجتمعنا هو الاتجاه العروبي أو الإسلامي أو الأجنبي...إلخ. لأن هذا التعميم يصادر حق الآخرين في الاعتراف بوجودهم، إذ من المعروف أن المجتمع لا يمكن أن يكون كله على اتجاه واحد، لأنه مكون من عدة مفردات تكوّن نسيجه الشامل، سواء كانت هذه المفردات شرائح أو طوائف أو مذاهب أو حتى أفراداً لهم اتجاهات متباينة، ولكن من ناحية ثانية يمكننا أن نقف موقف الانتخابات (أو التصويت في الانتخابات) حيث تتكون في النهاية حكومة تمثل الأكثرية، وتتكون كتلة تمثل المعارضة، ولكن الاتجاه العام في القطر أو في الدولة يكون هو ما تختاره الحكومة. ومن هذا المنطلق نقول بأن معظم حملة الأقلام يتوجهون صوب الثقافة الأجنبية ويُيَمِّمونَ وجوههم صوب عواصم تلك الثقافة وكأنها كعبتهم، سواء في العلم أو في الأدب أو في الفن. وفي الفصول السابقة تحدثنا عن ذلك بما فيه الكفاية في هذه المجالات كلها، وانتهينا إلى نتيجة واضحة هي أن عمليات التقليد الأعمى لكل ما يفعله الغربيون هي المسيطرة على عقول وقلوب كثيرين من الناس، ليس في مجال الإبداع فقط؛ وإنما أيضاً في مجال الاقتداء بهم عملياً في عاداتهم وتقاليدهم وفي اعتناق قيمهم ومثلهم وممارسة طقوسهم في كثير من المجالات الحياتية رغم تعارض ذلك مع مخزوننا الثقافي ومثلنا وقيمنا من ناحية عامة. وليس الهدف أن نكرر ما قدمناه في الفصول السابقة ولا أن نأتي بأمثلة جديدة، بل الهدف هو التذكير بذلك فقط لكي نكون قادرين على التقدم خطوة إلى الأمام ونحن على ثقة أن ما سبق شرحه سيظل حاضراً في ذاكرتنا لكي نستند إليه في محاولة تحديد الاتجاه المستقبلي الذي نعتقد أن الأمور سوف تسير فيه، وإلى أين سوف تصل. ولهذا كان قولنا بأن هناك اتجاهين عامين أحدهما هو الذي تكلمنا عنه حالياً (وهو الاتجاه نحو الثقافة الغربية

بشكل واضح)، والآخر هـو الاتجـاه المعـارض لـذلك، وهـو اتجـاه المحافظـة عـلى خصوصـيتنا الثقافية والفكرية الذي يتمسك بالأصالة ويتقدم إلى الأمام محـاولاً المحافظـة عـلى اسـتقلالية الهوية الثقافية العربية الإسلامية، وهو اتجاه له مكانته رغم أن صوته ليس عالياً مثـل صـوت الاتجاه الآخر (الحداثي المُستغرِب).

2 ـ إلى أين يريدنا أعداؤنا أن نصل؟:

هذا سؤال مشروع لا بد منه، ولا بد من الإجابة عليه بوضوح وبواقعية من خلال ما نراه من أحداث وممارسات يومية يقوم بها أعداؤنا ضد ثقافتنا ومعتقداتنا، بل ضد وجودنـا ذاتـه بصفتنا بشراً لهم حق الحياة كأفراد، وبصفتنا أمة متحضرة لها مكانة بين الأمم التي سـاهمت في البناء الحضاري الإنساني. ومن يرجع إلى تاريخ العلاقة بـين الشرق والغـرب (أي بيننـا وبـين الأوروبيين وامتداداتهم في أمريكا وغيرها) لا يمكنه أن يجد في هؤلاء الناس إلا إصرارهـم عـلى نهج أزلي أبدي معروف هو نهج العداوة والصراع المستمر. ومن هـذه الحقيقـة يجـوز لنـا أن نسـتنتج بـأن العلـة في ذلـك كلـه أن هـذا (العـنصر الـبشري) بفطرتـه عـنصر عـدواني يحـب السيطرة، ولعل ذلك راجع إلى شراهتهم الفطرية التي تدفعهم إلى محاولة الاستيلاء عـلى كـل ما يرونه في أيدي الآخرين أو تحـت تصرفهـم، وبالتـالي فهـي التـي تـدفعهم إلى الخـروج مـن بلادهم (أو من جحورهم) ليهاجموا ويعيثوا فساداً في بلاد الشعوب والأمم الأخرى.

ولا يستطيع أحد أن يجادل أو يتشكك في كون الفطرة البشرية بصورة عامـة تميـل إلى العدوان والسيطرة بسبب شراهتهـا أو طمعهـا في أي شيء تشـاهده عنـد الآخـرين، ولكن هذه الفطرة الطبيعية تتفاوت بـين شـخص وآخـر عـلى المسـتوى الفـردي، وهـي أيضاً تتفاوت بالكيفية نفسـها بـين أمـة وبـين أخـرى، فهـي قـد تكـون معتدلـة مهذبـة إلى حـد مـا، وبـذلك يكـون أصـحابها أقـرب إلى الصـفات الإنسـانية التـي تباعـد بـين

الإنسان وبين صفات الحيوانات المتوحشة، وهذه هي الفطرة التي تميل إلى أن تكون فطرة حضارية. كما يمكن أن تكون هذه الفطرة العدوانية ذات شراهة لا تشبع، وخصوصاً عندما تكون مصحوبة (بغرور القوة) الذي نعتبره محرضاً قوياً يدفعها إلى الأمام، إذ ترافقها عندئذٍ شراسة وتطرف في عدوانيتها على الآخرين وفي السطو عليهم من أجل تجريدهم مما يمتلكون من متاع أو أية أملاك يطمع فيها أصحاب تلك الفطرة الشرهة. ومثل هؤلاء يكونون ما زالوا على الفطرة الحيوانية أو البدائية الأولى غير المصقولة بمنظومة أخلاقية راقية هي التي تميز بين البدائيين الهمج وبين البشر المتحضرين والمكتسبين لصفة **الإنسان الأخلاقي المنضبط بمعرفة (الحق والواجب) اللذيْن نعتبرهما أهم أسس الأخلاق المتوازنة عند الإنسان المتحضر الذي يحترم حقوق الآخرين كما يحب أن يحترموا حقوقه. وهذه الحقيقة تدلنا على عمق الدلالة في قوله تعالى: (وإنك لعلى خلق عظيم) واصفاً بها رسولنا الكريم عليه الصلاة والسلام، وهو وصف فقط، ولكنه مدح له لأن الخلق العظيم أجمل حلية يمكن أن يتحلى بها إنسان.**

من هذه الحقائق نرى أن أصحاب الفطرة الشرهة وغير المصقولة بقانون أخلاقي هم أقرب إلى الوحوش منهم إلى الإنسان المتحضر بغض النظر عن التقدم التكنولوجي أو المادي الذي قد يصل إليه هؤلاء البشر الوحوش؛ بل إن هؤلاء إنما يفكرون في كل شيء ويخترعون ويبتكرون تطبيقاً لاعتقادهم أنه يجب (السيطرة والسيادة على الطبيعة التي يعتبرون البشر الآخرين جزءاً منها)، وهذا هو منطلق توحشهم وتفكيرهم الشيطاني الذي يجعلهم لا يعبأون بالآخرين، وهو المنطلق ذاته الذي يتوصلون به إلى اختراع وابتكار أدوات القتل والتدمير لغيرهم لكي يحققوا سيطرتهم الكاملة على ما يمتلكه هذا الغير، ومن أجل إبادته لو استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، وما إبادة الهنود الحمر وسكان استراليا الأصليين واستعباد الأفارقة وحروب

الاستعمار المختلفة وحروب اليهود وحلفائهم من المجرمين ضد العرب، وبالذات حربهم على غزة أثناء كتابة هذه السطور (في شهر رمضان 1435هـ تموز من عام 2014م)؛ إلا دلائل ناصعة على ما نذهب إليه من وجود فطرة همجية عدوانية ذات خبث وشراهة عمياء لا تعترف بدين وليس لديها وازع من ضمير ولا فيها حسّ أخلاقي أو إنساني متطور فيه شيء من العواطف الإنسانية النبيلة التي يمكن أن تجعل هؤلاء الهمج يقفون عند حدود معينة، بل هم يزدادون شراسة وقسوة كلما تمكن منهم (غرور القوة العمياء) التي تمكّنهم من قهر الآخرين.

ومما يدلنا دلالة واضحة لا لبس فيها على هذه الحقيقة الفطرية الحيوانية غير المتطورة أو المصقولة عندهم، هو اعتناقهم لثقافة العنف وصراع الحضارات الشهير الذي يمارسونه على أرض الواقع بأبشع الصور؛ فثقافة العنف موجودة في تراثهم الديني والثقافي الذي حرفوه بأيديهم ـ من قبْلُ ـ في التوراة والإنجيل، أو قاموا بتأليفه على شكل تعاليم همجية كما في التلمود، تمشياً مع هذه الفطرة الهمجية غير المصقولة حتى يكون لهم فيه المبرر لما يقومون به من الجرائم ضد البشرية كلها. ولذلك فإن ما يريد أعداؤنا أن يوصلونا إليه هو الهاوية السحيقة التي فيها أحد خيارين شديدَيِ المرارة، هما إما الإبادة أو أن نظل ضعفاء متخلفين وتحت سيطرتهم المطلقة، وذلك بسعيهم المتواصل بكل وسيلة لإبقائنا أمة مشتتة مهينة يتحكمون فيها من كل النواحي، سواء في تفكيرها أو في معتقداتها أو في طعامها وشرابها وأسلوب حياتها. وبكلمة واحدة يريدوننا أمة مستعبدة خاضعة لهم ليس لها حول ولا قوة وليس لها أي صفة سوى أنها عبارة عن تجمعات عشائرية أو تجمعات سكانية عشوائية بائسة ليس لها حكم على أي شيء سوى ما يسمحون به من فتاتهم المتعفن أو من بقايا مخلفاتهم التي يتخلصون منها بصفتها شيئاً من القمامة...وذلك حتى تبقى لهم اليد العليا في كل شيء، وحتى يكون لهم مطلق الحرية في عمل ما يشاءون وفي امتلاك البلاد

والأرض وبسط سيادتهم ونفوذهم عليها دون منازع أو معترض. وربما يظن بعض الناس (من ذوي النوايا الحسنة) أن الغربيين يريدوننا أن نعتنق مبادءهم وعقيدتهم (المسيحية أو اليهودية أو غير ذلك) فنصبح إخواناً لهم كما يفعل المسلمون، حيث يعتبرون أي إنسان أخاً لهم إذا دخل في دينهم الإسلام، ولكن الواقع غير هذا الكلام ولا ينطبق على الغربيين، لأنهم يعتبرون أنفسهم **متفوقين عنصرياً** على غيرهم خاصة العرب والمسلمين، ولذلك فهم يسعون إلى تشكيك المسلمين في دينهم وإفساد أخلاقهم، وحتى لو اعتنقوا ديانات الغربيين فإن هؤلاء لن يغيروا نظرتهم العنصرية إليهم، تلك النظرة التي تعتبرهم من عنصر متخلف لا يصلح إلا للاستعباد والخدمة لهم. ولهذا فهم غير حريصين على تنصير المسلمين أو تهويدهم، بل حريصون على تشكيكهم في دينهم وإخراجهم منه وجعلهم تائهين أذلاء خاضعين لهم ولا يستطيعون فعل أي شيء دفاعاً عن وجودهم وعما يمتلكون. وهذه هي حقيقة الغربيين الذين ما زالوا على الفطرة الهمجية الأولى التي لم تصقلها منظومة أخلاقية متوازنة تحترم حقوق الآخرين كما تحب أن يحترموا حقوقها. هذه هي حقيقتهم رغم امتلاكهم القوة المادية والتكنولوجية الهائلة التي اخترعها العقل الشيطاني الشرير المتخلف إنسانياً, وسيظل يستخدمها مستقبلاً كما هو الآن بكفاءة عالية في تحقيق أهدافه الهمجية الشريرة.

3 – رد الفعل على مخططاتهم وأحلامهم:

قلنا بأن الاتجاه الثقافي العام في مجتمعنا العربي ينقسم إلى قسمين، أحدهما يتجه نحو التحلل من الثقافة العربية الإسلامية العريقة ويؤمن بأن رياح التقدم المنشود لا تهب إلا من خلال النوافذ التي يفتحونها على الثقافة الغربية وقيمها ومثلها ومفاهيمها ومناهجها الحياتية، وليت هؤلاء يحاولون نقل العلوم المادية الموضوعية بدلاً من سعيهم إلى تقليد أسلوب الحياة الغربية التي لا تتفق معاييرها مع مخزوننا الثقافي ولا مع معتقداتنا وقيمنا. وأما الاتجاه الثاني فهو يعارض ذلك ويؤمن بأن الأمة التي تفقد

استقلاليتها الثقافية والفكرية لا يمكنها الاحتفاظ بهويتها أو بشيء من شخصيتها المتميزة، أو اكتساب شيء من احترام غيرها أو السير في الطريق السليم المؤدي إلى القوة وإلى البناء الحضاري والثقافي السامي. ولا نريد أن نفصل تفصيلاً كثيراً في الكلام عن الاتجاهات المتفرعة من هذين الاتجاهين الرئيسين، أو أن نقول بأن هناك تياراً أو اتجاهاً ينادي بالتوفيق بينهما – كما هو معروف -، لأن ذلك أصبح من الأشياء المكررة والمبتذلة. ولهذا أشرنا إلى أن هناك طريقين أو اتجاهين عامّين، ولا يمكن أن نقلل من شأن أحدهما بصورة إجمالية بغض النظر عن احتوائه على اتجاهات فرعية بعضها متطرف نحو اليمين والآخر متطرف نحو اليسار. ونحن نرى أن الاتجاه (التغريبي) الحداثي يأخذ مداه بصور شتى في كل مناحي الحياة وعلى رأسها تداول قيم ومثل ومفاهيم الثقافة الغربية في فنون الكلمة ومجالاتها المختلفة ، بل لقد امتد ذلك إلى انتحال **لغات وتصرفات عملية** تتناقض تماماً مع القيم الثقافية السائدة في مجتمعنا، وهذا لا شك أنه شكل متطرف من أشكال الانسلاخ من المنظومة الثقافية العربية الإسلامية التي نعرفها. وقد ذكرنا في الفصول المتقدمة بعض التفاصيل في هذا المجال. وليت هؤلاء الذين يسعون إلى تقليد الغربيين في النواحي الثقافية المتصلة بأسلوب الحياة (وهي أشياء معيارية ونسبية)؛ يسعون إلى تقليدهم في العلوم المادية التي تساعد مجتمعهم على تحسين أوضاعه الحياتية وتساعد على بناء المصانع وإدارة عجلة الإنتاج بشكل عام، فالعلوم المادية علوم موضوعية وليست معيارية ولا جنسية لها، وكل مجتمع يستخدمها طبقاً لحاجته ومعاييره الخاصة.

أما الاتجاه الآخر الذي يسعى إلى المحافظة على هويتنا وعلى ثقافتنا بما فيها من محتوى عريق فهو يلجأ إلى ذلك مستعيناً بأدواته الفكرية والثقافية، ويوجه الأنظار إلى بعض النواحي التي يعتقد أنها تقنع الناس، ومنها:

1 – تذكيرهم بالتاريخ العدائي والدموي مع أهل الغرب بكل أطيافهم بدءاً بالحروب الصليبية وامتداداً إلى التاريخ الحديث والمعاصر بكل ما فيه.

2 – تذكيرهم بأمجاد العرب والمسلمين سواء في النواحي الفكرية أو في العقيدة وانتشار الإسلام ودخول الناس فيه، وما كان للعرب والمسلمين من دور وهيبة في العالم كله.

3 - المقارنة بين المنظومة الثقافية والأخلاقية العربية الإسلامية وما تحتويه من القيم السامية والمثل والمعتقدات، وبين المنظومة الثقافية الغربية وما فيها من القيم السلبية الفاسدة والمنحلة والعنصرية والمعتقدات المنافية للعقل والمنطق السليم.

ونستطيع القول بثقة أن التيار الذي يتجه نحو الثقافة الغربية بأطيافها الأوروبية والأمريكية يضم أشتاتاً من الناس الذين يجهلون الدين الإسلامي والذين هم أبعد الناس عن فهم العمق الإنساني والبعد الحضاري السامي الذي فيه، وهو القائم على (منظومة القيم الأخلاقية العظيمة والسامية، أي التي تسمو بالإنسان)، وهي التي تجسدها آية واحدة في الخطاب الموجه إلى رسولنا الكريم: (وإنك لعلى خلق عظيم)، كما أوضحنا ذلك في الفقرة السابقة... وأين تقف من ذلك قيم الحضارة الغربية المادية المتقدمة عملياً وتكنولوجياً والمتخلفة إنسانياً وأخلاقياً بكل المقاييس؟

إن الحضارة لا تستحق أن تسمى حضارة إلا إذا كانت أبعادها الثقافية قائمة على أسس أخلاقية سامية، وتكون ركيزتها الأولى والأهم أن تعترف للآخر بحقوقه وأن تحترمها ولا تحاول الاعتداء عليه لتجريده منها أو مصادرتها بقتله أو بطرده وإذلاله . وإذا كانت هناك حضارة لا تقوم على هذا المبدإ فإنها تكون حضارة عنصرية عرجاء، تخص جماعة معينة تمتلك القوة العمياء ولكنها لا تمتلك المنهج الأخلاقي الإنساني الذي يضبط هذه القوة ويديرها ويستخدمها في خير البشرية كلها، ولذلك فإن تلك القوة تكون عمياء وبدون فائدة كما أنها بدون دليل رشيد يقودها على الطريق، فهي تندفع لتؤذي وتدمر الآخرين بدون رحمة ولا تتوقف كثيراً عن اندفاعها عندما تسمع أصوات ضحاياها أو عندما يغرق وجهها في دمائهم الحارة النازفة. وهذا هو حال أمريكا والصهيونية العالمية في فلسطين (وفي غزة بالذات في هذه الأيام)، وفي أفغانستان وفي العراق وليبيا ومصر وسوريا واليمن وباكستان، وفي كل بلاد العرب والمسلمين أو أي بلد فيه ثروات يتطلع هؤلاء الهمج الجشعون إلى سرقتها واغتصابها من أهلها في غياب أي وازع من ضمير أو دين أو خلق.

وقد يحتج على هذا الكلام بعض الناس قائلين: إن الرفاهية المادية التي توفرها الحضارة الغربية بمخترعاتها المختلفة شيء لا يمكن إنكاره، ولا يمكن أن نقارن به أي شيء آخر، لأنه تقدم غير مسبوق في التاريخ.

وهذا كلام سليم تماماً ومُحقٌّ، ولكن بقدر ما هو سليم فهو خارج نطاق الموضوع، لأن هذا التقدم التكنولوجي والمادي إنجاز عظيم حقاً، ولا نتكلم عنه بخلاف ذلك، ولكن هذا شيء والمنظومة الأخلاقية والفكرية والإنسانية شيء آخر تماماً، لأنها متخلفة عن مواكبة ذلك التقدم الهائل؛ إذ نلاحظ أن الغربيين تقدموا في العلوم المادية وتطبيقاتها التكنولوجية ليس من منطلق محبتهم لبني الإنسان، وإنما من منطلق البحث عن الوسائل التي تكفل لهم السيطرة على غيرهم من بني الإنسان، وهذا المنطلق شيء لا بد من أخذه بعين الاعتبار لأنه ليس مجرد منطلق بل هو أيضاً هدف عملوا على تحقيقه بكل الوسائل وما زالوا يعملون بأساليب مجردة من الأخلاق ومن الرحمة، وتاريخهم الاستعماري وحاضرهم يشهدان بذلك، تحت شعارات معروفة هي أن العلاقات مع الآخرين تقوم على المصالح لا على المبادئ، وهم في العادة يغتصبون ما يعتبرونه مصالحهم فتنشأ عن ذلك علاقات عدائية معروفة، كما أن من مبادئهم أن الغاية تبرر الوسيلة وأن الأخلاق والسياسة لا يجتمعان، وبذلك فإن الأسلوب البراجماتي المعروف بتجرده من أي حسٍّ أخلاقي هو الذي يحكم تصرفاتهم مع استخدام أساليب المراوغة والاستغلال المعروفة عنهم. ومن الواضح أن كل تلك الأساليب تندرج في قائمة واحدة لا علاقة لها بالإنسانية أو بالأخلاق، وإنما تنطق بما يتصف به أصحابها من الهمجية والتخلف الأخلاقي والإنساني العام.

كما أن هناك نقطة جديرة بالملاحظة وهي أن منتجاتهم المعروضة في الأسواق العالمية سواء كانت منتجات تكنولوجية وصناعية أو غيرها، لا تصل إلى أيدي الناس إلا بتغريمهم أثماناً باهظة لها، فهي ليست مِنّةً ولا صدقة منهم، ولو لم تكن هناك أسواق تستقبلها وتستهلكها لكسدت وتوقفت وصار من المستحيل عليهم الاستمرار في عمليات الإنتاج ما دام لا يوجد من يشتريه، وهذا معناه من ناحية عملية أنهم لن يستطيعوا الاستمرار في الحصول على الأرباح الخيالية التي رفعت مستوى حياتهم إلى السماء على حساب حياة المستهلكين التي أصبحت في الحضيض مقابل ذلك.

وكل ما ذكرناه من ظروف موضوعية ومن تفوق للغربيين علمياً وتكنولوجياً لا يبرر لهم أساليبهم غير الإنسانية وغير الأخلاقية في استعباد الشعوب وتجريدها من إنسانيتها تحت أي ذريعة، فكيف إذا كانت تلك الذريعة واضحة الهمجية وواضحة الظلم وتعمل علانية على سرقة أقوات الشعوب الأخرى وثرواتها من أجل إبقائها مستعبدة ومتخلفة وغير قادرة على المنافسة أو على نيل أدنى درجات العيش الكريم الذي يليق بالبشر؟!

وإزاء هذه الظروف أدركت الشعوب المختلفة أهداف الغربيين الخبيثة، خصوصاً بعد أن استطاعوا فرض هيمنتهم واستعمارهم على كثير من بلدان العالم وارتكبوا الفظائع، فلم يكن أمام الشعوب إلا المقاومة من أجل التخلص من هذا الوضع غير الإنساني ولا الطبيعي. وللمقاومة أشكالها المتعددة التي تمتد من عمليات الاحتجاج اللفظي واستخدام الفكر والمحاججة ، إلى استخدام القوة ورفع السلاح في وجه الغزاة واللصوص الدوليين الذين تجندهم دول الاستعمار العالمي.

4 - ما هي المحصّلة المرئية والمستقبلية؟:

هذا السؤال قسمان الأول عن الوضع الراهن، والثاني عن المستقبل، ولذلك فسوف نجيب على كل قسم منهما بشكل منفصل:

أ ـ المحصلة المرئية في الواقع الراهن: إن واقعنا الثقافي الراهن - بصفتنا مجتمعاً عربياً له ثقافته التي تكلمنا عنها في هذا الكتاب - يدل على أننا في تيه واضح لا لبس ولا شك فيه، وهذا التيه له جذور قديمة ولكنه بدأ يتفاقم حتى أصبح كالمخاض الطويل العسير سواء في الناحية الثقافية والفكرية من ناحية عامة أو في النواحي الحياتية العملية، ولذلك يمكن اعتباره مرحلة انتقالية طويلة وشاقة تتفاعل فيها عدة عوامل وتتقاطع فيها عدة مصالح داخلية وخارجية بعنف. وفي هذا الوسط المضطرب تبرز هنا أو هناك قوى جانبية لها مصالح جديدة شخصية فتضيف إلى

المشهد كله عوامل تأجيج وتفاعلات غير منتظرة في تطرفها وغرابتها تساعد على إطالة مرحلة التيه (أو مرحلة المخاض الانتقالية العسيرة). وتظهر آثار ذلك في المجتمع منعكسةً على شكل أفكار ومعتقدات ثقافية وعلى شكل عادات طارئة مخالفة لما عند المجتمع من قيم ومثل وتقاليد. ونستطيع أن نعطي على ذلك مثالين بارزين ولهما ارتباط ببعضهما، من حيث مصدرهما الواحد، ومن حيث كونهما (مع غيرهما) أساساً لثقافة سلبية جديدة بدأت تتأصل وتأخذ مكانها منذ مدة ليست بالقصيرة؛ وهما: **(الثقافة الجنسية الجديدة بأشكالها المتنوعة، وثقافة الاستهلاك)، إذ ترتبط هاتان الثقافتان ببعضهما لتنتج عنهما ثقافة واحدة لها عنوان كبير هو [ثقافة تضخم الأنا الفردية والشخصية].** وهذه الثقافة تتم تحت نظر الحكام وقوانينهم وبتشجيع منهم، إن لم يكن بتخطيط وتوجيه من أجهزتهم وخبرائهم في العلوم الاجتماعية والنفسية المختلفة، وتفصيل ذلك كما يلي:

1 - الثقافة الجنسية بأشكالها وتوجهاتها وممارساتها:

سبق أن تكلمنا عن دور الحكام الدكتاتوريين في تشجيع الحريات الشخصية المؤدية إلى الانحلال الأخلاقي في المجتمع، وذلك ليصرفوا الناس عن معنى الحرية الحقيقي في أن يكون الإنسان سيّداً لمصيره ومشاركاً في العمل السياسي وفي رسم مستقبل وطنه الذي يعيش فيه، وليشغلوهم أيضاً عن الانتباه إلى سياساتهم الاستبدادية المستأثرة بالحكم وبالقرار السياسي، في الوقت الذي يضيقون فيه على أفراد المجتمع في حرياتهم في المجالات الأخرى وأولها حرية التعبير. ولو نظرنا إلى ما يجري في الوطن العربي في مجال الحريات بصورة عامة لوجدنا أن الحرية الشخصية هي أوضح ما نشاهده، وهي حرية العلاقات الاجتماعية الشخصية بين الأفراد وفي نطاق الأسرة الواحدة خصوصاً بعد أن أظهرت الحكومات العربية حرصها على تلبية الدعوات والقوانين الدولية التي لا تعترف بنظام الأسرة ولا بسلطتها على أفرادها،

رغم أن هذا يعاكس ما تدعو إليه الأديان وما فيها من نظم أخلاقية. وتسعى القوانين الأممية الجديدة (كما ظهرت في مؤتمراتها بشأن الأسرة) إلى تأصيل النزعة الفردية وروح الاستقلايلة المتحللة من أي التزام أخلاقي سواء عند الأبناء والبنات أو عند الزوج والزوجة، وكل ذلك باسم الحرية الشخصية وباسم حقوق المرأة والأولاد، وهي في حقيقتها دعوات حق يراد بها الباطل والشر للأسرة إذ تؤدي إلى تفكيك روابطها ونزع قيم المحبة والاحترام بين أفرادها، فهذه القوانين ينطبق عليها قول القائل بأنها (مَلَكيَّةٌ أكثر من الملك)، لأنها تحشر نفسها بين الوالدين وأبنائهما. وأشهر هذه الحريات المدمرة التي يريدون نشرها حرية إقامة علاقات بين (الذكر والأنثى) ما دام برضى الطرفين، وما داما قد بلغا السن القانونية وهي من 16 – 18 سنة. وقد أدى هذا القانون (الذي تحفظتْ عليه أو على بعض بنوده بعضُ الدول العربية والإسلامية) إلى انفلات غريب في الأخلاق خاصة لدى فئات من المراهقين من الجنسين، كما أدى - وما زال – إلى تفكك أسري واضح وخطير، حيث أصبح الأب والأم لا يملكان سلطة على أحد من أفراد أسرتهما، بل يمكن للبنت أو الابن مقاضاة والديهما أمام المحاكم إذا حاولا التدخل في حياتهما.

ولا يشك أحد أن مثل هذه القوانين تزرع في قلوب الناشئين ثقافة الانحلال والتمرد على الأخلاق، كما أنها تنمي الشعور بالذات وتعمل على تضخيمها لأنهم يكونون في سن المراهقة التي تعني عدم النضج والوعي وبالتالي عدم القدرة على تقييم الأمور وتحمل المسئولية بصورة سليمة.

والمؤسف أن هذا هو المعمول به في كثير من الدول العربية الآن، وهو يترسخ مع مرور الوقت لأنه مدعوم بقوة القانون والمساندة العملية الدائمة من الحكام. ولهذا السبب نشاهد انتشار ظاهرة جديدة مؤسفة جداً هي ظاهرة عقوق الوالدين والتمرد على قوانين الأسرة الأصيلة وعلى سلطتها، حيث أصبح الأبناء من الجنسين

يمارسون حريتهم الجنسية ويقيمون علاقات شاذة وخارجة عن نطاق ما نعرفه من الأخلاق والدين والقيم السائدة في المجتمع، بالإضافة إلى خروج النساء إلى أي مكان وعدم التقيد بأية قيود من حشمة في اللباس أو التزام بالعودة إلى البيت في وقت مبكر أو عدم ارتياد الأماكن المشبوهة وغير ذلك من التصرفات الفردية بمطلق الحرية. ولذلك أيضاً نرى ونسمع كثيراً عن ظاهرة تسمى (جرائم الشرف) التي تحاول الحكومات محاربتها وعقاب من يرتكبها ناسين أو متناسين أنهم هم السبب في انتشارها؛ لأن الذي يجري هو أن يحتج أهل الفتاة عليها ويحاولوا منعها من التصرفات الخارجة عن نطاق الأدب والحشمة، ولكنها لا تستجيب، وإذا عاقبوها بالضرب أو بالتوبيخ فإنها تفرُّ منهم وتلجأ إلى الحكومة حيث تذهب إلى ما يسمونه (حماية الأسرة)، وهي جهة حكومية تقوم بالضغط على أهل الفتاة لكي يتعهدوا بعدم عقابها، وكأن الفتاة الشاذة هي الأسرة، وينسون أنه يجب حماية الأسرة من تصرفاتها المشينة!! وبذلك يكُفّون يدَ الأسرة عنها. وهذا يشجع الفتاة أن تتمادى لأنها وجدت من يحميها ولا يحاسبها على تصرفاتها السيئة، ثم يغريها الأمر أن تسعى إلى إقامة علاقات جنسية مع أحد الشباب، وعندما يفتضح أمرها بأي وسيلة (كأن تصبح حاملاً أو بأن يراها أهلها مع الشاب أو يدلهم أحد عليها وعليه...إلخ) يقوم أهلها بقتلها، لأنها مرّغت شرفهم في التراب. فتكون هذه هي (جريمة الشرف). وهنا يأتي دور الحكومة لكي تعاقب القاتل الجاني، ثم تقوم أبواق الدعاية لمحاربة (جرائم الشرف) ويشترك فيها بعض المتخصصين في علم النفس والاجتماع والأنثربولوجيا، ويأخذون في التفلسف المضحك المبكي، لأنهم لا يتكلمون انطلاقاً من منهج تحليلي يحاول الغوص إلى جذور المشكلة والاهتداء إلى مَنْ مهَّد الطريق أمام شذوذ الشباب من الجنسين على حد سواء، وبالتالي فلا يذكرون أي شيء عن دور القوانين الجديدة الغريبة المستوردة التي كفَّت يد المربّين الحقيقيين عن تربية أبنائهم، والتي تبنتها الحكومات

وأرغمت الناس على قبولها مع أن كل فرد منهم يلعنها ويمقتها. ومن الواضح أن هؤلاء (المتخصصين) يكونون من أشباه المثقفين المواطئين للحكومات، ولذلك يهمهم عدم إغضاب الحكام في أي شيء، والتزلف إليهم، لعلهم ينالون منهم بعض المكافآت. كما أن الحكومات تريد إرضاء الغربيين فتقول لهم: انظروا فنحن مجتمع متقدم وعصري، لأننا نطبق القوانين التي ترضيكم ونعطي الحريات الشخصية المُطْلَقة للنساء بالذات وللشباب عامة، وكأن علامة التقدم عندهم هي التهتك والتحلل من القيم الفاضلة ومن منظومة الأخلاق بكاملها!!

2 - ثقافة الاستهلاك بأنواعه المتعددة:

من الواضح أن العالم منقسم في عصرنا إلى قسمين كبيرين، أحدهما دول قوية ومهيمنة في كل المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، وهي دول قليلة العدد ويعيش سكانها في مستوى حياة مرتفع، وأما القسم الثاني فهو مجموعة كبيرة من دول العالم وهي تضم دولاً متفاوتة التقدم والتخلف، ولكنها بصورة إجمالية أقل قوة وأقل اكتفاء ذاتياً من دول القسم الأول، بل إن كثيراً منها يعتمد في كل شيء على تلك الدول. ولا شك أن هذا يشكل خللاً بين الجانبين يجعلنا قادرين على تشبيه وضعهما بنهرين، أحدهما قوي وغزير المياه، والثاني ضعيف قليل المياه، ومجراه منخفض عن مجرى النهر الأول القوي الذي يفيض بين فترة وأخرى فتنتشر مياهه وتغمر ذلك النهر الضعيف، وهذا هو حال الانتشار الثقافي والحضاري العام من الدول القوية إلى الدول الضعيفة، حيث تكاد هذه الدول الأخيرة أن تفقد سماتها الثقافية الوطنية أو القومية الخاصة بها وتندفع في تقليد أعمى لكل ما يصدر عن الأقوياء. والمشكلة أن هذا التقليد أفقدهم الثقة في أنفسهم وخلق فيهم مفاهيم جديدة أنستهم كثيراً من ثقافتهم ومفاهيمها الأصيلة التي تدعوهم إلى العمل والاجتهاد وحفظ الكرامة.

ولكل قسم من القسمين المذكورين مواصفات عامة؛ فالدول الضعيفة والصغيرة هي المحتاجة إلى أن تلتحق بركب الدول القوية المتقدمة، كما أن من مواصفات الدول الضعيفة أنها هي التي توفر المواد الخام التي تحتاجها مصانع الدول الكبرى المتقدمة بأقل الأثمان، كما أنها هي الأسواق المفتوحة التي تستقبل إنتاج تلك المصانع بأعلى الأثمان، وهذا الوضع يجعل هناك تكاملاً اقتصادياً بين الطرفين يحرص عليه الأقوياء ولا يسمحون بتغييره مهما كلفهم الأمر لأنهم يجنون منه الفوائد الاقتصادية الخيالية بين سرقتهم للمواد الخام الضرورية أو شرائها بأبخس الأثمان وبين بيعهم للمصنوعات الناتجة عنها باسعار مضاعفة مئات أو آلاف المرات، وهذا هو الذي يشكل الفارق الهائل بين مستوى الحياة في بلاد الفقر والخامات المنهوبة وبين بلاد التكنولوجيا والتصنيع والثروات المكتسبة بالتحكم والقوة.

ولا يقتصر الأمر على السيطرة الاقتصادية التي يمكن اعتبارها المدخل لفرض سيطرة الدول المتقدمة الاستعمارية على كل النواحي السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية، ولا نبالغ إذا قلنا بأن الناحية الثقافية تكون بطبيعتها تابعة للنواحي الحياتية الأخرى المذكورة، خصوصاً عند المجتمعات التي تكون ساكنة وخامدة فلا إنتاج ولا ابتكار عندها، وبالتالي فهي تتلقى من الخارج كل ما تحتاجه في حياتها العادية وتتناوله كما هو باسمه الأجنبي وبكل متعلقاته اللغوية والقيمية والعملية، ومن هنا تبدأ الثقافة الأجنبية بالحلول عملياً محل الثقافة الوطنية والقومية من مدخل الحاجة والفراغ الموجود في مجتمعنا المتخلف في كل النواحي العملية.

ونعود إلى ما ذكرناه في مقدمة هذه الفقرة؛ وهو أن هناك ارتباطاً بين الثقافة الجنسية الجديدة المنحلة وبين ثقافة الاستهلاك السائدة في المجتمعات المتخلفة كمجتمعنا، حيث ينتج عن تزاوج هاتين الثقافتين ثقافة واحدة يمكننا تسميتها (ثقافة الأنا المتضخمة)، وهي ثقافة فردية شخصية.

ونتساءل: كيف يمكن أن يجتمع الطرفان، وكيف تنتج عنهما هذه الثقافة الواحدة؟

أولاً في هذا المقام لا بد أن نتذكر القول المشهور: (من أمن العقوبة أساء الأدب)، فهو حقيقة لا لبس فيها ويبدو صادقاً كل الصدق في مجال التصرفات الفردية غير المسئولة والتي تحميها القوانين الجديدة بدلاً فرض عقوبات على مرتكبيها. وقد ذكرنا في الفقرة السابقة بعض هذه التصرفات في النواحي الجنسية التي نرى أنه ينجم عنها تحديات خطيرة للمجتمع العربي ذي الثقافة العربية الإسلامية بمضامينها وقيمها المعروفة، ولذلك فإن سن القوانين التي تحمي تلك التصرفات بحجة ما يسمونه (الحرية الشخصية) يعتبر تشجيعاً لممارسيها وليس حماية لهم فقط، وهذه حقيقة أصبحنا نلمسها في مجتمعنا، كما أن تعطيل دور الأسرة وكف يد الوالدين عن أولادهما وعدم السماح لهما بتربيتهم طبقاً لقيم الحشمة والأدب ومعايير العيب والحلال والحرام يجعل الأمور تختلط في أذهان الناشئين من الأجيال، وتصبح المرجعية الأخلاقية والقيمية عندهم هي نزواتِهم وأهواءَهم وتفكيرَهم غيرَ الناضج، وبذلك تكون هذه الممارسات وهذه القوانين تمهيداً لبناء ثقافة جديدة تعود بنا إلى الفلسفة الوثنية الإغريقية القائلة بأن (الإنسان مقياس الأشياء جميعاً)، وخصوصاً لأن القوانين الأخلاقية المتعارف عليها عندنا معطلة أو مجهولة عند أجيال المراهقين بالذات، مما ينتج عنه استعدادهم لتقبل تلك الفلسفات، كما ينتج عنه أيضاً إحساس الواحد منهم بذاته وبأهميته الفردية والشخصية، وهذا الإحساس يوحي له بالتمرد على أي قانون أخلاقي تحاول الأسرة أن تفرضه عليه أو تعلمه إياه، ومن هنا ينشأ (تضخم الأنا الفردية الشخصية). ويأتي دور ثقافة الاستهلاك لكي يعزز هذا الشعور؛ فبتوفر المال في أيدي هؤلاء الناس يجعلهم يندفعون وراء (الموضات والموديلات) في كل شيء بدءاً بقصات الشعر والملابس والأغذية وانتهاء بركوب موديلات السيارات وأنواعها، إلى غير ذلك من أساليب التسوق والتهتك والتبذير، وهذه الظواهر موجودة عند كل العرب سواء في مجتمعات الدول البترولية التي تتوفر فيها الأموال لكل الناس، أو في مجتمعات الدول الفقيرة المتسولة حيث يسود الفقر والفساد وينقسم المجتمع إلى طبقتين الأولى طبقة عليا تتحكم في الشؤون السياسية والاقتصادية وتسرق كل الموارد الاقتصادية التي يكون أكثرها أموال المساعدات القادمة من

التسول. والثانية طبقة فقيرة مسحوقة لا يجد معظم أفرادها كفايتهم من ضرورات الحياة في ظل الفساد الذي يستشري في المجتمع في النواحي كلها. وتكاد تتلاشى من الوجود الطبقة الوسطى التي تقع عادة بين الطبقتين المذكورتين، وكانت دائماً تعتبر الطبقة المركزية في المجتمع، لأنها تشكل قاعدة عريضة تضم معظم أفراده، وتحفظ التوازن الاجتماعي والاقتصادي من ناحية عامة. إلا أنها لم تعد موجودة بحدود واضحة بسبب الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وفي ظل التخلف والفساد الذي أدى إلى تدهور إمكانياتها وهبوط مستوى حياتها بصورة إجمالية إلى ما كانت عليه الطبقة الفقيرة في الأحوال العادية.

وبذلك فإن تشجيع ظاهرة التسوق والاستهلاك غير الرشيد والمعتمد على استيراد منتجات التكنولوجيا الأجنبية ومصانعها بدون حدود ينمّي في المجتمعات المستوردة الكسل واستسهال الحصول على ما يريدونه دون بذل أي جهد أو وجود أية عوائق، وهذا كله يولد فيهم كثرة الرغبات والنزوات، ويصب في تعزيز التضخم الذي ذكرناه، وهو (تضخم الأنا) وشعور كل فرد منهم بذاتيته بصورة غير سليمة . ولذلك فإن ما نسمع به من فضائح وممارسات مخجلة يقوم بها أثرياء العرب على مستوى العالم(سواء الممارسات الجنسية غير الأخلاقية أو الإنفاق الباذخ في تصرفات مشبوهة ومخجلة أو في شراء أشياء عديدة...إلخ)؛ يدل دلالة واضحة على الاتجاهات السلوكية التي تنتجها ثقافة الجنس وثقافة الاستهلاك في غياب الضوابط الأخلاقية والدينية، وهي التي تبرز تحت **عنوان ثقافي كبير هو (ثقافة تضخم الأنا الفردية والشخصية).**

ب - المحصلة المستقبلية: مستقبل الثقافة العربية الإسلامية:

يمكننا تحديد هذا الموضوع بالإجابة على السؤال التالي وهو: **هل الثقافة العربية التي نراها الآن سوف تستمر في التراجع، أم أنها سوف تستعيد مكانتها السابقة في المستقبل؟**

إن الحياة البشرية لها جوانب متعددة، ويمكن تشبيهها بالجسم الحيّ الذي يعتمد استمراره في الحياة على وظائف أعضائه كلها؛ فلا بد من وجود أجهزة الجسم كلها كجهاز الهضم والتنفس والدورة الدموية والسمع والبصر والحركة وغيرها. وعند

دراسة أحد هذه الأجهزة لا يمكن فصله عن الجسم فصلاً تاماً وكأنه شيء قائم بذاته أو لا علاقة له بباقي الأجهزة أو بالجسم كله. وكذلك حال الثقافة؛ إذ لا يمكن بأي حال فصلها عن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية، لأنها في النهاية محصلة لكل هذه الظروف والأحوال وتتأثر بها منفردة أو مجتمعة، كما أن الثقافة ذاتها يمكن أن تكون ذات تأثير كبير تنتج عنه نتائج ملموسة في أي مجال من المجالات المذكورة. وبهذا نرى أن الثقافة يمكن أن تكون سبباً في حدوث التغيير مثلما هي ذاتها نتيجة للمتغيرات، فالعلاقة إذن بين الثقافة والواقع علاقة جدلية أو دائرية. وقد تكلمنا عن هذا الموضوع بإسهاب في الفصل الثالث (روافد الثقافة).

وبعد هذا المدخل سنحاول الإجابة على السؤال المطروح، وهو **هل الثقافة العريقة سوف تستمر في تراجعها أم سوف تستعيد مكانتها وتتقدم؟**

ليس سراً أن التواصل الدائم بين الثقافة والواقع كان ولا يزال مستمراً من خلال بابين، وسيبقيان مفتوحين في المستقبل شئنا ذلك أم أبينا.

1ـ أما الأول فهو الباب المؤدي إلى المخزون الثقافي الأصيل من الأفكار والتعاليم والمعتقدات والقيم والمثل وغير ذلك من عادات وتقاليد وأعراف، كما يؤدي هذا الباب إلى الإطلالة على تاريخ طويل من التراكم، بالإضافة إلى ما يصاحب ذلك كله من التداعيات النفسية والفكرية والذكريات الكثيرة التي تثير فينا حنيناً جارفاً إلى ذلك المخزون وإلى ما كان يصاحبه من شعور بالكرامة والقوة والقدرة على العمل والعطاء والقدرة على التفاؤل والابتكار والإبداع. وبذلك فإن هذا الباب المفتوح على الماضي يثبت لنا أنه يمكننا استلهام هذه الثقافة لتكون سبباً يدفعنا بقوة إلى استعادة الثقة بأنفسنا وبالتالي إلى العمل من أجل تغيير الواقع البائس، ومقاومة أعداء لغتنا ومعتقداتنا وقيمنا، وهم أنفسهم أعداء أوطاننا وحياتنا ذاتها. ولا مفر من المواجهة بأساليب حضارية لا يمكن أن تتيسر إلا باستعادة زمام المبادرة وبالاعتماد على النفس وبذل التضحيات تحقيقاً للمقولة الشهيرة: (احرص على الموت توهب لك الحياة). وهي حقيقة ثبتت صحتها قديماً كما ثبتت حديثاً عند شعوب الأرض كلها

ابتداءً بالجزائر وليس انتهاء بفيتنام أو بغزّة في أيامنا هذه (أثناء كتابة صفحات هذا الكتاب).

2 ـ وأما الباب الثاني القسريّ المفتوح على الثقافة العربية الإسلامية فهو الباب المقابل للأول، أي الحاضر والمستقبل. ومنه تدخل رياح ثقافات كثيرة فتختلط بما عندنا وتؤثر عليه تأثيراً كبيراً، إذ تمتزج به وربما تحاول إزاحته بقوتها لتحل محله كلياً أو جزئياً، وبهذا الواقع يمكن أن تتشكل عندنا قيم ومفاهيم ثقافية جديدة، ومن هذه الحقيقة نلاحظ أن الثقافة بمظاهرها الجديدة تكون نتيجة لروافد ثقافية مصدرها انتشار ثقافة المجتمعات القوية - كما أوضحنا ذلك في الفصل الثالث - حيث تلتقي بها ثقافتنا المتقهقرة بسبب ظروفنا السلبية ذات الضعف والفراغ الذي يتيح للثقافة الأجنبية القوية أن تملأه، وأن تقصي ثقافتنا.

وقد تكلمنا في الفصل المذكور عن التثاقف وعن الانتشار الثقافي وعن العولمة على التوالي، وأشرنا إلى أنه يجب أن لا يكون هناك تسليم كامل من الأمم الضعيفة لكل ما يأتي به الانتشار الثقافي القوي، كما لا يجوز الاستسلام للعولمة، لأن هذا انتحار فكري وقيمي كامل، أو انتحار ثقافي إذا جاز هذا التعبير، وفي نفس الوقت لا يمكن إغلاق الباب ومنع الثقافات المختلفة من الاختلاط وتبادل التأثيرات، ولكن هذا شيء والإحلال الثقافي شيء آخر. ولا يوجد بديل أمام الأمة إلا أن تصحو وتستيقظ من سباتها الطويل وأن تنهض بمشاريع حضارية حتى تتمكن من محاربة عمليات الإحلال الثقافي بقوة توازيها وتستطيع إيقافها وإلغاءها.

والمؤسف حقاً أن هذه العمليات تجري تحت سمع وبصر الحكام والمسئولين في الوطن العربي، دون أن يحركوا ساكناً لأنهم مهزومون نفسياً وحضارياً بل خلقياً وقيمياً من ناحية عامة، ولذلك فهم مستسلمون أمام التحالف غير المقدس بين الغرب والصهيونية العالمية، بل الأنكى من هذا أن هزيمتهم تلك تجعلهم يشرّعون من

القوانين ما يتوافق مع مطالب ذلك الحلف الشيطاني، (كقوانين الأسرة وعلاقات أفرادها ببعضهم من ناحية عامة، والقوانين التربوية والتعليمية الجديدة وغيرها) وهي قوانين تفرض على مجتمعنا العربي قيماً وممارسات لا تمت إلى ثقافتنا ومعتقداتنا بصلة، بل هي تحارب كل ما نحمله ونؤمن به من مخزون ثقافي راسخ، وتحاول أن تنسينا إياه، في الوقت الذي يعجز فيه هؤلاء الحكام عن تشريع القوانين العملية اللازمة للبناء الاقتصادي والسياسي والثقافي لبلادنا العربية، بل لقد فشلوا في ذلك فشلاً ذريعاً على مدى قرن كامل في بعض المحاولات القليلة الخجولة والمرائية، والتي لم تكن جادّة للنهوض بالمجتمع العربي في النواحي المذكورة، كما أوضحنا خلال فصول هذا الكتاب.

ويبدو أن السنوات القادمة حبلى بكثير من المفاجآت، وهذه أمور طبيعية لا بد منها في كل أمة تريد أن تحيا وأن يكون لها شيء من الكرامة، وكل من ينتظر أن تبقى الشعوب ساكتة إلى الأبد فهو واهم ومخطئ نتيجة لقصر نظره، لأن الشعوب دائماً تثور وتصحح الأوضاع المعوجة والشاذة ولا تهدأ وتستقر إلا بعد تحقيق حلمها في أن يكون أمرها بيدها وأن تستطيع اختيار حاكمها من بين أبنائها ليكون معبراً عن إرادتها وممثلاً حقيقياً لها، لا يأتمر بأمر الحلف الصهيو ـ أمريكي كما هو عند الزعماء المنهزمين نفسياً وحضارياً.

والثورة في الوطن العربي قادمة لا محالة ولكنها مسألة وقت فقط، ما دام النظام العربي الرسمي قد أثبت فشله الذريع في تحقيق أدنى الطموحات المشروعة للمجتمع العربي على مدى قرن كامل من الزمن. ونتخيل أن تلك الثورة الشاملة سيتمخض عنها ميلاد نظام عربي جديد مختلف تماماً عما نشاهده الآن من أنظمة تقف على الطرف النقيض من إرادة شعوبها العربية التي هي في الحقيقة أمة واحدة توحدها ثقافة عريقة واحدة لا يمكن أن تستطيع قوة معادية طمس معالمها أو أن تقضي على

شيء من ثوابتها. نتخيل أن تفرز الثورة العربية الشاملة القادمة نظاماً عربياً رسمياً أصيلاً منبثقاً من عمق الأرض العربية ملتحماً بالجماهير ومستنداً إليها، يلبي طموحاتها ويتبنى أحلامها وآمالها، ويجد أن قوته الحقيقية تكمن في تفاعله مع هذه الأحلام والآمال. وبمقدار ما يخلص في تنمية مجتمعه بدءاً بالإنسان وانتهاء بالموارد الاقتصادية العديدة؛ فإنه يستطيع التغلب على دواعي وعوامل الهزيمة النفسية والخوف من المافيا الدولية التي تقودها الصهيونية العالمية وحلفاؤها من دول الشر والاستعمار.

ورغم كل الظروف العصيبة والاختلافات الموجودة على أرض الواقع فإن الغالبية العظمى من أبناء مجتمعنا العربي الواحد هم الذخر وهم الذين يمثلون المجرى الغالب لنهر عظيم بمياهه النقية التي تجرف بعيداً كل الشوائب الطائشة والشاذة عن التيار القوي لذلك النهر العظيم ونقول بكل ثقة أن هذا التيار الجارف كله صدق وأصالة وانتماء إلى أمته وصفاء في الرؤية ونقاء في التوجه، وهو الذي نراهن عليه وعلى قدرته على جرف وإغراق كل هؤلاء الناعقين بالخراب لأمتهم والمستسلمين لأوامر الصهيونية العالمية وحلفائها الذين يسعون إلى غرس ثقافة الهزيمة والاستسلام وخيانة المبادئ في نفوس الناس، ولكن هذه الفئة من قصار النظر سواء كانوا من المهزومين أو من أصحاب المصالح الخاصة والكراسي إنما يراهنون على الشيطان و(إن كيد الشيطان كان ضعيفاً).

وفي الظروف الحالية يحق لنا أن نتساءل: كيف يمكن أن نكون قادرين على حماية ثقافتنا إذا لم نكن قادرين على حماية أنفسنا وأوطاننا؟

إن الحماية تكون بكل الوسائل الممكنة وباختراع الوسائل التي يمكن اختراعها إن لم تكن متوفرة، وربما تكون هذه الحماية ممكنة بالمسالمة والحوار والتفاهم إذا كان أعداؤنا يعترفون لنا بحقوقنا المشروعة ويسلمون بها، ولكن الحماية تكون واجباً

محتوماً (بالمقاومة) بكل الوسائل، وخصوصاً عندما يتعذر علينا التفاهم معهم ويصرون على مواقفهم في هجمة شاملة علينا تمتد من وسائل الحرب الإعلامية والدعائية بوسائلها المختلفة، إلى الغزو العسكري. وهذا هو المتبع عند هؤلاء الهمج, وكل ذلك لفرض سيطرتهم المطلقة من خلال خطط وبرامج العولمة الممنهجة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً، والتي أصبحت واضحة وضوح الشمس وبلا مواربة.

وأمام الأحداث المتسارعة في هذا الزمن كان الاستسلام عند حكام العرب بدلاً من المقاومة، بل إن مواقف كثيرين منهم توحي بما لديهم من انهيار وهزيمة نفسية ظهرت في ممارسات واضحة لكل ذي عينين؛ وما معاهدات السلام مع اليهود الغاصبين وفتح سفارات لهم وفتح المكاتب التجارية والسياحية وفتح الحدود والمطارات أمامهم إلا شواهد على ذلك في ظل الخوف من القوة العسكرية الأمريكية الصهيونية الرهيبة. ويصب في الاتجاه ذاته تغيير المناهج الدراسية في البلاد العربية وحذف كل ما يذكّر بالجهاد الإسلامي أو يشير إلى اليهود أو يصفهم على حقيقتهم. والأسوأ من ذلك كله أن بضاعة اليهود وسلعهم وإنتاجهم الزراعي وغيره تغزو الأسواق العربية إذ تفتح لها الحدود بدون حياء ولا استخفاء، مما يدل على أن الأمور باتت خطيرة غاية الخطورة في ظل الانهيار النفسي والمعنوي لبعض الحكام وفي ظل استسلامهم وتواطؤهم مع العدو التاريخي للأمة.

ومع كل هذه الظروف الاستثنائية في سوئها وسوادها، وغير المسبوقة تاريخياً، فإن أمتنا أمة حية وولّادة، ولذلك فهي قادرة على الانبعاث من جديد من تحت ركام الهزائم والتخلف، ولا بد أن يعيد المفكرون والقادة النظر في منطلقاتهم الفكرية والعملية، **خصوصاً قادة الاتجاهين الرئيسين وهما الاتجاه الإسلامي والاتجاه القومي. وإن التفكير الموضوعي المتأنّي يقودهما دون عوائق إلى الالتقاء لأنهما في الحقيقة يتكاملان ولا يتصادمان.** وببساطة نقول – وكما أوضحنا في أكثر من مكان وكتاب -:

إن القومية العربية لها مضمون فكري، وهذا المضمون لا يمكن إلا أن يكون إسلامياً، لأنها هي ذاتها كانت مولودة في ظل الإسلام، إذ لم يكن قبله شيء اسمه

(أمة عربية أو مجتمع عربي واحد) كما يشهد على ذلك التاريخ بموضوعية صادقة ومحايدة، فأين هو الخلاف في أن يكون الاعتراف بوجود (قوم) اسمهم العرب تجمعهم عقيدة واحدة هي (الإسلام) الذي كوّن شخصيتهم المتميزة بثقافتها وسماتها الخاصة، أين هي المشكلة في هذا؟

لا توجد مشكلة إلا في عقول بعض الناس الذين يصر كل منهم على إقصاء الآخر لأسباب غير منطقية ولا مفهومة إلا أن تكون أسباباً سياسية لا عقائدية. ولهذا فإن تعاون الطرفين واجتماعهما هو الطريق الوحيد والأمثل لبناء أمة قوية مستندة إلى عقيدتنا ذات المبادئ الواضحة السامية الداعية إلى المحبة والخير والسلام والتسامح في منهج إسلامي وسطي وعصري. ويجب أن لا يغيب عن بال أحد أن الاستراتيجية طويلة الأمد عند الغربيين تتلخص في منع العرب من الالتقاء والتوحد في دولة واحدة تحت أي ظرف أو مبدإٍ، سواء كان دينياً أو قومياً أو غير ذلك، ولهذا فإن لهم اليد الطولى في شق صفوف الأمة الواحدة وإيهام كل فريق أن الفريق الآخر عدوه اللدود وتأجيج الخلاف بتحريضهم ضد بعضهم؛ وإلا فعلى أي أساس عقلاني أو عملي واقعي يتعادى المنادون بالدين مع المنادين بالقومية؟ إنهم جميعاً يصغون لما يبثه فيهم الأعداء من إشاعات ضد بعضهم، ومن ثم يعمدون إلى تحريف تفسيرات النصوص الدينية المختلفة وتحميلها ما لا تحتمل من أجل اتخاذها حجة لتأييد وجهات نظرهم الباطلة.

ولعل تسارع الأحداث وضغطها يؤدي إلى يقظة حكام العرب وإلى تجاوبهم مع صرخات شعوبهم وتعطشهم إلى التقدم وإلى مواجهة أعداء الأمة، وما أحداث غزة وهجوم الصهاينة عليها براً وبحراً وجواً وصمودها في وجوههم صموداً أسطورياً فاق صمود جيوش العرب كلها؛ إلا عاملٌ محفّزٌ قوي يعطي للعرب والعالم مثالاً على إرادة الحياة وعلى قدرة الإنسان المخلص على أن يفعل المعجزات. وإن استمرار

النهج العربي الرسمي بهذا الأسلوب الفاشل والمفارق لإرادة الجماهير العربية لا بد أن يؤدي إلى ثورات عنيفة في المستقبل، كما أسلفنا. ولن يجدي الحكام أن يستخدموا أسلحتهم وجيوشهم في قمع شعوبهم، خصوصاً بعد أن ثبت عدم اهتمامهم المطلق بتهيئة مجتمعاتهم لأي مواجهة مع الأعداء، ووقف بعضهم الموقف المشين من الاعتداء الصهيوني المدمرعلى غزة. ولقد فضحتهم غزة وانكشفت سوءاتهم القبيحة التي تسترت طويلاً بورقة التوت.

فضحت تهاونهم وإهمالهم تنمية الأمة تنمية شاملة خلال قرن كامل، كان من المفروض أن تضع الأمة على قدم المساواة مع الأمم المتقدمة ذات الشأن في هذا العالم، الذي لا يحترم إلا الأمم القوية التي تكون لها هيبتها ولها استعداداتها للدفاع عن وجودها وعن ثقافتها وقيمها وتاريخها.

وفي النهاية نقول: إن الثقافة العربية الإسلامية هي الحصن الأخير والمنيع والعصي على الاختراق والقهر والذل، هكذا كانت قديماً منذ غزوات الصليبيين والمغول، وهكذا هي الآن رغم كل الانتكاسات، وهي التي ستنتصر بإذن الله تعالى بعز عزيز أو بذل ذليل، سوف تنتصر ثقافتنا بانتصار أمتها ونهوضها الشامل، وستعلو وترفرف رايتها المطرزة بكل قيم الجمال والسمو والمحبة والتسامح والأخوة والخير الشامل لكل البشر.



خاتمة الكتاب

ها نحن نتوقف هنا بعد أن قمنا بجولات واسعة في دنيا الثقافة، وبعد أن توقفنا في أماكن ومفاصل ومنعرجات كثيرة تلفت الانتباه وتغري الإنسان أو تضطره إلى الوقوف إن طويلاً أو قليلاً. وفي الحقيقة فإن موضوع الثقافة ليس سهلاً ولا مفتوح الآفاق نظراً لتعدد المفردات والعناصر الداخلة فيه وتفاعلاتها، وكذلك بسبب تداخل (مفهوم الثقافة) الدارج مع غيره على المستوى الفكري النظري (كما بين الثقافة والعلم أو ما بين الثقافة والحضارة والمدنية)، وكذلك نظراً لاعتقاد كثيرين من الناس (سواء من الكتاب أو من غيرهم) بأن الثقافة لا تشمل العادات أو التقاليد أو العلاقات الاجتماعية وما تقوم عليه من مفاهيم.

ويعتقدون أن الثقافة تتصل فقط بالأشياء النظرية من العلوم والآداب والفنون؛ فهم بهذا المعنى يختصرون مفهومها ويحصرونه في الجانب المعرفي النظري فقط. وقد عملنا في هذا الكتاب على تأصيل وتثبيت معنى الثقافة بما لا يفرغها من مضمونها المتكامل الذي يعني أنها ليست شيئاً فكرياً فيه قيم ومثل ومفاهيم نظرية فقط، أو ربما فيه ما يصلح أن نستخدمه للتسلية أو للعب والاستمتاع الجمالي؛ وإنما لها جانب تطبيقي عملي أساسيٌّ في حياتنا، لأن الثقافة هي المنهج النظري الكامن وراء أفعالنا حيث نستلهمها بطريقة متكررة ولا إرادية، فتكون عاداتنا روتينية محكومة بضوابط تلك الثقافة التي نجدها جاهزة وننشأ عليها منذ اليوم الأول لولادتنا على هذه الأرض وضمن نطاق مجتمعنا.

ومن هذه الحقيقة نستطيع أن ندرك مدى خطورة التيه الثقافي الذي يعني خروج ثقافة الأمة عن مسارها الطبيعي بما فيه من قيم ومثل ومعايير خاصة تميزها عن

غيرها من ثقافات الأمم الأخرى، وهو مؤشر قاطع الدلالة على أن تلك الأمة لا تكون بخير ولا تكون على مستوى بقية الأمم المتحضرة القوية التي تستطيع المحافظة على منظوماتها الثقافية بميزاتها الخاصة، وتعتز بها لأنها عنوان وجودها وحياتها وكرامتها التي تحرص عليها. ولا يمكن لأحد أن يشاهد أمته تسير باتجاه الهاوية ويظل ساكتاً، لأن دور حملة الأقلام أن يكونوا كالرواد الذين يتقدمون قومهم أثناء سيرهم في المجهول، ونحن لا ننسى قول نبينا عليه الصلاة والسلام: (إن الرائد لا يكذب أهله، والله لو كذبت جميع الناس ما كذبتكم). فمن هذا المنطلق كان لا بد أن ندرس ونحلل ونلتمس طريق الهدى والسلامة وهو يعاكس الطريق الذي يريد أعداؤنا زجنا فيه لكي يكونوا قادرين على إذلالنا تحقيقاً لأهدافهم ومطامعهم الجشعة والمجردة من أبسط صفات الأخلاق الإنسانية الكريمة أو المتحضرة.

ولا شك أن معرفة الداء هي أول الطريق إلى الشفاء، ونحن أمة مستهدفة في وطنها وفي عقيدتها كما يشهد بذلك التاريخ، وأطماع المستعمرين معروفة ومشهود بها خصوصاً بعد ظهور الثروات الكثيرة المخزونة في باطن الأرض العربية، يضاف إلى ذلك أن العداوة التاريخية بين الشرق والغرب كانت دائماً موجودة ولا ينفيها إلا جاهل أو مكابر، فمنذ حروب الفرس والروم وما كان قبلها، إلى الحروب بين العرب المسلمين وبين الروم منذ بزوغ فجر الإسلام، إلى الحروب الصليبية، وحروب الدولة العثمانية الطويلة مع الأوروبيين التي انتهت بانتصار هؤلاء في الحرب العالمية الأولى، إلى الحروب الاستعمارية في بدايات القرن العشرين وما قبل ذلك التاريخ في أنحاء عديدة في الوطن العربي وأطرافه وسواحله المتعددة سواء في جزيرة العرب أو في مصر وشمال أفريقيا...إلخ، إلى الغزو الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وإلى الآن وفي المستقبل سيستمر الصراع وهو الصراع الأزلي الأبدي شئنا ذلك أم أبينا، وهذه هي الحقائق التاريخية والواقعية التي لم يخترعها قلمي أو قلم

أحد غيري ولا عقولنا، بل قرأناها وما زلنـا نقرأهـا في المـدونات التاريخيـة المتاحـة لكـل ذي عينين. وهذا هو الصراع التاريخي للحضارات بأجلى صُوَرِه، والذي نتمنى لـو أنـه كـان (حـوار الحضارات السلمي)، لأن الصراع بالبنادق والسيوف نوع مـن الحـوار ولكنـه الحـوار العنيـف الدامي الذي يشهد به التاريخ. وإزاء ذلك كله فلا مكان للضعفاء في هذا العالم الذي لا يعرف القويُّ فيه أيَّ معنى للرحمة أو الرأفة بالضعيف، وهذه الحقيقة المُرَّةُ هـي المولـود الشرعـي لصراع الحضارات. وليس أمام أمتنا إلا النهوض والوقوف على قـدميها بقـوة تسـتطيع بهـا أن تصمد في مواجهة التيارات والعواصف التي تهـب عليهـا مـن كـل الاتجاهـات، وأول درجـات استعادة القوة هو الوعي بالذات وبالموقع الذي يكون الإنسان فيه، وذلـك لـكي يسـهل عليـه تحديد الاتجاه الذي عليه أن يسير فيه ليصل إلى النجاة والأمـان. ونحـن أمـة متجـددة وذات تاريخ عريق، ولها تجاربها في الحياة، ولعل في الأحداث المؤلمة التي نشـاهدها في أيامنـا هـذه وتتكرر في أماكن متعددة من الوطن العربي؛ ما يستثير الهمم ويجـدد التصـميم عـلى الحيـاة وعلى التضحيات التي لا بد منها للتخلص من الأعداء الذين لا يفهمون لغـة أخـرى غـير لغـة القوة الرادعة. وإن استرداد الأمة لنفسها وأجيالهـا مـن التيـه الثقـافي والقيمـي الـذي يحـاول أعداؤها تعميقه وزجها فيه إلى الأبد؛ لهو الخطوة الأولى والضرورية لبدء عهد جديد ومرحلـة جديدة في حياتها.

وعلى مدى الزمن كانت الأفكار والمبـادئ هـي أسـاس الانطلاقـات الجديـدة التـي تغـير مجرى التاريخ، ولا شك أن الإنسان هو الأساس الذي بدونه لا يمكن أن يتم أي تغيير أو تقـدم حضاري. وقد بينا أن الثقافة موجودة في كل المجتمعـات بـدءاً بمجتمعـات البـدائيين وانتهـاء بأرقى المجتمعات المتحضرة،

لأنها أسلوب حيـاة خـاص يقـوم عـلى أفكـار ومفـاهيم وقـيم وعـادات وتقاليـد ...إلخ، وهذه حقيقة لا يمكـن نفيهـا عـن أي مجتمـع بشري، بيـنما الحضـارة تكـون درجـة متقدمـة

من الثقافة، تنبثق من تطور الثقافة البدائية تطوراً نوعياً بواسطة الابتكارات والإبداعات وبالتثاقف وغير ذلك، وتتراكم هذه التطورات وتخرج منها تركيبات جديدة متقدمة تكون هي مفردات الحضارة كما بينا ذلك في مكانه المناسب في فصول هذا الكتاب.

وبعد فقد انتهينا من رحلتنا الشاقة، ولكن خرجنا وفي يدينا هذا الكتاب الذي نرجو أن يكون إضافة في الاتجاه الصحيح الهادف إلى الخروج من سرداب التيه المظلم إلى دائرة النور والوعي بما نحن فيه وبما يدور حولنا في هذا العالم الواسع. وقد عملت جهدي واجتهدت ما وسعني الاجتهاد، وكما أسلفنا في المقدمة؛ فإن هذا التحليل ليس هو القول الفصل في هذا الموضوع الكبير والخطير، بل إن المجال مفتوح ويتسع لكل ذي رأي.

وقد شعرت أن من واجبي عدم تجاهل هذا الموضوع لا طمعاً في شيء ولا خشية من شيء، وإنما لأن هذا هو قدري الذي أحمد الله عليه وأسأله وحده الأجر، لأنه من العيب أن نسأل أحداً سواه كائناً من يكون. (سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم).



مؤلفات (حسن منصور)

أ ـ سلسلة الحضارة والفكر :

1ـ الانتماء والاغتراب ـ دراسة تحليلية

2 ـ الحضارة الحديثة والعلاقات الإنسانية في مجتمع الريف

3ـ المجتمع العربي بين التاريخ والواقع

4ـ بناء الإنسان ـ بين النظر والعمل

5ـ أزمة الضمير ـ دراسة تاريخية حضارية

6ـ العرب والصحراء

7ـ الشعر والعقل ـ منهج للفهم

8ـ حياتنا الجنسية ـ بين الموضوعية والقيميّة.

9ـ فلسفة الثوابت العربية ـ العرب وصناعة التاريخ

10ـ ثقافة العنف ومصادرها

11ـ التيه الثقافي العربي ـ تحليل للخطاب الثقافي العربي

ب ـ دواوين الشعر :

1ـ بعض الكلمات الأولى

2ـ على الدرب

3ـ وجوه بغير ظلال

4ـ شواطئ السراب

5ـ لمن أغني

6ـ عندما يكبر الأسى

7ـ وقفة على الطريق

8ـ في الدوّامة

9ـ في دائرة المعنى

10ـ تقاسيم على مسيرة الزمن .

11ـ أواخر الصيف.

12ـ عندما تنكسر الدائرة

ج ـ في الأدب : (سلسلة بين الواقع والمتخيل 9 كتب) :

1ـ في الصميم

2ـ مواقف للتفكير

3ـ بدون أقنعة

4ـ دعني أتكلم

5ـ حروف لا تحترق

6ـ ما تحت الرماد

7ـ في انتظار المطر .

8ـ تأرجح الموازين.

9ـ عواصف الربيع

10ـ نصوص من النثر الشعري.

د ـ في اللغة : 1ـ نحو تأصيل لغوي مقنن : مشكلة الضعف في الإملاء ـ دراسة تحليلية.

2ـ نحو تأصيل لغوي مقنن : مشكلة الهمزة في اللغة العربية ـ دراسة تحليلية.

3 ـ نحو تأصيل لغوي مقنن: في ظلال فقه اللغة:

